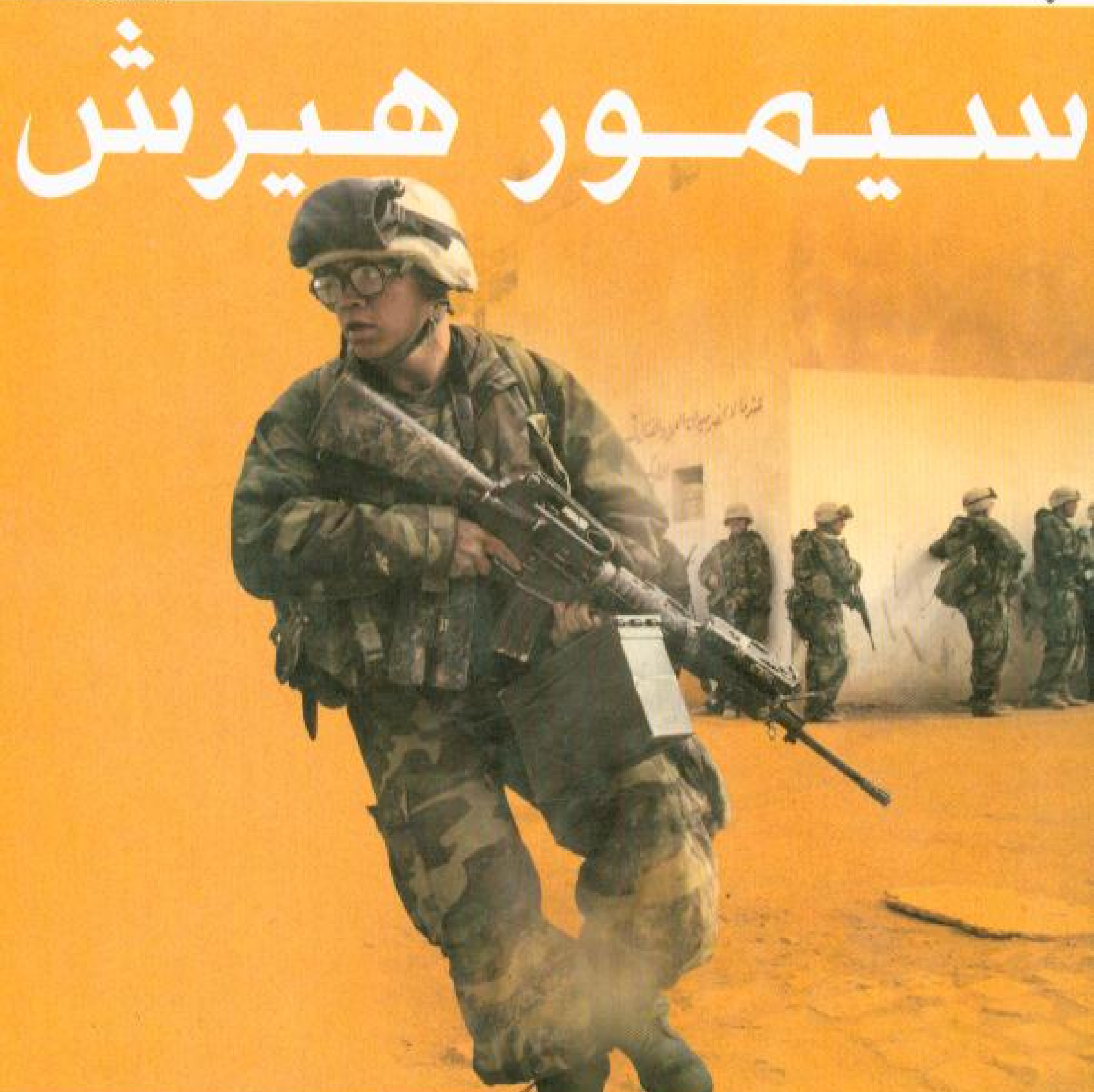
Harper Collins

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

سيمور هيرش



القيادة الأميركية العمياء

الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب

بسم الله الرحمن الرحيم

القيادة الأميركية العمياء

الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب

تأليف

سيمور م. هيرش

ترجمة

مركز التعريب والبرمجة

الدار العربية للعلوم

Arab Scientific Publishers

يحرم شرعاً الإتجار به بأي شكل من الأشكال ، أبو عبد الرحمن الكردي

ISBN 9953-29-873-4

الطبعة الأولى

1426 هـ - 2005 م

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم،
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 5574-13 - بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت - هاتف 811373 (9611)
التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

IV
صقور العراق

V
من كذب على من؟

VI
الوزير والجنرالات

VII
أخطر صديق

مقدمة

"القيادة الأميركية العمياء" أو (الطريق من 11 أيلول/سبتمبر إلى سجن أبو غريب) هو كتاب لافت للصحفي الأميركي سيمور هيرش الذي يعمل في الـ New Yorker.

منذ 11 أيلول/سبتمبر أثار هذا الصحفي التفات القراء بشكل آسر، وبالمقابل أثار غضب إدارة بوش، وخاصةً في مقالاته وتقاريره التي كشفت فضيحة سجن أبو غريب. وفي هذا الكتاب يضع المؤلف بين أيدينا كل ما كتبه وحقق فيه في محاولةٍ منه للإجابة على السؤال الحاسم الذي كان مطروحاً بقوة خلال السنواتٍ الثلاث الأخيرة، وهو: كيف انتقلت أميركا من ذلك الصباح المشرق عندما هاجم مختطفو الطائرات مركز التجارة العالمي والبنتاغون ووصلت إلى مستنقع تلك الحرب القذرة والمثيرة للجدل في العراق؟

يوضح الكاتب هنا، على حد قوله، عصارة خبرته "من خلال عمله لثلاث سنوات في إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية عن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتبعاتها. الفكرة التي تمحور حولها عمله هي نقص العمل الاستخباراتي الموثوق والذي يأتي في الوقت الملائم، وذلك فيما يتعلق بالطرف الآخر: إرهابيو تنظيم القاعدة الذين خططوا ونفذوا

عمليات اختطاف الطائرات، وحركة طالبان في أفغانستان، وأعمال المقاومة التي أحالت أحلام المحافظين الجدد بخصوص العراق إلى واقع من العنف اليومي وسقوط الضحايا".

فيبدأ الكاتب الحديث عن معتقل غوانتانامو الأميركي في كوبا ويشابه بين الممارسات الأميركية القذرة التي يمارسها الأميركيون فيه مع المعاملة المشينة وغير الإنسانية التي يتبعونها مع حلفائهم البريطانيين في سجن أبو غريب في العراق. ويجري تحقيقات ومقابلات بخصوص هذا المعتقل لفضح ما يجري فيه من فظائع. وهكذا يصل إلى اعترافات المعنيين بالأغلاط والانتهاكات الفادحة التي ترتكب في أبو غريب، والسر وراء تكتم الإدارة الأميركية والاستخبارات حول ما يجري هناك، ويلمّح إلى وجود أيدٍ خفية وراء كل ذلك.

ثم يسلط الكاتب الضوء على الأحداث الأخيرة: فيكشف عن الخلاف العنيف داخل إدارة الرئيس بوش والمتعلق بفكرة الإطاحة بصدام حسين، والربط بين العراق والحرب على الإرهاب، إن وجِد. ويسرد الكاتب تفاصيل الحرب على العراق بدءاً من الادعاء بامتلاك العراق مخزوناً من الأسلحة البيولوجية والكيميائية، مروراً بتوقيع الرئيس كلينتون قرار "تحرير العراق" تحت ضغط الكونغرس، وتوطيد أحمد الجلبي - أحد أطراف المعارضة - لعلاقاته مع أعضاء بارزين في الكونغرس والاستخبارات الأميركية في عهد إدارة بوش الابن، وازدياد الشائعات عن خطر العراق الذي يدَّعون أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، وفرض برنامج "النفط مقابل الغذاء" على العراق، وإعداد خطط الهجوم على العراق، وتجييش الإدارة الأميركية والشعب الأميركي لتقبل فكرة الحرب، والتنسيق مع طوني بلير، رئيس الوزراء البريطاني لضمان دعمه لعملية العراق. ثم يوضح تواصل الإدارة الأميركية مع أطراف المعارضة العراقية، وبخاصة إياد علاوي، وتطمين أميركا لإسرائيل بعدم تعرضها للهجوم من قبل العراق. وبعدها يتحدث الكاتب عن الهجوم العسكري على العراق اعتماداً على ذرائع مختلفة، والأحداث التي جرت خلال هذه الحرب، وتبعات

هذه الحرب على جميع الأصعدة وتأثيرها على الوضع العالمي والإقليمـــي ودول الجوار.

الكتاب، بالحقيقة، شيق وممتع ويحتوي على تفاصيل و"حقائق" ليست معروفة للجميع، وضعها صحفي مثابر عنيد جريء يثق به الناس، ومن هنا تأتي قوة هـــذا الكتاب.

جدير بالذكر أننا لم نترجم من الكتاب ما وجدناه غير ملائمٍ للنشر. نأمل أن تقدم لكم قراءة هذا الكتاب الفائدة ومتعة المعرفة.

فريق التعريب

1

التعذيب في سجن أبو غريب

1 - مشكلة معتقل غوانتانامو

قام محلل تابع لوكالة الاستخبارات المركزية "C.I.A"، في أواخر صيف عام 2002، بزيارة سرية إلى مركز الاعتقال التابع للقاعدة البحرية الأميركية في خليج غوانتانامو، كوبا، حيث يقدر عدد المعتقلين هناك بحوالى 600 شخص، موضوعين في أقفاص فولاذية بالكاد تقيهم من حرارة الشمس العالية. كان قد اعتقل معظم هؤلاء إثر العمليات العسكرية التي جرت في أفغانستان ضد قوات طالبان والقاعدة، ولم تعتبرهم إدارة بوش أسرى حرب، وإنما "مقاتلين أعداء" وقررت أن إقامتهم في المعتقل غير محددة، وتتعلق بالمعلومات الاستخباراتية التي سيحصل عليها كل من وكالة الاستخبارات المركزية "C.I.A" ومكتب المباحث الفدرالية "FBI"، والمحققين التابعين للجيش منهم. وبعد سلسلة من المذكرات التي كتبت في بداية العام، أجمع محامو البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة العدل الرأي بأن هؤلاء المعتقلين لا يتمتعون بالحقوق التي تنص عليها اتفاقيات جنيف أو القانون الفدرالي. وأيد الرئيس بوش هذا المقترح، من خلال إقراره بأن معتقلي القاعدة وطالبان لن يعاملوا وفق مبادئ اتفاقيات جنيف طالما أن هذه المعاملة كانت أيضاً "متوافقة مع الضرورات العسكرية".

كان البدء بعملية الاستجواب ضرورياً. فالحرب ضد الإرهاب لن تحسم من

قبل رجال السلطة والسلاح، كما هو الحال في الحرب العالمية الثانية، وإنما من خلال تحديد أماكن الإرهابيين ومعرفة متى وأين ستقع الهجمات الإرهابية المستقبلية. "إنها حرب تكون فيها الاستخبارات كل شيء"، هذا ما أخبرني به جون أركويلا John Arquilla، بروفيسور (أستاذ جامعي) في مركز التحليل الدفاعي التابع للمدرسة العليا بعد التخرج في البحرية الأميركية ومستشار في البنتاغون في الإرهاب. "فالفوز بها أو خسارتها يعتمدان عليها". وما زال الرئيس بوش ومستشاروه بحاجة إلى معلومات عن الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بما فيها معلومات عن الخاطفين وعن المخطط وعن المشتركين في هذه العملية، وهل ما زال هناك من عملية ما زالت تنتظر أن تنفّذ في الولايات المتحدة؟

ولكن التحقيقات التي جرت في غوانتانامو كانت غير كاملة. فالمعلومات الاستخباراتية المفيدة التي كان قد تم جمعها كانت ضئيلة، بينما استمر توافد المعتقلين من كل أنحاء العالم واتسعت رقعة المعتقل. وقد تم إرسال محلل تابع لوكالة الاستخبارات المركزية إلى هناك لاكتشاف ما الذي كان يجري هناك. كان المحلل طليقاً باللغة العربية وعلى معرفة كاملة بالعالم الإسلامي. لقد تم اختياره بعناية من الوكالة وكان قادراً على إرسال تقارير بشكل مباشر إلى جورج تينيت، مدير وكالة الاستخبارات المركزية متى أراد ذلك. قام المحلل بأكثر من الزيارة والتحقيق. قابل 30 معتقلاً على الأقل في محاولة لمعرفة هويتهم وكيف انتهى بهم الأمر إلى معتقل غوانتانامو. وجاء بعض ما توصل إليه، والذي عهد به لاحقاً إلى زميل سابق له في الوكالة، مدمراً.

"لقد خلص إلى أننا نرتكب جرائم حرب في معتقل غوانتانامو"، هذا ما أخبرني به هذا الزميل، وأضاف: "ووفقاً للعينة التي قابلها فإن أكثر من نصف عدد المعتقلين هم في المكان الخطأ. قابل أشخاصاً يستلقون على برازهم"، بينهم معتقلان تجاوزا الثمانين، وكان واضحاً أنهما يعانيان من اضطرابات عقلية. "ووجد أن ما يجري هو إساءة صارخة". ليس هناك من نظام عقلاني يحدد من هو المهم ومن هو غير المهم. فما أن يتم القبض على السجناء وينقلون إلى غوانتانامو حتى يصبحوا في سجن قانوني أبدي. أخبر المحلل زميله أن أحد أوائل المعتقلين الذين التقى هم كان

ولداً سُئِل فيما إذا كان قد شارك في "الجهاد" - أي شارك في حرب مقدسة ضد الأميركيين. "أجاب الولد 'لم أشارك في الجهاد أبداً. كنت سأفعل ذلك لو استطعت، ولكن لم تتسنَّ لي الفرصة. لقد أُلقي بي في السجن'".

حرّر المحلل تقريراً ملخصاً فيه ما شاهده وما تعلمه من السجناء. وأخبرني مسؤولان سابقان في الإدارة، كانا قد قرأا ما ورد في التقرير، أن ما تم التوصل إليه يعد مريعاً. فقد تم استجواب الأشخاص الخاطئين بطريقة خاطئة. "فالمنظمات التي تعمل داخل البلد من دون توجيه خارجي يصعب إيجادها، ويتوجب علينا معرفة الطريقة التي يجب من خلالها التعامل معهم". هذا ما أوضحه مسؤولون سابقون يعملون في البيت الأبيض. ولكن رسالة المحلل كانت كما يلي: "إننا نزيد الأمور سوءاً بالنسبة للولايات المتحدة تحت عنوان الإرهاب". إن عمليات الاستجواب العشوائية للأشخاص المعتقلين عشوائياً جعلت من الحصول على معلومات مفيدة من هؤلاء المعتقلين الذين لديهم ما هو قيّم ليقولونه أمراً صعباً. وذكر أحد المسؤولين السابقين في البيت الأبيض أنه "إن كنا أمسكنا ببعض الأشخاص الذين لم يكونوا إرهابيين في ذلك الوقت، فقد باتوا كذلك الآن".

لقد وقع هذا التقرير الذي أحدث جلبة بين أيدي أشخاص هامين في إدارة بوش ومن ثم وصل إلى يد الجنرال جون إي. غوردون، نائب مستشار الأمن القومي لمكافحة الإرهاب، الذي أخبر كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي وصديقة الرئيس الحميمة مباشرة. لقد كان غوردون، الذي استقال من الجيش في العام 2000، قائداً لعمليات سلاح الجو كما خدم نائباً لمدير وكالة الاستخبارات المركزية لمدة ثلاث سنوات. لقد وتره وأربكه التقرير وما يشير إليه من حقيقة المعاملة التي يتلقاها الجنود الأميركيون المعتقلون كإجراء انتقامي. وأخبر غوردون زملاءه، وفقاً لمسؤول سابق في الإدارة، أنه اعتقد "أن ما يجري في معتقل غوانتانامو لا يمت للقيم الأميركية بصلة وأنه إذا ما نشرت الانتهاكات التي تتم هناك على الملأ، فسيؤثر ذلك على الرئيس بشكل كبير". لم تكن المسألة مجرد تعذيب مباشر، ولكن تعهدات الإدارة تحت القانون الفدرالي وتحت ميثاق الأمم المتحدة لتحريم التعذيب والذي صادقت عليه الولايات المتحدة العام 1994، والذي يمنع التعذيب

وكل أشكال "القسوة أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة أو العقاب". أمن تقرير المحلل التابع لوكالة الاستخبارات المركزية، من وجهة نظر غوردون، دليلاً واضحاً للمعاملة السيئة التي تعرض لها المعتقلون. فالأمور في كوبا كانت تخرج عن السيطرة.

في هذا الوقت ما زال الأميركيون يضمّدون جراح أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وما زالوا غاضبين. وبعد إلقاء القبض في أفغانستان في كانون الأول/ديسمبر من العام 2001 على جون ووكر ليند JOHN WALKER LINDH، البالغ من العمر عشرين عاماً والقادم من كاليفورنيا والذي انضم إلى طالبان، قام المحققون الأميركيون بتجريده من ملابسه وسد فمه وربطه إلى لوح خشبي وعرضه على الصحافة وعلى أي جندي رغب في رؤيته. لم تلاقِ هذه الانتهاكات للقانون الدولي إلا قليلا من الاعتراضات. ونشرت ملفات وزارة العدل الموجهة إلى محامي ليند بأن القائد المسؤول عن قاعدة مزار الشريف حيث تم إلقاء القبض عليه، أخبر محقّقه بأن "مجلس وزارة الدفاع كان قد خوله السؤال عما يريد".

هناك حتماً جدل كبير داخل الإدارة عما هو مسموح وما هو غير مسموح. ولكن بدا أن القادة الكبار في البيت الأبيض هم في منافسة وهمية لتحديد من بمقدوره إصدار أصلب مذكرة حول فقدان حقوق السجناء. (لقد نشرت عدة مذكرات في صحيفة نيوزويك في أيار/مايو من العام 2004). وكُتبت أكثر الملفات إثارة حول ما يجري في السجون العسكرية ومراكز الاعتقال في أوائل شهر آب/أغسطس من العام 2002 بيد جي إس بايبي "JAY S. BYPEE"، مدير مكتب المجلس التشريعي لوزارة العدل. وفي جهد واضح لبتر الأهمية الشرعية لالتزامات الولايات المتحدة باتفاقيات جنيف والقانون الفدرالي الذي يمنع التعذيب، فإن مذكرة بايبي أعادت تعريف التعذيب. كتب بايبي إلى ألبرتو آر غونزاليس، المستشار القانوني في البيت الأبيض، "قد تكون بعض التصرفات قاسية وغير إنسانية أو مهينة مع أنها لا تسبب الألم والمعاناة من الشدة الأساسية لتقع في دائرة الحرمان [الشرعي] من حماية القانون المناهض للتعذيب". "نجد بالنتيجة أنه من أجل

التصرف تجاه تعذيب قائم.... يجب أن يكون ألماً يصعب احتماله. يجب أن يكون الألم الجسدي الذي يعتبر تعذيباً مساوياً بالشدة للألم الجسدي والناجم عن أذية جسدية أو حتى الموت". (ورشح بوش بايبي فيما بعد ليكون قاضياً فدراليّاً وهو الآن يمارس عمله في محكمة الاستئناف في الدائرة التاسعة).

"نحن نواجه عدواً يستهدف المدنيين الأبرياء"، هذا ما قاله غونزاليس للصحفيين بعد سنتين، نتيجة الغضب الناجم عن إساءة معاملة معتقلي سجن أبو غريب في العراق. "نحن نواجه عدواً يقبع في الظل، عدواً لم يوقع على اتفاقيات. إنهم لا يرتدون زيّاً محدداً، وعدو لا يدين بالولاء لأي دولة. إنهم لا يبدون رغبة في التعلق بالحياة، عدو لا يقاتل أو يهاجم أو يخطط وفقاً لقوانين حرب مقبولة وخصوصاً اتفاقيات جنيف".

وأضاف غونزاليس أن بوش لا يتحمل مسؤولية العمل الآثم. "ولم يجز الرئيس أو يأمر أو يوجه أي عمل ينتهك اتفاقيات التعذيب القياسية أو قانون التعذيب أو أية قوانين تطبيقية أخرى". لم يبدِ الرئيس أي رغبة رسمية مستحضراً روح اتفاقيات جنيف قبل غزو العراق في آذار/مارس العام 2003، لأن اتفاقيات جنيف ستطبق بشكل أوتوماتيكي، وافتُرض أن القاعدة العسكريين الميدانين سيؤكدون سياستهم الاستجوابية المطبقة من وجهة نظر الرئيس.

في الواقع، إن الخطاب السري المعبر عن وجهات نظر الرئيس الذي وقعه في 7 شباط/فبراير من العام 2002، يحتمل التهرب من أي عقد أو التزام ويمكن تطبيقه في كل أنحاء العالم. "أنا... أعتقد أنه لا يمكن تطبيق أي من اتفاقيات جنيف في صراعنا مع القاعدة في أفغانستان أو في أي مكان آخر من العالم"، هذا ما أكده الرئيس. وأضاف: "أنه يتمتع بالسلطة بموجب الدستور التي تخوله تعطيل اتفاقيات جنيف بين الولايات المتحدة وأفغانستان، ولكنه يرفض تطبيق هذه السلطة في هذا الوقت". بمعنى، أن المعتقلين لا يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف – أي أن ظروف اعتقالهم إن كانت جيدة أم سيئة، أم من نوع آخر، تخضع لحرية تصرفه وحده.

توجب على جون غوردون معرفة ما كان ضده في سعيه لاستعراض سياسات

سجن غوانتانامو، ولكنه قام بشيء غير متوقع داخل البيت الأبيض الذي يديره بوش: فبدأ بإطلاع أعضاء مجلس الأمن القومي على محتوى التقرير. كان هدف غوردون على ما يبدو جمع تأييد لهذا الاستعراض من نظرائه قبل اطلاع رايس عليه. قام محلل وكالة الاستخبارات المركزية بتقديم ملفات شخصية لكل من إيليوت آبرامز، وهو مدير كبير للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمليات الدولية، وإلى جون بيلنغر، وهو مستشار قانوني في مجلس الأمن القومي وهذا ما ورد في طلب غوردون. كان كلا الشخصين داعماً لهذا الطرح. ولكن كان للمسؤولين في كل من المكتب الاستشاري في البيت الأبيض ومكتب نائب الرئيس ديك تشيني رأي مختلف. فأوضح ديفيد أدينغتون، وهو محامٍ كبير في مكتب نائب الرئيس تشيني، لغوردون أن جميع معتقلي غوانتانامو كانوا أعداءً غير شرعيين وبذلك لا يتوجب حمايتهم. وخذل المكتب الاستشاري في البيت الأبيض غوردون أيضاً.

استمر غوردون بالمثابرة، واستدعي المسؤول السابق في البيت الأبيض و"نحن تركنا الأمر لكوندي".

بينما كان تقرير الاستخبارات المركزية في طريقه إلى رايس، في أواخر العام 2002، كان هناك سلسلة من الشكاوى البغيضة فيما يتعلق بأساليب التحقيق في غوانتانامو صادرة عن مكتب التحقيقات الفدرالي "FBI"، حيث كان عملاؤه يستجوبون معتقلين في كوبا منذ أن تم افتتاح المعتقل. بدأ بعض العملاء بإخبار رؤسائهم عما كانوا قد شاهدوه، والذي كان بحسب رأيهم، عديم الفائدة فيما يتعلق بالحصول على معلومات جديدة. وقد قال أحد مسؤولي الاستخبارات: "لقد تم إخباري أن الحرس العسكري كان يضرب المعتقلين ويجردهم من ثيابهم ويصب الماء البارد عليهم إلى أن يصيبهم هبوط في الحرارة... وقد تم إهانة العملاء. كل ذلك كان خاطئاً ولا يجدي نفعاً". وأخبرني المسؤول أن العملاء قدموا تقارير خطية تتضمن شكاوى محددة، وأنه قد تم استبدالهم وقدمت هذه التقارير عبر البريد الإلكتروني أو الاتصالات الهاتفية إلى مسؤولين في وزارة الدفاع بمن فيهم وليام جي. هيينس الثاني William J. Haynes 2 وهو مستشار برتبة جنرال في البنتاغون. وفيما يتعلق بالحياة اليومية للسجناء في معتقل غوانتانامو، فلم يرد شيئاً عنها.

لقد وردت تقارير عن أفعال مسيئة أخرى في أواخر العام 2002 من محامي احتياط الجيش، والذي كان قد خدم في غوانتانامو وقدم بعدها إلى مكتب التحقيقات الفدرالي لإجراء مقابلة من أجل وظيفة. كان مسؤولو المعتقلين يخلّون ببنود اتفاقيات جنيف والقانون الفدرالي القاضي بمنع التعذيب، هذا ما أدلى به المحامي للقائمين على أمر المراقبة. وأوضح أنه قام وزميل له يعمل محامياً أيضاً بكتابة مذكرة تفصيلية قدموها للمسؤولين الكبار عن المعتقل لكنهم لم يلقوا أية استجابة بحسب مسؤول الاستخبارات.

لم تكن القضية الموحدة بالنسبة للجنرال غوردون والذين يدعمونه داخل الإدارة هي إساءة معاملة معتقلي غوانتانامو بل كانت بحسب مسؤول البيت الأبيض، "تتعلق بأعداد المعتقلين هناك دون وجه حق". في هذه القضية، حصل غوردون على بعض الدعم من مصدر مُذهِل: الميجر جنرال "اللواء مايكل دونلافي Michael Dunlavey"، وهو احتياطي في الجيش كان يقود قوة خاصة مسؤولة عن تنصيب محققين في غوانتانامو. لم يظهر دونلافي أي تعاطف مع أي معتقل مرتبط بالإرهاب. وعندما عاد إلى منزله في بنسلفانيا في أيار/مايو العام 2004، أدلى بحديث إلى محطة روتاري كلاب المحلية ROTARY CLUB قال فيه رداً على مقال نشرته صحيفة ERIE TIMES-NEWS، "ليس صحيحاً ما ورد عن إبقاء حقيبة على رأس أحد الرجال لمدة ثلاثة أيام، ولكن ذلك ليس تعذيباً في الوقت نفسه". ووفقاً للصحيفة، "شبّه دونلافي وسائل التحقيق المستخدمة من قبل الجنود الأميركيين بعقاب كان قد تلقاه في صغره - أي حرمانه من العشاء إذا ما عاد متأخراً إلى المنزل، وإرساله إلى غرفته من مشاهدة التلفزيون إذا لم يكن مطيعاً... 'أعتقد بأن [أمي] هي مجرمة حرب بالنتيجة' بحسب دونلافي. ولكنه كان أيضاً محبطاً لما وصفه لي "كطريقة معقدة" لإجبار الناس على الكلام. فقد قال: "إذا لم يكن السجناء مفيدين بالنسبة لي فما من قيمة لما تفعله".

عندما تحدثنا مع دونلافي، الذي يعمل قاضي ولاية في حياته المدنية، أنكر الإساءة التي تعرض لها المعتقلون الكبار في السن في غوانتانامو، وأضاف أنه قد تم تزويد رايس وآخرين في البيت الأبيض بصور لرجال مسنين يرتدون لباس مشفى

نظيف في إشارة إلى أنهم يتلقون عناية طبية عالية في مشفى السجن. في رأيه أن المشكلة كانت تكمن "في أنهم كانوا مسنين أكثر منهم قذرين. وكان يعمل على أساس، 'أرجوكم لا تموتوا بسبب الشيخوخة وأنتم هنا'. وإن ماتوا توجب دفنهم فوراً [وفقاً للشريعة الإسلامية] وبالتالي حصلنا على أعداء للأبد. 'لقد كان هناك جد كبير في السن، وهو الرجل الأكبر سناً في القرية والذي عاش معاصراً لثلاثة أجيال، ثم جاء الأميركيون ليودعوه نعشه'".

لقد نظر البعض إلى الصور بعين الشك وكدليل على أن هناك شيئاً ما خاطئاً يجري في غوانتانامو. وأخبرني مسؤول سابق في البيت الأبيض: "أنهم كانوا مجرد رجال مسنين، ويصعب تصديق أنهم خطرون". وأضاف المسؤول أنه كان أكثر من مرتاب في مصداقية هذه الصور منذ أن عرف ما كان قد وجده المحلل التابع لوكالة الاستخبارات المركزية.

قدم التقرير المتعلق بمشاكل غوانتانامو إلى كوندوليزا رايس في خريف العام 2002، ولم يتطرق إلى مسألة التعذيب أو إمكانية تعرض بعض المعتقلين إلى معاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة. المسألة الرئيسية كانت ببساطة حسب ما أخبرني به المسؤول السابق في البيت الأبيض، "هل حصلنا على معلومات استخبارية؟ وما هي الطريقة الواجب اتباعها لتصنيف هؤلاء الناس؟" ووافقت رايس على عقد اجتماع عالي المستوى في البيت الأبيض. وأهم ما كان فيه أنها طلبت من رامسفيلد الحضور.

حضر رامسفيلد، الذي كان يشجع جنوده سراً وعلناً لأن يكونوا خشنين مع الأسرى، ولكنه لم يدلِ بالكثير على العكس ما كان متوقعاً. المشاركة الوحيدة التي أسهم بها في الاجتماع هو عندما سألته رايس "ما حقيقة الأمور؟ فأجابها أنه لم يطلع على تفاصيل الموضوع". وشجعته رايس على الاطلاع على الموضوع وقالت: "لنعالج الموضوع بالشكل الصحيح". بدا رامسفيلد موافقاً بشكل كلي وغادر غوردون ومؤيدوه الاجتماع مقتنعين بأن البنتاغون سيعالج القضية، وذلك بحسب مسؤول الإدارة السابق.

دعت رايس إلى اجتماع آخر يتعلق بمشاكل غوانتانامو. وطُلب من مسؤولي

إدارة بوش - بمن فيهم أعضاء الوزارة ومسؤولو الجيش والاستخبارات وشؤون الأمن القومي - حضور هذا الاجتماع. ولكن تناول الموضوع بشكل صحيح لم يكن ضمن أولويات رامسفيلد على ما يبدو. وقد طلب من مارشال بيلينغسليا "Marshall Billinjslea"، مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة والتراعات الضعيفة الشدة، تحضير تقرير يتعلق بالاجتماع. كان قد خدم بيلينغسليا، الذي كان يبلغ من العمر 31 عاماً فقط، كاختصاصي في نزع السلاح في لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ومن ثم أدارها جيسي هيلمز "Jesse Helms"، السيناتور المحافظ والمغالي في ذلك عن شمالي كارولينا.

أوضح بيلينغسليا لزملائه، عندما استلم العمل، أنه عرف الكثير عن السيطرة على السلاح ولكن ليس الكثير عن عمليات السجون أو الإرهاب الدولي. عرف أيضاً أن معتقل غوانتانامو هو في حالة فوضى وفقاً لأحد مسؤولي الدفاع المتورطين في ذلك وكان دونلافي وقائد آخر في القاعدة والعميد ريك باكوس " Rick Baccus" التابع للحرس الوطني لجزيرة Rhode في حالة نزاع حاد حول تقنيات الاستجواب وقضايا إدارية أخرى. اعتقد بيلينغسليا وزملاؤه أنه "نعم، جلبنا فعلاً بعض الرجال الأشرار إلى هناك، ولكن كان معهم أشخاص لم يقدموا على فعل شيء، ولن تفيد معهم عمليات الاستجواب". وذلك وفقاً لما أخبرني به المسؤول. وقد أضاف مسؤول الدفاع: لم يكن واضحاً فيما إذا كان غوانتانامو "هو مقر اعتقال أو مقر استجواب". وكان قد انتقل بيلينغسليا بعد فترة قصيرة إلى مستشار دائم في البنتاغون واثق بأن إدارة بوش لا تحصل على معلومات استخبارية مفيدة من كوبا. "إني أوصيت بأن يأخذوا جماعة محورية من السجناء وأن يحاولوا استخلاص المعلومات منهم لفترة طويلة". هذا ما أخبرني به المستشار، وأضاف: "ليس لدى المحققين أي فكرة عما تحدثت عنه - إنهم كانوا يركزون على ظروف أرض المعركة. توجب علينا إيجاد طريقة لنكسب السجناء كأصدقاء. بيلينغسليا بات مقتنعاً أنه لا يوجد هدف استراتيجي لما نفعله".

سعى بيلينغسليا لإيجاد مسؤول في البيت الأبيض قبل الاجتماع الثاني وقام بحوار سري حول آلية المتابعة. جاء التفويض الأول لبيلينغسليا على ما يبدو، كما

أخبرني المسؤول، للحد من تبعات مشكلة غوانتانامو. "جاءت الرسالة على النحـــو التالي، ثق بنا. نحن نعمل على الموضوع، ولكن كل هؤلاء المعتقلين هم مقـــاتلون أعداء". وجاءت استجابة مسؤول البيت الأبيض أن هكذا استجابة لـــن تكفـــي. "وأخبرت بيلينغسليا أنه بحاجة لأن يقول، إن لدينا مشكلة وهكذا سنقوم بحلها".

تلقى بيلينغسليا الرسالة، واعترف أمام المسؤولين في الاجتماع الـــذي ضـــم كولن باول، وزير الخارجية، أن هناك فصلاً للقمح عن قشره في غوانتانامو ومـــن ثم حدد عملية لترتيب الأمور. لم يكن هكذا كلام موضع ترحيب في إدارة بـــوش وتحول الاجتماع إلى جلسة خصام. وأخبرني المسؤول السابق في الإدارة أن "ديفيد أدينغتون" – وهو محامٍ في مكتب تشيني – أراد نزع رأس بيلينغسليا لتناوله المسألة، ووضع إشارات سلبية حول ذلك قائلاً: "لم نفعل ذلك؟".

لم يتغير شيء بحسب المسؤول السابق في البيت الأبيض، وتذكّر قائلاً: "وثقت بالخير الموجود لدى الرجل واعتقدت أن شيئاً ما سيحدث. كنت ساذجاً كفايـــة لأني اعتقدت أنه عندما يقول أحد أعضاء الوزارة أنه على وشك فعل شيء، أنـــه سيفعل". – وكان يشير هنا إلى رامسفيلد. بعد عدة أشهر، وبعد أن بـــدأ البيـــت الأبيض في التخطيط للحرب في العراق، كان هناك المزيد من النقاش عن اســـتمرار مشكلة غوانتانامو وعن الافتقار إلى معلومات استخباراتية مفيدة. ولن يصل أحـــد في إدارة بوش إلى شيء، إذا ما اعتبره الإرهاب الناتج عن القاعدة لـــين العريكـــة. وتساءل المسؤول: "لِمَ لم تقم كوندي "Condi" بالمزيد؟ لقد وقعت في نفس الخطأ الذي وقعت به. لقد دفعت وزير الدفاع إلى القول بأنه سيهتم بذلك". لقد أخبرني المسؤول، أنه وزملاءه من داخل البيت الأبيض كانوا مخطئين. "إنما لم نقم بـــذلك أيضاً".

لقد أكد وليام هينيس، الجنرال في البنتاغون وآخرون بـــارزون في الإدارة في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض في حزيران/يونيو من العام 2004 في ذروة فضيحة معتقل أبو غريب للمراسلين أنه لم يتم تعذيب أي سجين في العراق أو أفغانستان أو كوبا. وأجاب أيضاً على سؤال مفاده كيف تعرف الحكومة أنها تمسك بالأشخاص الصحيحين وأنها تصر على أن كل شخص في غوانتانامو هو في مكانه الصـــحيح.

قال هينيس: "هناك تقدم عالٍ على المستوى في إدارة معتقل غوانتانامو، وكل المعتقلين الموجودين هناك قد تم فحصهم واستجوابهم بعناية في أفغانستان من قبل السلطات الأميركية قبل إرسالهم إلى كوبا". وأضاف: "عندما يصلون إلى هناك، تكون هناك إجراءات إضافية للتأكد من أن جميعهم أسرى حرب ومن ثم يتم التأكد سنوياً بعد ذلك... كل شخص هناك قد مر في هذه المراحل جميعها".

هناك، دون شك، فصل بين الحياة الحقيقية التي يعيشها معتقلو غوانتانامو وبين ما تم نقله للعامة في المؤتمرات الصحفية المحضرة جيداً ومن خلال تعليقات أفراد الإدارة. لقد أكدت سلطات السجن الأميركية وبشكل متكرر للصحافة وللعامة، على سبيل المثال، أن معتقلي القاعدة وطالبان يتمتعون بثلاث ساعات استجمام على الأقل كل أسبوع. ووفقاً لمستشار في البنتاغون ملم بأوضاع المعتقلين، في منتصف العام 2002، وفي وقت الاستجمام، يتم إلباس بعض السجناء معاطف سميكة شبيهة بستر المجانين حيث تقيد أذرعهم إلى الخلف ويتم مباعدة أقدامهم بواسطة أربطة. وتغطى عيونهم بنظارات شمسية وتغطى رؤوسهم بقلنسوات ومن ثم يقاد السجين في منتصف النهار إلى ما يشبه قفص الكلاب الضيق المسيّج حيث يقضي ساعة استجمامه. وقد أخبرني المستشار أن هناك صوراً تظهر العملية كاملة: تجبره القيود على الحركة، إن أراد ذلك، على ركبتيه وهو ينحني بزاوية مقدارها 45 درجة. معظم المساجين فضلوا الجلوس والمعاناة من حر الشمس.

ذكر العديد من الصحفيين ووفود الكونغرس بعد زيارتهم لمعتقل غوانتانامو في العام 2002 أن لا شيء خاطئ هناك. كانوا يشاهدون ما أرادهم الجيش أن يروه وما سمحوا لهم برؤيته. خطط بعض أعضاء مجلس الشيوخ، قبل بضعة أشهر من زيارة المحلل، لزيارة غوانتانامو بعد سماعهم لتقارير عن الإساءة الحاصلة في المعتقل من القادة العسكريين القائمين على المعتقل أنفسهم، ووجدوا كل شيء على ما يرام. أخبرني أحد السيناتورات (أعضاء مجلس الشيوخ): "أن كل شيء كان على ما يرام"، وأضاف أنه وزملاءه قد منعوا من الحديث مع أي سجين وبذلك لم يستطيعوا الوصول إلى رأي مستقل.

وأخبرني أحد أعضاء المارينز الذي كان مكلفاً حراسة المعتقل في عام 2003 بعد أن وعدته بعدم الإفصاح عن اسمه، أنه وزملاءه في المركز قد تم تشجيعهم من قبل قادة فرقهم "للقيام بزيارة إلى السجناء" مرة أو مرتين في الشهر حيث لا يكون هناك أطقم تصوير تابعين للتلفزة أو صحفيين أو زوار خارجيين آخرين في السجن. "حاولنا مضايقتهم قدر استطاعتنا - على أن نسبب لهم مقداراً قليلاً من الألم. لم نستطع القيام بالكثير، بسبب الخوف من انفضاح أمرنا". وأضاف عنصر المارينز السابق الذي خدم أيضاً في أفغانستان: "كان هناك صحفيون بشكل دائم. لذلك لا يمكنك إرسالهم بقدم مكسورة أو نحوه. وإذا ما مات أحدهم فسأخضع لمحكمة عسكرية". وقال عنصر المارينز السابق إن المعاملة الخشنة للسجناء كانت بديهية أحياناً. وكان قائد الفريق يقول لنا: "لنبدأ بتعذيبهم فكل الكاميرات الآن في استراحة الغداء". كنا نغطي رؤوسهم بقلنسوات "ونقودهم حول المعسكر في هامفي Humvee عدة مرات حتى لا يعود بإمكانهم معرفة أين كانوا". قد يتكلم السجناء أثناء الغارات، قال عنصر المارينز السابق، ولكن "لم نكن نعرف ما الذي يقولونه. لم أكن أحاول الحصول على معلومات. لقد كنت فقط أمتع نفسي - أحاول لعبة السيطرة على الدماغ". وأضاف عنصر المارينز السابق: "اعتقدت أن الجميع كانوا أشراراً". وعندما سألت مسؤولاً رفيعاً في مكتب التحقيقات الفدرالية "أف. بي. آي"عن سلوك عنصر المارينز السابق قال لي إن العملاء المكلفين بواجبات تحقيقية هناك في غوانتانامو كانوا قد ذكروا معلومات عن نشاطات مشابهة لرؤسائهم في مراكز القيادة.

قام محققون تابعون للجنة الدولية للصليب الأحمر بسلسلة زيارات إلى معتقل غوانتانامو في العام 2003. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قام اللواء جيفري ميلر بتسريح الجنرالين دونلافي وباكوس ووحد قيادة معتقل غوانتانامو. كان ينظر إلى باكوس من قبل البنتاغون على أنه شخص لين العريكة - وكان كثير القلق على صحة السجناء الجسمانية. واعترض على وسائل التحقيق وعمل على تذكير السجناء بحقوقهم التي تضمنها لهم اتفاقيات جنيف. كانت تقارير محققي اللجنة الدولية للصليب الأحمر سرية، ولكن في حزيران/يونيو من العام 2004، اقتبست

صحيفة واشنطن بوست Washington Post عدة مذكرات تابعة للبنتاغون عن زيارات الصليب الأحمر موضحة أن المحققين كانوا مصدومين بالظروف المحيطة بالسجن وبعلاقتهم مع ميلر، ضابط المدفعية الذي كان يفتقر إلى الخبرة في إدارة السجون.

في تقرير كتب بعد سنتين تقريباً من افتتاح السجن، انتقدت فيه اللجنة الدولية للصليب الأحمر إدارة بوش بشدة لاستمرارها في الإبقاء على سجناء في أقفاص مكشوفة ولإبقائهم في "عزلة تامة" ولفشلها في تأسيس آلية لتصنيف وإطلاق سراح السجناء الذين لا ينتمون إلى غوانتانامو. وقدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقريراً آخر إثر زيارة ثانية قامت بها في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2003، أوردت فيه أنها ما زالت مهتمة بما رأته من افتقار إلى التقدم في مناطق أساسية، بما فيها تأسيس نظام شرعي لمعاملة السجناء؛ واشتكى التقرير من أن ميلر وأتباعه كانوا يعولون كثيراً على العزلة كوسيلة للسيطرة على السجناء. وأوردت الواشنطن بوست أن ميلر اتخذ موقفاً عدوانياً من الانتقادات وأخبر ممثلي الصليب الأحمر أن وسائل التحقيق ليست من شأنهم. وأنكر استخدام العزل كوسيلة لعقاب الذين يرفضون التعاون، وإنما لأولئك الذين لا يحترمون قوانين السجن أو يحاولون مهاجمة الحراس. (وفي جلسة اجتماع لمجلس الشيوخ بعد فضيحة سجن أبو غريب، أصبح معروفاً أنه قد سمح لميلر قانونيّاً باستخدام وسائل تحقيق مشكوك فيها في غوانتانامو، بما فيها منع السجناء من النوم وتعريضهم الشديد للبرد والحرارة ووضع السجناء في "ظروف تسبب التوتر" لساعات طويلة من الزمن).

بعد لقاء أكتوبر، انتقد كريستوف جيرود Christophe Girod، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الولايات المتحدة وكندا علناً فشل ميلر المستمر في إعادة المعتقلين إلى أوطانهم. كان هناك "خشية من تدهور الحالة الصحية النفسية لعدد كبير من المعتقلين بسبب الغموض الذي لف مصيرهم"، أضاف جيرود: "لا يمكن لأحد أن يبقي المعتقلين بهذه الحالة إلى ما لا نهاية". وقال جيرود إنه كان يتكلم علانية لأن مفاوضات الصليب الأحمر مع إدارة بوش كانت غير مثمرة.

ذكر تقرير لصحيفة نيويورك تايمز في أيار/مايو 2004 أن مكتب التحقيقات

الفدرالي أوعز إلى عملائه لأن يتجنبوا الظهور في جلسات التحقيق مع المشتبهين بعضويتهم لتنظيم القاعدة. وقالت الصحيفة إنه تم استخدام وسائل عنيفة للحصول على المعلومات وهي وسائل ممنوعة في الحالات الجرمية. وأخبرني مسؤول رفيع في مكتب التحقيقات الفدرالية: "أننا لا نؤمن بالإكراه. إن هدفنا هو الحصول على المعلومات ونحن نحاول الحصول على ثقة السجناء. نحن جادين بمشاعرنا تجاه ذلك". وأضاف المسؤول: "اعتقدت أنه كان يتوجب طرد رامسفيلد منذ زمن طويل".

أخبرني مستشار في البنتاغون لشؤون الحرب على الإرهاب "إنهم يقومون بذلك بطريقة خاطئة، وهم يعتمدون على القسوة والإكراه عوضاً عن الاستمالة – التي تجدي نفعاً أكثر. إنها طريقة شريرة ولكنها أيضاً غبية. إنها ليست تعذيباً وإنما أفعال لطيفة تؤدي إلى تنازلات. إن الاستمالة تأخذ وقتاً أطول ولكن نتائجها أفضل بكثير".

حقق التقرير الذي قدمه المحلل انتصاراً ضعيفاً. ففي 26 تشرين الأول/أكتوبر من عام 2002، تم إطلاق سراح أربعة معتقلين من معتقل غوانتانامو وتمت إعادتهم إلى ديارهم، ثلاثة منهم إلى أفغانستان. وقال مسؤول أفغاني رفيع للصحفيين في كابول أن ظروف اعتقالهم كانت مضحكة. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز في الصفحة 18 A أن أحد المعتقلين وهو فايز محمد "كان يتكلم كطفل وهو شبه أصم وغير قادر على الإجابة على سؤال بسيط نظراً لكبر سنه". قال للصحفي أنه لم يكن غاضباً لاعتقاله: "أخذوا مني ملابسي القديمة وأعطوني أخرى جديدة". وقال سجين آخر وهو جان محمد أنه بقي محتاراً كيف انتهى به الأمر إلى معتقل غوانتانامو. قال إنه أُجبر على القتال إلى جانب حركة طالبان وإنه استسلم سريعاً للقوات الأميركية مع آخرين. واختارت القوات الأميركية عشرة أشخاص أقوياء، واحد منهم فقط كان ينتمي إلى طالبان.

أكدت فيكتوريا كلارك، مساعدة وزير الدفاع للشؤون العامة، في تقرير للبنتاغون بعد ثلاثة أيام، أن البنتاغون كان "يخطط حتماً لإطلاق سراح المزيد من المعتقلين من سجن غوانتانامو". وأضافت: "إن ممثلي الصليب الأحمر يتواجدون

بكثرة في غوانتانامو، وأنا متأكدة أنهم سيجرون مقابلة مع أي معتقل قد يغـادر". وأضافت كلارك: "أحد أفضل الأمور التي قد حصلت في السنة الأخيرة الماضـية، على سبيل المثال، هي المعلومات التي استطعنا الحصول عليها من المعتقلين من سجن غوانتانامو، للوقاية من هجمات مستقبلية". إن الكلام العام الصادر عن البنتـاغون والبيت الأبيض، إذا ما تمت مقارنته مع ما كان يجري فعلاً، هـو بمثابـة خـداع استراتيجي. إن هدف كل هذا النفاق لم يكن القاعـدة والجماعـات الإرهابيـة الأخرى وإنما الصحافة الأميركية والشعب الأميركي.

بعد عدة أسابيع من إطلاق سراح المعتقلين الأربعة، تم تحية محلل الـ "سـي. آي. إي" بحرارة من قبل وكالة يترأسها ستيفن هادلي نائب كوندوليزا رايس. "لا بد أن تشعر بالراحة - لإنجازك عملاً مهماً أثر على السياسة". وأخـبره أيضـاً: "عملت على إطلاق سراح أربعة معتقلين. كنت سأشعر براحة أكبر لو أنك فعلت شيئاً" لتحسين ظروف السجن.

قد علمنا الآن أن هناك نوعية مثيرة للاهتمام لنقاط الجـدل داخـل البيـت الأبيض في العام 2002 والتي تدور حول الجيد والسيئ في عملية التحقيق في معتقل غوانتانامو. عرف كل من رايس ورامسفيلد بماذا تورط الآخرون به من نقاشـات مع السجين بحيث وقّع الرئيس في أواخر العام 2001 وبداية العـام 2002 مـا تم التوصل إليه على أنه سري جداً مانحاً السلطة لوزارة الدفاع في جمع فريـق مـن القوات الخاصة وآخرين لتحدي اللباقة الدبلوماسية والقوانين الدولية ولإخفاء - أو حتى اغتيال أشخاص مهمين محددين في القاعدة في أي مكان في العالم. وبمـوازاة ذلك، إقامة أماكن استجواب سرية في الدول الحليفة يمكن فيها استخدام وسـائل قاسية وغير محددة بحدود شرعية أو إنسانية. بقي البرنامج مخفيـاً في ثنايـا وزارة الدفاع كبرنامج خاص أو "غير معترف به"، بحيث تكون تفاصيله العملياتية معروفة فقط من قبل بعض أعضاء البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية والبيت الأبيض.

يدين وجود هذا البرنامج إلى رغبة رامسفيلد في دفع القوات الخاصة الأميركية إلى العمل فيما دعاه، على الملأ وفي الاتصالات الداخلية، "القنص البشري"، ونتيجة لازدرائه بجنرالات البنتاغون الرفيعي المستوى، لما لمسه منهم من معارضة للتصرف

الشديد. في منتصف عام 2002، بدأ مع مؤيديه المدنيين الرفيعي المستوى بتبادل مذكرات سرية لتعديل ثقافة القادة العسكريين ولإيجاد طرق لتشجيعهم "لركوب الخطر". وتذكر إحدى المذكرات المتعلقة بجنرالات البنتاغون "إن الوصول إلى درجة كمال لازم من أجل الاستخبارات الفعالة، قد شلتنا. علينا أن نتقبل فكرة أنه قد يتوجب علينا أن نبادر قبل أن تتم الإجابة على كل الأسئلة". وأخبر المساعدون المدنيون وزير الدفاع أن عليه "أن يكسر الأحزمة الموجودة اليوم في الجيش... نحن نخطط لكل طارئ... ويجب أن نكون مستعدين لتحمل المخاطر". وتابعت المذكرة، عندما يتعلق الأمر بعمليات ينجم عنها موت للأعداء، فإنه لا يتوجب أن يتم تطبيق المخططات في القنوات العسكرية الطبيعية: "ستكون النتيجة قراراً من قبل اللجنة".

إن نفاد صبر رامسفيلد من البروتوكول العسكري الذي يفرز أسئلة تتمحور حول معاملة الأسرى المعتقلين في العمليات العسكرية، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أظهر ازدراءه على الملأ تجاه اتفاقيات جنيف. وكان أحد أهدافه بيروقراطياً: وهو إعطاء القادة المدنيين في البنتاغون وليس في الـ "سي. آي. إي"، القيادة لمحاربة الإرهاب. وبوجود البرنامج المذكور سابقاً وغير المعلن عنه في وزارة الدفاع المطبق سريعاً في سجن أبو غريب، أخبرني مسؤول رفيع سابق في وكالة الاستخبارات المركزية، "كان هناك تقرير دوري لمجلس الأمن القومي يقدم فيه آخر النتائج. ولكن ليس الطرق". "هل سئل البيت الأبيض عن الآلية؟" قال الضابط السابق أنه اعتقد أنهم قاموا بذلك. وأنهم "حصلوا على الأجوبة".

إن إيجاد هذا البرنامج والحاجة إلى تأمين حماية شرعية للناس فيه، قد يشرح اللغة المقيتة لتقرير الرئيس السري في شباط/فبراير من عام 2002 المتعلق بالمعتقلين في غوانتانامو، الذي أوضح أنه ما إن يتعلق الموضوع بالقاعدة فإن اتفاقيات جنيف تكون مطبقة فقط وفق هواه. بعض النتائج الأخرى الظاهرة في المذكرات الأولى الصادرة عن الإدارة أيضاً تعود إلى المشاكل الناجمة عن البرنامج. على سبيل المثال، استنتج تحليل صادر عن وزارة الدفاع في آذار/مارس عام 2002، نشرته صحيفة

وول ستريت جورنال، أن سلطة الرئيس "لتدبير حملة عسكرية" تتجاوز أية معاهدة أو قانون متعلق بالتعذيب: "وإن أي جهد ناتج عن الكونغرس لشرعنة استجواب المقاتلين غير الشرعيين سيهدم قانونية الدستور مقلداً سلطة رئيس الأركان إلى الرئيس". وأظهر الملف أيضاً أن المدعى عليه "قد ينكر إظهار قصد محدد... من خلال إظهار أنه تصرف بدافع من إيمان خيّر وأن سلوكه لن يصل إلى فعل ما هو ممنوع من قبل القانون". وذكر أنطوني لويس "Anthony Lewis"، المعقب (المعلّق) القانوني، فيما بعد، في صحيفة New York Review Of Books أن هذه المذكرات وغيرها "تبدو كنصيحة يقدمها محامي عصابة إلى رئيس المافيا ليتحايل على القانون ليبقى خارج قضبان السجن. فتجنب المحاكمة هو الغرض". وأضاف: "والاقتراح البارز الأوحد يكمن في أن المحقق الذي آذى السجين قد يعتمد على فكرة "الدفاع عن النفس" كمبرر قانوني لما فعل - الدفاع ليس عن نفسه بل عن الأمة".

هناك احتجاجات مستمرة قدمتها جماعات حقوق الإنسان عن الإساءة التي يتعرض لها المعتقلون في سجن غوانتانامو وفي المركز العسكري الرئيسي للاستجواب في قاعدة باغرام الجوية "Bagram Air Base"، في أفغانستان. ولكن مع غياب الصور تصبح الاحتجاجات ضعيفة التأثير. ومنذ بدايات العام 2002، تحدت لجنة مراقبة حقوق الإنسان علانية إصرار الإدارة على عدم تطبيق اتفاقيات جنيف على السجناء المعتقلين في أفغانستان. ولكن كان لهذه الشكاوى أثر ضعيف أيضاً. وأقر كينيت روث، المدير التنفيذي للمنظمة في رسالة يعود تاريخها إلى 28 كانون الثاني/يناير عام 2002، لكوندوليزا رايس أن العديد من أعضاء منظمة القاعدة قد لا يعدون أسرى حرب. ولكنه أضاف أن "حركة طالبان هي حزب وفقاً لواقع الحكومة في أفغانستان. وبالتالي يخضع لاتفاقيات جنيف". لذلك، بين روث أنه على الحكومة التمييز بين إرهابيي القاعدة وحركة طالبان، ولكنه كان قد فشل في التوصل إلى ذلك. وقدم روث جدلاً أوسع مفاده أن الرئيس مخطئ كلياً في ادعائه أن القانون الدولي لا ينطبق على معتقلي غوانتانامو.

في شباط/فبراير من عام 2003، وبعد عدة أسابيع من ورود تقرير في صحيفة واشنطن بوست تحت عنوان "البحث باجتهاد للحصول على المعلومات" من معتقلي القاعدة وطالبان في أفغانستان، التقى Holly Burkhalter، مدير السياسة الأميركية للأطباء التابعين لمنظمة حقوق الإنسان، ومسؤولون آخرون في جماعات حقوق الإنسان مع وليام هينيس من البنتاغون. وأخبرني بورخالتر Burkhalter أن "هينيس كان في غاية الغضب. وبدأ الاجتماع بقوله، لم لا نعذبهم؟ إن أعضاء منظمة حقوق الإنسان الذين بينكم والذين يرون أن ما تفعله الولايات المتحدة هو تعذيب إنما يسخّفون معنى التعذيب". كان ما يعنيه واضحاً. قال بورخالتر Burkhalter مضيفاً: "إذا كنتم تدعون ما نقوم به أثناء التحقيق تعذيباً – إبقاء السجناء مستيقظين ومكبلين – فأنتم تسيئون إلى الذين يتعرضون فعلاً للتعذيب".

من هنا عاد تعريف التعذيب للواجهة مجدداً، وهذه المرة في البيت الأبيض في حزيران/يونيو من عام 2003، بعد ثلاثة أشهر من غزو أميركا للعراق، عندما تم دعوة روث للقاء رايس وجون بيلينغر "John Bellinger"، محامي مجلس الأمن القومي. وأظهرت الملاحظات، التي قدمها روث لي، أنه أخبرهم أنه رحب بتعهد الرئيس بوش بأن لا يعتمد على التعذيب ولكن طلب أن يمضي البيت الأبيض أبعد من ذلك. وقال: إنه في ذكرى تأسيس الولايات المتحدة كانت الأخيرة تدعم المؤتمر المتعلق بضحايا التعذيب المنعقد في أواخر الشهر واقترح أن تقوم الإدارة باغتنام الفرصة للتأكيد علناً أن الولايات المتحدة ستحافظ على القانون الفدرالي وعلى الالتزام المتعلق بمنع التعذيب وعدم استخدام القسوة أو المعاملة المذلة أو غير الإنسانية.

لقد كانت نقطة لا مفر منها. وقالت رايس لروث وفقاً للملاحظات "أنه لم يتم اللجوء إلى التعذيب". ولكنها أضافت: "إني لن أدخل في تفاصيل الاتفاق. فهذا ليس من اختصاصي". عندها قال بيلينغر وفقاً للملاحظات أيضاً، أن هذا "الانحطاط" فكرة ذاتية محضة. "من الصعب تخيل أننا لن نُتهم بذلك بسبب التضليل الممارس أو حتى لمجرد حبس الفكرة. من المؤكد أن بيلينغر

ورايس عرفا أن المشاكل الناتجة عن غوانتانامو هي أبعد من مجرد "التضليل" - وهي تلطيف للتصرف القاضي بتعصيب عيون المساجين بالإكراه. قام الرئيس بالإدلاء بتصريح سعى روث بطلبه ولكنه واجه مشاكل في إيجاد أن الإدارة أوجدت لنفسها تعريفات خاصة للممارسات غير القانونية في مختلف المعاهدات الدولية - تعريفات كانت ضيقة جداً ومتشددة بحيث إن الجيش الأميركي قد يستمر في استخدام تدابير جبرية، كتجريد المساجين من ثيابهم، وممارسة ضغوط عليهم ومنعهم من النوم.

استذكر روث مقابلة أجريت معه في تموز/يوليو عام 2004 فقال: "أخبرت رايس وبيلينغر أنه إن لم يكن بإمكانكما أن تفعلا ذلك في نطاقكما المحلي، فإنكما لن تستطيعا فعل ذلك في غوانتانامو". وفي الوقت الذي كان فيه رامسفيلد يجتمع بكوندوليزا رايس كان برنامجه السري الذي لم يقر عنه في سنته الثالثة من حيث إخفاء أو اعتقال مشتبهين بضلوعهم في عمليات إرهابية تحت حراسة مشددة واستجوابهم في أماكن سرية في سنغافورة وتايلاند وباكستان وأماكن أخرى. كان البيت الأبيض يحارب الإرهاب بالإرهاب.

وفي أواخر آب/أغسطس من العام 2003، كما سنرى، كانت الحرب في العراق تسير على نحو سيئ، ومرة أخرى كانت هناك عمليات استخبارية هامة تتم في عدة سجون في العراق. واتبع الرئيس وفريق الأمن القومي التابع له إرشادات الجنرال ميلر، مدير معتقل غوانتانامو. وفيما يتعلق بذلك القرار سألني أحد مسؤولي البيت الأبيض، وكان من مؤيدي مساعي الجنرال غوردون لتغيير سياسة السجن، سؤالاً بطريقة بلاغية قائلاً: "لماذا نعمد إلى نقل تجربة غوانتانامو الفاشلة إلى العراق؟" نظراً لتنامي المقاومة في العراق والافتقار إلى مصادر المعلومات الاستخبارية عنها كانت استجابة الإدارة تلك المعاملة الخشنة التي تلقاها رجال ونساء العراق في الاعتقال - أي معاملتهم خلف جدران السجن وكأنهم اعتُقلوا في معارك جرت في أفغانستان.

2 - الصور الملتقطة في السجن

كان سجن أبو غريب، الذي يقع غربي بغداد على مسافة 20 ميلاً، أحد السجون الرديئة السمعة في العالم في فترة حكم صدام حسين، حيث كان يمارس فيه التعذيب وعمليات الإعدام الأسبوعية فضلاً عن ظروف المعيشة الرديئة. وقد ضم في وقت من الأوقات حوالى 50 ألف رجل وامرأة - لا توجد إحصائية دقيقة لدي - بزنزانات لا تتجاوز 12 قدماً بـ 12 قدماً (3.6 متر بـ 3.6 متر) حيث لا يحصل السجين إلا على حيز صغير جداً.

وجراء عمليات السلب التي تبعت سقوط النظام في نيسان/أبريل من عام 2003، تم نهب كل ما كان يحويه السجن، بما في ذلك الأبواب والنوافذ والآجر. فأعادت سلطات التحالف تجهيزه بالآجر وتنظيف الزنزانات وإصلاحها بالإضافة إلى إصلاح الحمامات وإقامة وحدة طبية فيه. وهنا بات سجن أبو غريب سجناً عسكرياً أميركياً. كان معظم المعتقلين من المدنين والكثير منهم اعتقلوا في عمليات تمشيط عسكرية ومن على نقاط التفتيش. وقد صنفوا في ثلاث مجموعات: مجرمون عاديون، ومعتقلون آمنون للاشتباه بضلوعهم "بجرائم ضد قوات التحالف"، وعدد صغير من المشتبه بهم بكونهم قادة مقاومة "على درجة كبيرة من الأهمية" يتصدون لقوات التحالف.

وفي حزيران/يونيو من عام 2003، تم تسمية جانيس كاربنسكي، وهي لواء في قوات الاحتياط، قائداً لفرقة الشرطة العسكرية وكلفت مسؤولية إدارة السجون العسكرية في العراق. كانت الضابط كاربنسكي، القائد الأنثى الوحيدة في أرض المعركة، ضابطاً متمرساً في العمليات العسكرية والاستخباراتية والتي كانت قد خدمت في القوات الخاصة في حرب الخليج عام 1991، ولكنها لم تكن على دراية بكيفية إدارة نظام السجن. الآن هي مسؤولة عن ثلاثة سجون كبيرة وثمانية كتائب و3400 جندي، معظمهم كانوا مثلها يجهلون كيفية معاملة السجناء.

كانت الجنرال كاربنسكي التي كانت قد رغبت في أن تصبح جندياً منذ أن كانت في الخامسة من العمر، تعمل في مجال الاستشارات المهنية في حياتها المدنية،

وكانت متحمسة لعملها الجديد. وفي مقابلة معها أجرتها صحيفة "سانت بطرسبرغ تايمز" في كانون الأول/ديسمبر 2003 قالت: "بالنسبة للكثير من العراقيين المعتقلين في أبو غريب، فإن ظروف الحياة في السجن باتت أفضل من ظروف الحياة في منازلهم. لقد حرصنا على عدم رغبتهم في تركه".

وبعد شهر تم لوم الجنرال كاربنسكي رسمياً وعزلت عن منصبها بهدوء، وتم التحضير لتحقيق رئيسي يتعلق بنظام السجن العسكري، حضر له الفريق ريكاردو سانشيز، القائد الأعلى في العراق. وكان التقرير الذي تلقيت نسخة عنه في نيسان/أبريل عام 2004، والمكون من 53 صفحة، والذي كتب اللواء أنطونيو تاغوبا "Antonio Taguba" لم يكن معداً للنشر - حيث كان قد تم حفظ قسم منه على أنه سري - وكان قد تم إنهاؤه في نهاية شهر شباط/فبراير. وكانت نتائجه المتعلقة بفشل نظام السجن العسكري المؤسساتي واضحةً لا لبس فيه. ووجد تاغوبا تحديداً بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر من عام 2003 أمثلة واضحة "لإساءات سادية وصارخة وخليعة وجرمية" في سجن أبو غريب. وكانت هذه الإساءات غير القانونية التي تطال المعتقلين، والتي ضمّنها تاغوبا تقريره، قد ارتكبت من قبل جنود في الشرطة العسكرية وأيضاً من عناصر في الاستخبارات الأميركية. وأورد تاغوبا لائحة ببعض الإساءات المرتكبة:

"كسر الأنوار الكيميائية وصب السائل الفوسفوري على المعتقلين، وصب الماء البارد على المعتقلين العراة، وضرب المعتقلين بأيدي المكانس والكراسي، وتهديد المعتقلين الذكور بالاغتصاب، والسماح للحرس من الشرطة العسكرية بقطب الجروح التي تعرض لها المعتقلون أثناء ضربهم بجدران الزنزانات، وإدخال مصابيح الإنارة الكيميائية وحتى أيدي المكانس الخشبية في مؤخرة المعتقلين واستخدام الكلاب البوليسية بإخافة ومهاجمة المعتقلين فعلاً".

كانت هناك حوادث تدعم هذه الادعاءات، حسب ما قال تاغوبا - "منها تصريحات شهود مفصلة واكتشاف أدلة موثقة بالصور". لم يتضمن تقرير تاغوبا الصور وأشرطة الفيديو الملتقطة هناك لأنها بحسب ما قال "على درجة كبيرة من الحساسية".

تظهر الصور - التي نشر معظمها على الـ CBS في 60 Minutes II في 28 نيسان/أبريل عام 2004، قبل عدة أيام من ظهور تقريري في صحيفة "The New Yorker" - معتقلين عراقيين عراة أجبروا على الوقوف في وضعيات مهينة. وكان ست من المشتبهين - وهم الرقيب أول إيفان إل. فريدريك الثاني "Ivan L Frederik 2"، والمعروف بـ "Chip"، وكان الأعلى رتبة بين المشتبهين، والاختصاصي تشارلز إي. غارنر "Charles A Garner" والرقيب جافال دافيس "Javal Davis"، والاختصاصية ميغان أمبوهل والاختصاصية سابرينا هارمان "Sabrina Harman"، والجندي جيريمي سيفيتس "Jeremy Sivits" - واجهوا محاكمة في العراق بتهم تتضمن المؤامرة والإخلال بالواجب، والقسوة تجاه السجناء، والاعتداء، وأفعال منافية لقواعد الحشمة. والمشتبهة السابعة، الجندية ليندي إنغلاند "Lynndie England"، نقلت إلى Fort Bragg، شمالي كارولينا بعد أن حملت من غارنر ومن ثم تم اتهامها فيما بعد.

لقد ظهرت الجندية إنغلاند في إحدى الصور وقد تدلت من فمها سيجارة وهي تشير بإصبعها بمرح إلى الأعضاء الجنسية لشاب عراقي يقف عارياً وقد غطي رأسه بكيس رمل وقد أجبر على ممارسة فعل الاستمناء. ويظهر أيضاً ثلاثة معتقلين عراقيين عراة وقد تم تغطية رؤوسهم وهم يغطون أعضاءهم الجنسية بأيديهم. وهنا صورة لسجين خامس يظهر ويداه على جنبيه. تظهر إنغلاند في صورة ثانية وقد تشابك ذراعها مع ذراع الاختصاصي غارنر، وكلاهما يبتسم خلف مجموعة من العراقيين العراة وقد انحنوا على ركبهم فوق بعضهم بعضاً على شكل هرم. وهناك صورة أخرى لمجموعة عراقيين عراة أيضاً تكوموا فوق بعضهم بعضاً على شكل هرم، ويقف بجانبهم مرة أخرى غارنر يبتسم ويده تشتبك بيد سابرينا هارمان وهي تبتسم أيضاً. ونجد أيضاً مجموعة أخرى وقد غطيت رؤوسهم، وتقف أمامهم جنديات وتلتقطن لهم الصور. وتظهر صورة أخرى معتقلاً عارياً مكشوف الرأس يتخذ وضعية وكأنه يمارس الجنس الفموي مع معتقل آخر عارٍ ومغطى الرأس.

إن هكذا إذلال غير مقبول في أية ثقافة وخصوصاً في العالم العربي. فالشذوذ

الجنسي ينافي الشريعة الإسلامية، ويعتبر مهيناً أن يقف رجل عارٍ أمام رجل عارٍ آخر. وهكذا ما أوضحه بيرنارد هيكل Bernard Haykel البروفيسور (الأستاذ الجامعي) في جامعة نيويورك قسم دراسات الشرق الأوسط. وأضاف هيكل: "كونهم وضعوا فوق بعضهم البعض وأجبروا على ممارسة فعل الاستمناء وكونهم عراة أمام بعضهم البعض - فإن كل هذا يعتبر تعذيباً".

إن الوجهين العراقيين اللذين تظهرهما الصور هما وجها رجلين ميتين. الأول وجه السجين رقم 153399 وقد تعرض للضرب، والثاني جسد رجل آخر وقد تغطى بالدماء ولف بورق السولوفان وحفظ في الثلج. وهناك صورة لغرفة فارغة مغطاة بالدماء.

يبدو من الصور وكأن الإساءة للمعتقلين هي روتين - وكأنها حقيقة حياة الجندية التي لا يشعر الجندي بحاجة إلى إخفائها. وفي 9 نيسان/أبريل من العام 2004 وفي جلسة استماع في قضية الرقيب فريدريك، في مخيم النصر " Camp Victory"، قرب بغداد، أخبر الاختصاصي ماثيو ويسدوم "Matthew Wisdom"، وهو من الشرطة العسكرية، أعضاء المحكمة ما حدث عندما قام وجنود آخرون بتسليم سبعة سجناء رؤوسهم مغطاة ومكبلين لمعتقل أبو غريب. وكان الرجال قد اتهموا بافتعال شغب في قسم آخر من السجن. قال ويسدوم:

"قام شنايدر "Snider" بإمساك سجيني وألقى به فوق كومة السجناء... لم أكن أعتقد أنه من الصائب وضعهم في كومة. ومن ثم رأيت فريدريك ودافيس وغرانر يمشون حول الكومة ويضربون السجناء. وأتذكر أن فريدريك ضرب أحد السجناء على ناحية قفصه الصدري. لم يكن السجين يشكل أي خطر على فريدريك... وقد غادرت بعد ذلك. وعندما عدت فيما بعد"، أضاف ويسدوم: "رأيتُ أحد المعتقلين العاريْن يمارس فعل الاستمناء على المعتقل العاري الآخر الجاثي على ركبتيه وفمه مفتوح. فكرت أنه من الأفضل أن أغادر ذلك المكان. لم أعتقد أن ما فعلاه كان صائباً... ثم رأيت فريدريك يمشي باتجاهي وقال: "أنظر ما الذي يفعله هؤلاء المتوحشون عندما نتركهم لثانيتين".

وشهد ويسدوم أنه قد أخبر رؤساءه بما كان قد شاهده، واعتقد أنه "قد تمت

معالجة المسألة". وأضاف: "لم أكن أرغب في أن أكون جزءاً في أي تصرف يبدو إجرامياً".

هذه الإساءات باتت معلنة بسبب غضب الاختصاصي جوزيف إم داربــاي Joseph M Darby من الشرطة العسكرية، الذي برز دوره خلال جلسة الاستماع ضد فريدريك. وأخبر الشاهد الحكومي سكوت بوبيك "Scott Bobeck"، العضو في قسم التحقيقات الجنائية، وفقاً للنص المختصر الذي توفر لي، "بدأ التحقيق بعد أن حصل دارباي على قرص مضغوط CD من غرانر... شاهد صــور المعــتقلين عراة". قال بوبيك أن دارباي "كان قد وضع رسالة غير موقعة تحت بابنا، ومن ثم جاء وقدم تصريحاً كان قد أقسم عليه. شعر بالسوء حيال ذلك واعتقد أنــه فعــل خاطئ".

قام دارباي بما لم تستطع جماعة حقوق الإنسان الأكثر نفوذاً في العــالم مــن القيام به. كانت قد اشتكت كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجماعة حقوق الإنسان بشكل مستمر خلال السنة الماضية مــن المعاملــة الأميركيــة للســجناء العراقيين، ولكن الاستجابة كانت ضعيفة لذلك. وفي قضية فضــحتها صــحيفة Denver Post، عن ثلاثة جنود من كتيبة الاستخبارات العسكرية اتُّهموا بالقيــام بالاعتداء ضرباً على معتقلة عراقية في سجن أبو غريب، تم تغريمهم "بما لا يقل عن 500 دولار وتم تخفيض رتبهم".

كان للقادة العسكريين استجابة مختلفة عندما تم عرض القرص المضغوط العائد لدارباي والذي يحوي الصور. وكانت الكتيبة قد تناقلت الصور من كمبيوتر آخر. عندها لاحظ القادة الكبار أنهم أمام مشكلة - إذ تلوح في الأفق أزمــة سياســية وشعبية ستلطخ سمعة الولايات المتحدة وتضر بجهود الحرب.

قدم دارباي الصور إلى المحققين في 13 كانون الثاني/يناير مــن عــام 2004. وأرسل فريدريك مذكرات أرسلها لعائلته عما جرى فيما بعد. بدأت بقرع بابــه من قبل عملاء في الجيش في الثانية والنصف فجر يوم 14 كــانون الثــاني/ينــاير. وكتب فريدريك: "تم اقتيادي إلى الباب الأمامي لبيتنا، ولكن بعيداً عــن غــرفتي، حيث كان هناك رجلان لا أعرفهما في غرفتي. 'هــل همــا يفتشــان غــرفتي؟'"

فأجابوه، نعم. وفيما بعد وافق فريدريك رسمياً على السماح للعملاء في البحث عن كاميرات التصوير والكومبيوترات ووسائل التخزين.

وفي 16 كانون الثاني/يناير، أي بعد ثلاثة أيام من تلقي الجيش للصور، أصدر مركز القيادة الأميركي خمس جمل انتقيت كلماتها بعناية معدة للنشر الصحفي حول التحقيقات المتعلقة بالإساءة إلى السجناء. قال رامسفيلد أنه في هذه الأثناء علم عن المزاعم. وبعد ذلك بقليل قام رامسفيلد بإخبار الرئيس بوش. وفي 19 كانون الثاني/يناير أمر الجنرال سانشيز بتحقيق سري عما يجري في سجن أبو غريب. وبعد أسبوعين، أُمر الجنرال تاغوبا بالقيام بتحقيقاته.

قال المحقق العسكري في جلسة استماع إن فريدريك وزملاءه لم يزودوا بأية "تعليمات أو إرشادات" يلم بها هو. فقد عين أفراد الشرطة العسكرية في دوريات روتينية وواجبات شرطية منذ وصولهم إلى بغداد في ربيع العام 2003. وفي تشرين الأول/أكتوبر من نفس العام أعطيت أوامر لهم بحراسة سجن أبو غريب. كان فريدريك البالغ من العمر 37 عاماً أكبر زملائه وقائداً بالطبيعة. وكان قد عمل لست سنوات كحارس في قسم فرجينيا لإصلاح الأحداث. وأوضح بوبيك:

"ما حصلت عليه هو أن فريدريك وغرانر كانا أفراداً من الشرطة العسكرية الراجلة ووضعا في الخدمة لأنهما عملا كحارسين في سجون مدنية ويفترض أنهما يعلمان كيف تسير الأمور".

وشهد بوبيك أيضاً بأن الشهود كانوا قد قالوا بأن فريدريك "شوهد يلكم معتقلاً بشدة على صدره بحيث أوشك المعتقل أن يُصاب بأزمة قلبية".

وقد ذكر فريدريك لأفراد عائلته مراراً من خلال رسائله ورسائل البريد الإلكتروني بأن فرق الاستخبارات العسكرية، بما فيها مسؤولون من وكالة الاستخبارات المركزية واختصاصيو لغة ومحققون اختصاصيون، كانت القوة الدائمة في سجن أبو غريب. وقال في إحدى الرسائل الموجهة لعائلته:

"استجوبت بعض الأشياء التي رأيتها... كترك السجناء عراة في زنزاناتهم أو في ثياب داخلية نسائية، وتكبيلهم إلى أبواب الزنزانات - والجواب الذي حصلت عليه كان، "هذا هو ما ترغب به الاستخبارات العسكرية"... وقد أخبرتنا

الاستخبارات العسكرية أيضاً بأن نعزل السجناء في زنزانات انفرادية وهم يرتدون ثياب قليلة أو من دونها، ومن دون حمام أو ماء جارٍ ومن دون تهوية أو نوافذ لمدة ثلاثة أيام تقريباً".

"لقد تشجع ضباط الاستخبارات العسكرية وقالوا لنا 'أحسنتم عملاً'. إنهم الآن يحصلون على نتائج إيجابية ومعلومات جيدة" هذا ما كتبه فريدريك. وأضاف: "تم تمثل قسم التحقيقات الجنائية عندما تم استخدام الكلاب البوليسية لإخافة السجناء بطلب من الاستخبارات العسكرية". وذات مرة أخبر فريدريك عائلته أنه وقف جانباً مع المقدم جيري فيلاباوم قائد كتيبة الشرطة العسكرية وسأله عن سوء معاملة السجناء. كان جوابه: "لا تقلق حيال ذلك".

وفي جلسة استماع في نيسان/أبريل أخبر الجيش فريدريك ومحاميه، النقيب روبيرت شوك Robert Shuck، وهو محام عسكري، وغاري مايرز "Gary Myers"، وهو مدني، أن عشرات الشهود الذين سعوا في طلبهم بمن فيهم الجنرال كاربنسكي وجميع من ادعى عليهم فريدريك لن يظهروا. البعض قد تم عذره بعد استعمالهم حق التعديل الخامس، والبعض احتجوا ببعد مكان إقامتهم عن المحكمة. وأخبرني غاري مايرز "أن هدف جلسة الاستماع هو سماع الشهود للوصول إلى الحقائق. وقد انتهينا مع عميل من قسم التحقيقات الجنائية و لم يتسنَّ الحصول على ضحايا لفحصهم". وبعد جلسة الاستماع أقر الضابط المسؤول عن التحقيق أن هناك أدلة مناسبة لدعوة فريدريك للمثول أمام المحكمة.

وأخبرني مايرز أيضاً، والذي كان أحد محامي الدفاع العسكريين لجهة الادعاء في My Lai في السبعينيات من القرن الماضي، في مقابلة في نيسان/أبريل عام 2004 أن دفاع موكله سيرتكز على أنه كان ينفذ أوامر رؤسائه، وبشكل خاص، توجيهات الاستخبارات العسكرية. وقال: "سأجلب كل ضابط استخبارات متورط ومتعاقد مدني أجده إلى المحكمة. هل تصدق حقاً أن الجيش أفرج عن ضابط بسبب ستة جنود؟ مستحيل". وبشكل مشابه، ختم النقيب روبيرت شوك، محامي فريدريك العسكري، دفاعه في جلسة الاستماع في نيسان/أبريل بقوله إن الجيش كان "يحاول التعويض لهؤلاء الجنود الستة عن خطاياه".

كان دفاع فريدريك، بالطبع، خدمة ذاتية بشكل كبير ولكن تم التشديد على الشكاوى في رسائله ورسائل البريد الإلكتروني من قبل تقريرين عسكريين داخليين على الأقل - واحد من قبل تاغوبا والثاني من قبل الضابط دونالد رايدر " Donald Ryder"، وهو قائد الشرطة العسكرية وبرتبة لواء.

في بداية ذلك الخريف، كتب تاغوبا أنه يبدو أن الجنرال سانشيز قد ارتبك جراء تقارير قادمة من السجون العسكرية في العراق، وكلف بالتالي الجنرال رايدر إجراء دراسة عن السجون العسكرية. انتهت الدراسة الناتجة، التي كانت سرية في وقت نشر تقرير تاغوبا، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2003، وخلصت إلى أن هناك حاجة إلى لفت النظر الفوري إلى حقوق الإنسان والتدريب وقضايا رجال السلطة في كل جوانب النظام. وأيضاً ناقشت اهتمامات جادة متعلقة بالتوتر بين مهام الشرطة العسكرية الموكلة إلى حراس السجناء وإلى فرق الاستخبارات المسؤولين عن استجوابهم. ويقصر قوانين الجيش النشاط الاستخباري للشرطة العسكرية على الجمع الإيجابي. ولكن كان هناك شيء خاطئ يجري في معتقل أبو غريب.

كانت هناك أدلة تعود إلى حرب أفغانستان بحسب تقرير رايدر، حيث شاركت المؤسسة العسكرية في المهام الاستخبارية: "وضع الجمع الاستخباري الحديث بدعم من عملية "Operation Enduring Freedom" رافدة أقامت بواسطتها الشرطة العسكرية وبشكل فعال ظروفاً جيدة للقاءات لاحقة" - وهو تعبير لطيف يدل على كسر إرادة السجناء. "هكذا أعمال تعارض العملية السلسة لمراكز الاعتقال، في محاولة للمحافظة على المقيمين فيها في حالة مذعنة وسهلة الانقياد". ودعا رايدر لإقامة عمليات "لتعريف دور جنود الشرطة العسكرية... ولفصل أعمال الحرس عن قوات الاستخبارات المركزية بشكل واضح". وهنا وُضع الضباط الذين يديرون الحرب في العراق تحت المراقبة.

قطع رايدر تحذيره بالخلوص إلى أن الوضع لم يصل بعد إلى حد الكارثة. كما ذكر في تقرير له أن لواء الجنرال كاربنسكي "لم يتم توجيهه لتغيير إجراءاته لتهيئة الظروف لمحققي الاستخبارات العسكرية، ولم يشارك في هذه التحقيقات". "ووجد

أنه لم تقم أي وحدة من الشرطة العسكرية باتخاذ أية ممارسات غير لائقة". الجدير بالذكر أن تحقيقاته باءت بالفشل.

كان تاغوبا في تقريره مؤدباً ولكن مباشراً في تفنيد (دَحْض) مزاعم زميله الجنرال، فكتب: "للأسف، العديد من المشاكل التنظيمية التي طفت على السطح خلال تقييم (رايدر) تشبه إلى حد بعيد القضايا التي كانت محور التحقيق. وفي الحقيقة، حدثت الإساءات التي عانى منها المعتقلون خلال أو في وقت قريب لهذا التقييم". تابع التقرير: "خلافاً لما ذكره تقرير رايدر، أجد أن أفراداً من معسكر الشرطة العسكرية ولواء الشرطة العسكرية قد تم توجيههم لتغيير إجراءات التسهيلات "لتهيئة الظروف" لمحققي الاستخبارات العسكرية. طلب ضباط في استخبارات الجيش وحراس تابعون للشرطة العسكرية وعملاء لوكالة الاستخبارات المركزية ومتعاقدون خاصون "طلبوا من الحرس التابع للشرطة العسكرية تهيئة الظروف الفيزيائية والعقلية لإجراء تحقيقات جيدة مع الشهود".

دعم تاغوبا إصراره من خلال تقديم أدلة من تصريحات مصدّقة لمحققي قسم التحقيقات الجنائية التابعة للجيش. وقد شهدت الاختصاصية هارمان، إحدى المتهمات من الشرطة العسكرية، أن وظيفتها كانت إبقاء المعتقلين مستيقظين، بمن فيهم سجين مغطى الرأس وُضع على صندوق وقد وصلت أسلاك كهربائية إلى أصابع يديه وقدميه وإلى قضيبه الذكري. وقالت: "لقد أرادهم الاستخبارات العسكرية أن يتكلموا. وكان عمل غرانر وفريدريك القيام بأمور للاستخبارات العسكرية ولوكالات حكومية أخرى لدفع هؤلاء السجناء للتكلم".

وأخبر الرقيب جافال دافيس "Javal Davis"، الذي كان أحد المهتمين أيضاً، محققي قسم التحقيقات الجنائية: "شاهدت سجناء موقوفين لدى قسم الاستخبارات العسكرية... وقد دفعوا للقيام بأعمال مختلفة غير أخلاقية... لقد أخبرونا أن لهم أدواراً (لائحة أوامر) مختلفة". وكتب تاغوبا: "ذكر دافيس أيضاً أنه كان قد سمع الاستخبارات العسكرية تلمح للحراس لإساءة معاملة المعتقلين". وعندما سئل ما الذي قاله عملاء الاستخبارات العسكرية قال: "اترك لنا هذا السجين. تأكد أن يحظى بليلة سيئة وتأكد من أن ينال معاملة سيئة". قال دافيس

إن الاستخبارات العسكرية طلبت من غرانر وفريدريك ذلك. وأضاف: "قام موظفو الاستخبارات العسكرية بحسب ما فهمت بمديح غرانر بعبارات مثل، أحسنت صنعاً، إنهم ينهارون بسرعة، إنهم يجيبون على أي سؤال. إنهم يقدمون معلومات جيدة".

وعندما سئل لماذا لم يخبر قادته عن الإساءات قال: "لأني اعتقدت أنهم لو كانوا يفعلون شيئاً غير عادي أو خارج عن المألوف لكان أحدهم قد تكلم. وحتى الجناح - حيث كانت تتم عمليات الإساءة - ينتمي للاستخبارات العسكرية وبدا أن عناصر الاستخبارات كانوا يوافقون على هذه الإساءات".

وقال شاهد آخر، وهو الاختصاصي جيسون كينيل "Jason Kennel"، الذي لم يهتم بالقيام بعمل خاطئ: "رأيتهم عراة، ولكن الاستخبارات العسكرية أخبرتنا بأن نأخذ منهم شراشفهم وثيابهم وغطاء الأرضيات". وذكر تاغوبا في مقابلة أجراها مع عادل النخلة، وهو مترجم كان يعمل لصالح المتعاقد المدني تيتان "Titan"، أن الأخير شاهد في إحدى الليالي "مجموعة أشخاص من الاستخبارات العسكرية كانوا يشاهدون غرانر وفريدريك وهم يسيئان معاملة سجناء كانوا مقيدين بأغلال".

وحصل أيضاً تاغوبا على إذن للاطلاع على تقرير الجنرال جيفري ميلر السري، وقد كان ميلر قائد سجن غوانتانامو. في أواخر آب/أغسطس عام 2003، أحضر ميلر فريقاً من الخبراء إلى العراق لمراجعة برنامج الجيش. كانت توصياته، التي أصبحت ملفاً في أيلول/سبتمبر، راديكالية: بحيث يتم نقل السجناء لإخضاعهم لاستجواب، فجمع المعلومات عملية مهمة لدعم جهود الحرب. "يجب أن تؤمن عمليات الاعتقال بيئة آمنة وإنسانية لدعم عمليات الجمع السريع للمعلومات الاستخبارية"، هذا ما كتبه ميلر. يجب أن يؤمن الحرس التابع للشرطة العسكرية الدعم اللازم للاستخبارات العسكرية.

وافق الجنرال سانشيز، وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2003 أعطت قيادته أمراً رسمياً للواء الاستخبارات العسكرية بالتحكم التكتيكي على السجن. وذكر الجنرال تاغوبا في تقريره أن "ضباط الاستخبارات العسكرية مسؤولين عن

وحدات الشرطة العسكرية، أكثر من ضباط الشرطة العسكرية وفي التعامل مع العمليات المتعلقة بالمعتقلين في المعتقل. وهذا لم يكن له وقع حسن بسبب المهام المختلفة الموكلة لكل قسم منهم".

كانت وجهة نظر ميلر، كما بدت في جلسة استماع لمجلس الشيوخ، تكمن في جعل نظام السجن في العراق أكثر تركيزاً على عمليات الاستجواب. وبينما كان في العراق، أعطى القادة هناك جملة توصيات عن وسائل الاستجواب المطبقة في كوبا. تم تقديم نسخة كاملة لتقرير ميلر السري لبعض الصحفيين في آب/أغسطس عام 2004، إلى وضوح صورة الهدف الغامض من وراء كل هذا: وهو تحويل سجن أبو غريب إلى مركز للاستخبارات من أجل حرب إدارة بوش العالمية ضد الإرهاب. لقد تخيل الجنرال سانشيز نظاماً "يمكن أن يؤمن استجابة لاحتياجات الحرب العالمية على الإرهاب. ويمكّن من الحصول على استجابة سريعة من المعتقلين لتلبية متطلبات مقاومة الإرهاب". اعتقد ميلر على ما يبدو أن سجناء العراق، إذا ما تم استجوابهم بشكل صحيح، فسيتم الحصول منهم على معلومات استخبارية استراتيجية مناسبة للعمليات الدائرة حول العالم. وقال الجنرال: لو أن توصياته وضعت قيد التنفيذ حالاً "فسيلاحظ تحسناً هاماً للعمليات الاستخباراتية في غضون ثلاثين يوماً".

إنها بدت جيدة على الورق، ولكن تاغوبا عبر في تقريره عن شكوكه في تطبيقها على أرض الواقع. وذكر أن "القيمة الاستخباراتية للمعتقلين الموجودين في غوانتانامو تختلف عن تلك الموجودة لدى المعتقلين في معتقل أبو غريب أو في أي مكان آخر في العراق... هناك عدد كبير من المجرمين العراقيين موقوفين في سجن أبو غريب. إن هؤلاء ليسوا إرهابيين دوليين أو أعضاء في تنظيم القاعدة". وقال تاغوبا إن نصيحة ميلر "بدت غير واضحة" وتناقض دراسات أخرى وتناقض أيضاً القوانين العسكرية التي تدعو وحدات الشرطة العسكرية لأن تسيطر على نظام السجن. وبإعطاء السيطرة للاستخبارات العسكرية، لعبت توصيات ميلر وتغير سياسة سانشيز دوراً في الإساءات المرتكبة في سجن أبو غريب.

في أواخر آذار/مارس، وقبل ظهور فضيحة سجن أبو غريب، تم نقل الجنرال

ميلر من غوانتانامو وعيّن قائداً عاماً للسجون في العراق. وبعد ظهور الفضيحة على الـ "CBS"، ذكر البنتاغون أن ميلر كان قد وصل إلى بغداد وهو الآن يدير الأمور. وقدمه الجنرال سانشيز إلى الإعلام على أنه الجنرال الذي سيرتب أمور نظام السجون العراقي وهو يحترم اتفاقيات جنيف - أي الشخص الذي سيحل مشكلة سجناء الحرب. "لقد تغيرت الظروف - ثقوا بنا"، هذه كانت عبارات ميلر للمراسلين الصحفيين في بداية أيار/مايو، وأضاف: "لقد تم ارتكاب أخطاء. وقد صححناها. وسنحرص على أن لا تتكرر ثانية".

احتفظ الجنرال تاغوبا بكلماته الأقسى لضباط الاستخبارات العسكرية وللمتعاقدين الخاصين. أوصى بأن ينال الكولونيل توماس باباس "Thomas Pappas"، آمر إحدى كتائب الاستخبارات العسكرية، تأنيباً رسمياً وأن يتلقى عقاباً غير قانوني، وأن يُعفى المقدم ستيفن جوردان "Steven Jordan"، المدير السابق لمركز الاستجواب واستخلاص المعلومات المتحد، من منصبه ويؤنَّب رسمياً أيضاً. وقد حث على طرد المتعاقد المدني ستيفن ستيفانوويكز "Steven Stefanowicz"، في قاعدة فيرجينيا من عمله في الجيش وتوجيه تأنيب رسمي له وحرمانه من التراخيص الأمنية لكذبه على فريق التحقيق والسماح أو إصدار أوامر للشرطة العسكرية "الذين لا خبرة لهم بتقنيات التحقيق لتسهيل عمليات التحقيق عن طريق "قميئة الظروف"، التي لم تكن قانونية" و لم تكن تتم تبعاً لقوانين الجيش. وكتب تاغوبا: "لقد عرف بوضوح تعليماته بالتخفيف من الإساءات الجسدية". وقد أوصى أيضاً بالقيام بإجراء انضباطي تجاه المتعاقد الثاني، جون إزرايل John Israel.

وأنهى تاغوبا ما بدأه بقوله "أنا أشك بأن باباس وجوردان وستيفانووتيكز وإيزرايل كانوا مسؤولين بشكل مباشر أو غير مباشر عن الانتهاكات المرتكبة في سجن أبو غريب"، وأوصى باتخاذ إجراءات انضباطية شديدة وفورية ضدهم.

كانت الشركات الخاصة من مثل "CACI" وتيتان تدفع رواتب تفوق 100000 دولار لأعمال خطيرة في العراق، أي أكثر مما يدفعه الجيش وقد سمح لها في سابقة في تاريخ الجيش الأميركي في القيام بأعمال حساسة في العراق. لم يكن نزلاء السجن يخضعون لقانون العسكريين الموحد وإنما للقانون المدني - مع العلم

أنه لم يكن واضحاً أي القانونين هو المطبق الأميركي أم العراقي. وفي مذكرة صادرة في أيار/مايو في العام 2004، أكد الجنرال ميلر أن ستيفانوويتكز كان قد أعيد استخدامه في مهمات حكومية. في ذلك الشهر رفض الناطق باسم شركة "CACI" التعليق على أي موظف في العراق، ولكنه قال إن الشركة لم تسمع أي شيء مباشر من الحكومة يتعلق بـ "ستيفانوويتكز".

إن أعمال الاستجواب التي قام بها ستيفانوويتكز وزملاؤه في معتقل أبو غريب كانت معروفة لدى الجنود بـ "بناء الخشب" و"بناء الفولاذ". وقلما تم زيارة مراكز الاستجواب من قبل أفراد الشرطة العسكرية، وذلك بحسب مصدر عليم بأمور الاستجواب. لقد تم حجز العديد من السجناء - وخصوصاً الذي يعتبرون من أفراد المقاومة الهامين - في معسكر كروبر، قرب مطار بغداد، ولكن الضغوط الممارسة على الجهود للموافقة على مطالب الاستخبارات العسكرية جاءت من النظام.

لم يمضِ الجميع إلى النهاية. في أيار/مايو من عام 2004، قمت بإجراء مقابلة مع نقيب في الشرطة العسكرية في بغداد والذي أخبرني عن حادث وقع في الخريف الماضي أخبره عنه ضابط أقل رتبة في الاستخبارات العسكرية كان قد طلب من أفراد الشرطة العسكرية إبقاء مجموعة من المعتقلين مستيقظين على مدار الساعة حتى يبدأوا بالكلام". قلت: "لا، لن نفعل ذلك". قال النقيب. "لقد جاء قائد في الاستخبارات العسكرية إلي وقال: ما هي المشكلة؟ إننا نتعرض لضغوط، وكل ما نطلبه هو إبقاؤهم مستيقظين. عندها سألت، كيف؟ لقد تلقيت التدريب اللازم ولكن جنودي يجهلون القيام بذلك. وعندما تسأل فتى في الثامنة عشرة من العمر عن إبقاء شخص مستيقظاً، ويجهل القيام بذلك، فإنه سيبدأ باختلاق طرق من عنده". نقل ضابط الاستخبارات الطلب إلى قائد النقيب، ولكن النقيب قال "إن قائده أيده".

الأمر كله يتعلق بالناس. إن أفراد الشرطة العسكرية في معتقل أبو غريب قد تم خذلانهم من قبل قادتهم - من كافة الرتب، "هذا ما قاله النقيب". لقد انهار النظام - لا شك في ذلك. ولكن الجيش مكون من الناس أيضاً، وعلينا أن نعتمد عليهم في القيام بالأمر الصائب".

* * *

لقد خص تاغوبا في تقريره ثلاثة رجال فقط بالمديح. أحدهم، ضابط النظام وليام جي كيمبرو "William J Kimbro"، "لأنه كان يعرف واجباته ورفض المشاركة في عمليات استجواب غير صحيحة على الرغم من الضغوط الممارسة من قبل أفراد الاستخبارات العسكرية في سجن أبو غريب". وقد قال تاغوبا: "إنه بات معرفاً أن كيمبرو لن يستخدم "الكلاب البوليسية" لإخافة المعتقلين بالتهديد بتركها تهاجمهم أو حتى تركها تعضهم بالفعل".

وبعد أسبوع من فضيحة المعتقل، تم تقديم مجموعة جديدة من الصور الرقمية التي كانت بحوزة جندي في الاحتياط. كان قد عاد الجندي إلى المترل من نوبة في أداء الواجب قضاها في أبو غريب في ربيع العام 2003 متجهم الوجه لأمر يصعب تفسيره. وقام عضو في العائلة في النظر في ملف كان في الكمبيوتر الذي يبقى مع الجندي في العراق، وذهل لرؤية صور ملتقطة في السجن.

كانت الصور ملتقطة بآلتي تصوير رقميتين لفترة تتجاوز 12 دقيقة في ليلة 12 كانون الأول/ديسمبر، عام 2003، أي بعد شهرين من تولي الشرطة العسكرية لأمور سجن أبو غريب. إحداها تظهر جندياً شاباً يرتدي جاكيتاً فوق بزِّته الرسمية ويبتسم لآلة التصوير، في ممر السجن. في خلفية الصورة يظهر مدربا كلاب في بزات عسكرية مموهة يمسكان بكلبي حراسة ألمانيين. كان الكلبان ينبحان على شخص لا تظهر ملامحه بوضوح بسبب الجندي الواقف الذي يبتسم لآلة التصوير. وتظهر صورة ثانية معتقلاً عراقياً عارياً، ويداه مثبتتان خلف عنقه وهو ينحني إلى بوابة الزنزانة وعلامات الرعب بادية عليه، والكلاب تنبح على بعد بضع خطوات منه. وتظهر صوراً أخرى الكلاب مربوطة إلى رسنها وهي تزمجر على السجين. وفي أخرى التقطت بعد بضع دقائق، يظهر معتقل عراقي مستلقٍ على الأرض ويتلوى من الألم وجندي يجلس عليه وركبتاه تضغط على ظهره. وكان الدم يسيل من قدم السجين. وفي صورة أخرى يظهر معتقل عارٍ قريب ممدد على الأرض ويظهر على فخذه الأيمن على ما يبدو عضة أو خدش عميق. وهناك جرح أكبر على قدمه اليسرى المغطاة بالدماء.

كان هناك على الأقل تقرير آخر عن العنف المرتكب من قبل الجنود

الأميركيين والكلاب البوليسية ضد العراقيين ولكن ليس في أبو غريب. أخبرني كليف كيندي، وهو عضو في فريق صانعي السلام المسيحي، وهي جماعة تدعمها الكنيسة، والذي كان يراقب الوضع في العراق أنه في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2003 أطلق جنودٌ كلباً بوليسياً على مجموعة مدنية خلال دورية في الرمادي، على بعد 30 ميلاً عن الفلوجة. أخبرني كيندي، أنه في البداية "داهم الجنود بيوتهم بيتاً بيتاً واعتقلوا 30 شخصاً". (أحدهم كان سعد الخشاب، وهو محامٍ في منظمة حقوق الإنسان في العراق، والذي أخبر كيندي عن الحادثة). وبينما تم تكبيل المعتقلين، ووضعوا على الأرض، اندلع اشتباك في مكان قريب؛ وعندما انتهى، اقتيد العراقيون إلى أحد المنازل. وعندها أفلت الجنود كلباً في المنزل ليتسبب بعض عدة مدنيين.

وعندما سألت اللواء المتقاعد تشارلز هايتر، الذي كان قائد مدرسة الشرطة العسكرية التابعة للجيش خلال فترة 28 سنة في خدمة القانون العسكري، عن هذه التقارير، بدت عليه علامات الرعب. "إطلاق كلب في غرفة ملأى بالناس؟ إطلاق كلاب على أسرى الحرب؟ لم أسمع بذلك، وهذا لا يحتمل". هذا ما نطق به هايتر، وأضاف قائلاً إن الكلاب البوليسية المدربة موجودة منذ فترة طويلة في السجون العسكرية، حيث تستخدم لشم المخدرات وممنوعات أخرى بين السجناء، وأحياناً، لضبط عمليات الشغب. ولكنه قال: "لم أكن لأسمح بها لاستجواب السجناء. ولو فعلت لوضعت في السجن أو طردت من الجيش".

ومع تعمق التحقيقات العسكرية في سجن أبو غريب، بات من الواضح أن استخدام الكلاب لإخافة السجناء كان ممارسة روتينية – الأمر الذي اعتقده الحراس على أنه مسموح به من قبل القادة الكبار. ثم نشرت نتائج التحقيقات العسكرية في حزيران/يونيو من عام 2004 بواسطة صحيفة واشنطن بوست، وأظهرت الاستخدام المتكرر للكلاب خلال عمليات الاستجواب. وأخبر أحد شهود الاستخبارات العسكرية، وهو الاختصاصي جون هارولد كيتزر John Harold Ketzer، محققي الجيش أنه شاهد كلباً يحاصر سجينين عراقيين عند الجدار في سجن أبو غريب، وكان أحدهما مختبئاً خلف الآخر ويصيح. لم تستمر

أي من التحقيقات. "وعندما سألت عما يجري في الزنزانة، قال مدرب الكلاب إنه ومدرب آخر يتجادلان عن عدد المعتقلين الذين قد يبولون على أنفسهم".

أخبر الكولونيل توماس باباس، قائد وحدة الاستخبارات في سجن أبو غريب، المحققين أن السماح بذلك كان قد جاء من الجنرال سانشيز، الذي أنكر فعل ذلك أثناء مثوله في أيار/مايو من عام 2004 أمام لجنة الخدمات العسكرية المنبثقة عن مجلس الشيوخ. وبعد شهرين نشرت صحيفة USA Today تقريراً عن أنها حصلت على ملفات مصنفة سرية تظهر أن سانشيز قد أصدر أمراً، في الخريف الماضي، سمح من خلاله لمحققي الجيش باستخدام الكلاب من دون قيد أو شرط، من دون الحصول على موافقته المسبقة. واقتضى أمر سانشيز بأن تبقى الكلاب مكممة وبيد مدربيها عندما تكون في غرفة المحققين، ولا توجد أي تقييدات على استخدامها في أماكن أخرى.

اقترح تاغوبا وبقوة أن هناك نموذجاً من النشاطات التي تربط عمليات التحقيق في أفغانستان والإساءات في أبو غريب. وعلى خط موازٍ، لم يناقشه تاغوبا، تم تسليم جون ووكر لينده، المتهم بالتدرب مع إرهابيي القاعدة والتآمر لقتل الأميركيين. بعد يومين من اعتقاله، وفقاً لشهادة خطية ملأها محاميه، جيمس بروسناهان "James Brosnahan"، في المحكمة الفدرالية، "قام مجموعة من الجنود الأميركيين المسلحين بتغطية عيون جون ووكر لينده والتقاط عدة صور له وهو معهم. ويظهر في إحداها أحد الجنود وهو يخبر السيد لينده أنه سيشنق نفسه بسبب أفعاله، وأنه بعد موته سيقوم الجنود ببيع الصور وتقديم المال إلى منظمات مسيحية". بعض هذه الصور وجدت طريقها فيما بعد إلى الإعلام الأميركي. جرد جون من ثيابه وربط إلى ماسورة مياه وهو على نقالة ووضع في حاوية لا نوافذ لها. وأضافت الشهادة: "قام عناصر الجيش بالتقاط صور له في هذه الوضعية". في 15 تموز/يوليو 2002 وافق جون على الإجابة أمام المحكمة على تهمة حمل السلاح والخدمة في صفوف طالبان ومحاكمته بعشرين سنة سجن. خلال هذه الإجراءات قام بروسناهان بإخباري بما يلي: "أصرت وزارة الدفاع أن نصرح بأنه، لم يكن هناك إساءة متعمدة لجون". وافق جون على ذلك، ولكن محاميه ذكر في ملاحظة

له، "ضد ذلك، لديك صورة جون العاري في النقالة".

يبدو أن مسألة التقاط الصور للمساجين في أفغانستان والعراق لم يكن اعتباطياً وإنما جزءاً من عملية استجواب مهينة إنسانياً. وفي مقابلة مع حيدر صابر عبد، نشرها صحيفة نيويورك تايمز، قال إنه كان أحد الذين أسيئت معاملتهم في سجن أبو غريب من خلال التقاط الصور. وأخبر عبد إيان فيشر، مراسل التايمز، أن عملية تعذيبه صورت عبر آلة تسجيل الأمر الذي أضاف إلى عملية إذلاله. قال إن الجنود كانوا يلتقطون له الصور أثناء إجباره على عملية الاستمناء وكان يضرب إذا رفض القيام بذلك.

من الأسئلة التي ستتم الإجابة عليها أثناء المحاكمة هي لماذا كانت مجموعة من الشرطة العسكرية في احتياطي الجيش، وهم من بلدات صغيرة، يقومون بتعذيب سجنائهم بطريقة مهينة للعراقيين. (سألني غاري مايرز، محامي الرقيب فريدريك: "هل تعتقد فعلاً أن مجموعة أولاد قدمت من فرجينيا قررت القيام بذلك من تلقاء نفسها؟ هل تعتقد أنهم قرروا أن الطريقة الفضلى لإحراج العرب لجعلهم يتكلمون هي أن يمشوا وهم عراة؟").

إن فكرة أن نقطة ضعف العرب هي الإذلال الجنسي بشكل خاص باتت مثار جدل لدى المحافظين المؤيدين للحرب في واشنطن قبل شهور من تاريخ غزو العراق، أي آذار/مارس 2003. ومن بين الكتب التي تناولت هذه الفكرة كتاب "العقلية العربية" The Arab Mind. وهذا الكتاب عبارة عن دراسة تناولت الثقافة والنفسية العربية ونشر في عام 1973 بواسطة رافاييل باتاي "Raphael Patai"، الذي درس في جامعتي كولومبيا وبرينستون وكان مختصاً بعلم الإنسان الوصفي "أنتروبولوجيا" وتوفي العام 1996. يتضمن الكتاب فصلاً من 25 صفحة عن العرب والجنس، وصور هذا الفصل الجنس كلفظة محرمة تترافق بالخجل والكبت. "الفصل بين الجنسين وحجاب المرأة... والاتصال المقيّد بين الرجال والنساء، كل ذلك كان له أثر في جعل الجنس يسيطر على الذهن في العالم العربي". بحسب باتاي، "النشاطات الجنسية الشاذة.. أو أي دلالة عن الشذوذ، وكل التعابير الجنسية تبقى طي الكتمان. هذه مسائل خاصة وتبقى خاصة". ولقد أخبرني

شخص أكاديمي أن كتاب باتاي كان "الكتاب المقدس للمحافظين الجدد في السلوك العربي". يظهر في حديثهم فكرتان - "الأولى: الشيء الوحيد الذي يفهمه العرب هو القوة، والثانية: نقطة ضعف العرب الكبرى هي الخجل والإذلال".

قال مستشار حكومي إنه قد يكون هناك هدف جدي، في البداية، خلف الإذلال الجنسي والصور الملتقطة بهذا الخصوص. لقد تم الاعتقاد بأن بعض السجناء على استعداد للقيام بأي شيء - بما فيها التجسس على مرافقيهم - في مقابل عدم نشر هذه الصور ليراها أصدقاؤه، وعائلته. وأضاف المستشار الحكومي: "علمت أن الهدف من الصور كان بهدف جمع معلومات عسكرية". إن الفكرة كانت حثهم على التكلم خشية الفضيحة، ومحاولة جمع معلومات عن المقاومة وعن تحركاتها. ولكن هذه الطريقة لم تُجْدِ نفعاً فما زالت المقاومة تتنامى.

لم تكن المشكلة في نظام السجن العسكري في العراق مخفية على القادة الكبار. خلال فترة خدمة كاربنسكي التي استمرت سبعة أشهر كان هناك جملة من الحوادث المسجلة رسمياً وتشمل الهرب ومحاولات الهرب وقضايا أمنية هامة أخرى تم التحقيق فيها من قبل ضباط من لواء الشرطة العسكرية. بعض هذه الحوادث أدت إلى قتل أو جرح سجناء أو أفراد من الشرطة العسكرية، وتم الاستفادة منها كدروس للمستقبل. وذكر تاغوبا أنها (أي كاربنسكي) لم تقم بأي إجراء لضمان تطبيق الأوامر. ولو أنها فعلت ذلك "لتم تجنب حالات الإساءة".

علاوة على ذلك وجد الجنرال تاغوبا أن سجن أبو غريب استوعب أكثر من طاقته من السجناء وأن قوات الحرس التابعة للشرطة العسكرية كانوا يفتقرون إلى المصادر. "ويعود الافتقار إلى التوازن إلى ظروف المعيشة السيئة، وعمليات الفرار، والهفوات اللامسؤولة". وأضاف تاغوبا أنه كان هناك فارق بين العدد الحقيقي للسجناء والعدد المسجل رسمياً. والافتقار إلى الفحص الدقيق أشار إلى وجود العديد من العراقيين البريئين في المعتقل.

يمكن لقوات الاحتلال، تحت اتفاقية جنيف الرابعة، سجن مدنيين يشكلون تهديداً أمنياً، ولكن يجب إيجاد إجراء نظامي للتأكد أنه يجب سجن فقط المدنيين الذين يشكلون تهديداً مدنياً. يحق للسجناء الاستئناف وإعادة النظر في قضاياهم. في

شباط/فبراير عام 2004 قدمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان شكوى إلى رامسفيلد أن هناك مدنيين في الاعتقال من دون تهم موجهة لهم. وأن أبو غريب كان قد بات غوانتانامو آخر.

ذكرت دراسة تاغوبا أن أكثر من 60% من المدنيين المعتقلين في سجن أبو غريب لم يكونوا يشكلون أي تهديد للمجتمع. وجاء دفاع كاربنسكي أن قادتها يرفضون بشكل روتيني توصياتها المتعلقة بإطلاق هؤلاء السجناء. ولكن كاربنسكي قلما شوهدت في السجون التي يفترض أنها تديرها، بحسب تاغوبا. ووجد الأخير عدة مشاكل إدارية ووصف بعضها "بأنها لم تمر خلال حياته العسكرية". فالجنود، أضاف، كانوا "غير مدربين قبل وصولهم إلى مسرح العمليات وخلال القيام بالمهام".

أمضى الجنرال تاغوبا أكثر من أربع ساعات في مقابلة مع كاربنسكي التي وصفها بالعاطفية جداً: "ما وجدته كان مربكاً، ففي شهادتها كانت غير مستعدة لأن تتفهم أو تتقبل أن الكثير من المشاكل الموجودة في لواء الشرطة العسكرية كان ناتجاً عن القيادة الضعيفة ورفضها إقامة أو تدعيم مقاييس أو مبادئ أساسية لدى الجنود".

أوصى تاغوبا بأن يعفى كل من كاربنسكي وسبعة من ضباط الشرطة العسكرية وعدد من الجنود من الخدمة وأن يتلقوا توبيخاً رسمياً. لم يتم اتخاذ أي إجراءات قضائية جرمية بحق كاربنسكي، ونظر إلى فقدان الترقية والتعنيف علناً كعقاب كافٍ.

سلم تاغوبا تقريره في 26 شباط/فبراير 2004. لم يكن مايرز قد قرأ تقرير تاغوبا أو رأى الصور ولكن كان لديه فكرة كافية عن الإساءات المرتكبة ليجعل "60 Minutes II" تؤخر روايتها.

أصر كل من رامسفيلد وبيتر بيس، ضابط في المارينز، ونائب رئيس الأركان، في مؤتمر صحفي للبنتاغون، أن التحقيقات التي جرت في سجن أبو غريب قد تنقلت بشكل روتيني عن طريق التسلسل القيادي. وإذا كان الجيش قد أبطأ فيعود ذلك إلى الإجراءات الوقائية الداخلية. وأخبر بيس الصحفيين "أنه من المهم معرفة أن التحقيقات أكملت وانتقلت حسب التسلسل القيادي بطريقة نظامية. لذلك

فالشخص الذي يقوم بكتابة التقرير يقوم بإرساله إلى المستوى الأعلى. ولكن قراءة الملف والحصول على استشارة قانونية واتخاذ القرارات المناسبة تتطلب أسبوعاً أو أسبوعين وربما أكثر... بهذا الشكل تكون حقوق الجميع محمية وتتسنى لنا الفرصة للنظر في مجمل العملية".

في مقابلات مع ضباط في البنتاغون متقاعدين وآخرين ما زالوا في الخدمة أجمعوا على أن النظام معطل. وقال مسؤول رفيع في البنتاغون أن العديد من الضباط الكبار في الجيش ظلوا خارج حلقة ادعاءات أبو غريب. وأخبرني مسؤول في البنتاغون أن العديد من الضباط يعتقدون أن الجنرال سانشيز والجنرال جون أبي زيد ومدنيين آخرين في مكتب رامسفيلد قاموا بما في وسعهم لإبقاء الأمر في طي الكتمان في الأشهر الأولى من السنة. يتم التسلسل القيادي على النحو التالي: من الجنرال سانشيز في العراق، إلى الجنرال أبي زيد، إلى رامسفيلد ومن ثم إلى الرئيس بوش". قال مسؤول في البنتاغون: "عليك موائمة الأعمال وغير الأعمال مع المصالح. ما الباعث خلف عدم المساعدة في تقديم المعلومات؟ تكهنوا بمشاكل دبلوماسية كبيرة من وراء ذلك".

كان هناك أصابع اتهام في البنتاغون بعد عرض الصور العامة. واشتكى أحد القادة الكبار إلى زملائه أنه توجب على القادة في العراق استخدام المتفجرات ونسف سجن أبو غريب في الربيع الماضي بدلاً من تحويله إلى سجن أميركي. وأخبرني جنرال متقاعد في حديث عن الإساءات المرتكبة في سجن أبو غريب: "إن عدم اهتمام القيادة أمر مريع. أين كان الضباط؟ وأعني هنا الجميع"، في إشارة إلى الجنرال كاربنسكي. "إن ذلك فشل قيادي كبير".

كان ضباط كبار ينكرون على الدوام، منذ افتضاح أمر الإساءات المرتكبة في أبو غريب، علمهم المسبق بهذه الأعمال في تصريحات عامة في الشهادات أمام الكونغرس. وإن إثبات ضلوع الضابط في هذه الأعمال يعني إنهاء حياته المهنية، وأولئك الذين تكلموا معي لم يفعلوا ذلك إلا بعد تلقي وعود بأن تبقى أسماؤهم مجهولة. علم أحد الضباط، الذي لعب دوراً هاماً في الحرب الصعبة الدائرة ضد المقاومة العراقية، في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2003، بأمر الإساءات المرتكبة

ضد المعتقلين في أبو غريب وأماكن أخرى، وقام بنقل هذه المعلومات إلى اثنين من الضباط الذين كانوا أعلى منه رتبة وهما: الجنرال أبي زيد ونائبه لانس سميث، المقدم في سلاح الجو. قال الضابط: "لقد قلت إن هناك إساءات ترتكب ضد السجناء، لكن الجنرال أبي زيد لم يقل شيئاً. لقد نظر إلي وكأنه يريد أن يقول: اذهب لا أريد أن أناقش هذا الموضوع. سميث أيضاً لم يقل شيئاً. لقد أخبرني الضابط "أنهم علموا بالأمر السنة الماضية".

أخبرني مستشار عسكري على علاقة جيدة بالقائمين على العمليات الخاصة في صيف العام 2004 أنه علم أن بعض الضباط الذين يخدمون في العراق قد ملأوا شكاوى خطية عن الإساءات المرتكبة في السجن قبل نشر الصور. لقد تم إخبارهم أن هذه الشكاوى ستأخذ طريقها إلى الجنرال سانشيز. "لقد تم ارتكاب جرائم حرب لكن شيئاً لم يتخذ حيال ذلك" قال ذلك بلهجة غاضبة. "كان المعتقلون يضربون حتى الموت. ماذا تسمي أن يعذب شخص حتى الموت، والجنود يعلمون ذلك، ولا يعالجون جراحهم؟" أجاب على سؤاله: "إعدام".

تحمل الجنرال أنطونيو تاغوبا عبء مصير من أخبره بالحقيقة. وقال لواء متقاعد عن تاغوبا: "لم ينظر إليه على أنه بطل في بعض الدوائر في البنتاغون. إنه الشخص الذي أطلق صفارة الإنذار، وسيدفع الجيش ثمن أمانته. لا تحب القيادة أن يقوم الأشخاص بإطلاع العامة على الأخبار السيئة".

وعندما سئل رامسفيلد في مؤتمر صحفي جرى في الرابع من أيار/مايو بعد انفضاح أمر الصور فيما إذا كانت هذه الصور تمثل عائقاً في وجه السياسة الأميركية، بدا بهيئة المنكر لذلك. وفي السابع من نفس الشهر، بعد أن طالبه البعض بمن فيهم أعضاء في الكونغرس بالاستقالة، شهد رامسفيلد أمام المجلس التشريعي وأمام مجلس الشيوخ بشكل مطول واعتذر عما وصفه بالأعمال الخاطئة و"التي لا تتماشى والروح الأميركية" في سجن أبو غريب. وحذر من أن هناك أموراً أبشع ستكون في طريقها للعلن. وأضاف أنه لم يكن ينظر حقيقة على أي من هذه الصور حتى ظهرت في الصحافة، ولم يراجع النسخ الموجودة لدى الجيش حتى اليوم الذي سبق ذلك. وعندما فعل كان "أمراً يصعب تصديقه. وهناك صور أخرى لا

يمكن تسمية ما تنقله إلا بالسادية والقسوة واللاإنسانية. وأخشى أن الأمر سيسوء أكثر. إنني فشلت في إدراك مدى أهميتها".

نقلت وكالة الأنباء "NBC" فيما بعد أقوالاً عن جنود أميركيين أن هناك صوراً لم تنشر تظهر جنوداً أميركيين "يضربون معتقلاً عراقيّاً بقسوة شديدة تصل إلى حد الموت، ويمارسون الجنس مع معتقلة عراقية، ويتصرفون بشكل غير لائق مع جثة معتقل. وقال ضباط إن هناك تسجيلاً تلفزيونيّاً مصوراً من قِبَل موظفين أميركيين يُظهر لقطة يقوم فيها حراس عراقيون باغتصاب فتيان".

عندما بدأت بكتابة تقريري كنت قد شاهدت حوالى 50 صورة التقطت أثناء تعرض المعتقلين في سجن أبو غريب للإساءة. وفي الأسابيع التي تلت حصلت منظمات إعلامية أخرى، وبشكل خاص "واشنطن بوست"، على المزيد وقامت بنشرها. وأخبرني محامٍ اطلع على القضية في تموز/يوليو 2004 أن أحد أقوال الشهود صور واقعة اغتصاب لفتى على يد متعاقد أجنبي خدم كمترجم في سجن أبو غريب. وفي هذا التقرير الذي لم يطلع عليه العامة ذكر إفادة سجين أنه شاهد عملية الاغتصاب وأن امرأة كانت تلتقط صوراً لما يجري. وأضاف الشاهد "إن الفتى كان يصدر الكثير من الصراخ والضجيج". وذكر الجنرال تاغوبا أن من بين الأدلة التي حصل عليها أشرطة فيديو وصوراً. وعلق أن بعض القوات العراقية العاملة "تقوم بأعمال أخلاقية وولاءات مشكوك فيها، ومن المحتمل أنها قوة عسكرية مساندة خطرة في المناطق الساخنة". أحصى الصليب الأحمر 107 من الأحداث مسجونين في ستة سجون عسكرية أميركية في العراق خلال تحريات أجرتها في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2004، ولكنها لم تكن قادرة على الحصول على معلومات كاملة عن أعمارهم وظروف اعتقالهم".

نقل إلي عالم أسلحة عراقي رفيع أدلة عن آثار رضية ناتجة عن إساءة المعاملة، وهو الآن يعيش في الخارج. أخبرني أن عدة نساء معتقلات في سجن أبو غريب "مررن رسائل إلى ذويهن يناشدهن تهريب سموم إليهن حتى ينهين حياتهن، بينما مررت أخريات رسائل مشابهة يؤكدن على وجوب قتلهن فور خروجهن من السجن"، وأضاف العالم: "هذا رمز للشرف في معظم مناطق الشرق الأوسط.

ستفقد عدة بريئات حياهّن حتى تغسل عائلاهّن العار".

إن الجهود الرامية للحصول على صورة كاملة لما حدث في معتقل أبو غريب تطلب التوسع في التحقيقات بما فيها التساؤل عن سبب وفيات غامضة الأسباب في كل مكان من السجن العسكري. هّتم التحقيقات بالدور الذي ليس فقط على يد ضباط الجيش والاستخبارات وإنما أيضاً على يد عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية وموظفين خاصين ومتعاقدين كالمترجمين العراقيين. أقرت الوكالة المركزية للاستخبارات في تقريرها أن أحد محققيها قام بتحقيقات عن الإساءات المستخدمة في أبو غريب والتي شملت أسباب موت سجناء، ومنهم التريل العراقي مناضل الجمادي. وقد انتشرت صورة جثمان الجمادي المغطى بالثلج في العالم كله.

في رسالة إلى عائلته، كتب فريدريك في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2003، أن سجيناً عراقياً عرف فيما بعد على أنه الجمادي اقتيد إلى وحدته للاستجواب. "عذبوه بشدة حتى توفي. ووضعوا جثمانه في كيس الجثث وغطوه بالثلج لحوالى 24 ساعة... في اليوم التالي جاء الأطباء ووضعوا جثمانه على نقالة، وثبتوا على يديه رقاقة تحمل الرقم 4 وأخذوه بعيداً". لم يسجل هذا العراقي في سجلات السجناء، "ولذلك لم يأخذ رقماً".

وقال الاختصاصي، بروس براون "BRUCE BRAWN"، الذي كان شاهداً غير مشتبه به، في شهادة عما كان يجري في سجن أبو غريب، إن "ملطفاً للأجواء كان ينشر لتغطية رائحة جثة" الجمادي الآخذة بالتفسخ. وشهد آخرون أن عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية نقلوا الجمادي إلى السجن مغطى الرأس للاستجواب الذي تم إما على يد عاملين في الوكالة أو على يد ضباط في الاستخبارات العسكرية. وبعد موت الجمادي شهد آخر بأن الكولونيل باباس، القائد الأقدم في الاستخبارات العسكرية العاملة في سجن أبو غريب، كان متورطاً في الحديث عما سيفعلون بالجثة. وكان الحل الفوري هو لفها بالثلج. وشهد النقيب دونالد ريز "Donald Reese"، وكان قائداً لإحدى وحدات الشرطة العسكرية، بأنه سمع باباس يقول: "لن أسقط من أجل هذا فقط". في أواخر تموز/يوليو، كان محققو الجيش يبحثون فيما إذا كان ضباط ورجال قد اشتركوا في مؤامرة لارتكاب جريمة القتل العَمْد.

مع تنامي الغضب الدولي حيال ما يجري في سجن أبو غريب، أصر ضباط كبار والرئيس بوش أن أفعال قلة لم تعكس سلوك الجيش ككل. إن تقرير تاغوبا هو بمثابة دراسة وافرة لمجموعة من المخطئين وفشل في القيادة في أعلى مستوياقما. فالصورة التي رسمها عن أبو غريب أظهرت انتهاك الجيش لاتفاقيات جنيف، وأن المعاملة التي تلقاها السجناء يوماً بيوم عادت لوحدات استخبارات الجيش ولموظفين مدنيين متعاقدين.

لن تفلح أية شهادات بغرض الاعتذار أو أية مراوغة سياسية أن تقنّع الحقيقة في أن الرئيس بوش ومساعديه يرون أنفسهم منذ اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في حالة حرب ضد الإرهاب لا تحدي فيها القواعد القديمة. فقد كان من أولوياقم استجواب السجناء وانتزاع المعلومات منهم وإن تطلب ذلك التعذيب.

3 - تخطي الحد

لا تكمن جذور فضيحة أبو غريب في الميول الإجرامية لدى بعض احتياطي الجيش، وإنما في اعتماد جورج بوش ودونالد رامسفيلد على العمليات السرية واستخدام الإكراه - ومبدأ العين بالعين - في محاربة الإرهاب. وجاء قرار رامسفيلد المصيري والذي وافق عليه البيت الأبيض في وقت الأزمة في آب/أغسطس العام 2003، عندما نشر وزير الدفاع برنامج المدخل الخاص السري في سجون العراق. نغص قرار رامسفيلد مجتمع الاستخبارات الأميركية، وأصاب وحدات النخبة المؤثرة بالضرر وسبب الأذى للنظرة الأميركية العاملة في الحرب على الإرهاب.

ووفقاً لمقابلات أجريت مع ضباط في الاستخبارات الأميركية شجع البنتاغون الإكراه الجسدي والإذلال الجنسي للمعتقلين العراقيين في محاولة لانتزاع المزيد من المعلومات عن المقاومة. أكد مسؤول رفيع في وكالة الاستخبارات المركزية التفاصيل المتعلقة بهذا الخصوص وقال إن العملية ناجمة عن رغبة رامسفيلد في انتزاع السيطرة من وكالة الاستخبارات فيما يتعلق بالعمليات السرية.

أُخبرت عن انزعاج أعضاء في مجتمع الاستخبارات من البرنامج ومن انتهاكات جنيف، فكان اهتمامهم ينصب على النشاطات التي إذا ما انكشفت ستسلب الولايات المتحدة موقفها الأخلاقي وستجعل الجنود الأميركيين عرضة للانتقام. وبعد نشر مقالي عن برنامج المدخل الخاص السري في أيار/مايو 2004، أكد مسؤول في الكونغرس وجوده وأخبرني أن الرئيس بوش كان قد وقع على ما تم الوصول إليه رسمياً وأعلم الكونغرس عن البرنامج. وأضاف المشرع أنه قد خبر القليل فقط عن المشروع. وقد اقتصر الإطلاع على البرنامج على أعضاء قلة من قادة المجلس التشريعي والكونغرس، وحتى هم لم يتم تزويدهم بمعلومات تفصيلية. ليس واضحاً فيما إذا كان أعضاء المجلس التشريعي ومجلس الشيوخ فهموا أن الولايات المتحدة كانت متحفِّزة للعمل القاضي "بإخفاء" الناس.

جاءت إشارة عن أهمية مثل هكذا برنامج بالنسبة للإدارة من الرئيس بوش نفسه. في حزيران/يونيو 2002، اتخذت الإدارة على عاتقها مسألة الفاتورة السنوية للبنتاغون والتي تقدم مع ملاحظة قبل ثلاثين يوم من بدء برنامج جديد تقدم للكونغرس. قال البيت الأبيض في تصريح له: "قد يتم تصعيد المواقف، وخصوصاً في وقت الحرب. وهنا يجب على الرئيس أن يحظى بتحكم على المعلومات السرية المتعلقة بالأمن القومي". ولكنه قد أخبر الكونغرس أنه قد يفعل ما يريد. "أقرت المحكمة الأميركية العليا أن سلطة الرئيس في التبويب والتحكم في عملية الحصول على معلومات تحمل على الأمن القومي بموجب الدستور ولا تخضع إلى السلطة التشريعية"، وفقاً للرئيس. وقد حذر من أنه سيترجم التشريع "بطريقة متناغمة من السلطة الدستورية للرئيس".

منع القانون رامسفيلد، الذي شهد بخصوص فضيحة أبو غريب أمام مجلس الشيوخ في أيار/مايو، من ذكر الأمور السرية علناً في جلسة غير سرية، ولكنه نقل الرسالة أنه كان يخبر العامة كل ما كان يعرفه عن القصة. قال: "إن أي اقتراح بأن ليس هناك إدراك كامل وعميق لما كان يجري وللضرر الحاصل سيكون سوء تفاهم". أخبرني مسؤول رفيع في "السي. آي. إي" أنه عندما سئلت عن شهادة رامسفيلد وستيفن كامبوني، قالت وكيل وزارته لشؤون الاستخبارات: "يعتقد

بعض الناس أهم يستطيعون خداع أيٍّ كان".

بدأت قصة أبو غريب بعد بضعة أسابيع من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، مع بدء الأميركيين بقصف أفغانستان. وتقريباً منذ البداية، كان بحث الإدارة عن أعضاء من القاعدة في منطقة الحرب وبحثها الواسع عن الإرهابيين يعود على أميركا بالمشاكل المتعلقة بالقيادة والسيطرة. على سبيل المثال، تحتاج القوات التي ترصد هدفاً للقاعدة إلى وضوح قانوني قبل قصفه. في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام 2001 وفي ليلة بدء القصف، رصدت طيارة استطلاع من دون طيار سيارة، اعتقدت الاستخبارات الأميركية أنها تقل الملا محمد عمر زعيم حركة طالبان. رفض المحامي في الخدمة في مركز القيادة في تامبا، فلوريدا، إعطاء أوامر القيام باستهداف السيارة. وعندما أعطي الأمر بالقصف كان الهدف قد أصبح بعيداً عن متناول اليد. أصابت السكتة رامسفيلد لما رآه من التردد في الدفاع عن النفس، وقد وصف لي ضابط القصف على أنه قام "بتحطيم الكثير من الزجاج والأبواب". ونشرت صحيفة واشنطن بوست، في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2001، في تقرير لها أن طيارين قد رأوا قادة كبار في القاعدة وطالبان لأكثر من عشر مرات منذ أواخر تشرين الأول/أكتوبر ولكنهم لم يستطيعوا التصرف نظراً للعوائق القانونية. كانت هناك مشاكل مشابهة في أنحاء العالم، حيث تحتاج القوات الخاصة إلى التصرف سريعاً حيال مشتبه بهم في قضايا الإرهاب، حيث توجب عليهم في البدء الحصول على موافقة أولاً من سفراء الولايات المتحدة المحليين، ومن ثم إخطار قادتهم حسب التسلسل القيادي.

بعد افتضاح أمر الإساءات المرتكبة في سجن أبو غريب، قدم لي مسؤول استخبارات رفيع وسابق على دراية مباشرة معلومات متعلقة ببرنامج المدخل الخاص السري، أخباراً حول كيف ولماذا بدأ هذا البرنامج السري. ما إن بدأت عملية مطاردة القاعدة وأسامة بن لادن حتى بدا واضحاً أن الاستخبارات الأميركية فشلت في الحصول على معلومات استخبارية جديرة بالاهتمام. أسامة بن لادن على ما يبدو كان بعيداً عن متناول اليد الأميركية. "ويتساءل البيت الأبيض، كيف يمكننا ربط الأمور مع بعضها؟ لن نستطيع فعل ذلك". ومع تصاعد الضغوط

تسلمت الـ "سي. آي. إي" معلومات من استخبارات صديقة - في الشرق الأوسط وأقصى جنوب آسيا - ليست مضطرة لأن تكون قاسية مع السجناء. وخلال عدة أسابيع من غزو أفغانستان، أسرت الولايات المتحدة وحلفاؤها العديد من المقاتلين. قال المسؤول السابق في الاستخبارات: "لقد تجاوزنا قدرتنا على الاستجواب والاعتقال. إن حلفاءنا سيمدوننا بالمعلومات. لقد قلعنا أسنان وأصابع من أحد المعتقلين ولكننا لم نحصل على شيء يذكر. إنه الآن ميت. ولكننا لا نكترث لذلك". لقد راقت هذه الأساليب القاسية لرامسفيلد ومساعديه المدنيين الرفيعي المستوى على أي حال.

سمح رامسفيلد، عندئذٍ، بإقامة برنامج عالي السرية، يقدم الغطاء للسماح بقتل وأسر وإذا أمكن استجوابٍ مقصودين مهمين جداً. إن برنامج المدخل الخاص السري قد تم إطلاقه، وخصص له مكتب في منطقة آمنة في البنتاغون. سيؤمن البرنامج كادراً ومعدات ضرورية بما فيها طائرات، وستبقى نشاطاته سرية. إن أكثر العمليات السرية الأميركية نجاحاً خلال الحرب الباردة كانت تتبع ذات النوع من البرامج، بما فيها التسلسل بواسطة غواصات سلاح البحرية للاستفادة من كابلات تمر تحت المياه وتستخدمها القيادة السوفييتية العليا وتصميم القاذفة الشبح وتزويد سلاح الجو بها. كل هذه البرامج السرية تشترك في عنصر: توجب على وزير الدفاع أو نائبه في النهاية أن يقولا إن ضوابط التبويب العسكري العادية لم تؤمن حماية كافية.

"كان هدف رامسفيلد الحصول على إمكانية القبض على هدف قيّم - من خلال جماعة مستعدة لتنفيذ عمليات بسرعة"، وهذا ما أخبرني به مسؤول استخبارات رفيع وسابق. "جمع كل الوكالات معاً - الـ "سي. آي. إي" والـ "أن. أس. إي" للحصول على موافقة مسبقة جاهزة. فقط قل الكلمة السرية ومن ثم انطلق". حازت العملية على موافقة رامسفيلد وكوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي.

أخبرني المسؤول السابق في الاستخبارات أن الأشخاص الموظفين لهذا البرنامج يعملون وفقاً لكتاب مخصص. ابتكروا كلمات مرمزة، وجندوا، بعد عمليات

فحص دقيقة، قادةً على درجة عالية من التدريب وأشخاصاً فعالين من خيرة القوات الأميركية - مشاة البحرية وقوات دلتا وخبراء وكالة الاستخبارات المركزية. وسألوا أيضاً عدة أسئلة رئيسية: "هل يتوجب على الأشخاص العاملين في البرنامج الاستعانة بأسماء مستعارة؟ نعم. هل نحتاج إلى نقاط ميتة من أجل الرسائل؟ نعم. لا اقتفاء ولا ميزانية ولا يجب اطلاع الكونغرس على بعض أنواع هذه البرامج بشكل مفصل".

بشكل نظري، العملية مكنت إدارة بوش من الاستجابة بشكل فوري واستخباراتي: عبور الكوماندوس للحدود من دون تأشيرات وتمكنهم من استجواب إرهابيين مشتبه فيهم ونقلهم إلى مراكز عسكرية كسجن غوانتانامو. قاموا بعمليات استجواب فورية، عادة بمساعدة استخبارات أجنبية - وباستخدام القوة إن لزم الأمر - في مراكز اعتقال سرية وتابعة لـ "السي. آي. إي" والمنتشرة في كل أنحاء الأرض. ستعتمد الاستخبارات على مراكز قيادة هذه البرامج في البنتاغون في الوقت الحاسم.

عمل ستيفن كامبون، وهو مسؤول في البنتاغون والمشترك في البرنامج إلى حد كبير، بشكل مقرب من رامسفيلد في عدد من وظائف البنتاغون منذ تشكيل الإدارة، ولكن هذا المكتب، الذي ترأسه في آذار/مارس عام 2003 كان جديداً. لقد تم إنشاؤه كجزء من منظمة رامسفيلد في البنتاغون. لم يكن كامبون معروفاً من قبل العسكريين والمدنيين العاملين في مجال الاستخبارات في البنتاغون، لأنه وبشكل رئيسي لم يكن على دراية كاملة بكيفية إدارة برامج الاستخبارات. عُرف فقط بأنه شخص مقرّب من رامسفيلد إلى حد قال عنه مسؤول رفيع في الـ "سي. آي. إي": "ما من شيء غريب الأطوار يقوله رامسفيلد حتى يقوم كامبون بعشرة أضعافه".

كان كامبون مؤيداً كبيراً للحرب على العراق. غضب، كما فعل رامسفيلد، لعدم قدرة الـ "سي. آي. إي" على إثبات امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. حاز كامبون درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت في العام 1982، وخدم كمدير هيئة تدريسية للجنة العام 1988 التي ترأسها رامسفيلد والتي

حذرت في تقريرها من ظهور تهديد لصواريخ بالستية ودعت إلى أن تكون وكالات الاستخبارات متمعنة بالبيانات المقدمة لهم عند تحليلها. ودعا كامبون أمام مجلس الشيوخ، في جلسة استماع لإثبات بريده الاستخباراتي أنه على المستفيدين من هذه المعلومات طرح الأسئلة التالية: "كيف وصلوا إلى هذه النتائج وما هي مصدر هذه المعلومات". أيّد رامسفيلد هذه المقاربة، التي كانت هدفاً بما أنه لم تتحقق ادعاءات الإدارة بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل واحتمالات العصيان (المقاومة)، وتم اتهام المدنيين في البنتاغون من أمثال كامبون، وبشكل واسع بتسيسهم للاستخبارات. "كان كامبون، وبعد شهر من سقوط بغداد، أول مسؤول رفيع في البنتاغون يدعي – وبشكل خاطئ كما ثبت لاحقاً – أن سيارة عسكرية تم إمساكها قد تكون مخبراً متنقلاً للأسلحة البيولوجية".

كان المساعد العسكري لكامبون، الفريق وليام بويكن، محط جدل أيضاً. ففي خريف 2003، كان قد ساوى بين العالم المسلم والشيطان في حديث في كنيسة أوريغون. وبعد افتضاح الأمر تبيّن أن بويكن، ونيابة عن كامبون، كان متورطاً في سياسات أدت إلى الإساءات في سجن أبو غريب.

كان كامبون وبعد فترة قصيرة من استلامه مهامه، سبب معركة بيروقراطية في البنتاغون من خلال الإصرار على سيطرته على كل برامج الإدخال الخاصة المتعلقة بالحرب على الإرهاب. وكانت هذه البرامج، والتي نظر إليها العديد من العاملين في البنتاغون على أنها مقدسة، تحت إشراف كينيث دوغرافينريد "Kenneth deGraffenreid"، الذي كان خبيراً في الاستخبارات المضادة. حصل كابون على ما يريد وترك دوغرافينريد البنتاغون. وعندما طلبت تعليقاً على قصتي في أيار/مايو، أخبرني المتحدث باسم البيت الأبيض أنه "لن يناقش أي موضوع سري" ولكن كامبون "ليس له علاقة بعملية صنع القرار المتعلق بإجراءات الاستجواب في العراق أو في أي مكان آخر".

في منتصف العام 2003، تم البحث في برنامج الدخول الخاص، على الأقل في البنتاغون، كواحد من القصص الناجحة في الحرب على الإرهاب. "كان برنامجاً فعالاً" بحسب مسؤول رفيع وسابق في الاستخبارات، والذي كان لديه اطلاع

واسع على برامج الدخول الخاص. هذه البرامج مفيدة طالما بقيت تحت السيطرة "وكان يديرها أشخاص على درجة عالية من التدريب. ولكن السياسة تدخلت في ذلك وباتت القرارات تتخذ بسرعة وليس بصبر"، قال المسؤول السابق. "إنها مأساة إغريقية. وكان الرجال يسألونني، 'متى سنطلق صفارة الإنذار؟ متى ستصبح الانتهاكات الصغيرة والإساءات الجسدية جريمة كبيرة؟ ومتى ستخرج من إطار الإساءة للسجناء لتصبح جرائم حرب؟'"، أضاف المسؤول.

واستذكر المسؤول قائلاً: "ما إن يبدأ هذا الوحش باختطاف الأرواح حتى يسود العالم الفرح". الوحش يفعل حسناً - حسناً بالفعل - على الأقل من وجهة هؤلاء المتورطين الذين بدأوا يرون أنفسهم "سادة العالم استخباراتياً". على أي حال، كانت بعض طرق هذه البرامج مثيرة للقلق وقد لا تحمل إمعان نظر قريب.

عندما تكون في قلب الحدث، قال المسؤول السابق، يقوم الرجال بأفعال غريبة لا يستطيعون تفسيرها. ينتاب هؤلاء الرجال الآن غصّة - وهم خائفون جداً من إجراء تحقيقات إضافية. "وما أن تمر أزمة العراق، سيقوم أحدهم بإطلاق الصافرة. وعندها سيعرف الناس الصالحون ما خفي عنهم".

في 18 كانون الأول/ديسمبر 2001، شارك جنود أميركيون في خطف المصريين، أحمد عجيزة ومحمد الزيري، اللذين كانا في طلب اللجوء إلى السويد. كانت الاستخبارات الأميركية تعتقد أن المصريين على علاقة بجماعة إسلامية مسلحة. تم إمساك المصريين في المساء ونقلوا إلى القاهرة بعد عدة ساعات على متن طائرة، حيث خضعا لعمليات استجواب مشددة ووحشية. وقال مسؤول سابق في الاستخبارات "أنهما كانا مذنبين ولكن الأمر كان صارخاً على نحو أكيد".

لم يلفت القبض على عجيزة والزيري الكثير من الانتباه خارج السويد، على الرغم من الشكاوى المتكررة التي كانت ترفعها جماعات حقوق الإنسان، حتى أيار/مايو من العام 2004، حين نشرت مجلة إخبارية تلفزيونية سويدية خبراً يفيد بتعاون الحكومة السويدية بعد حصولها على تأكيدات بأن المبعدين لن يعذبا بعد إرسالهما إلى مصر. وذكر التقرير التلفزيوني، الذي كان عنوانه The Broken Promise، "أن القوات السويدية اقتادت المصريين إلى المطار وهما

مكبلان، ووفقاً لأحد الشهود، قام العملاء الأميركيون باستلامهم عند الطائرة". وذكر التقرير "أن ملابس السجينين قد قطعت بمقص و لم تترع عنهما الأغلال. وتم إلباسهما رداءً أسود وكبلوا بأصفاد خاصة بعد أن تم إدخال جسم من نوع غير معروف في مستقيميهما. وفي الطائرة كان السجينان مغطيي الرأس".

وفي مصر تعرض السجينان لعمليات تعذيب متكررة وفقاً للدبلوماسيين السويديين وأفراد عائلاقم ومحاميهم. وكانت عمليات التعذيب تتم بوصل أسلاك كهربائية إلى أماكن حساسة في أجسامهما وصعقها كهربائياً. وذكرت السلطات المصرية أن الزيري كانت لديه علاقات قليلة مع الإرهاب وتم إطلاق سراحه في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2003، مع أنه ما زال تحت المراقبة الرسمية حتى الآن. عجيزة كان عضواً في جماعة الجهاد الإسلامية المصرية، وهي جماعة إرهابية خارجة على القانون في مصر، وكان في فترة ما مقرباً من أيمن الظواهري الذي هو في مترلة ثانية بعد أسامة بن لادن. حُكم على عجيزة بعقوبة سجن في مصر لمدة 25 سنة وذلك في نيسان/أبريل من العام 2004. أصر محامي عجيزة أن موكله قطع علاقاته مع الظواهري منذ عشر سنين، وأنه كان قد شجب علانية استخدام العنف من قبل المتطرفين الإسلاميين، وبمن فيهم تنظيم القاعدة. ولم تذكر أية أدلة تربط عجيزة مع فعل إرهابي.

أخبرني فريدريك لورين "Fredrik Lawrin"، وهو صحافي سويدي عمل في برامج The Broken Promise وقام بالبحث عن طائرة "Gulfstream"، المستأجرة لنقل المصريين إلى القاهرة، أنه استطاع تقفي أثر الطائرة إلى منطقة الهبوط في باكستان والكويت ومصر وألمانيا وإنكلترا وإيرلندا والمغرب وواشنطن العاصمة. وكان أيضاً قد قام بزيارة إلى غوانتانامو. أخبرت الشركة لورين أن الطائرة قد أُجّرت بشكل حصري للحكومة الأميركية. وتشير المعلومات التي حصل عليها أن الطائرة توقفت عن القيام برحلاقا منذ 5 أيار/مايو 2004 - أي بعد أسبوع من فضيحة أبو غريب - حتى 7 تموز/يوليو عندما أقلعت من مطار دوليس في ضواحي واشنطن إلى القاهرة.

قد استمرت الحكومة السويدية بادعائها على الملأ أنها قامت بالخيار الصحيح.

أخبرني Kjell Jonsson محامي الزيري، أنهم "لم يقولوا الحقيقة، وأن الكثير مما جرى بقي سراً حتى الآن. لم يتسنَّ لي الولوج إلى الملفات التي أحتاج إليها. مصر كانت تريده، ولكن هناك إجراءات قانونية. وفقاً للقانون السويدي، إذا طلب منها تسليم موقوف توجب على الحكومة السويدية الرجوع إلى المحكمة لمعرفة رأيها. هناك إجراءات يعرضها الطرفان".

حثت لجنة حقوق الإنسان، في بيان صدر في أيار/مايو عام 2004، الأمم المتحدة على إجراء تحقيق دولي لمعرفة دور السويد ومصر وأميركا في خطف وتعذيب الرجلين. وقال ريتشارد دينبر من منظمة مراقبة حقوق الإنسان: "يجب أن يكون هناك تقرير كامل، وإلا فإن هذه القضايا ستصدر إشارات أنه عندما يعود الأمر "للحرب على الإرهاب" فكل شيء جائز - بما فيه التعذيب". وحتى صيف العام 2003 لم يحرك مكتب البعثة العالمية لحقوق الإنسان ساكناً.

يمنع القانون الدولي تسليم أي شخص بالإكراه إلى موضع أجنبي، مهما كانت درجة الجرم أو الحالة، حيث يمكن أن يتعرض لخطر التعذيب أو الإساءة. اعترفت وكالة الاستخبارات المركزية في شهادة لها أمام الكونغرس أنها متورطة في حوالى 70 عملية تسليم قبل العام 2001 - والمسلّمون كانوا مطلوبين بشكل عاجل لا يسمح باتخاذ إجراءات قانونية. ورفضت إدارة بوش منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مناقشة هكذا عمليات جبرية، مع أنه قد ظهرت عدة تقارير عن سجناء غير متعاونين نقلوا إلى دول حليفة لإجراء عمليات استجواب قاسية معهم. وخلال جلسة استماع أمام مجلس الشيوخ فيما يخص فضيحة أبو غريب في 11 أيار/مايو 2004، سعى السيناتور إدوارد كندي، وهو ديمقراطي من ماساشوستيس، إلى مناقشة قضية ستيفن كامبون ولكن لم يحالفه الحظ. كان هناك حوار مبني على التساؤلات والأجوبة المضللة.

نشر كندي تقارير يدعي فيها أن مسؤولي الولايات المتحدة كانوا قد نقلوا المعتقلين الذين لم يصلوا معهم إلى نتيجة في التحقيق إلى الحكومات التي تقوم بتعذيب المعتقلين بشكل دوري. ومن ثم سأل، "هل يمكن أن تؤكد للجنة أن الحكومة تستجيب تماماً لكل المتطلبات الشرعية وأن كل تقارير المسؤولين

الأميركيين المشتركين في الأداء هي زائفة؟".

كامبون: سيدي، إنه تصريح صحيح على حد علمي.

كندي: على حد علمك، أليست الولايات المتحدة متورطة في أي من هذه الأعمال؟ وأنها أرسلت أي من الأشخاص إلى بلدان أخرى؟

كامبون: لا، لا - أنت قلت أنهم أرسلوا من أجل التعذيب. لقد نقلنا البعض إلى المملكة المتحدة، على سبيل المثال، وهناك ثلاثة أو أربعة قد أعيدوا من غيتمو.

كندي: هل تم نقل مشتبهين إلى السعودية أو الأردن أو المغرب أو سوريا لجمع المعلومات؟

كامبون: سأقوم بتقصي إن كان لدى وزارة الدفاع أي من هؤلاء، وسأعود إليك بالنتائج. وعلى حد علمي لا يوجد أشخاص تحت وصايتنا قد تم نقلهم.

بعد بداية الحرب، في آذار/مارس من العام 2003، كان لبرنامج الدخول الخاص عدة مهام في العراق، وذلك بحسب مسؤول استخبارات سابق رفيع. وعملت وكالة الاستخبارات المركزية والقوات الخاصة الأميركية بشكل سري للإمساك بصدام حسين - بدون نجاح - لمعرفة أماكن أسلحة الدمار الشامل. ولكنها لم تكن قادرة على وقف عمليات المقاومة (العصيان).

لم تتوفر لرامسفيلد ومساعديه، في الشهور الأوائل بعد سقوط بغداد، معلومات كافية عن المقاومة. لقد اعتقدوا أنهم بعض فلول النظام البعثي البائد والمجرمين والإرهابيين الأجانب المنضوين تحت إطار تنظيم القاعدة. وكانت الإدارة تقيس درجة نجاحها بعدد الأشخاص الذي تم القبض عليهم من قائمة الخمس والخمسين مطلوباً والذين ينتمون إلى النظام السابق والذين صُوِّروا في ورق اللعب. ومن ثم في آب/أغسطس 2003، استهدفت عمليات التفجير الإرهابية السفارة الأردنية في بغداد موقعة تسعة عشر قتيلاً، ومقر الأمم المتحدة موقعة ثلاثة وعشرين قتيلاً، بمن فيهم سيرجيو فييرا دو ميللو Sergio Vieira De Mello، رئيس بعثة الأمم المتحدة. وبعد أقل من أسبوع (25 آب/أغسطس) من استهداف مقر الأمم المتحدة اعترف رامسفيلد أمام جنوده أن "أتباع النظام البائد ما زالوا بيننا"،

وأضاف: "ما زال البعض مذهولاً من استمرار وجود جيوب المقاومة في العراق، ويعتقدون أن هذا يعتبر فشلاً لقوات التحالف. ولكن الأمر ليس كذلك". شبه رامسفيلد المقاومة بأولئك المؤمنين "الذين قاتلوا أثناء وبعد هزيمة النازية في ألمانيا". وبعد عدة أسابيع - وخمسة أشهر بعد سقوط بغداد - أوضحت وزارة الدفاع، "أنه من الأفضل التعامل مع الإرهاب في العراق منه في الولايات المتحدة".

تنامى الإدراك داخل البنتاغون بأن الحرب كانت تسير من سيئ إلى أسوأ. وكان القادة المحاصَرون والمرتبكون يخبرون المراسلين أن المقاومين هم عبارة عن 5000 بعثي موالٍ لصدام حسين، "بينما الأحداث تشير إلى أنهم مُنظَّمون في خلايا، ولديهم الكثير من المال والذخيرة مما يدل على درجة خطورتهم"، بحسب الجنرال أبي زيد.

لم ينجح الجيش ولا الاستخبارات في اختراق المقاومة. وتوصّل تقرير معد من أجل الجيش الأميركي، وقد وصلتني نسخة عنه، أن "الاستخبارات الاستراتيجية والعملياتية للمقاومة قد أثبتت أنها جيدة وبدا ذلك من خلال: قدرتهم على مهاجمة الأرتال العسكرية وأهداف وأفراد آخرين غير محميين، وهذا نتيجة لعمليات المراقبة التي تقوم بها المقاومة. ويقوم رجال الأمن العراقيون وخصوصاً قوات الشرطة التي تتعاطف مع المقاومة بإمدادها بمعلومات عن تحركات الجنود والأرتال العسكرية والعادات اليومية لقوات التحالف العاملة في العراق، كما يعمل وزراء عراقيون وأشخاص مؤيدون للمقاومة ويعملون فيما يسمى بالحزام الأخضر بإمداد المقاومة بمعلومات مشابهة".

وخلص التقرير إلى أن "الولايات المتحدة قد فشلت سياسياً. وعمليات التصدي للمقاومة قد تتحسن إذا ما تم التعامل مع مسببات قيام هذه المقاومة. وكارثة إعادة إعمار العراق هي السبب الرئيسي وراء انطلاق المقاومة. ليس هناك حكومة شرعية ويتوجب على سلطات التحالف امتصاص الحقيقة المحزنة والبسيطة أن معظم العراقيين لا يرون مجلساً حاكماً" - الجسد العراقي الذي وعدت به سلطة التحالف المؤقتة - "كسلطة شرعية. هم في الحقيقة يعلمون أن القوة الحقيقية هي لسلطة التحالف المؤقتة".

أخبرني محلل عسكري في خريف عام 2003، أن إساءة الحكم السياسية والعسكرية للبنتاغون كانت واضحة. فما وصفهم رامسفيلد بأتباع النظام البائد باتوا يتضمنون زيادة إلى البعثيين شخصيات هامشية كقطاع العراق والمجرمين الذين كانوا من بين عشرات آلاف السجناء الذين تم إطلاقهم بعد إنهاء نظام صدام كجزء من عفو عام سبق الحرب. ونظراً ليأسهم كان من السهل تجنيدهم. وأضاف المحلل: "لقد قتلنا وأسرنا رجالاً تم إعطاؤهم 200 - 300 دولار لكي يطلقوا النار ويدعون الله أن تكون الرصاصات صائبة لهدفها". "هم لم يكونوا مقاومين حقيقيين بل عاطلين عن العمل دفع لهم رجال أثرياء متعاطفون مع المقاومة". وفي معظم الحالات كان هؤلاء الأثرياء من السنّة الذين كانوا سابقاً أعضاء في حزب البعث. وقال المحلل: إن المقاومة "أمضت ثلاثة إلى أربعة أشهر تدرس كيفية تحركاتنا لتطوير إجراءاتهم المضادة" وإذا توجب ذلك إرسال رجال سيئي الطالع لمهاجمة أرتالنا ورؤية كيفية قيام قواتنا بالرد، لفعلوا ذلك. ومن ثم بدأ الأذكياء منهم بعملياتهم الخاصة".

بالمقابل، ووفقاً لتقرير عسكري، فإن لدى الأميركيين وقوات التحالف معرفة قليلة عن المقاومة: "فالمعلومات الاستخبارية البشرية فقيرة أو معدومة... نظراً لندرة المنافسة أو الخبرة... فالجهود الاستخباراتية غير متناغمة إما لأن هناك جماعات عديدة تعمل على جمع المعلومات أو لأن ما يتم التوصل إليه لا يصل إلى الجنود في أرض المعركة بالوقت المناسب". إن نجاح الحرب محفوف بالمخاطر، ويتوجب القيام بشيء ما لتغيير ديناميكية الأمور.

كانت قد وصلت العلاقة بين الشرطة العسكرية والاستخبارات داخل نظام السجن العسكري إلى نقطة حرجة. وقد أخبر العميد مارتن ديمبسي قائد الفرقة المدرعة الأولى، المراسلين في مؤتمر صحفي في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 "إنها معركة من أجل الاستخبارات، ولكن هل لدي ما يكفي من الجنود؟ الجواب قطعاً نعم. القضية الأكبر هي كيف يتعين علي توظيفهم وعلى أية أساس؟ تكمن الإجابة على ذلك في الاستخبارت... بحيث تفكر كيف لها أن تأخذ هذه المعلومات الاستخباراتية القادمة إلينا ومن ثم تعمل على الاستفادة منها".

كان الحل الذي صادق عليه رامسفيلد ونفذه ستيفن كامبون هو معاملة السجناء العراقيين بقسوة وخصوصاً المشتبه في انضمامهم للمقاومة. لن يتم سؤال نظام السجن العسكري الآن في القيام بما يتوجب عليه. الشخصية الرئيسية كانت اللواء جيفري ميلر، آمر مركز الاعتقال والاستجواب في غوانتانامو، والذي استدعي إلى بغداد في أواخر آب/أغسطس لمراجعة إجراءات الاستجواب في السجن. وكان رامسفيلد وكامبون قد عملا على توسيع أفق برامج الدخول الخاصة، من خلال جلب طرق غير تقليدية لتطبيقها في سجن أبو غريب. عمل الكوماندوس في العراق كما عملوا في أفغانستان. وكان السجناء الذكور عرضة للمعاملة الخشنة والإهانات الجنسية.

"كانوا يأخذون كل شيء جوهري من المعتقلين في العراق. لا أسماء. ولم تتوفر لديهم أدنى راحة. وكان كامبون يقول: يتوجب علي تحطيم ذلك الشيء وقد مللتُ من العمل وفقاً لتسلسل القيادة الطبيعي. لقد أوجدت هذه الآلية - برنامج الدخول الخاص الأسود - وسأمضي فيه. لذلك فقد وصل القاطعة وسرت الكهرباء فيه الصيف الماضي. وهو يعمل. بات لدينا صورة عن المقاومة في العراق والمعلومات الاستخباراتية باتت تتدفق في العالم الأبيض. ما توصلنا إليه بات جيداً" - هذا ما اعتقده الكثير في البنتاغون بحسب مسؤول سابق في الاستخبارات. وأضاف كامبون: "بات لدينا أهداف أكثر من الأشخاص الذين يمكنهم أن يعالجوها".

اتخذ كامبون أيضاً قراراً خطيراً آخر لن يطبق فقط قواعد برنامج الدخول الخاص في السجون، بل سيجلب أيضاً ضباط استخبارات عسكرية للعمل داخل سجون العراق للعمل في إطار هذه البرامج. وقال المسؤول السابق: "بات هناك رجال استخبارات عسكرية تم إخبارهم أن لا قواعد متبعة في عملية الاستجواب".

في مقابلة منفصلة مع مستشار في البنتاغون، والذي أمضى معظم حياته المهنية في العمل على برامج الدخول الخاصة بشكل مباشر قال: "تعاقد البيت الأبيض مع البنتاغون الذي تعاقد بدوره مع كامبون. هذه كانت صفقة كامبون ولكن رامسفيلد ومايرز وافقا على البرنامج". وعندما تعلق الأمر بعملية الاستجواب في

أبو غريب، قال إن رامسفيلد ترك التفاصيل لكامبون. قد لا يكون رامسفيلد ملوماً بشكل شخصي ولكنه "مسؤول عن عملية التفقد والتوازن. المسألة أنه منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قد غيرنا قواعد التعامل مع الإرهاب وخلقنا ظروفاً تقتضي بأن الغاية تبرر الوسيلة".

إن الضغوط الممارسة لجمع المعلومات عن المقاومة تزايدت مع إخفاق الحرب. قال مسؤول الاستخبارات السابق: "ما زلنا لا نحصل على معلومات استخبارية كافية. نحن الآن نأخذ قائمة الأهداف "القيّمة" ولدى القوة الخاصة أوامر بالقتل ما أن يظهر الهدف للعيان. هنا بدأ الرجال يفكرون، "اللعنة، إذا كنت أستطيع إطلاق النار عليه (الهدف المهم جداً) في الشارع، فلماذا لا أفعل به ما أشاء وهو تحت سيطرتي في السجن". تلقى الجنود أوامر بمعاملة السجناء بخشونة. والاتصال بين الأهداف الهامة والسجناء العاديين بدأ بالانفصال". وفي غضون بضعة أشهر "استقدمنا جنود الاحتياط من كامبرلاند، ميريلاند للعمل في البرنامج. لقد كان الأمر سيئاً، فكيف يمكن للقادم من كامبرلاند أن يعرف شيئاً؟ إن جندي الاحتياط لا يعرف شيئاً عن البرنامج". الجنود الذين تم الإشارة إليهم هم من السرية 372 التابعة للشرطة العسكرية.

من هو المسؤول عن سجن أبو غريب - سواء كانت الشرطة العسكرية أم الاستخبارات العسكرية - لم تعد هي المسألة الهامة. فالشرطة العسكرية التي كانت مكلفة بحراسة السجناء كانت ترتدي الزي العسكري الموحد، ولكن آخرين كثر - مثل ضباط الاستخبارات العسكرية والمترجمين المتعاقدين وضباط وكالة الاستخبارات المركزية ورجال يعملون على برنامج الدخول الخاص - كانوا يرتدون الزي المدني. لم تكن واضحة الجهة المسؤولة عن كل شخص، حتى إلى الجنرال كاربنسكي، قائد لواء الشرطة العسكرية آنذاك. أخبرتني كاربنسكي بما يلي: "اعتقدتُ أن معظم المدنيين هم مترجمون، ولكن كان هناك مدنيون لم أعرفهم. لقد دعوتهم الأشباح المختفية. لقد كنت رأيتهم مرة في سجن أبو غريب ومن ثم بعد ذلك بأشهر. كانوا لطفاء - لقد كانوا دائماً يدعونني ثم يقولون: 'وهل تتذكرينني؟ كيف حالك؟'" كان هؤلاء المدنيون الغامضون "يحضرون دائماً

شخصاً للاستجواب أو يتركون آخر يخرج". أضافت كاربنسكي أنها لم تكن تعرف من الذي كان يعمل في نظام السجن الذي تديره.

كان رجال الاستخبارات العسكرية المكلفون بمهام في سجن أبو غريب يرتدون زيّاً غير مميّز أو ثياباً مدنية أثناء أداء الواجب. وقال أحد الذين كانوا على اطلاع بأمور التحقيق: "لم يكن بالإمكان تفريق أحدهم عن الآخر". إن هويات وأسماء المنظمات التي كانوا يعملون لصالحها والتي كانت مطموسة جعلت من الصعب على السجناء أو حتى على الشرطة العسكرية العاملة، معرفة من هؤلاء أو من كان لديه السلطة لإعطاء الأوامر.

* * *

مع قدوم الخريف كانت القيادة العليا لـ (السي. آي. إي) قد اكتفت. "قالوا: هذا محال. وافقنا على مضمون البرنامج في أفغانستان - قبل الموافقة على العمليات التي تستهدف أهدافاً إرهابية عالية القيمة. والآن تريدون استخدامها ضد سائقي سيارات وأصهرة وأشخاص اعتقلوا من الأزقة" - هؤلاء هم المساجين القابعون في سجون العراق. "قالت وكالة الاستخبارات المركزية: 'لن نستخدم رجالنا للقيام بذلك. لقد كنا هناك من قبل'"، خلال حرب فيتنام، حين أطلقت الوكالة برنامج العنقاء للاغتيالات، والذي خرج عن السيطرة وتسبّب بمقتل آلاف المدنيين. "تتشاور الوكالة مع محاميها ومن ثم تنسحب"، قال المسؤول، معلنة نهاية نشاطاتها في سجن أبو غريب المتعلقة ببرنامج الدخول الخاص. (أكد مسؤول سابق في الوكالة في حديث معه جرى في وقت لاحق كل ما تم ذكره).

كان لشكاوى الوكالة أصداؤها في مجتمع الاستخبارات. كان لديهم مخاوف من أن يصل الوضع في أبو غريب إلى حد افتضاح سر برنامج الدخول الخاص، ومن ثم تم وضع حد لما تم بناؤه، قبل العراق، وهي العملية السرية الهامة. أخبرني مستشار حكومي "أن ذلك كان محض غباء. لقد اتخذتم برنامجاً يعمل في الفوضى التي كانت تعم أفغانستان ضد القاعدة، جماعة إرهابية لا بلاد لها، وجلبه إلى منطقة حرب تقليدية. عاجلاً أم آجلاً سيخرج الكوماندوس عن الإجراءات القانونية

والأخلاقية مع جيش قوامه 135 ألف جندي".

لام مسؤول الاستخبارات الرفيع والسابق العجرفة في التعامل مع كارثة أبو غريب، وأخبرني بما يلي: "إن أكثر ما يبهج المدنيين المتعاقدين في البنتاغون هو التعامل مع قضية أمن دولي من دون التعاطي مع المخططين العسكريين الذين يقلقون دائماً من المخاطرة. فأي شيء قد يكون حملاً أكثر من تعاون المخططين اللوجستيين؟" وأضاف المسؤول من أنه يخاف من أن أحد الآثار الكارثية لفضيحة الإساءات المرتكبة في السجن هي العمليات الشرعية للحرب على الإرهاب، والتي عانت أصلاً من ضعف في المصادر أثناء تعاملها مع العراق. صور قضية أبو غريب على أنها "سرطان" في الحرب على الإرهاب. قال: "طالما أنه حميد وتحت السيطرة، يمكن للبنتاغون التعامل مع كارثة الصور من دون تعريض البرنامج السري للخطر. ولكن ما أن يبدأ بالنمو، من دون تشخيصه من قبل أحد - فإنه سيصبح سرطاناً خبيثاً. ولن يكون لدينا قضية أبداً عندما يتعرض البرنامج للسوء - وهذا يعود إلى الحرب الباردة".

إن افتضاح أمر ما يجري في سجن أبو غريب، والتحقيقات التي تلت ذلك شكلت أزمة لدى البنتاغون. على قسم التحقيقات الجنائية العسكري أن يستمر، قال المسؤول السابق. "لن تستطيعوا تغطية الأمر. يجب مقاضاة هؤلاء الرجال لأنهم ليسوا من الاحتياط، وأن تتمنوا أن تنجلي هذه المشكلة. إن سلوك البنتاغون في كانون الثاني/يناير 2004، كان كمن شُدِهَ ببعض الصور. ويجب البحث عن الأمر الهام والعناية به".

وقال مستشار في البنتاغون قد تعامل مع برنامج الدخول الخاص: "هذا الأمر كان يحضّر على مدى شهور. أنت لا تبقي السجناء عراة في زنزاناتهم ومن ثم تعرضهم لهجمات الكلاب. هذا جنون". وضح المستشار أنه وزملاءه الذين خدموا في مهمات عسكرية قد روعوا بما حدث في أبو غريب. "نحن لم نربِّ أبناءنا ليقوموا بأفعال كهذه. عندما تسعى في إثر الملا عمر هذا أمر، ولكن عندما تعطي السلطة ليافعين لا يعرفون شيئاً عن القوانين فهذا أمر آخر".

4 - المنطقة الرمادية

حاول كل من رامسفيلد وكامبون جاهدين في شهادتهم أمام الكونغرس إقناع المشرعين أن زيارة ميلر لبغداد في أواخر آب/أغسطس لا علاقة لها بالإساءات المترتبة. سعى كامبون للتأكيد للجنة الخدمات العسكرية المنبثقة عن مجلس الشيوخ أن التفاعل المتبادل بين الجنرال ميلر والجنرال سانشيز له فقط علاقات عرضية لمكتبه. وقد قال كامبون أن توصيات ميلر قد وصلت لسانشيز. قال إن دوره الخاص وبشكل رئيسي تأكيد أن "سيل المعلومات الاستخباراتية العائدة إلى القيادة" كان "مناسباً وفعالاً". وإن هدف ميلر "كان تأمين بيئة آمنة وسليمة تدعم جمعاً سريعاً للمعلومات".

لقد كان تسويقاً صعباً. وقامت السيناتور هيلاري كلينتون بطرح سؤال جوهري يواجه أعضاء مجلس الشيوخ:

"إذا كان الجنرال ميلر قد أرسل فعلاً من غوانتانامو إلى العراق بهدف الحصول على معلومات فعالة من المعتقلين، إذاً من العدل أن نخلص بنتيجة أن الأفعال المذكورة في تقريركم [عن الإساءات المرتكبة في سجن أبو غريب] كانت مرتبطة بوصول الجنرال ميلر وأوامره الخاصة. على أي حال، تم تفسير ذلك من قبل أفراد الشرطة العسكرية والاستخبارات العسكرية المتورطة... لذلك، أنا لا أصدق. فلدي معلومات دقيقة من السيد كامبون ومن وزارة الدفاع تتعلق بماهية أوامر الجنرال ميلر..... وكيف نفذ هذه الأوامر والعلاقة بين وصوله في خريف 2003 وشدة الإساءات التي حدثت فيما بعد".

أخبرني مسؤول سابق في الاستخبارات أنه في بعض الأحيان وقبل ظهور فضيحة أبو غريب على الملأ، كان ميلر على اطلاع ببرنامج الدخول الخاص. "مهمته هي الحفاظ على الأمور قدر الإمكان، قال المسؤول السابق. هو هناك لحماية البرنامج، والحد من أية خسارة في القدرات الجوهرية".

السمة المحيرة لردة فعل رامسفيلد الأولية على أخبار الاستجواب في أبو غريب كانت عدم شعوره بالفضول أو الخطر. لقد كان هناك شكاوى سابقة لإساءات

مرتكبة ضد سجناء قدمتها جماعات حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكان البنتاغون قد خرج سليماً من تبعاتها. وأخبر رامسفيلد لجنة الخدمات العسكرية المنبثقة عن مجلس الشيوخ أنه لم يتلقَّ تفاصيل عن الإساءات المزعومة حتى أواخر آذار/مارس عندما قرأ التهم المحددة: "قراءتك لها، كما قلت، هي أمر. ورؤيتك للصور الرهيبة، التي لم تكن ثلاثية الأبعاد و لم تكن عبارة عن شريط مصور أو لون، هو أمر مختلف تماماً". وقال المسؤول أنه في رأيه أن رامسفيلد ومسؤولين آخرين في البنتاغون لم يدرسوا الصور "لأنهم اعتقدوا أن ما فيها كان مسموحاً تحت قوانين القتال". بدلاً من ذلك، "باتت الصور نتيجة للمضي بالبرنامج بشكل أكثر فظاعة".

وضح المسؤول السابق أنه لم يكن يدّعي أن رامسفيلد أو الجنرال مايرز كانا على علم بأن الطبيعة المحددة للفظاعات التي تظهر في الصور كانت قد ارتكبت ولكنه قال: "لقد أجاز لهم البرنامج فعل ذلك، وكان هناك غموض كافٍ سمح بوقوع الإساءات".

عندما تكلمت إلى المسؤول السابق الرفيع في الاستخبارات بعد شيوع الفضيحة، قال إن البرنامج ما زال فعالاً "والولايات المتحدة تختار رجالاً من أجل القيام بالتحقيق". كان البرنامج محمياً بحقيقة أن لا أحد مخولٌ بمعرفة ما كان يجري، وأولئك الذين تحدثوا عنه كانوا عرضة لفقدان تراخيصهم، والتي يعتمد عليها الكثير من رجال الجيش والاستخبارات للحصول على العمل. وفي منتصف حزيران/يونيو، قال المسؤول السابق، قام البنتاغون بتسريح فريق عامل ببرنامج الدخول الخاص. وفي غضون أيام قليلة، أعادوا بناء البرنامج بكلمات ترميزية جديدة ومرشحين جدد. وتم تطبيق نفس قواعد التدخل، فالمتهمون بتهمة الإرهاب كانوا لعبة عادلة لدى الأميركيين.

دافع مستشار في الحكومة، كان على علاقة جيدة مع عديد من المحافظين، عن استمرار الحكومة بالحفاظ على السرية المتعلقة ببرنامج الدخول الخاص في معتقل أبو غريب. وقال: "تسألون لماذا يتوجب إبقاؤها طي الكتمان؟ الجواب: لأن العملية غير سارّة. إنها كعملية صنع النقانق - النتيجة رائعة ولكنك لا ترغب في

معرفة كيف تصنع. أيضاً، لا تريد أن يعرف بها الشعب العراقي أو العالم العربي. وتذكر، ذهبنا إلى العراق لإحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط. آخر شيء ترغب بفعله هو أن يعرف العالم العربي كيف تعامل الذكور العرب في السجن".

قاد عدم اكتراث رامسفيلد البادي للعيان باتفاقيات جنيف في منتصف العام 2003 أثناء رعايته للحرب على الإرهاب، مجموعة من الضباط العسكريين الرفيعي المستوى إلى القيام بزيارتين مفاجئتين خلال فترة خمسة أشهر إلى سكوت هورتون، الذي كان رئيساً للجنة شركة نيويورك سيتي بار لمنظمة حقوق الإنسان. "أرادوا منا تحدي إدارة بوش بسبب فضائح الاعتقال والاستجواب. حثونا على التدخل والتكلم بصوت مرتفع. جاءت إلى حد ما على نحو غير متوقع. والرسالة كانت تنص على أن هذه الظروف هي بيئة مناسبة لظهور هذه الانتهاكات وهي ستستمر بالظهور". هذا ما أخبرني به هورتون في أيار/مايو 2004، وأكثر ما تم تحذير المسؤولين العسكريين عنه هو النمو المتزايد لظاهرة استخدام المدنيين المتعاقدين في عملية الاستجواب. واستذكر هورتون: "أنهم قالوا إنه كان هناك جو من الغموض القانوني وجد كنتيجة لقرار سياسي على المستويات العليا في البنتاغون. وأخبره الضباط أنه في الحرب على الإرهاب وصل تاريخ يمتد فترة خمسين سنة من تطبيق اتفاقيات جنيف إلى نهايته.

إن الإساءات المرتكبة في سجن أبو غريب قد تكون أضافت شيئاً صغيراً آخر للاستخبارات الأميركية. أخبرني ويلي. جي. رويل Willie J Rowell، الذي خدم لفترة 36 عاماً كعميل في قسم التحقيقات الجنائية أن استخدام القوة أو الإذلال مع المساجين لم يقدم النتيجة المرجوة. "سيخبرونك ما تود سماعه سواء كان حقيقياً أم غير حقيقي. قد تجلدني بالسوط حتى أقول لك ما تريد مني أن أقول. ولن تحصل على معلومات حقيقية".

على الرغم من كل الوعود بالحصول على تحقيقات كاملة في سجن أبو غريب، ما لبث أن بات واضحاً أنه لا أحد في البنتاغون أو في البيت الأبيض يرغب في المضي في التحقيقات. وكان السيناتور جون وارنر، أحد الخصوم الأوائل للإدارة، وبشكل مفاجئ رئيس لجنة خدمات الجيش. كان وارنر البالغ من العمر

77 عاماً جمهورياً موالياً ومدافعاً لجورج بوش وحربه على العراق. ولكنه كان أيضاً ضابط بحرية سابق وقائداً للبحرية والذي أغضبه ما كان يحصل في أبو غريب. في بداية أيار/مايو، دعي وارنر لجلسة استماع عامة على رغم الضغوط التي مارسها البيت الأبيض. كانت أهداف وارنر المباشرة تتلخص بالجنرال ميلر الذي تم إحضاره من غوانتانامو لإدارة السجن في العراق، وستيفن كامبون، الذي استدعي للشهادة أمام اللجنة في 11 أيار/مايو. أثبت وارنر في هذا التصريح بلاغة وطلاقة في غرضه:

تمثل هذه الإساءة المرتكبة ضد المساجين خرقاً رهيباً وغير مقبول للأنظمة والسلوك العسكري. فالضرر الذي طال سمعة ومصداقية أمتنا وقواتنا المسلحة قد يسبب خسارتنا لمكاسب أساسية إضافة إلى ضياع معنى تضحيات قواتنا المسلحة وعائلاهم وتلك العائدة لحلفائنا في سبيل الحرية....

يجب أن يكون هناك إحصاء كامل للإساءات القاسية وغير اللبقة التي طالت المعتقلين العراقيين المتوافقة مع قانوننا وإجراءات حماية نظام العدالة العسكري الموحد... أظن أنه من المهم تجاوز هذه المشاكل بسرعة، والتأكد من أن العدالة قد حصلت والقيام بالعمل الصائب لضمان عدم تكرار هذه الإساءات مجدداً.

لم ينجح وارنر في مسعاه، و لم يتم التغلب على المشاكل، و لم يسمح لأي لجنة تحقيق مستقلة في العمل على السياسات التي أدت إلى أبو غريب. وقال سيناتور أميركي، بعد أن بدأ وارنر بتعقب المشاكل. "لقد فعل حسناً، ولكن الناس قد أقنعوه أن هذا سيؤذي الأمن القومي". أخبر وارنر أيضاً زميلاً أن البنتاغون قد أكد له أن "الأسوأ قد انتهى" وأن القيادة العسكرية قد "سيطرت على الأمر".

اعترف وارنر في مقابلة على التلفون أنه يتعرض لضغوط ولكنه قال إن اللجنة ستستمر بالاستماع. "لقد قمتُ بخمس جلسات استماع علنية وبخمس مغلقة منذ أيار/مايو، وقد نلجأ إلى شهود من الخارج". وعندما كتبت للمرة الأولى عن البرنامج السري في صحيفة "نيويوركر"، قال لورانس دي ريتا Lawrence Di Rita، المتحدث باسم البنتاغون، في تصريح له: "لا يوجد مسؤول في وزارة الدفاع على درجة من

المسؤولية وافق على أي برنامج قد يقضي إلى نتائج مماثلة لما تم مشاهدته في الصور وأشرطة الفيديو". وأخبرني وارنر أن دونالد رامسفيلد ومسؤولين آخرين كانوا قد كرروا إنكارهم أمامه. وأوضح معاونون ديمقراطيون أن رامسفيلد وكامبون وآخرين في إدارة بوش لم يخبروا أعضاء لجنة الخدمات العسكرية أكثر مما أخبروا العامة. وأن أعضاء مجلس الشيوخ لم يدفعوهم للقيام بذلك.

إن وارنر الدمث الخلق والكريم دائماً يحظى بشعبية كبيرة في مجتمع الاستخبارات والجيش ومجلس الشيوخ بين الديمقراطيين والجمهوريين. "إنه يعرف أشخاصاً قادرين في القيادة، ولكنه ينحرف ويرغب بالبحث بشكل معمق كشخص لا يقرأ بريد الآخرين الإلكتروني. الرهانات مرتفعة جداً ويفضل تحرير أشخاص أشرار ومرتكبي جرائم على تعريض الأمن القومي للخطر".

أدرك أعضاء ديمقراطيون في مجلس الشيوخ وأعضاء في لجنة الخدمات العسكرية سريعاً أن التحقيقات التي تجري في سجن أبو غريب قد تجري بشكل سطحي. ظهر رامسفيلد في بداية أيار/مايو أمام اللجنة ليعبر عن رفضه للانتهاكات ووعد بتزويد أعضاء اللجنة بكل تقارير الصليب الأحمر السرية المتعلقة بنظام السجن في العراق. ماطل البنتاغون فترة عشرة أسابيع قبل تسليم الملفات للجنة آمنة ومن ثم اقتصر المطلعون عليها على أعضاء مجلس الشيوخ فقط. لم يتسنَّ لأي معاون الانضمام إلى أعضاء مجلس الشيوخ، مع أن الكثير من التفاصيل السرية المتعلقة بنتائج الصليب الأحمر كانت قد نشرت بصحيفة (وول ستريت جورنال). "كتبت مذكرة منذ شهرين"، قال لي أحد المعاونين في اللجنة. وقال فيها إنه كان قد شرح لعضو في مجلس الشيوخ أنه "لا يوجد هناك مجال لأن تمضي اللجنة في القيام بأعمال جيدة. فقد تطلب الاطلاع على ما قدمه الصليب الأحمر 10 أسابيع. كان واضحاً لي أن الأمر كان عبارة عن بالونة اختبار" - بمعنى أن البنتاغون، الذي كان قد أمر من قبل اللجنة لتقديم مواد أكثر حساسية، كان يقوم بخطوة تتعلق برغبة أعضاء مجلس الشيوخ. "إنهم يضعون مؤشرات للمستقبل، وأرادوا رؤية إلى أي حد قاومنا".

انتهت الشكوك التي أحاطت بنوايا السيناتور وارنر في منتصف تموز/يوليو

عندما أخبر الصحفيين أنه لن يدعو مزيداً من الشهود حتى ينهي الجيش اتخاذ إجراءاته القانونية ضد رجال الشرطة العسكرية في سجن أبو غريب. عند تلك النقطة، لم تبدأ المحاكمات العسكرية الست الباقية مرافعاتها حتى تشرين الأول/أكتوبر 2004 - الأمر الذي يؤكد أن جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ لن تعقد حتى ما بعد الانتخابات الرئاسية. كانت هناك احتجاجات قليلة. وبعد أسبوع دعيت اللجنة لسماع شهادة من الفريق بول مايكولاشك " Paul Mikolashek"، المفتش العسكري الذي كان قد أنهى أحد تحقيقات البنتاغون العالقة والمتعلقة بمعاملة سجناء الحرب. وجد مايكولاشك، وعلى الرغم من الأدلة التي بين يديه، أن الإساءات المرتكبة ضد السجناء في العراق وأفغانستان لم تكن "تمثل السياسة أو المبادئ أو تدريب الجنود. لم تكن هذه الإساءات أفعالاً مسموحاً بها ويقوم بها أشخاص قليلون نتيجة لفشل عدة قادة في تأمين مراقبة وقيادة مناسبة. تحدى عدة أعضاء ديموقراطيين من مجلس الشيوخ التقرير ومن ثم تم رفضه في افتتاحيات لصحف نيويورك تايمز وواشنطن بوست وتبعتها في ذلك عدة صحف صغيرة. ولم تصدر أية انتقادات من الجيش على الرغم من أن الجنود الذين قابلتهم بصورة شخصية نظروا إلى التقرير بارتباك: ("لم يصدق أحد ذلك". هذا ما أخبرني به ضابط استخبارات محترف خدم في البريد الحساس في العراق). أخذ عدد من الجمهوريين التقرير من قيمته الظاهرية على أمل أن تمضي الأمة إلى الأمام. "هذا السيناتور لم يشك لدقيقة، وقال ذلك بشكل متكرر هنا وفي المجلس، إنه ليس هناك قائد رفيع في جيش الولايات المتحدة أو في الحكومة... سيتحمل الإذلال أو القسوة المطبقة على المساجين". هذا ما قاله السيناتور جيمس تالينت، وهو جمهوري عن ولاية ميسوري، للجنرال مايكولاشك. وأضاف: "لم أشك في ذلك للحظة، ولم أتفاجأ بذلك، وهذا ما تستنتجه".

وأخبرني معاون آخر في اللجنة أنه لا أحد من الديمقراطيين قدم فرصة لمراجعة تقرير مايكولاشك قبل جلسات الاستماع. "إن كنت حقاً عدوانياً تجاه ذلك، لن تجد أحداً يشهد من دون أن تقابله الهيئة أولاً"، أضاف المعاون. "ولمواجهة هذه الإدارة يجب اتخاذ خطوات متناغمة من قبل أغلبية اللجنة - الأمر الذي يعطي

الجمهوريين السيطرة على اللجنة، وهذا لن يحدث قريباً".

في حزيران/يونيو 2004، تكلمت ثانية إلى سكوت هورتون الذي أقام اتصالاً مع جماعة الضباط المحامين وأخبرني أن رامسفيلد ونوابه المدنيين كانوا يمارسون ضغوطاً على الجيش لإنهاء التحقيقات المعلقة في نهاية آب/أغسطس، ولكن إذا وضعنا ذلك في الحسبان فإن التحقيقات الجارية تفرز مقاييس جديدة. وكان مكتب رامسفيلد قد حد من التهم الناتجة عن التحقيقات وفرض سيطرة مشددة على الملفات لجعلها متوفرة. بكلام آخر، "تلاعب رامسفيلد كلياً بنتائج التحقيقات". هذا ما قاله هورتون، وأضاف: "يقول أصدقائي أنه يجب أن نتوقع شيئاً مشابهاً لتقرير الجيش - "فقط بعض التفاحات الفاسدة"".

إن قضية سجن أبو غريب لن تمضي بسهولة،سواء كانت هناك جلسات استماع أم لا. كان لقرارات إدارة بوش فيما يتعلق بمعاملة السجناء تبعات كبيرة: وبالنسبة للمدنيين العراقيين المسجونين، لا يستطيع الكثيرون منهم العمل شيئاً فيما يتعلق بالمقاومة المتنامية، وذلك من أجل نزاهة الجيش ومن أجل الولايات المتحدة وسمعتها في العالم.

* * *

كان لمسؤولي البيت الأبيض إيضاحات جاهزة فيما يتعلق بتعاملاتهم مع القادمين من الخارج حول الإساءات المرتكبة في السجن. ولكن أحد العسكريين لم يتفهم الرسالة. في أواخر أيار/مايو 2004، وعندما كان العالم مغموراً بالأخبار التي تتحدث عما يجري في معتقل أبو غريب، اجتمع كينيث روث، المدير التنفيذي لمنظمة حقوق الإنسان، للمرة الثانية مع رايس وجون بيلينغر "John Bellinger"، محامي مجلس الأمن الوطني. لم تكن المشكلة التي أوضحتها رايس، وفقاً لملاحظات روث هي سياسات الرئيس التي استبعدت هكذا إساءات، ولكن كانت "تطبيق السياسة. كان هناك اضطراب واضح في الجيش"، أخبرت رايس روث: "هناك حاجة لتوضيح فيما إذا ما كانت هناك حاجة لتدريب أفضل، وأنه يتوجب أن يكون هناك محاسبة" - ليس في البيت الأبيض مرة ثانية، ولكن ضمن الجيش.

وأضافت رايس: "تحتاج القيادة العسكرية إلى أن تعرف أين تم الخلل".

لم يكن التعذيب، كما عرّفه البيت الأبيض، خياراً. هذا ما كان قد قاله الرئيس. ولكن رايس رفضت النقاش فيما يتعلق بالتقنيات الأخرى المتبعة في التحقيق والتي قد لا يُسمح بالدخول إليها. وقالت، بحسب ملاحظات روث: "لا تستطيع الإدارة التخلي عن كل أماكن الاعتقال والاستجواب وتقنياته".

وقال روث في أواخر تموز/يوليو 2004 "لقد تمسكوا حتى هذا اليوم بالفكرة الخيالية أن هناك إكراه لا ينتهك المحظورات الدولية ضد التعذيب. وعندما أقلعت الإدارة عن كل وسائل الاستجواب الإجبارية، بدأت تشجب الإساءة التي أصبحت تبعة قياسية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر".

أخبرني روث سابقاً أنه "وبطريقة غريبة، باتت الإساءات الجنسية في معتقل أبو غريب عبارة عن تسلية وانتهاكاً تجيزه السلطات لاتفاقيات جنيف". وأضاف روث، أنه ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، استخدم الجيش نظامياً تقنيات من الدرجة الثالثة فيما يتعلق بالمعتقلين حول العالم. "كره بعض الضباط ذلك وأصابهم الرعب من أن تحمل سوء المعاملة سيرتد علينا ويلازمنا في الحرب التالية. إننا نقدم للعالم عذراً جاهزاً لتجاهل اتفاقيات جنيف".

اتفق مستشار رفيع في البنتاغون أمضى سنوات في الزي العسكري مع كينيث روث، وقال إن الرئيس ورامسفيلد وكامبون عملوا على "إحداث ظروف تسمح للانتهاكات بالوقوع". خشي أن أبو غريب كان قد قدم رسالة مفادها أن البنتاغون غير قادر على التعامل مع قوته والتي له مطلق الحرية بالتصرف فيها. وتساءل المستشار: "إذا وصل ما حدث إلى المعجبين كيف يمكن الاستمرار؟ عليكم القيام بذلك بشكل انتقائي وبذكاء".

"يجب توضيح أن هناك نقاط فحص وتوازن في النظام. وعندما نعيش في عالم من المناطق الرمادية، يتوجب عليك أن تحصل على خطوط حمراء واضحة". هذا ما قاله المستشار.

II

فشل الاستخبارات

1 - كيف ضلّ الجواسيس الأميركيون

أحداث 11 أيلول/سبتمبر

خلال عملي لثلاث سنوات في إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية حول أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر وتبعاهما، كانت الفكرة التي أركز عليها هي نقص العمل الاستخباراتي الموثوق والذي يأتي في الوقت الملائم وذلك فيما يتعلق بالطرف الآخر - إرهابيي تنظيم القاعدة الذين خططوا ونفذوا عمليات اختطاف الطائرات، وحركة طالبان في أفغانستان، وأعمال المقاومة التي أحالت أحلام المحافظين الجدد حول العراق إلى واقع من العنف اليومي وسقوط ضحايا. كانت المشاكل ظاهرة فبل صيف 2004، لفترة طويلة، عندما نشرت لجنة التقصي حول أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ولجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ مقالاتها وكتبها. لم يمتلك المجمّع الاستخباراتي المعلومات الأساسية اللازمة - في الوقت المناسب.

في أواخر أيلول/سبتمبر 200، وبعد أسبوعين من التحقيقات التي كانت تتم على مدار الساعة حول الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، كانت الاستخبارات في حالة فوضى ومنقسمة على بعضها بعضاً، ولم يكن لديها

فكرة عن كيفية أداء الإرهابيين وكم عددهم وما هي خطواقم التالية. كان هنـاك اتفاق عام حول مسألتين: أن الهجمات خطط لها ونفذت بـذكاء شـديد، وأن الاستخبارات لم تكن مستعدة لإيقافها بأي طريقة.

أخبر كولن مذيعاً تلفزيونياً كان يجري معه مقابلة في 23 أيلول/سبتمبر 2001 أنه "سيضع أمام العالم والشعب الأميركي أدلة "تثبت مسؤولية أسامة بن لادن عن الهجمات". سنضع كل المعلومات التي لدينا أمامهم بما فيها المعلومات الاستخباراتية والمعلومات التي توصل إليها مكتب التحقيقات الفدرالي "أف. بي. آي" ووكالات قانونية أخرى". ولكن الورقة البيضاء التي توقعها الجميع لم تظهر. وبررت الإدارة هذا التأخير بإخبار الصحافة أن معظم المعلومات التي تم الوصول إليها هي سـرية ولم يحن وقت نشرها. وأخبرني مسـؤول رفيـع في الـ (سـي. آي. إي) أن الاستخبارات حتى الساعة لم تصل إلى معلومات كافية عن عمليـات الإرهـابيين وتمويلهم وخططهم. وقال: "سنعرف ذلك يوماً ما، ولكننا في الوقـت الحـالي لا نعرف شيئاً".

انقسم المحققون بعد الأيام الأولى التي عمتها الفوضى إلى فريقين على الأقـل. الفريق الأول، وأيده مكتب التحقيقات الفدرالي، وآمن بـأن الإرهـابيين قـد لا يكونون "جماعة متماسكة" قبل التخطيط والتدريب على هـذه العمليـة. وقـال مسؤول على اطلاع بالأمر "أن هؤلاء الرجال هم أشبه بفريق كرة سلة تم جمعـه، مجموعة من الرجال مع بعضهم البعض". وما زال مكتب التحقيقات الفدرالي يعمل جاهداً للتعرف على هوية وخلفيات المختطفين، وحتى تلك اللحظة الحقيقة هـي، قال المسؤول: "نحن لا نعرف الكثير عنهم".

في البداية، اعتقد المحققون أن الفريق الذي نفذ الهجمـات كـان محظوظـاً ببساطة. وتساءل المسؤول: "هل كنت تعتقد في أحلامك أنهم سينجحون في تحقيق عملية الاختطاف الأربعة؟ إن مجرد أخذ طائرة وجعلها تقع علـى الأرض يعتـبر نجاحاً. أنهم ليسوا رجالاً خارقين". إن الأمر المهم الذي كان في صالحهم، إضـافة إلى جانب المفاجأة، كان التاريخ: ففي الماضي كانت معظم عمليات الاختطـاف تنتهي على الأرض بسلام في مطارات العالم الثالث، لذلك تدرب الطيارون علـى

التعاون.

الفريق الثاني: وكان أيضاً البنتاغون والـ "سي. آي. إي" الذين نسبوا إلى الخاطفين سنوات من التخطيط المتطور والممارسة والغنى بالمعلومات. وأخبرني مسؤول بعد فترة قصيرة من الهجمات بأنه "لا يمكن للرادار أن يكتشف هؤلاء الرجال - إنهم محترفون". "لا يوجد هناك أكثر من خمسة إلى ستة أشخاص في الحلقة. ثلاثة منهم سيعرفون الخطة، وثلاثة آخرون لن يعرفوا بذلك. لقد كانوا، نائمين وهناك لسنوات وسنوات". وأخبرني مخطط عسكري بأن عدداً من رفاقه يعتقدون بأن الإرهابيين على علاقة بجماعة داعمة وأن مكتب التحقيقات الفدرالي لم يستطع تعقب المتآمرين والذين ظلوا في الولايات المتحدة. وقال أحد المطلعين على سير التحقيق: "أنظر، لو كان الأمر مجرد ضربة حظ، لما نشرت عندها بذور الإرباك على هذا النحو".

تساءل العديد من المحققين عما إذا كانت الأدلة الأولى والتي لم تنشر عن هويات الإرهابيين وتحضيراهم مثل كتيبات تعليم الطيران كانت محضرة حتى يتم إيجادها. توقع مسؤول استخباراتي رفيع جداً وسابق "أن كل ما ترك قد ترك عمداً - حتى يتعقبه محققو الـ "FBI"".

طرحت الهجمات تساؤلاً عما يعرفه المحققون عن قدرات أسامة بن لادن: "هل يجلس هذا الرجل في كهف في أفغانستان ويدير هكذا عملية؟ الأمر كبير جداً ولن يستطيع فعل ذلك وحده". هذا ما أخبرني به ضابط رفيع في الجيش وذلك بسبب تأشيرات الدخول والأمور القانونية الأخرى التي يحتاج إليها الفريق للدخول إلى الأراضي الأميركية، ويتساءل المحققون فيما إذا كانت هناك استخبارات أجنبية متورطة في الأمر. وأضاف المسؤول: "حتى تحمل شخصاً لأن يطير بطائرة - ليقتل نفسه، فعلى أحدهم أن يدفع لعائلته كميات كبيرة من الأموال".

أضاف مسؤول الـ "سي. آي. إي": "إن الأمر الأكثر رعباً أن هؤلاء الرجال الإرهابيين - لم تتم محاسبتهم على هذه العملية الأولى. عرفوا أن الإجراء القياسي لعملية تنفذ باختطاف طائرة كانت مسألة لعب بالوقت. وهم متأكدون

من أن الإجراءات الأمنية المتعلقة بالطائرات سترتفع. لذلك أياً كان ما خططوه للمرة الثانية هو قيد التنفيذ حالياً".

أقلق الاهتمام بهجوم ثانٍ أشخاصاً آخرين مشتركين في عمليات التحقيق. شك بعض رجال الـ "FBI"بأن الإرهابيين يتبعون خطة حربية وضعها لهم رمزي أحمد يوسف، الذي اعتُقد بأنه العقل المدبر لتفجيرات برج التجارة العالمي عام 1993. كان يوسف متورطاً في التخطيط لأعمال تهدف إلى إطلاق سراح سجناء من الجو وتفجير قنوات بين نيويورك سيتي ونيوجيرسي وعمليات أخرى. واهتمام الحكومة بالتهديدات المحتملة التي يمثلها يوسف قد تزايد.

"هل سيلجأون إلى هجمات كيميائية أو بيولوجية في السنوات القادمة؟ يجب أن نقوم الآن بنقلة صعبة من الاعتماد على قوة القانون إلى القيام بأعمال وقائية. إن ذلك الجزء صعب. هل يمكننا تجنيد ما يكفي من الناس الصالحين؟" هذا ما سأله أحد الجنرالات، وأضاف: "قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كنا نستأجر شباناً جامعيين مهووسين بالكمبيوتر. لقد كانت الأعمال صعبة وقذرة وتصدر عن أشخاص خشنين يعيشون في أزقة مظلمة وتدفعهم غرائز جيدة".

لم تكن الـ "سي. آي. إي"، في العام 2001 على درجة كافية من الكفاءة لمواجهة هذا العمل. فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي ازدادت البيروقراطية في الوكالة ولم تعد مستعدة للمخاطر، وكانت قد قللت بشكل ثابت من اعتمادها على رجال الاستخبارات في بلدان ما وراء البحار وخفضت عدد الضباط العاملين لديها والذين كانت مهمتهم تجنيد الجواسيس، والذين كانوا يعرفون بالشرطة السرية وباتوا يعرفون الآن بمجلس العمليات. (لقد كانت تُعرف بقسم "الخدع القذرة"). بدلاً من ذلك، اعتمدت الوكالة على قادة الاتصال - تقارير من استخبارات صديقة وأقسام شرطة من كل أنحاء العالم - وعلى أنظمة جمع تقنية.

لن يكون سهلاً زرع وكلاء في الميدان. خلال الحرب الباردة، كانت المهمة الأكثر أهمية للوكالة هي تجنيد جواسيس من ضمن جيش الاتحاد السوفييتي ومن دبلوماسييه. وتم تكليف عملاء الوكالة كدبلوماسيين أو موظفين ثقافيين في

السفارات الأميركية في المدن الأساسية، ومعظم أعمالهم تتم في الجانب الدبلوماسي وأحداث اجتماعية أخرى. ومن أجل عميل بهكذا غطاء، لن تكون تبعات افتضاح أمره أكثر من ثوران البلد المضيف ووظيفة أخرى مؤقتة في واشنطن. الآن في أفغانستان أو في أي جزء من الشرق الأوسط أو جنوبي آسيا على العملاء التابعين للوكالة أن يتكلموا لغة البلد والانسجام مع أهله لتحقيق نتيجة فعالة. ظاهرياً لا يتوجب أن يبدي العميل أية علاقة مع الأميركيين أو مع السفارة الأميركية، إن كانت هناك واحدة. وتعرف هذه الحالة في الوكالة "بالغطاء غير الرسمي"، والافتضاح يعني الموت.

في وقت الهجوم، من الممكن أنه لم يكن أي ضابط من هذا النوع يعمل في دوائر الإسلاميين المتشددين. وفي مقالة نشرت في صيف 2001 في صحيفة الأتلانتيك، كتب ريول مارك جيريتشت "Reuel Marc Gerecht"، والذي خدم لحوالى العقد كضابط تابع لوكالة الاستخبارات في قسم الشرق الأدنى نقلاً عن ضابط في الوكالة: "بالله عليكم، معظم الضباط يعيشون في ضواحي فيرجينيا. ونحن لا نقوم بمثل هذا الأمر". وأخبر ضابط آخر جيريشت، "العمليات التي تشمل تدفقاً مفرطاً كوسيلة للحياة لا تحدث".

كانت سمعة الـ "سي. آي. إي" قد تراجعت أكثر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، لما اعتبر أنه سلسلة من الاعتداءات المتشائمة حول فعالية مركز مكافحة الإرهاب التابع للوكالة والذي أقيم عام 1986 بعد موجة من التفجيرات الدولية واختطاف الطائرات والأشخاص. كانت الفكرة تقضي بجمع فريق من الخبراء من كافة وكالات الشرطة الأميركية بما فيها الاستخبارات، بحيث يتشاركون البيانات الاستخباراتية المتعلقة بالإرهاب. وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام 1998، وبعد اتهام أربعة رجال على علاقة بأسامة بن لادن لضلوعهم في تفجيرات طالت السفارات الأميركية في تانزانيا وكينيا، سمح لمحررين في صحيفة "نيوزويك" بالقيام بجولة في المركز. التهم "كانت بمثابة رسالة واضحة لبن لادن ومن يتبعه من لاجئين: الولايات المتحدة تعرف من هم وأين تجدهم...".

ولكن في الحقيقة لم يمنح مركز محاربة الإرهاب السلطة لتجنيد أو التعامل مع

عملاء فيما وراء البحار - وإنما تركت مهمة ذلك إلى مجلس العمليات ومراكزه في منطقة الشرق الأوسط، والذي كانت لديه أولوياته. وتم نقل روبيرت بير " Robert Baer" والذي كان يتكلم العربية، والذي اعتبر أفضل ضابط في منطقة الشرق الأوسط، إلى مركز محاربة الإرهاب في عام 1986، بعد فترة قصيرة من إقامة هذا المركز على يد مديره (دوين ديوي كلاريدج Duane Dewey Clarridge. صور بير في مذكراته التي حملت عنوان See No Evil والتي نشرت في كانون الثاني/يناير 2002، ما حصل بعد وصوله من مهمة كلف بها كضابط في الخرطوم:

"كانت الأشهر الأولى القليلة في خدمتي كجندي في حرب ديوي على الإرهاب شبيهة بعمل الجاسوس... كانت لديوي صلاحية فعل أي شيء ضد الإرهابيين. حصل على كل الأموال التي طلبها... ولم يمضِ الكثير من الوقت قبل أن بدأت السياسات الاستخباراتية تقوض كل ما حاول فعله... لقد كان الأمر في غاية الخطورة. كانت العمليات الفاشلة - وحتى الناجحة منها - تثير حفيظة الحكومات الأجنبية الصديقة.

قد نسأل [مركز وكالة الاستخبارات المركزية] في بون لتجنيد بعض العرب والإيرانيين لتعقب اللاجئين من الشرق الأوسط إلى ألمانيا الغربية، وستجيب أنها لا تملك ما يكفي من الضباط. وذات مرة سألنا بيروت أن تقابل عميلاً مسافراً إلى لبنان ولكنها رفضت بسبب بعض المشاكل الأمنية. ولم يكن الأمن مشكلة في بيروت. وبدلاً من محاربة الإرهابيين كنا نحارب البيروقراطية الداخلية التي كانت عدواً لا يعرف الصفح... بعد ستة أشهر استطاع [ديوي] وضع يده على شخصين قادرين على تكلم اللغة العربية أحدهما أنا".

وصف بير، الذي تلقى ميدالية مهنة الاستخبارات بعد استقالته، في مذكراته أيضاً "القلق الحاسم" الذي أصاب مركز الوكالة في باريس في بداية التسعينيات من القرن الماضي: إذ لم يتم تجنيد أي عملاء جدد و"العملاء المتوفرون لدينا مسبقاً كانوا قد فقدوا دخولهم ولم يهتم أحد لذلك". تم إغلاق شقق المراقبة التابعة للوكالة وتم وقف التسجيل في الشرق الأوسط وأوروبا. "سوف لا نعرف الخسارات التي منينا بها جراء عدم تحويل الاتحاد السوفييتي المنهار إلى نظام رأسمالي،

وهذا ما قاله ضابط متقاعد. لقد تم صد مسؤولين رفيعين سابقين في الاتحاد السوفييتي كانت بحوزهم معلومات استخباراتية ومعلومات أخرى.

حصلت بعض التغييرات بعد انتخاب بيل كلينتون رئيساً للولايات المتحدة. فقد تم إمداد مركز محاربة الإرهاب بمزيد من الأموال والرجال وخصوصاً بعد التفجيرات التي طالت برج التجارة العالمي في العام 1993، ولكنها ظلت وحدة تتنقل على الورق مع ضباط لم يطلب منهم أن يكونوا محترفين في اللغات الأجنبية. تم تعيين بير في مركز الوكالة في دوشابني في طاجاكستان قرب الحدود الأفغانية لمراقبة المتشددين الإسلاميين - فلول حركة طالبان - والقواعد التي يديروها، ومن ثم بدأ بتجنيد المؤيدين وإدارة عمليات في الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق.

أخبرني العديد من المسؤولين الكبار في الوكالة في حديث دار بيننا بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بمدة قصيرة أن مركز محاربة الإرهاب لم يعين ضابطاً شاباً وطموحاً لمجلس العمليات الذي كان مع مركزين استخباريين رئيسيين آخرين - يعالجان قضايا تتعلق بالمخدرات والقدرة النووية - قد انشغلوا بقضايا الحرب المميتة والتي وجدها المحللون المحترفون من الأعمال الصعبة. "لقد كانوا يتصارعون فيما بينهم"، هذا ما قاله مدير رفيع كان قد تقاعد باكراً وكانت آخر مهمة له كمدير لأحد هذه المراكز. "ليس هناك من تركيز على القضايا".

لقد تم انتقاد الوكالة بشكل واسع في العام 1995 على خلفية أخبار أن شخصاً مأجوراً يقدم معلومات في غواتيمالا كان قد اشترك في جماعة لمالكي الفنادق الأميركيين وكان زوجاً لمحامية أميركية. لقد احتفظت الوكالة بهذا المصدر على الرغم من معرفتها بنشاطاته من قبل مجلس العمليات. استجاب جون ديوتش John Dutch المدير الثالث للوكالة في ثلاثة أعوام، للإساءات من خلال إصداره لنداء مباشر للموافقة الأولية من مراكز القيادة قبل تجنيد أي شخص له خلفيات إجرامية أو مشاكل مع حقوق الإنسان. أوضح ديوتش فيما بعد أن الموافقة ترتكز على اختبار توازن بسيط: "هل تستحق المكاسب الاستخباراتية الثمن الذي قد يدفع للقيام بعمل من قبل شخص قد يكون قاتلاً؟".

إن الأمر الدنيء، كما عُرف، قد أعلن عنه ديوتش وزملاؤه مع أفضل النوايا

وتضمن نصوصاً تراجع كل قضية على حدة ولكن مع الممارسة تم ضرب المئات من الممتلكات بدون تمييز مع آثار مدمرة على العمليات المناهضة للإرهاب في الشرق الأوسط.

وقاد هذا الأمر إلى إحداث سلسلة من جماعات المراقبة في مراكز القيادة التابعة للوكالة. وقبل جمع ممتلكات جديدة للوكالة توجب على ضابط في الوكالة السعي في طلب موافقة من أحد أعضاء لجنة المراجعة الرفيعي المستوى. "الأمر شبيه بجرّاح في كاليفورنيا يقرر فيما إذا كانت عملية في مدينة نيويورك تحتاج إلى فتح الصدر"، هذا ما قاله ضابط سابق. تم دعم عملاء افتراضيين من قبل مسؤولين لم يكن لديهم أية تجربة في العمليات السرية. من وجهة نظر ضباط العمليات، السلاح الأكثر أهمية في الحرب على الإرهاب الدولي قد تم تقييمه من قبل رجال ونساء "لا يجرؤون على الذهاب إلى مطعم العاصمة في الليل مخافة وقوع جريمة".

بدأت هيئات بيروقراطية أخرى بالتكاثر كالأرانب واحدة بعد الأخرى، ووجد الضباط الذين كانت وظيفتهم تجنيد الجواسيس أن الحصول على الموافقة قبل القيام بمبادرة هي مسألة تقتضي الذهاب من لجنة إلى لجنة. "في الأيام الماضية كانوا ليقولوا، اذهب وجندهم" بحسب ضابط متقاعد. وقال ضابط متقاعد آخر "عليك ملء الكثير من الأوراق بحيث يقضي الرجال الوقت في المركز يملأون تقارير أكثر مما يقضون في الشوارع".

قال ضابط ثالث: "الأمر جنوني ونحن نجند مجموعة من الأشخاص الأغبياء. تعاملت مع أشخاص سيئين. أنهم لا يعرفون شيئاً. ما فعلناه بأنفسنا جريمة. هناك بضعة رجال جيدين يحاولون تسيير الأمور".

قال روبرت بير: "لقد جعلت من العمل اليومي أمراً سهلاً. شاهدت الـ (سي. إن. إن) فقط. و لم يهتم لذلك أحد". إن المجموعة الجنوبية الحيوية التابعة للوكالة مكونة من ثمانية مراكز في آسيا الوسطى - وجميعها تخضع لتهديدات المنظمات المتشددة وخصوصاً في أوزباكستان وطاجاكستان حيث توجد لها علاقات مع حركة طالبان وأسامة بن لادن - تلك المناطق ليس فيها عملاء منذ

منتصف التسعينيات من القرن الماضي أضاف بير. "إن الوكالة كانت تزول".

على عكس العديد من المسؤولين الرفيعين في مراكز القيادة التابعة للوكالة، فقد عاش بير متخفياً في الثمانينيات من القرن الماضي في بيروت وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط، وفهم تماماً قدرة المنظمات الإرهابية في تغطية مساراتها. وأخبرني أنه عندما بدأت الـ (سي. آي. إي) بمطاردة الجهاد الإسلامي، المنظمة الراديكالية في لبنان والتي كانت متورطة بسلسلة من عمليات الاختطاف في عهد الرئيس ريغان، بدأ المنتمون للجماعة بفحص كل الملفات في بيروت حتى إنهم أتلفوا سجلات الطلاب. كان لديهم سجلات المطارات واستطاعوا معرفة الأميركيين. عرفوا من يريدون أن يخطفوا قبل أن يحط على أرض المطار. وقال بير أن هناك كادر محترف على الأرض مشيراً إلى الإرهابيين الذين نفذوا هجمات 11 أيلول/سبتمبر وأضاف "إن هؤلاء الأشخاص جيدون إلى حد كبير".

وبحلول العام 2001، تأذى مجلس العمليات إلى حد كبير بسبب سلسلة من الاستقالات والتقاعدات التي تمت بين أشخاص من مستويات رفيعة بمن فيهم أربعة رجال لم يكونوا معروفين من العامة ولكن الوكالة كانت تكن لهم احتراماً كبيراً وهم: دوغلاس سميث، الذي أمضى فترة 31 سنة في الخدمة السرية، ووليام لوفغرين والذي بقي حتى تقاعده في العام 1996 رئيساً لقسم وسط أوروبا الآسيوية، وديفيد مانرز، الذي كان رئيساً لمركز عمان في الأردن عندما ترك الوكالة في العام 1998، وروبرت بير الذي ترك في العام 1997. التقى أربعتهم بشكل متكرر مع المشرعين وكوادرهم وشهدوا أمام الكونغرس لإحداث بعض التغييرات كما فعل الآخرون، ولكن لم يتم فعل شيء.

لم يكن لدى الـ (سي آي. إي) ضباط أكفاء عندما عملت في التحقيق في اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر وقد تم إعادة عميلين كانا قد تقاعدا وكلفا بمهمات مؤقتة في قاعدة صغيرة في كراتشي في باكستان حيث قُتل أميركيون عام 1995، أحدهما كان موظفاً في الوكالة وذلك انتقاماً لاعتقال رمزي أحمد يوسف. وكان عميلاً متقاعداً آخرَ يدير أكبر مركز للوكالة في داكا في بنغلاديش التي تعتبر أمة مسلمة والتي قد تصبح مركز تجنيد. وأدار متقاعدون آخرون مراكز أخرى في

أفريقيا.

اشتكى العديد من العاملين في الاستخبارات في حديث معي بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من الصعوبات التي يعانونها في العمل في مجلس العمليات حتى أثناء الأزمات. فقد قال عالم رفيع سابق أنه لكي تعمل على مشكلة مع مجلس العمليات عليك أن تكون في مجلس العمليات. وأخبرني مصدر استخباراتي آخر أن مكان مجلس العمليات قاد إلى عداء مع وكالة الأمن القومي حول من سيتحكم بالقوة الخاصة لجمع المعلومات وهي عبارة عن وكالتين تعملان معاً على تجنيد فرق من الاختصاصيين الإلكترونيين حول العالم لمراقبة الاتصالات الدبلوماسية وغيرها في وقت الأزمات. إن العمليات السرية لهذه القوة والتي حصلت على بيانات قيمة في الحرب الباردة، قد تدار من أماكن آمنة في السفارات الأميركية. وأخبرني رجل عسكري اشترك في عملية الإشارات الاستخباراتية في الشرق الأوسط في العام 1998 أنه لم يكن بإمكانه مناقشة النشاطات مع ممثلين عن الـ (C.I.A) ووكالة الأمن القومي في نفس الوقت "لقد كنت أقابل أحدهم في منزل آمن في فيرجينيا ومن ثم أستريح لتناول الغداء ومن ثم أقابل الآخر. فلم يكونوا ليجتمعوا في نفس الغرفة".

طرح بعض الذين تحدثت إليهم في خريف 2001، وبعد فشل الـ (C.I.A) في منع وقوع هجمات 11 أيلول/سبتمبر، أسئلة عن الحد الذي يجب أن تمضي إليه الوكالة. وذكر ضابطان في مقابلة معهما، الأسلوب الذي استخدمته الاستخبارات الأردنية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي في إنهاء أبو نضال، الفلسطيني الذي قاد أخطر منظمة إرهابية في ذلك الوقت وفقاً للخارجية الأميركية. وعرفت جماعة أبو نضال بسبب دورها في الهجومين الدمويين بالأسلحة الرشاشة والقنابل اليدوية في مطاري روما وفيينا في العام 1985 الذي استهدف الخطوط الجوية الإسرائيلية. وفي ذروة عمله، هدد أبو نضال حياة الملك حسين الذي أمر الاستخبارات بالقبض عليه.

لم يتحرك الأردنيون مباشرة ضد أتباع أبو نضال المشتبه بهم، وإنما قبضوا على

أعضاء مقربين من العائلة - أمهات وأخوة. وحملوهم على الاتصال بأبنائهم ليقولوا لهم: "يا بني، سوف يعالجون أمري إن لم تنفذوا ما طلبوه منكم". (وعلى حد علم ذلك المسؤول، فإن كل المشتبه بهم تكلموا قبل أن يتعرض أي من أفـراد العائلـة للأذى). ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي باتت المنظمة عاجزة و لم تعد تلك المنظمة الإرهابية الهامة. (وتم نقل أبو نضال الذي كان يعاني من مشاكل صحية إلى بغداد حيث توفي في حادثة انتحار على ما يبدو في آب/أغسطس 2002). وقـال مسؤول في الوكالة: "كانت الأردن الوحيدة التي نجحت في اختراق الجماعة. عليك أن تسيطر على عائلاتهم".

أصر المسؤول أنه عندما يتعلق الأمر بن لادن ومرافقيه "علينـا أن نـوقعهم واحداً تلو الآخر. هل نحن جادون في السعي للتخلص من المشكلة - بـدلاً مـن الجلوس والاختلاف في الموضوع؟".

تتحدى هذه الأساليب الدور الأميركي في القانون وإجراءات الوكالة، ويشك العديد من الخبراء في كونها فعّالة. في الأشهر القليلة القادمة سيشـارك رامسـفيلد وآخرون في البنتاغون في الاعتقاد بالحاجة إلى وسائل غير طبيعية لمواجهة الإرهاب - أعمالٍ قد تكون فوق القانون وخصوصاً بعد أن أثبت بن لادن وأمثالـه أنهـم مراوغون.

دافع نائب الرئيس ديك تشيني، بعد عدة أيام من هجمات 11 أيلول/سبتمبر عن مدير الـ (C.I.A) جورج تينيت، على شاشات التلفزة قائلاً إنـه سـتكون مأساة البحث عن "كبش محرقة". وأضاف الرئيس بوش ملاحظة داعمة في زيـارة إلى مركز قيادة الـ (C.I.A). وفي مقابلة أجريت بعد أسبوع دافع مسؤول عـالي المستوى في الوكالة عن تينيت. أخبرني بما يلي: "إن الناس لا يفهمون ما يمـر بـه جورج تينيت، فنحن لا نستطيع اختراق جماعة مؤلفة من ستة رجـال إذا كـانوا أخوة وأبناء عم - بغض النظر عن قدرتك على التكلم بلغتهم". وقد أقر المسؤول بوجود عدم رضا عن أداء الوكالة ولكنه قال: "لم يحصل تينيت على أيـة كلمـة سوى أن الرئيس يثق به بشكل كبير". وأضاف: "إن تينيت لن يستقيل في ظروف كهذه".

قال عضو جمهوري في اللجنة الاستخباراتية التابعة لمجلس الشيوخ بعد الاعتداءات بفترة قصيرة، إن السيناتور ريتشارد شيلبي (Richard Shelby) من ألاباما، والذي ترأس اللجنة حتى بداية العام 2001، كان مقتنعاً أن المشكلة تكمن في قيادة الوكالة وتحديداً في تينيت. وقال: "إن لدينا رجالاً يحملون أفكاراً عظيمة ولكنهم لم يلقوا دعماً من الوكالة". ولكن قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر لم يرغب أحد من الديمقراطيين في اللجنة بإرباك المدير تينيت من خلال عقد جلسات استماع أو مساءلة متعلقة بالشكاوى المتعددة. (كان تينيت قد أمضى سنوات في العمل لصالح الديمقراطيين في كادر اللجنة، وخدم كعضو في مجلس الأمن الوطني في عهد الرئيس بيل كلينتون قبل الانضمام إلى فريق إدارة الـ (C.I.A). ألقى ديمقراطي واحد فقط اللوم على العملية في اللجنة التابعة لمجلس الشيوخ والتي أهملت الإرهاب لصالح قضايا سياسية أخرى. "كان تينيت يقدم تقارير عن بن لادن لسنوات، ولكن لم يتم تهيئتها لإدراك ماهية التهديدات التي قد تطال الولايات المتحدة. إننا الآن نتبع كل خبر يردنا هذه الأيام".

أخبر شيلبي في حزيران/يونيو 2001 مراسل "الواشنطن بوست" بعد رحلته إلى الخليج الفارسي وورود سلسة من التقارير الاستخباراتية أن بن لادن "هو الآن فار وسيبقى فاراً لأننا سنبقى في أثره". كان شيلبي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر من ضمن الأوائل الذين اقترحوا علناً استقالة جورج تينيت، وقال: "أعتقد أنه رجل طيب، وقد قام بأعمال جيدة. ولكنه مني بعدة نكسات. إن تينيت يفتقر إلى المكانة التي تؤهله للتحكم بكل الوكالات. في الظاهر هو المسؤول ولكنه في الحقيقة هو ليس كذلك".

قال صديق وزميل سابق في العمل لتينيت أن رفض الأخير حث قيادة مجلس الشيوخ في التعامل مع القضايا الصعبة هو السبب وراء مشاكله. "أنه سياسي أيضاً. لذلك لم يكن من الواجب تواجده هناك، لأنه لم يمتلك أي وضع شرعي لإخبار أعضاء مجلس الشيوخ، 'أنت لا تعرف ما الذي تتحدث عنه'".

هناك العديد من المسؤولين في واشنطن ممن اعتقدوا أن أيام تينيت كانت معدودة في أيلول/سبتمبر 2001. وقال أحدهم: "لقد أخبروه أنه في طريقه

للخروج. وهو يفكر أن يجد حلاً - إما أن يترك محتفظاً بكرامته أو يترك الأمور تبدو كأنه طرد، حتى إن أحد أصدقائه المقربين قد أخبرني أنه بات من التاريخ". وشرح مستشار في البيت الأبيض موافقة تشيني لتينيت ذلك الشهر بالقول: "في واشنطن، يطعنك أصدقاؤك في الصدر دائماً، وعلى أحدهم أن يتلقى اللوم على ذلك". لقد كان يتفهم فكرة مغادرته منصبه.

إن ذلك لم يحدث. لقد احتفظ تينيت بعمله وظل موالياً لجورج بوش حتى أعلن استقالته في حزيران/يونيو 2004. وأخبرني أصدقاؤه في العمل أن أسباباً عائلية كانت وراء قراره بشكل رئيسي - رغب تينيت بقضاء مزيد من الوقت مع ابنه المراهق. ولكن أصدقاءه أقروا أيضاً أن تينيت كان مدركاً أن سمعته قد تلطخت بسبب الاعتقاد الشائع، داخل وخارج الوكالة، بأنه أثناء تعامله مع البيت الأبيض كان قد راعى رغباتهم إلى حد بعيد بشأن العراق. بمعنى أنهم اعتقدوا أنه لم يكن مستقيماً في هذا الشأن. جاءت استقالة تينيت أيضاً بعد عدة أسابيع من ظهور تقريرين عن لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ وعن المفوضية الوطنية الموالية للحزبين المتعلقة بالهجمات على الولايات المتحدة الأميركية. (كان قد تم إيجاد هذه المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 على خلفية احتجاجات مبدئية من البيت الأبيض). كلا التقريرين كان يحمل انتقادات كبيرة لأداء الـ (C.I.A).

كان السيناتور السابق بوب كيري عن نيبراسكا، الذي خدم لأربع سنوات في اللجنة الاستخباراتية قبل انضمامه لهيئة 11/9، أحد المدافعين في البدء عن تينيت. أخبرني كيري أن "لا أحداً في موقع أي مسؤولية يمكنه أن يمشي بعيداً عن هذا". "لقد فقدنا شيئاً هنا".

بقي كيري غاضباً بشأن سياسة الولايات المتحدة بخصوص أفغانستان بعد هزيمته للاتحاد السوفييتي. "لقد انتهت الحرب الباردة. وأنهينا ملف أفغانستان" - وهذا ينهي نظرياً العمليات الاستخباراتية. "من بوش إلى كلينتون، ما حدث يعتبر من القرارات السياسية الخارجية الأميركية الأكثر إحراجاً، وهي بنفس سوء قرار فيتنام"، قال كيري وقد عرض كيري خطة الـ (C.I.A) لإزاحة الرئيس صدام حسين: "لدينا عملية غير مكتملة بخصوص العراق، وقد أرسلنا إشارات أننا لسنا

مستعدين".

ذكر كيري شكاواه في جلسة استماع متلفزة لمفوضية (هيئة) 11 أيلول/سبتمبر والتي ظهر فيها أكثر سائل ساخر حول معالجة إدارة بوش لقضايا الاستخبارات والسياسة الخارجية. كان مؤثراً بشكل خاص في تحدي الشهود حول إذا ما كانوا انتبهوا أم لم ينتبهوا بخصوص التحذيرات حول تهديد القاعدة.

2 - لماذا أنكرت الحكومة ما كانت تعرفه؟

قد يتضمن التقرير الحكومي الذي وعد به كولن باول، إن كان قد ظهر، تقريراً رئاسياً يومياً سرياً للغاية قدم للرئيس بوش في 6 آب/أغسطس 2001 يصف ما تم معرفته عن خطط القاعدة لمهاجمة أهداف أميركية. تم إعداد هذا التقرير من قبل الـ (C.I.A) بطلب من الرئيس وحمل عنوان "بن لادن مصمم على ضرب الولايات المتحدة". حذر من أن القاعدة أملت في "نقل الحرب إلى أميركا" ولكن في تشرين الأول/أكتوبر 2002، عندما عرض دليل تورط بن لادن علناً، لم يكن هناك أي ذكر للتحذيرات التي سبقت الاعتداء - جاء هذا العرض عن طريق تقرير حكومي رسمي أصدره رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير. وفي الحقيقة أنكر التقرير البريطاني أية معلومات عن التحذير التي سبقت الاعتداءات: "بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر علمنا أن بن لادن كان قد ذكر أنه على وشك القيام بهجوم كبير على أميركا".

بالإضافة إلى تقرير آب/أغسطس، كانت هناك مذكرة تكهنية أرسلت إلى مقر قيادة الـ (C.I.A) في تموز/يوليو من مكتب فينيكس تحذر من الأخطار التي يمثلها طلاب الشرق الأوسط الذين يدرسون في مدارس الطيران الأميركية (لم يرَ مدير الـ (FBI) المذكرة إلا بعد أيام من وقوع هجمات 11/9) وكان هناك ما أسمته كوندوليزا رايس، مستشارة الرئيس للأمن القومي، "بعدم الجدية في النظام".

لم تكن التحذيرات بشأن نوايا بن لادن ومدارس الطيران كافية لتوضيح بما قد يحدث في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. كما أبقى البيت الأبيض ما عرفه قبل

شهور من عمليات الاختطاف طي الكتمان. ما عرفه الرئيس ومتى عرفه لم يكن السؤال المناسب. السؤال الأهم يتوجب طرحه على الـ (C.I.A) والـ (FBI) ووكالات الاستخبارات الأميركية الأخرى: كيف سيتعامل مجتمع منفتح مع تحذيرات مستقبلية من عمليات إرهابية؟ إن إرهابيي القاعدة موجودون لتتم رؤيتهم، لكن لا يوجد نظام مناسب لرؤيتهم.

إن المسألة هي الدرجة التي دانت القاعدة بنجاح عمليتها ليس فقط لفشل الـ (C.I.A) ولكن أيضاً لضعف الـ (FBI)، وعدم قدرة المكتب المزمنة على كتابة تقارير استخباراتية واستخلاص النتائج والعمل مع وكالات أخرى. هذه الإخفاقات كانت واضحة قبل انتخاب جورج بوش بمدة طويلة.

كان مجلس الشيوخ ملماً بالشكاوى التي طالت الـ (FBI) بحيث دعا باتريك ليهي (Patrick Leahy)، وهو ديمقراطي عن فيرمونت، لإصلاحات واسعة في مكتب التحقيقات الفدرالي. "المشكلة لم تكن مسألة تمويل. إننا قد قدمنا الكثير من المال للمكتب. المشكلة هي في الإدارة" هذا ما قاله ليهي في تموز/يوليو 2001 خلال جلسة استماع لتعيين روبرت مولر مديراً جديداً لـ (FBI).

إن أنظمة الحاسب التابعة للـ (FBI) كانت في حالة فوضى لأكثر من عقد، مما يجعل من مسألة التحليل واستنباط معلومات استخباراتية مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة. وقد أخر الضعف التكنولوجي للمكتب من قدرته على حل الجرائم. ففي آذار/مارس 2002، تم إخبار لجنة ليهي أن صور 19 مشتبهاً في عمليات الاختطاف لم يكن بالإمكان إرسالها إلكترونياً مباشرةً بعد أيام من اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر إلى مكتب الـ (FBI) في تامبا، فلوريدا، لأن أنظمة الحاسب التابعة للمكتب لم تكن مهيأة (متناسبة) لذلك. شرح روبرت تشيراديو (Robert Chiradio) وهو عميل خاص في الخدمة، في جلسة الاستماع في آذار/مارس 2002، أنه "لم يكن لدينا إمكانية تركيب أجهزة مسح أو دعاية" في حواسب الـ (FBI). "لقد أجبرنا على وضع الصور على قرص مضغوط ومن ثم أرسلت إلي بالبريد".

أخبرني عملاء الـ (FBI) السابقون أن جزءاً من المشكلة كمن في الممارسة

المديدة لقادة المكتب في "إعادة برمجة" التمويل المخصص لتطوير الحواسيب وشرح آي. سي. سميث (I. C. Smith) الذي كان مسؤولاً عن ميزانية برامج الأمن القومي أن هذا القسم كان يحاول باستمرار خفض البرامج التقنية لتغطية مواقع أخرى - مثل ميزانية السفر على سبيل المثال.

أقر مولر الذي كان قد استلم العمل قبل أسبوع من وقوع الهجمات في 11 أيلول/سبتمبر، في حديث في نيسان/أبريل 2002 أن معظم أجهزة الكمبيوتر المحمولة في الـ (FBI) كانت مُطَّرحة من وكالات فدرالية أخرى. وأضاف "لدينا أنظمة لا تتماشى مع أنظمة مكتب آخر وإننا نعمل على إيجاد قاعدة بيانات... يمكن استخدامها لمشاركة المعلومات والاستخبارات مع العالم الخارجي. نأمل باختبارها في وقت لاحق السنة القادمة" — أي في وقت ما في العام 2003. (في حزيران/يونيو عام 2004، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير لها أن النظام لن يعاد نشره في نهاية العام، وقال مسؤولون رفيعون إنهم غير قادرين على توقع متى سيتم تركيب النظام الكامل).

وذكر تقرير تمهيدي لمفوضية 11/9 تم نشره في 2004 أنه حتى ذلك "فإن عدداً قليلاً من عملاء الـ (FBI) أو المحللين التابعين للمكتب قد نجحوا في الدخول إلى (Intelink)، وهي شبكة معلومات سرية. وأضاف التقرير أن "الاتصال الأساسي لا يزال مشكلة لدى بعض ضباط الـ (FBI). وأخبرنا المدير العامل وقتئذ في مكتب واشنطن في آب/أغسطس الماضي (العام 2003) أنه ما زال لا يستطيع إرسال بريد إلكتروني لأي شخص في وزارة العدل من كومبيوتره وقال إن مكتب واشنطن، والذي يعد ثاني أكبر مكتب في البلد، لديه فقط خط إنترنت واحد في كل طابق".

من الواضح أن العملاء في المكتب ورؤساءهم في مركز قيادة الـ (FBI) ليس لديهم الأدوات المثالية للتماشي مع الإرهاب في الشرق الأوسط المعقد - ومع دفق البيانات الاستخباراتية والتحذيرات حول النشاطات داخل الولايات المتحدة. كما ووجد المكتب أنه من الصعب عليه إنزال عملاء سريين في الحركات الإسلامية المتشددة. بقي الوضع على حاله لفترة طويلة بعد أحداث 11

أيلول/سبتمبر وأخبرني مسؤول سابق في الاستخبارات أنهم "لم يكونوا أكفاء لذلك" في إشارة إلى فقدان الخبرة لدى مكتب التحقيقات الفدرالي فيما يتعلق بموضوع العمليات السرية. "إن هذا الأمر أكثر رعباً من انعدام قدرة الـ (سي. آي. إي) من التخلل فيما وراء البحار. ليس لدينا آذان وأعين في المجتمعات الإسلامية. نحن عزّل هنا".

أغرقت الوكالات الاستخباراتية في ربيع وصيف 2001 الحكومة بسيل من التحذيرات عن إمكانية تعرض أهداف أميركية لاعتداءات إرهابية بما في ذلك طائرات تجارية على يد القاعدة وجماعات أخرى. كانت التحذيرات غير واضحة ولكنها إنذارات مناسبة لحث وكالة الطيران الاتحادية على إصدار أربع نشرات معلومات لشركات الطيران التجاري بين 22 حزيران/يونيو و31 تموز/يوليو لتحذيرها من عمليات إرهابية محتملة. ذكرت إحدى هذه النشرات التي صدرت أواخر تموز/يوليو، وفقاً لكوندوليزا رايس "أنه لا يوجد هدف محدد أو معلومات مؤكدة عن هجمات تطال مصالح الملاحة الجوية الأميركية ولكن المؤكد أن الجماعات الإرهابية تخطط أو تدرب خاطفين ونحن نسألكم أن تلتزموا الحيطة".

كانت الخطوط الجوية ولسنوات لا تعير نشرات المعلومات الواردة عن وكالة الطيران الاتحادي أية أهمية. وأخبرني مسؤول رفيع في الوكالة أن "نشرات المعلومات لم تكن تتطلب أية إجراءات محددة ولجعل الخطوط الجوية تستجيب يتوجب إرسال توجيهات أمنية - أي رسالة ذات أولوية عالية تستوجب استجابة فورية. من دون هذه التوجيهات تستمر الخطوط الجوية الأميركية بالعمل بالإجراءات المعتادة".

حذر الممثل جيمس وودز (James Woods) الذي كان يسافر في الدرجة الأولى في خطوط لوس أنجلوس الجوية من سلوك مريب لأربعة مسافرين على نفس الرحلة - وهم أشخاص أنيقون يبدو عليهم أنهم شرق أوسطيين ومن الواضح أنهم كانوا مسافرين معاً. أخبرني وودز فيما بعد أن المضيفة ستكتب تقريراً عن المسافرين الذين أثاروا الريبة. إن قامت بذلك فإن تقريرها على الأغلب سينتهي في مكتب السلطات الفدرالية للملاحة الجوية في تولسا أو ربما في دالاس وفقاً لـ (كلارك أونستاد)

(Clark Onstad)، مدير سابق لمجلس وكالة الطيران الاتحادية، ومن ثم اختفى بسبب البيروقراطية. وأخبرني أونستاد "إذا زرت أحد هذه المكاتب ستجد أنها من دون سكرتاريا. إن هؤلاء الأشخاص مدفونون تحت تلال من الأوراق. والأمور الغير نظامية التي تصل إلى المستويات العليا هي قليلة جداً". وعندما تكلمت إلى أونستاد بعد ثمانية أشهر من عمليات الاختطاف قال إن السؤال هو "لمن يجب أن تكتب تقريراً كهذا بحيث يحظى بالانتباه؟" هذا سؤال ما زال من دون جواب.

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وجد المكتب دليلاً أن الإرهابيين من الطائرات الأربع المختلفة كانوا قد طاروا معاً سابقاً لاختبار الطيران وذلك بحسب أحد العملاء. وتكهن مكتب التحقيقات (FBI) أن الخاطفين قاموا بعشرات الطلعات الجوية معاً وبشكل منفرد في صيف العام 2001.

إن قرار الخاطفين المخاطرة بالطيران معاً يدعو إلى التساؤل حول صفة إرهابيي القاعدة كأشخاص محترفين بشكل لامع - الأمر الذي أطلق عليه آي. سي. سميث الذي تقاعد عام 1998 بعد خدمة دامت 25 سنة في الـ (FBI) ومعظمها كانت في مجال الاستخبارات المضادة، "بسيناريو سوبرمان". في ظهور نادر في جامعة ديوك في نيسان/أبريل 2002 لنائب مدير الـ (C.I.A)، جيمس بافيت (James pavitt) - الذي يعتبر سيد الجواسيس في الوكالة - تكلم بخشية عما أسماه طريقة عمل القاعدة:

"إن الخلايا الإرهابية التي نتعامل معها هي صغيرة وكل الناشطين الإرهابيين... يتم فحصهم بعناية. والأشخاص المطّلعون على معلومات حيوية وأهداف وتوقيتات وطرق دقيقة مستخدمة هم أصغر... وضد هذه الدرجة من التحكم وذلك العمق في المبدأ والتعصب، أشك شخصياً - ووفقاً لخبرتي الممتدة لفترة 30 سنة - من حدوث أي تقصير ناجم عن هؤلاء المسؤولين أو أن ينقلب أحد منهم لصالحنا ليقدم لنا معلومات تقينا من مجزرة كتلك التي حدثت في الحادي عشر.

الفكرة من العمل كخلايا أنه إذا ما تم القبض على أحدهم فإنه لن يكشف

إلا الذين في خليته لأنه لا يعلم شيئاً عن الخلايا الأخرى. ولذلك لن تتعرض كامل العملية إلى الخطر. ويبدو أن إرهابيي القاعدة وعلى عكس تحليل بافيت، كانوا قد خرقوا القاعدة الأساسية للعمليات السرية. بعيداً عـن العمـل بشـكل مسـتقل وللحصول على نظام اتصال آمن وصارم فإن الإرهابيين على ما يبـدو امتزجـوا بشكل منفتح و لم يقرروا أي الرحلات سيستهدفون".

بات العديد من المحققين يعتقدون، بحلول ربيع 2002، أن التخطيط لهجمات 11 أيلول/سبتمبر هو أكثر خصوصية مما تم اعتقاده بداية. أكد لي مسؤول رفيع في الـ (أف. بي. آي) "أن هجمات 11 أيلول/سبتمبر قد تم التخطيط لهـا بعنايـة". ولكنه وافق أنه قد تم ارتكاب أخطاء جدية ومحتملة من قبل الإرهـابيين. وقـال مسؤول آخر "لقد اعتقدنا بداية أن الأشخاص الذين تواجدوا على الرحلة الأولى لم يكونوا على علم بالرحلة الثانية والثالثة والرابعة، ولكننا اكتشفنا فعـلاً أن هنـاك تبادل معلومات في السفر والتعاون. إذا كانوا جيـدين إلى هـذا الحـد فلمـاذا امتزجوا؟" قال مسؤول ثالث في الـ (أف. بي. آي) "هل هم بطول عشرة أقـدام (ثلاثة أمتار)؟ لم يكونوا كذلك".

إن حقيقة تمكن الإرهابيين من تدمير مركز التجارة العالمي قد يعني أن خطف طائرة كان أسهل مما اعتقده العامة في أميركا. الرسالة الحقيقية المتعلقـة بـالفرص الضائعة كتلك التي حصلت مع وودز، وحتى عندما صـدرت التحـذيرات مـن وكالات الاستخبارات الأميركية ظل اللغو لغواً - مجرد ضجة. لم يكن هناك آليـة للتملص إمّا من القيادات أو التحذيرات أو الحوادث المثيرة للشبهة أو من الترجمـة الفعالة لها إلى خطة لمنع القاعدة من تنفيذ الهجوم.

خلصت اللجان النيابية بحلـول العـام 1990 وبعـد الـتفجير الإرهـابي لـ (Pan Am Flight 103) إلى أن وكالة الطيران الاتحادية تحتاج إلى ولوج فوري على الاستخبارات الحالية، وحثت مسؤولي الأمن في الوكالة في العمل في مكاتـب ملائمة في الـ (C.I.A) والـ (FBI) ووزارة الخارجية. أخبرني ليو بويفين (Leo Boivin) الذي كان المحلل الأمني الأول في الـ (C.I.A) بما يلي: "بدأ البرنـامج. الوصول إلى الـ (سي. آي. إي) والخارجية لم تكن مشكلة، ولكن الـ (أف. بي.

آي) قالوا لا - وذلك لم يكن ليحدث. لم يرد المكتب أي شخص هناك، و لم يكن باستطاعتنا محاربة المكتب". في العام 1996، وبعد تحطم رحلـة (TWA 800)، تم توجيه لجنة بإشراف من آل غور لإقامة اتصال أقوى. هذه المـرة، ووفقـاً لـ (بويفن)، الذي تقاعد قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر بفترة شهر، رفـض مكتب التحقيقات الفدرالي الـ (FBI) إعطاء ضابط الأمن التابع لوكالة الطيران الاتحادية الإذن بدخول مقره. "المشكلة مع مجتمع الاستخبارات تكمن في أنك لم تعرف ما لم تعرفه. "إن كانت هناك مشكلة ما سيقول المكتب سنخبرك عنها". واستمرت المصاعب بعد أحداث أيلول/سبتمبر وسعى المكتب للتملص من الرجل التابع لوكالة الطيران الاتحادية والعامل لديهم لأنه كان ملحاً في الحصول على المعلومات"، بحسب بوفين.

ظلت شركات الطيران تواقة لتوزيع نفقات العمل، والضغط ضد التدابير الاحتياطية الأمنية التي أفضت بها لجنة غور، مثل التفتيشات الأمنية المشددة لموظفي شركة الطيران وتشديد فحص حقائب المسافرين. خدم ويليام وبستر، مدير الـ (FBI) السابق، كصاحب نفوذ في شركة الطيران. وقال ديفيد بلافين (David Plavin) الذي كان قي لجنة غور ورئيس المجلس الدولي للمطارات: "لا ترغب شركات الطيران بإنفاق الكثير من الأموال على الأمن. هم دائماً كانوا يهتمون من أن الحكومة ستحاصرهم بالفاتورة". ذلك القلق قد تزايد بعد أحداث أيلول/سبتمبر مع إقرار قانون إنشاء إدارة أمن النقل، والذي وضع مسؤولية الأمن على الحكومة الفدرالية، ولكن القانون الجديد لن يحل معظم المشاكل الجدية: الصراع البيروقراطي الداخلي. "هناك نصف دزينة من الوكالات مشمولة في النقل الجوي، وكانت عدم قدرتها على العمل مع بعضها بعضاً رديئة السمعة. كل ما كان يهمها هو حماية رأيها"، قال بلافين.

حصلت الـ (C.I.A) في أواخر التسعينيات من القرن الماضي على معلومات يمكن الاعتماد عليها تشير إلى أن شبكة القاعدة المرتكزة في شمال ألمانيا كانت قد تخللت أمن المطار في أمستردام وكانت تخطط لمهاجمة طائرات مدنية أميركية عن طريق زرع قنابل في حمولاتها. كانت الاستخبارات جيدة كفاية لأن تضمن نشر

رجال أمن تابعين لوكالة الطيران الاتحادية وعملت الـــ (C.I.A) مـــع الشـــرطة الألمانية بالتخطيط لسلسلة من الغـــارات الوقائيـــة. وقـــال مســـؤول ســـابق في الاستخبارات إن "الألمان أنقذوا الكثير من الأشخاص". وعملت الوكالة الاتحاديـــة للطيران مع الـــ (C.I.A) معاً، وبقيت الحادثة سرية. وقال مسؤول ســـابق أنـــه "عندما كان التهديد قائماً كانت الوكالة تتلقى تقريرين أو ثلاثة من الـــ (C.I.A) في اليوم. في المقابل، في العمليات التي كانت تقودها الـــ (FBI) "لم تحصل الوكالة على أي شيء". وقال أشخاص من الـــ (FBI) "إذا كان هناك تهديـــد، ســـنقول لكم، ولكننا لن نقول لكم شيئاً عن التحقيقات". وأخبرهم الوكالـــة أن لـــديها معلومات عن تهديدات في هامبورغ وبيروت أكثر من ديترويت، وقالوا "هذه هي الطريقة التي نعمل بها".

* * *

كان لبعض عملاء مكتب التحقيقـــات الفـــدرالي، وبشـــكل لا يـــدعو إلى العجب، وجهة نظر مختلفة عن المسؤول عن فشل تبادل المعلومات. وقد كـــان لي اتصال مع مايرون فولر (Myron Fuller) وهو عميل خـــاص ســـابق تقاعـــد في حزيران/يونيو 2001 بعد 30 سنة في الخدمة. كان فولر في مركزه الأخير مسؤولاً عن 200 موظف في الـــ (FBI) في 46 دولة في آسيا والمحيط الهـــادئ، بمـــا فيهـــا أفغانستان وباكستان، حيث كانت مهمتهم الأساسية وقف الإرهـــاب الـــدولي. أخبرني فولر أن فريقه كان قد فسر الكثير من التهديـــد النـــابع عـــن المســـلحين الإسلاميين بحلول ربيع 1999، ولكن على ما يبدو لم يكـــن أحـــد في واشـــنطن يستمع. في إحدى المراحل، والتي شملت اغتيال أربعة رجال أعمـــال أميركـــيين في العام 1997 وهم محاسبون في شركة (Union Texas Petroleum) وســـائقهم في كراتشي، أخبرني فولر أن هناك من وشى لـــه بأن مركز قيادة الـــ (FBI) لديـــه معلومات من الـــ (C.I.A) تشير إلى المسؤول عن مقتلهم. "اتصل هاتفيـــاً بمـــدير مساعد في الـــ (FBI) الذي أثبت أن البيانات مكبوتة منذ أشهر لأن الـــ (ســـي. آي. إي) كان قد طلب عدم نشر المعلومات لأي كان. وقال فولر إن المعلومـــات

"أشارت إلى الجهة المسؤولة عن القتل وأكثر من ذلك"، بما فيها "البلد الذي دعم هذا الفعل. وربما كان ذلك مدخلاً للتخطيط لأحداث 11 أيلول/سبتمبر"، أضاف فولر أنه قبل الاعتداءات "لم تكن لدينا استراتيجية عالمية ولسنا متأكدين إن كنا نملك واحدة صحيحة الآن. وإذا كان الإرهابيون يملكون استراتيجية، فلماذا لا نملك واحدة؟".

أغرقت قصص مشابهة لجنة 11 أيلول/سبتمبر، وعاقبت التقارير وبقسوة أعضاء في الاستخبارات بسبب فشلهم المؤسساتي في العمل معاً، وهذا ما أكده جورج تينيت. وختم التقرير، "كنتيجة، السؤال الباقي: من هو المسؤول عن الاستخبارات؟".

* * *

كان لدى الاستخبارات الأميركية قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، كماً كبيراً من المعلومات عن تهديدات إرهابية محددة قد تطال الرحلات الجوية التجارية في الولايات المتحدة، بما فيها إمكانية استخدام طائرة كسلاح. وفي عام 1994، قام إرهابي جزائري باختطاف طائرة في الخطوط الجوية الفرنسية وهدد بصدمها ببرج إيفل. وأحبطت قوى الأمن في مانيلا في 1995، مخططاً إرهابياً يقضي بزرع قنبلة موقوتة في 12 طائرة تابعة للخطوط الجوية الأميركية، وتوصلت إلى معلومات قادت إلى توقيف رمزي أحمد يوسف. وأخبر عبد الحكيم مراد أحد مساعدي يوسف، الشرطة الفيليبينية، ومن ثم ضباط في الاستخبارات الأميركية، أنه كان قد حاز على رخصة قيادة طائرة من مدرسة لتعليم الطيران وكان يخطط لخطف طائرة صغيرة وملئها بالمتفجرات ومن ثم استهداف مقر قيادة الـ (سي. آي. إي). اعترف مراد، وفقاً لمقال نشرته الواشنطن بوست في كانون الأول/ديسمبر عام 2001، أنه كان قد ذهب إلى مدرسة لتعليم الطيران في أميركا "لتحضير عملية انتحارية". طلب لويس فريه (Louis Freeh)، مدير الـ (FBI)، في العام 1996، من مسؤولين في قطر – وهي دولة مشتبه بإيوائها إرهابيي القاعدة – المساعدة في إمساك مساعد آخر ليوسف، وهو خالد شيخ محمد، الذي كان يعتقد آنذاك أنه في

قطر. وذكرت إحدى الملاحظات الدبلوماسية لفريه أن محمد كان متورطاً في مؤامرة "لتفجير الخطوط الجوية الأميركية" وكان يعتقد أيضاً أنه "في طور تصنيع أداة متفجرة".

قامت مجموعة من الإرهابيين التابعين للقاعدة مسلحة بسكاكين في أواخر كانون الأول/ديسمبر عام 1999، باختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الهندية وحولوا مسارها إلى قندهار، في أفغانستان. استطاع الخاطفون السيطرة على المسافرين والطاقم بعد ذبح شاب وترك الضحية تنزف حتى الموت. وهو ذات الأسلوب الذي اعتُقد بأن الخاطفين في 11 أيلول/سبتمبر قد استخدموه ضد المضيفات. (فتح مكتب التحقيقات الفدرالي مكتباً له في نيودلهي بعد عملية الاختطاف بمدة قصيرة، وبدأوا العمل بشكل قريب مع المسؤولين الأمنيين في الهند). وحذرت وكالة الطيران الاتحادية، في تقريرها السنوي لعام 2000، من أن بن لادن والقاعدة شكلا "تهديداً هاماً للطيران المدني". وكانت الوكالة قد ذكرت سابقاً، وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، أن هناك تقريراً محدداً من قائد إسلامي في المنفى في بريطانيا يذكر أن بن لادن كان يخطط "لإسقاط طائرة أو لخطف طائرة لإذلال الولايات المتحدة".

لم تكن ظاهرة حضور إرهابيين مفترضين لمدارس الطيران في الولايات المتحدة جديدة. ووفقاً لتقرير غير معلن للجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في 1975، توصل ريموند وينول (Raymond Winall)، الذي كان مديراً مساعداً في الـ (أف. بي. آي) إلى كشف أن العضو المشتبه به في أحداث أيلول/سبتمبر الأسود، وهو عضو في جماعة فلسطينية إرهابية كانت مسؤولة عن مقتل أحد عشر رياضياً إسرائيلياً في أولمبياد ميونخ عام 1972، كان قد برر تواجده في الولايات المتحدة بقوله لمكتب التحقيقات الفدرالي أنه كان هناك بهدف تعلم الطيران – وهو نفس الإيضاح الذي رافق ظهور عدد من الإرهابيين في أحداث 11 أيلول/سبتمبر. لقد تم اتهام المشتبه به ولكنه هرب من البلاد قبل أن يتم استدعاؤه للمحاكمة. وفي السنين التي تلت، ووفقاً لمدير سابق في إدارة الهجرة والتجنيس ويدعى بيل كارول (Bill Carroll)، فإن آلاف الشباب الشرق أوسطيين قد حصلوا على إقامات

لمتابعة برامج في التدريب على الطيران.

كانت هناك موجة من التقارير الإعلامية التحذيرية والتي لم تؤخذ بالحسبان وذلك في ربيع وصيف 2002، ومضت الإدارة في هجومها لتقليل التبعات السياسية. وحذر نائب الرئيس ديك تشيني ضد "إثارة القلاقل" وقال إن النقد الذي يوجهه الديمقراطيون عن الرسائل المفقودة "هي انتقادات غير مسؤولة تصدر عن قادة وطنيين في زمن الحرب". وأصدر عضو آخر في الحكومة تحذيرات رهيبة بسبب التهديدات الإرهابية المتزايدة – المرتكزة ليس فقط على معلومات وإنما على "ثرثرات" تصدر من أماكن مختلفة في العالم الإسلامي. وفي مقابلة معي انتقد مسؤولون في الـ (FBI) يعملون على مواجهة الإرهاب هذه التحذيرات الغامضة. سأل مسؤول رئيسي في الـ (FBI): "هل هناك بعض الإجراءات التي تُتَّخذ لتحول دون تحمُّل الضرر عندما يتكلم مسؤولون عن تهديدات لمنابع قدرة التغذية، أو البنوك أو المراكز التجارية"؟ "بالطبع هناك". وعندما لا تنشر هذه التهديدات يعني أن الدولة تخفض من حراستها. وهذا النوع من قلة الاحترام هو ما لا نحتاج إليه الآن. والأميركيون يعودون إلى الغط في النوم".

يتساءل مسؤول آخر في الـ (FBI) متى سنحذر العامة من وضع غير آمن. "لنقل مثلاً أننا تلقينا تقريراً مفاده أن ثلاثة أشخاص من تنظيم القاعدة قادمون من المكسيك لتفجير منتزه ما في دالاس. فماذا نريد أن يقال لنا؟ نحن نعرف قوة الأشخاص، فهل نريد منك إبلاغنا عن جارك القادم على نفس الطريق في الساعة الثانية صباحاً؟" أجاب المكتب لحوالى 300 اتصال عن حقائب مشبوهة بين الأول من كانون الثاني/يناير والعاشر من أيلول/سبتمبر 2001 وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر "تم تلقي 54 ألف اتصال وتم الاستجابة لـ 14000 اتصال منها". وبعد أشهر ووفقاً لمسؤول آخر تم تلقي الكثير من المعلومات السرية من مصادر تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية وبالتالي تتنصل من مسؤوليتها.

وباتت قصص الإرهابيين المفترضين شائعة في صناعة الخطوط الجوية. تروي إحدى هذه القصص ما حدث لمضيفة طيران مع رجل يرتدي لباس طيار ويظهر

فيما بعد أن هذا الطيار هو محمد عطا. وعلى ما يبدو أن العديد من العاملين في هذا المجال يعرفون شخصاً أو أكثر كان قد رأى أحد إرهابيي 11 أيلول/سبتمبر أو آخر بلباس طيارين.

في مقابلة جرت بعد عدة أشهر من الهجمات لم يدافع ثلاثة مسؤولين رفيعين من الـ (أف. بي. آي) كانوا مسؤولين عن الاستجابة للتهديدات الإرهابية، عن الأداء الماضي للمكتب وأقروا أن الكثير من الشكاوى طويلة الأمد ولها استحقاقات. ولكنهم أصروا أنه، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، تمت الكثير من الأمور بصورة صحيحة. كان قد استثمر المكتب مصادر ضخمة في تعقب نشاطات الإرهابيين، وتم تحقيق الكثير من التقدم في التأثير على التدفق الدولي للأموال إلى القاعدة، وذلك على حد زعمهم. وأقر المسؤولون أن هناك أسئلة تناولت إمكانية الاعتماد على بعض هذه المعلومات التي جمعت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر مباشرة. وأحد الأمور الغامضة تعلق بعدد العارفين من بين الـ 19 خاطف بأنه سيتم قتل كل المختَطَفين.

ادعى المسؤولون أنهم عرفوا بشكل صحيح هويات الخاطفين الـ 19 بشكل كامل من خلال مراجعة التسجيلات والعودة إلى بلادهم الأم. وبعد سنة تقريباً، ظلت هناك أسئلة حول العديد منهم. فعلى سبيل المثال تعرّف الـ (FBI) على أحد الخاطفين على الرحلة 77 التي تحطمت فوق البنتاغون والذي يدعى نواف الحزمي. وكان لدى فندق ماري لاند تسجيل لرخصة قيادة من نيويورك تابعة له وعنوان في مانهاتن كان قد قدمه. ولكن العنوان اتضح أنه لفندق وليس فيه أي تسجيل له. وقال قسم المرور في نيويورك أن رقم رخصة القيادة هذه كان قد انتهت مدته، ولم تقدم أية رخصة قيادة لأي شخص يدعى نواف الحزمي. ونفس الشيء حدث للمدعو وليد الشهري الذي كان على متن الرحلة 11 والذي عرفه الـ (FBI) على أنه خريج جامعي من جامعة فلوريدا وأن والده كان دبلوماسياً سعودياً. وبعد الأحداث قال الدبلوماسي السعودي أن ولده ما زال حياً ويعمل لصالح الخطوط الجوية السعودية.

وذكرت الصحف السعودية أيضاً أن أربعة رجال على الأقل يحملون نفس

الاسم الذي ورد في لائحة الخاطفين لمكتب التحقيقات الفدرالية كانوا قد فقدوا جوازات سفرهم في حوادث سرقة. وتبين أن الخاطف عبد العزيز العمري الذي كان على متن الرحلة 11 يحمل اسم خريج جامعي من جامعة كولورادو، وهو رجل لا تشبه صورته صورة الخاطف في اللائحة. وكان العمري قد أوقف من قبل شرطة دنفر عدة مرات بسبب تهم ثانوية خلال حضوره في الجامعة وأنه أعطى ثلاثة تواريخ مختلفة للميلاد، إحداها يطابق الميلاد المستخدم من قبل الخاطف. ذكر المحققون أن العمري كان قد أبلغ عن تعرض شقته للسرقة في العام 1995، ومن بين المفقودات جواز سفر.

وذكر تقرير لصحيفة "نيوزداي"، أن خاطفاً آخر يدعى سعيد الغامدي كان على متن الرحلة 93، وقد أخذ رقم ضمان اجتماعي عائد لامرأة في فيرمونت كانت قد توفيت منذ العام 1965. وهذا الاسم شائع في المملكة العربية السعودية. وقد ظهر أربعة رجال آخرين يحملون نفس الاسم في مدرسة تعليم الطيران في فلوريدا حيث تدرب الغامدي بحسب الـ (FBI). وذكرت المدرسة في تقرير لها أن لديها أكثر من 1600 متدرب يحملون اسم سعيد وأكثر من 200 يحملون كنية الغامدي. وقال مسؤولون في الضمان الاجتماعي إن ستة من الخاطفين التسعة عشر كانوا يستخدمون بطاقات هوية عائدة لأشخاص آخرين.

في نيسان/أبريل 2000 اقتحمت شرطة ميلان شقة سامي بن خميس والمتهم بقيادته لجماعة متشددة مرتبطة بالقاعدة اتخذت من إيطاليا مقراً لها. وصف قرار المدعي العام بحسب صحيفة "بالتيمور سان" ما تم إيجاده هناك: جوازات سفر تونسية ويمنية وبطاقات هوية إيطالية وصور فوتوكوبي لرخص قيادة ألمانية. وكتب المدعي العام: "أحد أهم النشاطات المزعومة للجماعة هي حيازة واستخدام وثائق مزورة... لضمان حصول 'الإخوة' على هويات جديدة بحيث يستطيعون الاختباء، والهروب من التحقيق". وأضاف المدعي العام أن الشرطة كانت قد سجلت محادثات هاتفية ناقش فيها خميس مع أعضاء من القاعدة آليات تزوير الوثائق.

شرح مسؤول رفيع من الـ (FBI) في حديث جرى معه في منتصف العام 2002، أنه لا فكرة لدى الحكومة عن كيفية تنظيم الفريق الانتحاري الذي قام

باعتداءات 11 أيلول/سبتمبر وعن كيفية عملهم. وأخبرني مستشار في الـ (C.I.A) أنه "من الواضح أننا لم نصل إلى شيء بعد بهذا الخصوص".

قال مسؤول رفيع في الـ (FBI): "بشكل تقليدي وعندما تخوض الولايات المتحدة حرباً فإنها تفتش عن العدو وتهزمه على أرض المعركة ومن ثم تعود إلى الديار لتعيد حساباتها. الحرب على الإرهاب طويلة وليس لديها حدود. ونحن نحتاج إلى وعي عندما نكون بحاجة لحماية مجتمعنا. ويجب أن لا نتعمق في تغيير نظامنا. ما نحتاج إليه هو التوازن. "الديمقراطية هي عمل عشوائي". في هذه الأثناء لن يهرب الإرهابيون. وقال مسؤول رفيع آخر: "لن يجدوا أفضل من إعادة التجمع ومن ثم العودة ثانية".

أخبرني آي. سي. سميث: "هؤلاء الأشخاص ليسوا خارقين وإنما يتلاعبون بنظام غير ملائم. فإذا عدت إلى خاطفي الطائرات في بداية السبعينيات من القرن الماضي فلا أجد أي مثال يشير إلى أننا أمسكنا برجل قصد فعلاً إلى خطف طائرة". ولكن أشخاص مثل مولر "لا يستطيعون القول بأن الإرهابيين يتعثرون في ذلك".

أصر مولر في شهادة أمام اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ في أيار/مايو 2002 على صعوبة تعطيل هجمات 11 أيلول/سبتمبر. وشدّد روبرت مولر أنه من الصعب إحباط هجمات 11 أيلول/سبتمبر بما أن 50 مليون شخص دخلوا وخرجوا من الولايات المتحدة في آب/أغسطس 2001. وقال "استغل الإرهابيون فرصة قوة أميركا واستخدموها ضدنا. وطالما نثمن حريتنا فإننا سنبقى تحت تهديد التعرض لهجمات في المستقبل. يتوجب علينا إعادة تحديد أولياتنا... يتوجب علينا تجسيد استئجار وتدريب وإدارة قوتنا العاملة وأن نتعاون مع الآخرين وأن نحمي معلوماتنا. إني متشوق لتحقيق ذلك ولكن علينا أن نفعل ذلك بشكل صحيح وليس ببساطة سريعاً".

كان قد أدار مولر أحد أصعب الأعمال في الحكومة. حاول إعادة تنظيم البيروقراطية التي قد أعاقت التغيير لعقود من الزمن. هو لم يُثنِ على الأيام الماضية وعلى الطريقة القديمة في تنفيذ الأعمال في تصريحاته العامة. وأخبرني سيناتور مساعد في منتصف العام 2002 أن استعداد مولر لعرض المشاكل أكسبه القليل من

الأصدقاء في إدارة بوش. "لقد ارتطمت إرادته مع وزارة العدل، وكان لديه مشاكل مع البيت الأبيض".

قال السيناتور ليهي: "إنه ورث فوضى. لقد تحسنت الـ (FBI) منذ أيام جي. إدغار. هوفر (J. Edgar Hover) ولم يعودوا بحاجة لابتزاز الكونغرس بعد الآن. ولكن لا زال هناك ثقافة لا تخطئ أو لا تقبل الأخطاء". على ما يبدو التزم مولر بتغيير هذه النظرة وقال ليهي: "كان أفضل دفاع لمولر أن يكون مستعداً للمساعدة مع الكونغرس قدر الإمكان". وأضاف السيناتور: "البيت الأبيض يأتي ويذهب، ولكن لديه التزامات لمدة عشر سنوات".

يوجد عمل إضافي على عاتق موظفي الـ (FBI). كان المكتب عرضة لتغيير كبير في أسلوب تحقيقاته اليومية، قال أحد مساعدي مولر. "فلم تعد المهمة الآن تكبيل الأشخاص ورميهم في السجن وإنما إيقاف الأعمال الإرهابية المستقبلية. العديد من الأشخاص ليسوا مستعدين لهذا التغيير في طريقة عملهم وأصبح الوضع محبطاً بالنسبة للآخرين. وباتت أولوية المكتب الآن الحصول على المعلومات لمنع وقوع الحدث التالي - حتى وإن كان ذلك يعني خسارتنا للقضية". المشكلة الحتمية الوحيدة أن أهم تغييرات مولر - مثل تجنيد واستئجار خبراء في لغات أجنبية ومناطق دراسة وتقنيات معلوماتية لن تنتظر لسنوات، "فليس هناك من وقت لبناء كادر بمهارات صحيحة".

قال موظف في الـ (C.I.A): "لقد كان المكتب رائعاً في حل الجرائم بعد ارتكابها ولكنه ليس جيداً في التدخل لمنعها. يتوجب علينا نحن فعل ذلك". وقال خبير آخر بدا مشككاً بقدرة الوكالة على نقل ذاتها: "إنهم مجرد رجال شرطة. إنهم يمضون حياتهم في محاولة الإمساك بلصوص المصارف بينما نمضي وقتنا في محاولة سرقة المصارف".

قال روبرت بير: "لا تتصور مدى سوء ذلك. ما أنقذ البيت الأبيض من الرحلة 93 كان مجموعة من لاعبي الركبي" - الذين هاجموا الخاطفين، وأجبروا الطائرة على التحطم في بنسلفانيا قبل الوصول إلى هدفها. "هل هذا ما تم إنفاق 30 مليون دولار من أجله؟" كان يشير إلى الميزانية الفدرالية المخصصة للاستخبارات.

بعد عملية الخطف عمل الـ (FBI) والـ (C.I.A) على تحسين التعاون بينهما، وتم إرسال رجال من الـ (C.I.A) في مهام للعمل في مكان الـ (FBI). وذكر تصريح كادر لجنة 11 أيلول/سبتمبر الصادر في نيسان/أبريل 2004 في أثناء الثناء على جهود مولر أن الـ (FBI) بقي مساعداً للبيت الأبيض، و"ثقباً أسودَ" للمشاركة بالمعلومات. وأضاف التقرير أنه في مجتمع الاستخبارات "أنه من الواضح أن الثغرات في مسألة مشاركة المعلومات ما زالت قائمة... لقد وجدنا أنه لا توجد استراتيجية قومية لمشاركة المعلومات لمحاربة الإرهاب".

ظلت الإدارة ترسل إنذارات عن صحة الوكالات الفدرالية ومكتب الأمن القومي مصورة التهديد المستقبلي الذي يعرضه السلاح البيولوجي الذي قد تستخدمه الجماعات الإرهابية. أحد المسؤولين في قطاع الصحة العامة وصف الجماعة بأنها تشكل خطراً على محطات التزويد بالمياه ومحطات الكهرباء ومستودعات النفط وحتى معامل الحليب في أميركا. "من أين يجب أن نبدأ؟ هناك العديد من التهديدات. إننا كغزال أمام مصباح ضوئي".

3 - الرجل العشرون

كان زكريا موسوي، الذي يواجه اليوم محاكمة بتهمة أنه الخاطف رقم عشرين، سافر منتصف التسعينيات – التاريخ الدقيق غير معروف – إلى الشيشان مع صديق طفولته للانضمام إلى الانفصاليين في نزاعهم ضد السيطرة الروسية. في تلك الفترة كان رجالٌ كثيرون من العالم الإسلامي يصلون إلى المنطقة للجهاد بعد هزيمة روسيا في أفغانستان. الموسوي كان فرنسياً من أصل مغربي وكان صديقه أيضاً من عائلة مهاجرة. لم يحظ الموسوي باستحسان رؤسائه في العملية. وعندما أحس الشيشان أن المتطوعين الأجانب يشكلون عبئاً عليهم، طُلِب من الموسوي الرحيل. (دُعي صديقه للبقاء وقتل فيما بعد).

ظهر الموسوي في شباط/فبراير 2001 في مدرسة لتعليم الطيران في نورمان، في أوكلاهوما. كان في هذه الأثناء قد بلغ الثانية والثلاثين من عمره وما زال يسافر

سعياً وراء قضايا المتشددين. لقد سافر إلى أفغانستان (حيث زُعم أنه قضى وقتاً في مخيم للتدريب تابع للقاعدة)، وإلى باكستان وماليزيا. واتخذ قاعدة له في مسجد راديكالي شمال لندن. وعندما وصل إلى الولايات المتحدة بعد أسبوعين من عودته إلى لندن من رحلة إلى باكستان، أخبر الجمارك أن لديه 35000 دولار نقداً، واهتمامه المفاجئ بالطيران دفعه إلى إنفاق مبلغ 5000 دولار، كدفعة مقدمة، لحضور سلسلة دروس تتيح له الحصول على شهادة في الطيران. وبعد ثلاثة أشهر كان الموسوي قد أخذ 57 ساعة طيران، أي أكثر بكثير من المعدل العام البالغ 24 ساعة والتي يتلقاها معظم الطلاب قبل الطيران وحدهم ولكنه ترك المدرسة من دون الحصول على شهادة في أواخر أيار/مايو.

لفتت رحلات الموسوي الخارجية وعلاقاته مع المتشددين الإسلاميين أنظار الاستخبارات الفرنسية وبعد اعتقاله في الولايات المتحدة الأميركية بتهمة الهجرة غير الشرعية في منتصف آب/أغسطس 2001، قدمت الاستخبارات ملفاً كاملاً إلى الـ (FBI) الذي كان يحوي توثيقاً لبعض اتصالاته ولكنه لا يقدم أي دليل محدد ضده، وذلك بحسب مسؤول كان قد اطلع عليه. مع ذلك تم النظر إلى الملف الفرنسي على أنه أحد التحذيرات الهامة التي لم تحظَ بالاهتمام. وتساءل الأميركيون إذا ما استغلت الوكالات الحكومية والـ (FBI) فرصة كون "الخاطف رقم عشرين" في السجن لجمع الصورة كاملة وإدراكها بهدف وقف الهجمات.

اعترف الموسوي في البداية أمام المحكمة أنه عضو في القاعدة ولكنه أنكر تورطه في الخطف. قد أخبرني العديد من المسؤولين السابقين والذين هم على رأس عملهم في الـ (FBI) والـ (C.I.A) أنه غير متوازن وكثير الحركة، وهذا لا يؤهله للقيام بعملية إرهابية سرية وطويلة الأمد. مع ذلك، اعتقدوا أن لديه معلومات ثمينة حول القاعدة. "إنه عرف كيف تتم إدارة النظام وعرف كيف يتم الاتصال بها"، بحسب مسؤول في الـ (C.I.A). كانت قضية الموسوي، كالحرب على الإرهاب، شديدة التعقيد وإلى حد بعيد يفوق ما صورته الحكومة.

* * *

بعد فشله في مدرسة الطيران في أوكلاهوما قرر الموسوي المحاولة ثانية، ولكن هذه المرة في مينيسوتا. فقد وصل إلى أكاديمية (بان آم) الدولية للطيران في إغان قرب سانت باول في 11 آب/أغسطس 2001. ووفقاً لمدربه كلانسي بريفوست، فقد بدا مجرد أجنبي ثري تدفعه رغبة في الطيران - (ودوداً ولطيفاً). وقال بريفوست الذي خدم سابقاً في البحرية وهو الآن طيار "لقد واجهتُ أوقاتاً عصيبة، إذ لم تكن لديه أية فكرة عن الطيران. لم تكن لديه أية مهارة متعلقة بمسألة الطيران. ولكنه كان زبوناً، وأنت تقدم له مقابل ما يدفعه من مال، وأجدني أحياناً لا أقدم له سوى القصص. لقد تناولنا الغداء سوية وخرجنا في نزهات. لم يكن هناك ما يشير إلا إلى أنه رجل أعمال يحب الترفيه عن نفسه، ويحب مصاحبة الطيارين وقد يقول للفتيات أنه طار على متن 747".

لقد عُرف الموسوي بشكل واسع في الصحافة على أنه رجل أخبر مدربه أنه يريد فقط تعلم كيف يطير في الهواء وليس أن يقلع أو يهبط فيها. ووفقاً لمدربه بريفوست "لم يقل ذلك أبداً، بل قال: 'أريد أن أقلع من مطار هيثرو في لندن وأن أهبط في مطار JFK في نيويورك'. ولكنه لم يكن ماهراً كفاية للقيام بذلك".

كانت هناك ملاحظة مقلقة واحدة. فبعد عدة أيام على بدء الدروس أخبر بريفوست الموسوي أن هدفه كمدرب طيران هو وضع الطالب في حالة تمكنه من السيطرة على رحلات ما وراء البحار في حالة الطوارئ. "لقد قال: أفضل أخذ مظلة والقفز بها". أخبره بريفوست أن الضغط في القمرة قد لا يمكّنه من فتح الأبواب. وقد أخبر الموسوي بقصة معروفة بين الطيارين عن حريق نشب بسبب إقدام مسافرين على صنع الشاي باستخدام فرن بوتان في القمرة الرئيسية على الخطوط الجوية السعودية. وقال له على ما أعتقد أنهم كانوا في رحلة حج خلال شهر رمضان. ولم يكن باستطاعة المسافرين فتح الباب فاحترقوا حتى الموت. "لقد سألتُ عن رمضان - ما هو رمضان؟ هل أنت مسلم؟" قال الموسوي: "أنا لا شيء".

"لقد احمر خجلاً"، تابع بريفوست. "لم تكن تلك ردة فعل طبيعية"، ثم قلت

لنفسي، "لحظة ما الذي نفعله نحن هنا؟ إنه رجل لطيف، ولكن ليس لديه فكرة عن الطيران. من جهة حرفية علينا أن نختبره". أطلع بريفوست إدارة المدرسة على مخاوفه التي استدعت الـ (FBI) بعد بعض التردد.

في السادس عشر من آب/أغسطس، تم اعتقال الموسوي قرب المدرسة على يد عملاء في الـ (FBI)، وفي دائرة الهجرة والتطبيع. وتم اتهامه بالبقاء فترة غير قانونية، وكغيره من المعتقلين المهاجرين اقتيد إلى سجن الولاية. وعندما بدأ العملاء الفدراليون باستجوابه بدا على استعداد للحديث بادئ الأمر (كانت إنكليزيته جيدة كفاية بحيث أهلته لنيل شهادة جامعية في الإدارة الدولية من جامعة ساوث بانك في لندن). ووفقاً لأحد محاميه فقد تعاون مع العملاء حتى سئل فيما إذا كان يخطط لعمل إرهابي باستخدام طائرة، كان جوابه: "أحتاج إلى محامٍ". ولم يحصل على واحد. وبدلاً من ذلك أوقف العملاء استجوابه وقرروا تحويل قضيته إلى قضية هجرة غير شرعية. (لا يسمح للمهاجرين غير الشرعيين بطلب محام). وفي الأيام القليلة التي مضت، حاول عملاء مينيسوتا الحصول على مذكرة أمنية قومية خاصة تحت قانون مراقبة الأجانب استخبارياً للبحث السري في كمبيوتر الموسوي ومقتنياته الخاصة على خلفية اعتقادهم بأنه عميل أجنبي. (رفض الموسوي إعطاءهم الإذن). لم تكن هناك محاولات لاستجوابه في أواخر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. ولم يتغير وضع الموسوي حتى ما بعد 11 أيلول/سبتمبر حيث تم الإعلان عنه كشاهد وأرسل إلى نيويورك.

تم الإعلان عن التهم الموجهة ضد الموسوي في 11 كانون الأول/ديسمبر عام 2001، من قبل المدعي العام جون أشكروفت (John Ashcroft) الذي وصف الشكوى المقدمة عن هيئة المحلفين العليا في فرجينيا بأنها "تأريخ للشر". اتهم الموسوي "بأنه اتبع نفس التدريب وتلقى نفس التمويل ووعده بالتزام ما التزمه الخاطفون لقتل الأميركيين". لقد اتهم بالمؤامرة لارتكاب فعل إرهابي دولي ومحاولة اختطاف طائرة وتدميرها واستخدام أسلحة الدمار الشامل ومحاولة قتل موظفين فدراليين وتدمير ملكيات. التهم الأربع الأولى عقوبتها الإعدام.

كان الدليل الذي عرضته الحكومة دليلاً عرضيّاً. فالبحث في كمبيوتر

الموسوي - حيث تم منح مذكرة عشية 11 أيلول/سبتمبر - لم يفضِ إلى شيء بخصوص الهجوم أو يربطه به. فالتهمة تشير إلى الموسوي على أنه اتبع نشاطات مشابهة لتلك التي اتبعها العديد من الخاطفين. فقد قضى مثلهم شهوراً في تعلم الطيران واشترى أشرطة فيديو متعلقة بالطيران التجاري من مخزن للطيارين في أوهايو وانضم إلى نادٍ رياضي. وقد قيل أن خاطفين قد زارا مدرسة الطيران في أوكلاهوما قبل الموسوي بحوالى السنة. وفي خريف العام 2000 تلقى الموسوي رسالة أنه قد تم قبوله "كمستشار تسويق" في شركة ماليزية تدعى أنفوكس تيك، وقد تم إيجاد صلة بين مديرها والخاطفين بحسب تقرير صحفي.

الدليل الأكثر تحديداً في التهم التي تربط الموسوي بمؤامرات 11 أيلول/سبتمبر أنه في آب/أغسطس 2001، استخدم أحدهم اسم (عهد ثابت)، وأرسل له 14000 دولار من محطة قطار في هامبورغ ودوسيلدرف. (عهد ثابت) كان الاسم المستعار الرمزي لـ (رمزي بن الشيبة) الذي أرسل المال لواحد على الأقل من الخاطفين وسمي شريك المؤامرة في تهمة الموسوي. لقد سعى أربع مرات قبل أحداث أيلول/سبتمبر للحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة. وفي بث للجزيرة في الذكرى السنوية للهجمات ذكر أنه كان يعني أن يكون الخاطف رقم عشرين. وذكرت الاتهامات أن الموسوي والشيبة كانا في لندن في نفس الوقت في كانون الأول/ديسمبر 2000 قبل طيران الموسوي إلى باكستان. وتنص نظرية الحكومة على أن مشاكل الفيزا المتعلقة بالشيبة اضطرت المتآمرين لاستبداله بالموسوي.

إذا كان على القضية الحكومية أن تبنى على التشابه بين نشاطات الموسوي والخاطفين، فيجب الأخذ بعين الاعتبار أنه على الرغم من ولاءه للقاعدة وقائده أسامة بن لادن، فإن سلوكه في الولايات المتحدة كان مختلفاً عن سلوكهم. لقد وجدت الحكومة أدلة عن رسائل إلكترونية واجتماعات بين الخاطفين الـ 19، لكنهم لم يجدوا أياً منها لدى الموسوي. لقد حاول الخاطفون الانخراط في الحياة الأميركية - كالشرب في البارات على سبيل المثال - وأثناء تواجد الموسوي في أوكلاهوما بقي بعيداً عن ذلك، وبقي طليق اللسان فيما يتعلق بمعتقداته الإسلامية. لقد انتقدَ أعضاءَ مسجدٍ في نورمان لعدم غضهم الطرف أثناء مقابلتهم للنساء

ولمشاهدهم مشجعات الرياضة. وقد قال فرانك دبليو دونهام الأحدث سنّاً (Frank W. Dunhan Jr) وهو عضو في فريق الدفاع عن الموسوي: "كان يتحرك في الجوار مسبباً المتاعب لنفسه أينما ذهب و لم يكن ليطير تحت مستوى الرادار".

أعلن أشكروفت في 28 آذار/مارس 2002 أنه قد أخبر باول جي ماكنالتي (Paul J. McNulty) وهو محامٍ للمقاطعة الشرقية من فيرجينيا، بالسعي لفرض عقوبة الإعدام على الموسوي. إذا ما وجد مذنباً، ستستمع هيئة المحلفين إلى الشهادة وتداول في مسألة إصدار حكم منفصل. وكتب ماكنالتي في مذكرة تلخص ما ستناقش فيه الحكومة أن عقوبة الموت قد اقترحت في مذكرة لأن الموسوي، وعلى الرغم من أنه لم يشارك في أحداث 11 أيلول/سبتمبر فقد شارك في الفعل "بطريقة قاسية وفظيعة وبعدم اكتراث بحياة الناس".

اتهمت وزارة العدل الموسوي، في خلال سعيها لإقرار عقوبة الإعدام بحقه، بتورطه في الاعتداءات من خلال علمه المسبق بالخطط وبعزمه القيام بالمهمة. من هنا اعتبر أحد الخاطفين من دون المشاركة في التنفيذ النهائي، وقد منع عن القيام بذلك فقط بسبب اعتقاله.

لقد أخبرني مسؤول في وزارة العدل في مقابلة أجريت معه في خريف العام 2002 أنه أثناء عرض الحكومة لقضيتها أمام هيئة المحلفين كانت قد شددت على "الرعب الذي يعجز اللسان عن وصفه ذلك اليوم وعن تبعاته". وقد تكهن الادعاء بأن محاميي الموسوي سيحاولون "التقليل من أهمية دوره وقربه من أحداث 11 أيلول/سبتمبر" والجدل في أنه "عديم القيمة". ولكن المسؤول قد أضاف "إن كل ما نعرفه عن الموسوي يربطه بأحداث 11 أيلول/سبتمبر وهو يكفي لكتابة مجلدات، لأنه لا يوجد ما يمكن مقارنته مع هذه الجريمة – إنها جريمة العصر. إن الطريق الذي سلكه الموسوي هو من صلب القضية وفي نهاية اليوم ستسمع هيئة المحلفين دليلاً يدعم قصة الادعاء".

لقد أخبرني مسؤول وزارة العدل أيضاً أنه وبعد شهور من الهجمات الإرهابية لم يكن هناك من اقتراح لدعوى من أجل المساومة مع الموسوي أو اتهامه بتهم أقل

يسهل إثباتها. وقال إن الحكومة الفدرالية والعامة "كانتا تبحثان عن نظام عدلي خبائي للقيام بما هو مطلوب منهما – توفير بعض العدالة للجريمة الكبيرة".

أكد لي مسؤولو الاستخبارات، الذين ساورهم الشك حيال قضية الحكومة، أنهم لم يؤمنوا للحظة من اللحظات أن الموسوي هو مجرد متفرج بريء وإنما على العكس فقد بقي على اتصال وثيق مع القاعدة، وقد قدم إلى الولايات المتحدة لإحداث أذى كبير إذا ما طلب منه ذلك. ولكن لم يعرض أي دليل يدين الموسوي بعد اعتقاله بشهور.

تم تعيين المحاكمة التي سيرأسها القاضي ليوني إم. برينكيما (Leonie M. Brinkema) من محكمة الإسكندرية، فيرجينيا في كانون الثاني/يناير 2003 وخلال ربيع 2002، اقتنع فريق فرانك دونهام للمحاماة أن صحة موكلهم العقلية أخذت تتدهور تحت ضغط الحجز الانفرادي وبات يعاني من جنون الاضطهاد، وبات أكثر غضباً أثناء تناولهم للقضية.

سمح القاضي برينكيما في الثاني والعشرين من نيسان/أبريل للموسوي بالحديث مطولاً في جلسة استماع ما قبل المحاكمة، وقد أذهل المحكمة بسبب لومه محاميه والنظام القضائي الأميركي. لقد نادى "بتدمير الولايات المتحدة الأميركية" من بين أعداء التشدد الإسلامي، وأخبر المحكمة أن الولايات المتحدة "تنظم إرسالي إلى ملاذ آمن على طريقة البوسنة: ميتاً أو مصاباً. لقد كان القاضي والمحققون وحتى الذين دعوا أنفسهم بالمدافعين موظفين فدراليين". وقال إن محاميه كانوا "ذوي خبرة في الخداع"، وقد طلب الإذن رسمياً من القاضي برينكيما بتمثيل نفسه في المحكمة.

لقد جاء احتجاج الموسوي خلال جلسة استماع لمحاميه الذين اعترضوا على ظروف سجنه. لقد سجن انفرادياً تحت حراسة مشددة وقد حرم من الزيارات غير المراقبة واستعمال الهاتف والرسائل إلا بينه وبين محاميه. كانت زنزانته مضاءة 24 ساعة. وكان جميع زواره بمن فيهم محاموه بحاجة لموافقة من قبل الـ (FBI) وحتى المواد المكتوبة بما فيها المذكرات المكتوبة من قبل محاميه كانت عرضة للتفتيش أيضاً. و لم يسمح للموسوي بمقابلة الصحفيين بسبب خوف المحكمة أن يوصل

رسالة مرمزة إلى القاعدة. وقد وافقت وزارة العدل في مذكرة لها على الإجراءات المشددة بحقه بأنها ضرورية "للحيلولة دون اتصال المتهم بأشخاص خارج السجن لتسهيل أو تحريض لأعمال إرهابية إضافية. وأخبرني أحد محامي الموسوي فيما بعد، وكان غاضباً، من أن هيئة الادعاء، وعلى الرغم من خوفها من اتصاله بآخرين، "سمحت له بالكلام لمدة 50 دقيقة من دون مقاطعة" عندما بدا أن احتجاجاته قد بدأت تقوض دفاعه.

لقد أقرت المحاكم الفدرالية بحق المتهمين بجرائم أمثال الموسوي في الدفاع عن أنفسهم إذا ما كان تخليهم عن المجلس "معروفاً وطوعياً وذكياً". وقد اعتمد القاضي برينكيما على تقرير حفظه في ملف د. ريموند باتيرسون (Dr. Raymond Patterson)، وهو اختصاصي نفسي عينته المحكمة. لقد وجد باتيرسون أن العديد من ملاحظات الموسوي ورسائله إلى القاضي برينكيما "كانت جيدة"، وخلص إلى نتيجة أن قرار تنازله عن المجلس ليس ناتجاً عن مرض عقلي. وقد عزا الكثير من تصرفات الموسوي الغريبة إلى الثقافة التي ينحدر منها.

لقد شكك الخبيران في الصحة العقلية د. زافيير أماندور (Dr. Xavier Amandor) من جامعة كولومبيا والدكتور وليام ستيجيسكال (Dr. William Skejskal) من جامعة فيرجينيا في نتائج باتيرسون، ووجدوا أن الموسوي يحتاج إلى تقييم إضافي. ولدى قراءة الأوراق أمر القاضي برينكيما في 13 حزيران/يونيو، ومن دون سماع الشهادة، أن المتهم أهل للقيام بذلك.

لم يتكلم أمادور وستيجيسكال إلى الموسوي، بل قابلا والدته (عائشة الوافي) التي كانت قد قدمت إلى فيرجينيا من فرنسا لثلاث مرات (لقد كانت تتعاون مع فريق الدفاع من دون موافقة ابنها)، وراجعا ملفه الفرنسي الأكاديمي والبيانات الواردة عن الاستخبارات الفرنسية. أظهرت السجلات تاريخاً عائلياً من العنف المترلي والمرض الذهني. وقد عانى اثنان من أخوته من اضطرابات نفسية في سن البلوغ وقد أدخل أحدهما إلى المشفى للعلاج من انفصام الشخصية.

لقد أخبرَتْ الوافي، التي طلقت من والد الموسوي عندما كان ولدها بعمر

السنتين، أن ولدها قد تورط مع الجماعات الإسلامية المتشددة بعد الانتقال من فرنسا إلى لندن في 1992. وقالت لصحيفة "الأوبزيرفر" اللندنية أن ولدها لم يكن يهتم كثيراً للدين عندما كان صغيراً، ومن ثم بدأ يظهر باللباس الإسلامي التقليدي ويلومها على تقصيرها في الدّين. لقد ألقت باللوم على المسجد في لندن الذي حوله من "ولد سعيد خالٍ من الهم" إلى شخص غير ممكن إدراكه.

لقد أطلق فارهاد خوسروخافار (Farhad Khosrokhavar)، وهو اختصاصي في علم الاجتماع في جامعة باريس، اسم "الشهداء الجدد" وهم طبقة عاملة شابة عربية مبعدة من فرنسا ويرون أنفسهم "غير موجودين" – طبعاً ليس كالفرنسيين أو الأفارقة الشماليين. هؤلاء تجذبهم الحركات الإسلامية الراديكالية والحروب الدينية في البوسنة وأفغانستان والشيشان. تعتبر ناربون (Narbonne)، وهي بلدة قريبة من المتوسط حيث ترعرع الموسوي منطقة ذات مشاعر مناهضة للمهاجرين. وقد اعتقد أنه وضع في المدرسة في صف مهني بسبب الانحياز ضد العرب. صوّر خوسروخافار، الذي أجرى لقاءات مع العشرات من المتهمين بضلوعهم في الإرهاب بهدف نشر كتاب في فرنسا في 2002، أشخاصاً مثل الموسوي بأنهم مستعدون لأن يصبحوا متشددين للتخلص من شعور أنهم أقل من لا شيء.

أخبرني خوسروخافار "أن الإسلام هو الهوية الوحيدة المقبولة من قبلهم. فقد يعني قبولهم لهويتهم كفرنسيين قبول الشعور بالدونية التي تصاحبهم في حياتهم اليومية كمواطنين من الدرجة الثانية. والنتيجة الحتمية هي كراهيتهم لفرنسا الذي قد يمتد ليشمل الغرب كله". يصبح هؤلاء الشباب، والذين لم يتعلم معظمهم اللغة العربية، معروفين من قبل لجنة حقوق الإنسان الفرنسية الخاصة بالعاملين، بسهولة تجنيدهم بحيث يصبحون مستعدين للقتال والموت بسبب قضية دينية قد لا يعرفون عنها إلا القليل.

أرسلت كولين رولي (Colen Rowley)، وهي محامية لصالح مكتب الـ (FBI) في مينيابوليس، رسالة إلى روبير مولر مدير المكتب، تحمل شكوى، وذلك في 21 أيار/مايو 2002. وقد تم نشر هذه الرسالة في مجلة "التايم"، وأطلقت موجة من الأخبار وجلسات الاستماع في الكونغرس فيما إذا تم فقدان أدلة قبل أحداث

11 أيلول/سبتمبر. كانت رسالة رولي عبارة عن شكوى تتعلق برفض مقر قيادة الـ (FBI) بعد اعتقال الموسوي، منح مكتب مينيابوليس مذكرة لتفتيش ممتلكاته. وكانت المذكرة تتطلب إظهار الحكومة لقضية محتملة أن الهدف إمّا كان العمل لمنظمة إرهابية دولية ولمنظمة استخباراتية أجنبية أو لمساعدة قوة أجنبية. عُيّن سبعة قضاة للجلسة على قاعدة متناوبة من قبل رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة. أصدرت محكمة (فيسا FISA) 13000 مذكرة، 1000 منها كانت في العام 2000، وبعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر بات الإصدار بحسب الطلب. وخلص مقر قيادة الـ (FBI) أن مخاوف مدرسة الطيران وشكوك الفرنسيين لم تأتِ مساوية لقياس FISA.

منذ إدخال فيسا FISA عام 1978، قلق الليبراليون المدنيون من استخدام الحكومة مذكرات تسمح باستراق السمع عبر الأسلاك بشكل سري كآلية لعمليات التفتيش والاعتقال. ويمكن إدخال الأدلة المكتشفة بهذه الطريقة في القضايا الإجرامية، ولكن هكذا مذكرات لا تمنح إلا في التحقيقات الاستخباراتية وبعد نشر الكونغرس لما تم الوصول إليه عن طريق فيسا - في العام 1994 من خلال السماح بتفتيش المنازل وأجهزة الكومبيوتر بالإضافة إلى التحقيقات الاستخباراتية. ازداد استخدام الجنائيين لهذا القانون - كما أملت رولي أن تفعل - كبديل مناسب للطريقة العادية في التحقيق. وصفت رسائل كولين رولي كيف أن مكتب الـ (FBI) في مينيابوليس قد ذهب إلى محكمة فيسا قبل حتى استشارة مكتب المحامين الأميركي المحلي وكيف أن ذلك لم يؤثر في تشجيع هذه النظرة.

وصف جوناثان تورلي (Jonathan Turley)، قائد حملة النقد التي طالت فيسا، والذي يدرس القانون في جامعة جورج واشنطن، رسائل رولي بقوله "لأول مرة أجد في مادة مكتوبة ما كنا نراه لسنوات، فأنت تلجأ إلى فيسا عندما لا تستطيع بناء قضية جنائية. لقد كنا نشك، ومنذ زمن طويل، أن فيسا تُستخدم وبشكل روتيني في قضايا لا يوجد فيها أدلة. وتجسد رولي مخاوف قادت إلى معارضة فيسا". وقد كتب تورلي، الذي خدم في مجلس الدفاع في عدة قضايا أمنية وتجسسية قبل الانتقال إلى العمل الأكاديمي، أن المسؤولين المطبقين للقانون

الفدرالي في الولايات المتحدة "يحرفون عمليات البحث إلى محكمة أمنية لم تذكر في الدستور".

في ربيع العام 2002، أوضح جون أشكروفت أن تمرير قانون الوطني الأميركي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر قد مكّن السلطات الفدرالية من السعي في طلب مذكرات فيسا "بهدف تطبيق القانون بشكل رئيسي طالما بقي هناك هدف استخباراتي هام". وقد كان مطبقو القانون معوزين بسبب الادعاءات الواسعة الانتشار بأن مركز القيادة قد أخطأ بسبب عدم السعي وراء مذكرة فيسا للتفتيش في ممتلكات الموسوي بعد الاتهامات الدستورية المتعلقة بإساءة استخدام فيسا.

ظهر جزء من هذا الشعور أثناء شكر مولر العلني لرولي بسبب رسالتها وأكد فيما بعد لأعضاء اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ أنه لن يكون هناك أي رد فعل انتقامي. وقد أخبرني مسؤول في الاستخبارات كان قد اطلع على المواد الفرنسية أن "رولي تعيد كتابة التاريخ جزئياً هنا. ليس هناك من شيء في التقارير الاستخباراتية الفرنسية يربط الموسوي بأي قوة أجنبية. هذا لا يعني أن الفرنسيين استبعدوا فكرة أنه رجل سيئ - نحن نعتقد ذلك أيضاً. السؤال هو: هل كان لدى الفرنسيين ما يهيئ لاستقلال فيسا؟ ليس هناك من شيء".

(أقر المسؤول والآخرون أن شكاوى رولي العامة المختصة بأنظمة الكومبيوتر القديمة والسيطرة المركزية لواشنطن لها أهلية).

"يتوق العاملون في مينيابوليس لإخبار وجهة نظرهم. ولكن رولي ظهرت مثل جان دارك". هذا ما أخبرني به تود جونز، وهو محامٍ سابق في مقاطعة مينيسوتا.

* * *

وضع الموسوي في ملف في صيف عام 2002 جملة من المذكرات التي بينت الحد الذي وصل إليه مرضه العقلي. لقد احتوت هذه المذكرات لمحات عن الذكاء الحاد والحرص. ولكن الموسوي مال إلى التجوال الغاضب. لقد أصر على المذكرات حتى إن الـ (FBI) "رغبت بقتله لإسكاته". وادعى في مذكرة أخرى أن الـ

(FBI) قد أخفى حقيقة أنه والخاطفين الـ 19 كانوا تحت المراقبة طيلة مدة وجوده في الولايات المتحدة - الأمر الذي ثبت براءته على حد قوله. وادعى أيضاً أنهم وضعوا أداة تنصت في مروحة كهربائية في شقته في أوكلاهوما. وفي مذكرة كتبها في 15 تموز/يوليو كان قد طلب من برينكيما أن يجبر الـ (FBI) على قلب المروحة التي "تخفي دليلاً ملموساً على عمليتهم الملموسة".

على الرغم من أن الموسوي كسب حق الدفاع عن نفسه إلا أن القاضي برينكيما قرر أن يبقي فريق الدفاع الفدرالي في حالة استعداد أثناء الجلسات وهنا ساءت علاقة الموسوي معهم إلى حد أبعد. وما أن يطرح موضوع صحته العقلية حتى يغضب. وأشار المحامون الذين تحدثت معهم أن هذه هي إحدى المشاكل الجوهرية التي تعترضهم في دفاعهم عن متهمين مصابين بمرض عقلي. جاءت محاولة الموسوي إنكار ذنبه في جلسة الاستماع المنعقدة في 18 تموز/يوليو 2002 بعد اعتراض القاضي برينكيما على إصراره أنه لن يقبل أي ملف حتى وإن كان مبرِّئاً من محاميه السابقين. وكمتهم بالإرهاب، لم يُسمح للموسوي برؤية الأدلة الحكومية السرية ضده - فقط محاموه المعينون من قبل المحكمة أمكنهم ذلك بالنيابة عنه، أخبر القاضي الموسوي: "إذا اخترتَ عدم القبول بالمعلومات، فستمضي في مخاطرتك ولن يُسمح لك بالشكوى من أنك لم تحظَ بمحاكمة عادلة".

أعلن الموسوي فجأة أنه ينكر ذنبه بعد مواجهته بأنه يتوجب عليه العمل مع المحامين الفدراليين. وقد أخبر القاضي: "لقد سمحت لهم بفعل ذلك وبأن يتكلموا، وسأحرم من دفاعي قريباً. وسأبقي فمي مغلقاً خلال المحاكمة، وستستمر بما تدعوه عدالة". وبعد أن أخبره القاضي بفترة أسبوع أنه قد لا يستطيع إنكار ذنبه في تهمة التآمر وأن لا علاقة له بأحداث 11 أيلول/سبتمبر، بدل الموسوي رأيه. وقد أوضح له القاضي أنه "لا يستطيع القدوم أثناء المحاكمة ليقول أنه غير مذنب"، فكان جواب الموسوي: "هذا تفسيرك".

دفع اضطراب الموسوي وعدم قدرته على فهم تبعات إنكار الذنب، محاميه مرة ثانية للتساؤل مع القاضي عن إمكانية دفاعه عن نفسه. وقال خبيرا الصحة العقلية أماندور وستيجسكال في أواخر تموز/يوليو أنهما لاحظا تدهوراً ملحوظاً في

حالته الصحية وأن مذكراته مليئة بالتأملات عن الـ (FBI) والـ (C.I.A) والقاضي برينكيما.

استجاب الموسوي في آب/أغسطس لجهود فرانك دونهام ومدافعين فدراليين مكلفين الدفاع عنه. وقد قدم مذكرة للقاضي حملت عنوان "عالج شؤونك الخاصة الكبيرة يا دونهام". وفي نفس الوقت، ووفقاً لمذكرة وضعها المحامون الاحتياطيون، كان الموسوي يرفض توجيه مذكرات إلى القاضي تعتبر حيوية، بما فيها واحدة تختص بمنع (بإبطال) دليل الحكومة.

منح القاضي برينكيما في 16 آب/أغسطس مذكرة دفاع لتأخير المحاكمة حتى كانون الثاني/يناير 2003 ولكنها بقيت على قرارها منح الموسوي حق الدفاع عن نفسه. وبعد أسبوعين، أمرت القاضي بختم كل المدافعات المستقبلية منه "بما فيها التهديدات أو الإهانات العنصرية أو الدعوة إلى الفعل.... أو أي معلومات غير ملائمة". وعندما احتجت وكالات الأنباء قال المدّعون إن الموسوي قد يطلق رسالة مرمزة عبرها إلى القاعدة.

أخبرني أحد المدافعين العامّين السابقين والذي شاهد القضية أن سلوك الموسوي السريع الاهتياج داخل وخارج المحكمة، كان يؤمّن ذخيرة لأعضاء المحكمة العسكرية - الذين يعتقدون أن المحاكم المدنية ليست على قدر المسؤولية المتعلقة بجلب الإرهابيين الدوليين وإخضاعهم للقضاء. ومست القضية أيضاً عدم رضى الـ (FBI) حيال ما رآه البعض على أنه رغبة من وزارة العدل المسيّسة للحصول على انتصارات قضائية أكثر منه حماية لمصادر استخباراتية. أكد مسؤول استخباراتي هذه الفكرة وصور إدارة بوش على أنها ما تزال تبحث عن "التوازن الصحيح بين الإدانة في الجريمة ومنعها والاستخبارات".

ما زال هذا التوازن موضع جدل في قضية الموسوي. وهو ما زال الرجل الوحيد المتهم في المحكمة الأميركية بقضية مقتل ثلاثة آلاف شخص. تعجب محامو الموسوي وبعض مسؤولي الـ (FBI) لفشل الحكومة في متابعة اتفاق قضائي. أخبرني فرانك دونهام والذي كان نائباً عاماً فدرالياً في شمال فيرجينيا قبل أن يتولى الدفاع عن المتهمين: "لم أشهد من قبل قضية مؤامرة حيث لم تكن الحكومة مهتمة

لمعرفة إذا كان لدى المتهم أية معلومات".

إن أي حديث عن اتفاق قضائي كان محسوماً في رغبة أشكروفت منع عقوبة الموت كمقابل للتعاون، الأمر الذي قال عنه عدة مسؤولين أنه غير مستعد لتقديمه. وقال مسؤول رفيع في الـ (FBI): "لقد منعنا من قبل القضاء، وهذا أمر محبط". واعتقد آخرون على إلمام بالقضية أن الحكومة أخفقت في تحقيق غايتها.

كان الموسوي من دون شك على علاقة بالقاعدة، ولكن قيمته الحقيقية للولايات المتحدة قد تكون كشاهد وليس كبديل للخاطفين الميتين، الذين لا يمكن أن يطالهم العقاب. "هذا الرجل متهم بأسوأ جريمة ارتكبت على التراب الأميركي". هذا ما قاله مارتين سابيلي وهو محامٍ عام سابق في سان فرانسيسكو في خريف العام 2002 وأضاف: "هذا هو نوع القضايا الذي يجب أن نكون فيه حذرين ومتأكدين من أن العملية المعادية تشمل في الحقيقة أعداءً. لقد بدا أن الموسوي ليس كفؤاً ليمثل نفسه، لأنه على ما يبدو لم يفهم جوهر الاتهامات الموجهة ضده، ولكني بدأت أشعر أننا كنا أكثر جنوناً - بمعنى أننا لم نكن قادرين على بناء نظام شرعي تكون فيه الحياة في حالة توازن. نظراً للكثير من الخبراء والمختصين، إننا تركنا هذا الرجل يقود نفسه للموت حتى نرضي إحساسنا بعدم المنعة".

تم اعتقال رمزي بن الشيبة في 11 أيلول/سبتمبر 2002 من قبل القوات الباكستانية بعد تبادل لإطلاق النار في كراتشي. ثم نقل إلى الولايات المتحدة للاستجواب وأحضر إلى قاعدة عسكرية مغلقة وكان متوقعاً أن يحاكم من قبل محكمة عسكرية. لقد عقّد اعتقال ابن الشيبة محاكمة الموسوي. ووفقاً لأحد محامي الموسوي وكان يدعى إدوار ماكماهون الأحدث سنّاً (Edward McMahon Jr)، فإن الدفاع الذي منع من رؤية أعضاء القاعدة الموقوفين، كان مستعداً للشهادة لصالحه.

قالت يوجين فيديل (Eugene Fidell) التي كانت خبيرة في القانون العسكري: "إن ذلك يتطلب شهوراً ليتضح وخصوصاً إذا حمل ابن الشيبة دليل البراءة، وكلا الطرفين سيطلب تمديد الوقت. سيكون ابن الشيبة متوفراً ولكن ماذا

لو أخذ الخامس؟ إن القاضي برينكيما سيواجه دقيقة من الحق"، كما قالت فيديل، "وهذا أعلى رهان يمكن أن تتخيله".

* * *

كانت فيديل محقة. ففي آذار/مارس 2003 تم اعتقال (خالد الشيخ محمد) زعيم اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر في باكستان. في السنة التالية، أصر محامو الموسوي أن موكلهم لديه حق قانوني في استجواب ابن الشيبة وخالد الشيخ محمد للحصول على دليل براءة. رفضت إدارة بوش عرض أي من أعضاء القاعدة المعتقلين بحجة أن أي لقاء للدفاع معهم سيعرض أمن الأمة للخطر.

في تشرين الأول/أكتوبر 2003 أقر القاضي برينكيما أن النواب العامين الفدراليين، ومن دون تأمين إذن لقاء مع أعضاء القاعدة المعتقلين، ليس بمقدورهم طلب عقوبة الموت للموسوي ولا حتى أن يدّعوا أن لديه علاقة باعتداءات 11 أيلول/سبتمبر. صورت مجلة "التايم" القضية الحكومية على أنها "مسلخ". كان قرار برينكيما قد نقض في نيسان/أبريل 2004 من قبل محكمة الاستئناف الفدرالية المحافظة في ريتشموند، فيرجينيا، التي أمرت القاضي بالعمل على تسوية تمكن الموسوي من الاطلاع على شهادات شهود القاعدة مع الاحتفاظ بحق الحكومة في الاستمرار بالتحقيق معه دون مقاطعة. لم تقل المحكمة كيف يمكن فعل ذلك. وسمح للنواب العامين مرة أخرى السعي في فرض عقوبة الإعدام. ولكن ذلك الحكم تم في معتقل قانوني بعد جلسة الاستماع في حزيران/يونيو 2004 عندما ارتفعت أسئلة تتعلق باتفاق يعطي الدفاع "ملخصات حيادية" عن التحقيقات مع المعتقلين. أقر النواب العامون بأن الحكومة كان لديها منفذ إلى هذه الملخصات. ورفع سؤال كيفية المتابعة مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف في ريتشموند. تم تعيين المحكمة في كانون الثاني/يناير 2003 ومن ثم أجلت إلى أجل غير مسمى.

استمرت حالة الموسوي بالتدهور، وأصبح أكثر اهتياجاً، وجرد من حق الدفاع عن نفسه. ومنذ ذلك الحين كان يلتقي مع محاميه بشكل متقطع.

III

الحرب الأخرى

1 - معارك أفغانستان السرية

في صباح 20 تشرين الأول/أكتوبر 2001، تم إنزال مئة جندي مظلي على قاعدة جوية خاضعة لحركة طالبان تبعد 60 ميلاً جنوب شرق قندهار في جنوب أفغانستان. كانت الحرب الجوية مستمرة لمدة أسبوعين، والقنابل الأميركية عملت على رفع المعنويات في الولايات الأميركية - وزادت من شعبية الرئيس جورج بوش. وكانت القفزات الليلية للجوالين أولى العمليات الهجومية الأميركية المباشرة في الحرب وعملت آلات التصوير التابعة للجيش بتصوير العمليات بعد تزويدها بعدسات الرؤية الليلية، وغطت ما حصلت عليه هذه العدسات من أعمال للكوماندوس والمظليين، الأخبار تلك الليلة. وفي صباح اليوم التالي ضربت وحدة القوات الخاصة الثانية المؤلفة من جوالين وقوات دلتا بعملية معقدة في محيط قندهار التي حوت بيتاً استخدمه الملا عمر، قائد حركة الطالبان الذي نجا بحياته في الليلة الأولى من الهجوم الجوي.

ذكر الجنرال ريتشارد مايرز الرئيس الجديد للأركان في تقرير للبنتاغون في ذلك اليوم أن القوات الخاصة "كانت تنتشر وتناور وتنفذ مهامها في أفغانستان من دون تدخل يذكر من قبل قوات طالبان". ذكر أن جنوده لم يواجهوا أية مقاومة

هناك وأضاف: "أعتقد أنه يمكن وصفها بالضعيفة وبالنسبة للذين يواجهون الموقف بالطبع هي ليست ضعيفة". وخلص إلى أن "المهمة كانت ناجحة. لقد أهينا مهامنا". وأخبر مايرز المراسلين أيضاً: أن قوات الكوماندوس كانت "تعيد توضعها وتستعد تمهيداً لعمليات مستقبلية ضد أهداف إرهابية في أفغانستان". ولكن في التقرير الثاني الذي جاء بعد يومين، رفض القول فيما إذا كانت عمليات الكوماندوس ستستمر، وقال: "هناك ما هو مرئي وآخر ليس مرئياً".

سواء كان الأمر مرئياً أم لا فإن العامة لم يحصلوا على كامل القصة. فقد كان هناك ازدراء في صفوف قوات دلتا لما رأوه من طبيعة مصطنعة للهجوم على المطارات والتي أدت إلى مشاهد تلفزيونية مثيرة. وقال أحد الجنرالات: "لقد كان الأمر مثيراً وبدا جيداً ولكن العملية كانت دون طموح البنتاغون. لقد كانت عمليات الإنزال الجوي المظلي تحدث فقط بعد دخول قوات الاستطلاع - وهي قوات خاصة تقوم بالعمل خلف خطوط العدو - إلى المنطقة وتأكيدها أن المطار خال من قوات طالبان". "لقد كان عرضاً تلفزيونياً، فلم تكن القوات الجوالة من يدخل أولاً". هذا ما أخبرني به مصدر مطلع.

قال بعض المسؤولين الذين تحدثت إليهم إن عملية الإنزال المظلي كانت ذات قيمة حتى من دون الاحتكاك مع القوات المعادية، وأنها تعزز الثقة بالنفس لدى الجوالين والحوامات. وشعر الجميع أنهم على ما يرام "قال جندي في القوات الخاصة وتساءل: ولماذا يصورون ذلك؟ فأنا من أنصار إبقاء الأمور سرية".

في قضية الهجوم على مقر الملا عمر، لم يخبر مايرز الصحافة أنه كاد أن يكون كارثياً وأن البنتاغون كان يعيد التفكير في مستقبل عمليات القوات الخاصة في أفغانستان. لقد تعرضت قوة دلتا لهجوم معاكس من قوات طالبان وإن العديد من الأميركيين حاولوا القتال للنجاة بأنفسهم، وجرح 12 من أعضاء القوة ثلاثة منهم كانت جراحهم حرجة.

كانت قوة دلتا المتوضعة في فورت براغ شمال كارولينا قوة فريدة في الجيش. ومكان عملياتها يظل سرياً ولا تذكر نشاطاتها للعامة إلا بعد انتهاء مهمتها. يتحدث كتاب "بلاك هوك داون"، للكاتب مارك بودين (Mark Bowden) عن

كارثة القوات الخاصة في مقديشو في الصومال في العام 1993، حيث قتل 18 جوالاً وعضواً في قوات دلتا بعد معرفة ما تخطط له قوات دلتا. من هنا كتب بودين "أنهم يعملون بسرية تامة".

سنلتقي هذا الرجل يتجول عند بار في براغ، وقد اصطبغت بشرته بلون أسمر، وهو مفتول العضلات، عريض الرقبة، ويرتدي ساعة كبيرة من ماركة كاسيو، وسيقول لك أنه عمل مبرمجاً لصالح إحدى الوكالات العسكرية. إنهم كانوا يدعون بعضهم بأسماء مستعارة ويتحاشون التحيات وكل التقاليد المرتبطة بالحياة العسكرية. وتعامل الضباط وصف الضباط مع بعضهم بعضاً بمساواة. وامتازت وحدتهم بازدرائها للحياة العسكرية الطبيعية. إنهم نموذج غامض ببساطة.

لم يحب جنود قوة دلتا العمل مع الجوالين الشباب الأقل خبرة منهم، وبالإشارة إلى الغارة التي استهدفت الملا عمر في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر، أخبر بعض أعضاء قوة دلتا رفاقهم أن الأسوأ قد انتهى. وفقاً لتقرير لصحيفة "الأوبزيرفر" اللندنية، فإن سكن الملا عمر يشمل منزلا طينياً ومنزلاً لحاميته. وكان بين يدي البنتاغون تقارير استخباراتية مفادها أن الملا يقضي ليلته هناك أحياناً وقد تؤدي عملية ناجحة إلى قتله أو أسره أو حتى الحصول على معلومات استخباراتية مفيدة. أملت قوة دلتا أن تنفذ العملية على الشكل الأمثل: فكونت فريقاً صغيراً من 4 – 6 رجال وأرسلتهم إلى منطقة الهدف وهاجمت من دون إنذار. بدأت المعركة بمدفع رشاش AC-130 والذي قام بتمشيط المنطقة المحيطة بآلاف الطلقات والذي أبقى منزل الملا سليماً. والهدف من ذلك إبقاء أية معلومات استخباراتية عن طالبان سليمة أو حتى ببعض الحظ إبقاء الملا سليماً. وتم إنزال قوة من 200 جندي جوال بواسطة الحوامات على مقربة من المنطقة لمؤازرة قوة دلتا في حال تعرضها لمقاومة عنيفة.

حطت طائرات شينوك في المنطقة المحددة وأنزلت القوات الداعمة لقوة دلتا وعرباتها القتالية السداسية الدفع والمسلحة بالرشاشات. أمطرت قوة دلتا مقر الملا ولكن دون جدوى فلم يكن الملا هناك و لم تكن هناك ملفات هامة.

ومن ثم تعرض الجنود إلى كمين أطلق فيه مقاتلو طالبان نيران الأسلحة الخفيفة

وقذائف الـ (آر. بي. جي) وقذائف المورتر. الفوضى كانت مريعة وقد أخبرني ضابط كبير كان قد اطلع على التقرير أن قوات طالبان كانت تلقي القنابل وكان يبدو أن مخزونها لا ينتهي. ووجدت قوة دلتا نفسها في "معركة تكتيكية تتقدم فيها قوات طالبان". أصيب عدة أميركيين مباشرة وتم إخلاء الفريق. وانقسم الجنود إلى عدة وحدات انسحبت إلى حيث تنتظرهم الحوامات. ووفقاً للإجراءات العملية، تبقى الوحدة الأصغر في الخلف لتأمين التغطية وعندها وصلت المدرعات وأخذت تطلق القذائف الثقيلة.

أجبرت قوة دلتا على التخلي عن إحدى مهامها - وهي تأمين تسلل فريق سري إلى المنطقة - وهرب الجنود الذين بقوا في الخلف إلى مكان الالتقاء. وقد تحطمت عجلات الهبوط لإحدى طائرات الشينوك أثناء محاولة إقلاعها هرباً من النيران تاركة خلفها جزءاً من العجلات، التي أخذتها قوات طالبان على أنها طائرة تم إسقاطها.

لقد ولّد فشل هجوم القوات الخاصة في 1993 في مقديشو، مع مشهد القتلى الأميركيين المسحوبين في شوارع المدينة، غضباً وقاد إلى الاعتقاد بأن الجنود قد أرسلوا من دون دعم. لقد رغب مخططو (سنتكوم CENTCOM) تجنب خطأ مشابه، وازدادت رغبتهم نتيجة للحقيقة المثالية أن الهجمات ستكون الأولى على أرض المعركة. ولكن تم انتقاد العملية من قبل عدة خبراء في شؤون القتال بأنها صاخبة (وأنها توقظ حتى الميتين) وبطيئة جداً الأمر الذي سمح لمقاتلي طالبان تنظيم دفاعهم. قال أحد جنود قوة دلتا لرفيقه: "إن المخططين يعتقدون أننا نستطيع القيام بأمور سحرية. إننا لا نستطيع ذلك. لا تضعونا في مواقف لسنا مستعدين لها. في المرة المقبلة سنخسر: أشخاصاً".

اشتكت قوة دلتا مراراً من الافتقار إلى روح الإبداع في قيادات الجيش. ولكن الاستجابة والشراسة غير المتوقعة من مقاتلي طالبان أفزعت الجميع تقريباً وأعادت النظر في تكتيكات قوات الكوماندوس في قاعدة ماك ديل الجوية في فلوريدا فيما يتعلق بالحرب على أفغانستان. قال أحد الضباط إن هذه ليست حرباً تعتمد على العمليات الخاصة - على الأقل ليست كالتي خطط لها قائد سنتكوم الجنرال تومي

فرانكس في 20 تشرين الأول/أكتوبر.

لم يشر كل من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد والجنرال مايرز في التقارير التي تلت الغارات إلى شراسة المقاومة قرب منزل الملا عمر. وعاقب رامسفيلد كوادر الصحافة التابعة للبنتاغون لاعتمادها على مصادر عسكرية غير معلنة الاسم في ملء أول تقاريرها المتعلقة بالغارات قبل عودة الكوماندوس، وقال: "يمكنكم أن تكونوا متأكدين بأني سأجيب على أسئلتكم مباشرة عندما يكون بمقدوري ذلك وأننا سنفعل ما بوسعنا لإعطائكم أكبر قدر ممكن من المعلومات عندما يكون ذلك آمناً". وأضاف: "إن هذا مجتمع منفتح وتعرف الصحافة تقريباً كل ما يحدث وتقريباً لحظة حدوثه. وفكرة أن هناك عوائق غير معروفة... لا ترتكز على أساس من الصحة".

وفي الأيام التي تلت وبعد فلترة تفاصيل الغارات من خلال النظام العسكري، لم يقدم البنتاغون أية مؤشرات على الجدل الخارجي الحاد الذي تسبب به. كانت هناك أدلة على أن شيئاً ما كان يجري بشكل خاطئ. فقد ذكرت صحيفة: "ساندي تلغراف" اللندنية في 21 تشرين الأول/أكتوبر في تقرير لها أن الولايات المتحدة طلبت وبشكل فوري وحدات النخبة البريطانية أو القوى الجوية الخاصة أو وحدات الساس (SAS) إلى أفغانستان. أخبرني مسؤولون أميركيون ذلك الشهر أن السلطات العسكرية البريطانية المكلفة الذهاب إلى أفغانستان كانت تحث البنتاغون على التنازل عن عملياته المحوقلة في أفغانستان وتحويل الحرب إلى طالبان من خلال تأسيس لقاعدة نارية كبيرة هناك. كانت وجهة نظر بريطانيا إخبار طالبان: "نحن قد بتنا جزءاً من الصورة في أفغانستان - أي في منطقة طالبان. ما الذي ستفعلونه حيال ذلك؟".

ظلت قوة دلتا غاضبة في الأسابيع التالية وظهر ذلك من خلال المناقشات التي تبعت العمليات. لم يستطع البنتاغون إخبار المواطنين تفاصيل ما حدث فعلاً في قندهار، "لأن قادة البنتاغون لا يرغبون في الظهور بمظهر الذي لا يعرف ماذا يفعل". فقد أخبرني ضابط عسكري رفيع أن "تلك هي نفس الأوامر المتبعة منذ عشرات السنين". وفيما يتعلق بقوة دلتا قال الضابط: "لقد تعلم هؤلاء الرجال

درساً من أحداث مقاديشو. لقد أرادوا أن يقوموا بالمهمة على الوجه الصحيح وقد تدربوا كثيراً لهذا الهدف. فلا تضعوهم في مواقف غبية". توقف لحظة، ثم أضاف "سنصل إلى هناك، ولكن ذلك سيكون قبيحاً".

لقد قتل في 26 تشرين الأول/أكتوبر قائد ميليشيا أفغانية مسلحة ويدعى عبد الحق والذي كان بطلاً ضد السوفييت ومن ثم أحد أبرز العملياتين ضد طالبان. ووفقاً للصحافة فإن عبد الحق قد تعرض لكمين وأعدم بعد يومين شرقي أفغانستان. كان عبد الحق وحسب حركة طالبان قد كلف بمهمة لصالح الأميركيين وكان يحمل مبلغاً كبيراً من المال - ربما لاستخدامها لإغراء قادة طالبان بالتخلي عن الحركة.وذكر تقرير لصحافة أفغانية اقتباساً عن المتحدث باسم الحركة أن 50 من مؤيدي عبد الحق وبينهم "أجانب" قد تم محاصرتهم.

شكل موت عبد الحق عقبة في وجه الجهود الأميركية المناهضة لحركة طالبان. اعترف كيرت لوبيك (Kurt Lohbeck) الذي كان أحد الأصدقاء المقربين لعبد الحق وموظفاً رفيعاً سابقاً لمحطة (سي. بي. أس) التلفزيونية التي غطت الحرب الأفغانية السوفييتية لسنوات، في مقابلة جرت عبر الهاتف، أن عبد الحق الذي افتخر باستقلاله الذاتي، أصبح عميلاً معاصراً لـ (C.I.A) مع أنه لم يعمل معهم أو لهم وحتى لم يحبهم. وقد أخبرني لوبيك: "تمكن عبد الحق من إقناع اثنين أو ثلاثة من قادة طالبان كانوا على استعداد للتخلي عن الحركة. وكان يمضي بدعم من الـ (C.I.A) وأموالهم للنيل منهم. وقد أخذ على الوكالة عدم تأمين العملية".

مع نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر واستمرار أسامة بن لادن في التملص من القوات الأميركية، كان هناك كلام في البنتاغون والبيت الأبيض عن تخفيض التوقعات. وقد تحدث مسؤول رفيع سابق في الاستخبارات عن الهجمات الجوية الأميركية وعن كبح بن لادن وقادة طالبان أكثر من توقع الإمساك به. قد لا يكون بن لادن ميتاً "لكنه يختبئ في كهف على عمق 6000 قدم (1800 متر) ولا يرغب في الحراك منه". هذا ما أخبرني به ضابط رفيع وأضاف مسؤول سابق في وزارة الخارجية: "ما يقلقني ظهور أسامة بن لادن على شاشة قناة الجزيرة في فترة شهر من الآن، فهذا سيفقد الولايات المتحدة هيبتها".

أقر مسؤول رفيع كنت قد تكلمت معه حول نفس النقطة أن هناك مشاكل جدية أبعد من ذلك، "فالأمر شبيه بقراءة لغز جريمة من 600 صفحة قد تكون حلت في الصفحات الأخيرة، ولكنه يتوجب عليك قراءة 599 صفحة للوصول إلى الحل".

2 - البوابة

أجبر تحالف الشمال، بالقوات الخاصة الأميركية والقصف الأميركي الدقيق في تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الآلاف من قوات طالبان والقاعدة إلى الانسحاب إلى تلال مدينة كندوز، شمالي أفغانستان وقد وقع معهم ضباط في الجيش الباكستاني ومستشارون في الاستخبارات ومتطوعون كانوا يقاتلون في صفوفهم. قدمت باكستان دعماً عسكرياً واقتصادياً خلال حربها ضد تحالف الشمال، وكان العديد من الأشخاص في الجيش على علاقة شخصية ودينية وثيقة مع طالبان تعود إلى أيام الحرب ضد الاتحاد السوفييتي. والعديد من المقاتلين كانوا قد هربوا إلى مزار شريف إلى الغرب وتالوكان إلى الشرق وبولي خومري إلى الجنوب. كانت الطريق إلى كابول مقطوعة ومستهدفة من قبل قنابل الأميركيين. ووفرت مدينة كندوز ملاذاً آمناً من القصف وفرصة للتوصل إلى صيغ استسلام غير مؤلمة كما تفعل القبائل الأفغانية عادة.

بدأت المفاوضات من أجل الاستسلام ولكن إدارة بوش رفضت ذلك. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، احتل تحالف الشمال مدينة كندوز وأسر حوالى 4000 من مقاتلي طالبان والقاعدة. وفي اليوم التالي قال الرئيس بوش: "أنهم يهربون ونحن في أثرهم وسنقدمهم للعدالة".

أظهرت تقارير نشرت في صحيفة نيويورك تايمز ومطبوعات أخرى وعلى لسان مسؤولين في تحالف الشمال أن طائرات باكستانية دخلت مدينة كندوز وأخلت الباكستانيين من هناك. رفض الأميركيون والباكستانيون تأكيد التقارير. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، عندما سأل المراسلون الصحفيون رامسفيلد عن تقارير طائرات الإخلاء كان جوابه الإنكار وقال: "لو كنا رأيناهم لأسقطناهم".

وأوضح بعد خمسة أيام "أن فكرة ترك هؤلاء يفلتون من قبضتنا ونقلهم للإرهاب إلى بلدان أخرى وجعلها غير مستقرة مرفوضة تماماً". وقد تم سؤال الجنرال مايرز في مؤتمر صحفي عقد في البنتاغون في 26 تشرين الثاني/نوفمبر بعد يوم من سقوط كندوز عن هذه التقارير. لم يجب مايرز عن السؤال مباشرة ولكنه قال: "طريق الهروب من هناك غير مستخدم. أعني أن هناك أقساماً منه مستخدمة ولكنها قصيرة على وسائل النقل الجوية. لذلك نحن لسنا متأكدين عن المكان الذي جاءت منه هذه التقارير".

كذب المسؤولون الباكستانيون تقارير الإنقاذ وكرروا إصرارهم على عدم وجود قوات عسكرية باكستانية في أفغانستان. وأخبر الناطق باسم الحكومة أنور محمود الصحفيين أن هذه التقارير هي "هراء وكلام تافه".

وأخبرني ضباط رفيعون في الجيش الباكستاني ومسؤولون في الاستخبارات الأميركية في مقابلة معهم جرت في الأشهر التالية أنه قد تم نقل الباكستانيين إلى مكان آمن في عمليات نقل جوي كانت قد تمت الموافقة عليها من قبل إدارة بوش. وقال الأميركيون أيضاً أنه ما قد تم افتراضه عن عمليات الإخلاء المحدودة قد خرجت عن السيطرة على ما يبدو، ونتيجة لذلك استطاع عدد غير محدود من مقاتلي طالبان والقاعدة النجاة بأنفسهم.

لقد خاطر الرئيس الباكستاني بيرفيز مشرف، الذي استلم السلطة في انقلاب عام 1999، بموقفه وربما بحياته مع المتشددين الإسلاميين بموافقته على الهجمات الأميركية على أفغانستان وعلى الدعم الأميركي لتحالف الشمال. وبدا قراره خطيراً أثناء أزمة كندوز. إن الهدف الرئيسي وراء استهداف أميركا لأفغانستان ليس القضاء على وجود طالبان هناك وإنما تقويض النظام القائم وتنظيم القاعدة والإبقاء على عناصر طالبانية معتدلة قد تلعب دوراً في حكومة ما بعد الحرب. هذا يعني أن باكستان لن توافق على نظام يحكمه تحالف الشمال على حدودها، وكان واضحاً في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2001 أن قوات تحالف الشمال ستنتصر في أفغانستان. وكانت هناك مخاوف أنه ما إن يسيطر التحالف على كندوز حتى يبدأوا بقتل المقاتلين المهزومين وخصوصاً الأجانب.

كسب مشرف دعم الأميركيين لعملية الإخلاء لأن قتل رجال في الجيش والاستخبارات الباكستانية سيعرض وضعه السياسي للخطر. وأخبرني مسؤول في الاستخبارات أنه "من الواضح أن هناك رغبة كبيرة في مساعدة مشرّف". وقال محلل في الـ (C.I.A) أن قرار الإخلاء الجوي قد اتخذ في البيت الأبيض وقد دفع إليه رغبة في حماية الرئيس الباكستاني. ووفقاً لمسؤول رفيع في وزارة الدفاع الأميركية، تمت الموافقة على الإخلاء الجوي بسبب رغبة باكستان في إخلاء عملاء استخبارات ورجال يعملون بمهام سرية.

وقال مستشار رفيع في وزارة الدفاع الأميركية أن عمليات الإخلاء الجوية أصبحت فوضوية، "فكل شخص جلب معه أصدقاءه في إشارة إلى الأفغانيين الذين عمل لديهم الباكستانيون والذين دربوهم واستخدموهم في العمليات الاستخباراتية. "لن نتركهم هناك ليذبحوا". و استذكر المستشار اللحظات الأخيرة في عمليات الإخلاء الأميركية في حرب فيتنام عام 1975: "عندما خرجنا من سايغون أحضرنا من عملوا لصالحنا معنا". وعنى بذلك الفيتناميين الجنوبيين. "ما هي قدرة الطائرة على الحمل؟ 10؟ نحن نُحضر 14".

اعتقد بعض عملاء الـ (C.I.A) أن بن لادن نفسه قد تملص من الأميركيين في بداية الحرب بفضل مساعدة عناصر باكستانية استخباراتية. لقد أخبرني مسؤول رفيع في الإدارة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أنه على الرغم من القصف وجهود الـ (C.I.A) لحمل قادة طالبان على الاستسلام، "تساءل الناس في مكان عملي لما لم تكن هناك عمليات استسلام هامة". قدم مسؤول سابق في الـ (C.I.A) سبباً لهذا الفشل. لم يكن لدى الوكالة عدد كافٍ من الأشخاص، إن وجد، في أرض المعركة ممن يتكلمون البشتونية بطلاقة وهي لغة طالبان، وكان هناك اعتماد على ضباط الاستخبارات الباكستانية للتواصل مع المنشقين المفترضين. وقال ضباط استخبارات آخرون أن خطأنا الأكبر كان جعل ضباط الاستخبارات الباكستانية عيوننا وآذاننا في أفغانستان.

قال محلل في الـ (C.I.A) "إن الإخلاء الجوي كان منطقياً في وقته فالعديد من الهاربين آنذاك كانوا من قادة طالبان" الذين أملت باكستان باستلامهم مناصب

حكومية بعد انتهاء الحرب. "لقد رغب مشرّف في السيطرة على هؤلاء لكسب ورقة في المفاوضات السياسية المستقبلية. كان من المفترض أن نصل إليهم ولكن ذلك لم يحصل". أضاف المحلل، وبقي قادة طالبان الذين تم إنقاذهم بعيدين عن متناول يد الاستخبارات الأميركية.

لم يكن هناك أحد من مسؤولي الاستخبارات الأميركيين ممن تكلمت إليهم قادراً على القول وبشكل أكيد عن عدد مقاتلي طالبان والقاعدة الذين تم إخلاؤهم أو هربوا من كندوز بوسيلة أخرى. تناولت تقارير لجناح التحليل والبحث، وهو وحدة استخبارات هندية خارجية كانت على تماس مباشر مع تحالف الشمال وعلى قدرة عالية على اعتراض الاتصالات الإلكترونية، عمليات الإخلاء التي قامت بها باكستان في كندوز. و قال مستشار عسكري هندي أنه عندما بدأت عمليات الإخلاء "كنا قد عرفنا بذلك خلال دقائق". وأخبرني مسؤولون في الاستخبارات والأمن القومي في مقابلات في نيودلهي بعد عملية الإخلاء أن هذه العمليات لم تشمل فقط جنوداً باكستانيين وإنما مواطنين أفغانيين ممن تطوعوا لقتال تحالف الشمال وكذلك عناصر من طالبان والقاعدة من غير الباكستانيين. وقال براجيش ميشرا (Brajesh Mishra) وهو مستشار في الأمن القومي الهندي أن حكومته تعتقد أنه تم إخلاء 5000 باكستاني وطالباني.

ووفقاً لمحلل للشؤون الباكستانية والأفغانية تابع لجناح التحليل والبحث الهندي، فقد تمت عمليات الإخلاء في ثلاث ليال في وقت سقوط كندوز. وخلصت الاستخبارات الهندية أن حوالى 8000 رجل قد حوصروا في المدينة في الأيام الأخيرة من الحصار وحوالى النصف كانوا باكستانيين (الباقي أفغانيين وأوزباكستانيين وشيشانيين وعرب). وتم تأكيد خمس طلعات جوية وفقاً للمعلومات الهندية وأن هناك المزيد من الطلعات، بحسب محلل جناح التحليل والبحث، قد جرت في ذلك الوقت.

ووفقاً للتأكيدات الهندية تم قتل 3300 مقاتل كانوا قد استسلموا لقوات تحالف الشمال على يد الجنرال عبد الرشيد رستم. وتم تحويل عدة مئات من

الطالبانيين إلى قادة قبائل أخرى. وفقاً لضابط استخبارات، كان من بين الـــذين تم إخلاؤهم جنرالان باكستانيان.

قد تكون إدارة بوش قد قامت بأكثر من القبول بجهود الإخلاء: فوفقـــاً لمسؤول في الـــ (C.I.A) ومحلل عسكري كانا قد عملا في صفوف قوة دلتـــا، الوحدة التي كانت مسؤولة عن تدمير وحدات طالبان علـــى الأرض، إن إدارة بوش أمرت بتأمين ممر جوي لضمان سلامة الطائرات الباكستانية بين كوندوز والزاوية الشمالية الغربية لباكستان، على بعد 200 ميل. هذا الأمر ولّد إحباطاً عند بعض أعضاء قوة دلتا. وقال المحلل العسكري: "لقد شهد هؤلاء الرجـــال عملية عاصفة الصحراء ومعركة مقاديشو. لقد شهدوا أشياء بالأبيض والأسود. وكلمة "غير مسرورين" لا تؤدي الغرض. كان من المفترض أن وظيفتهم قتـــل الناس". وقد أغضبت عمليات الإخلاء قوات تحالف الشمال الذين حاول قادتهم ولسنوات لفت انتباه العالم إلى العناصر الباكستانية في صفوف طالبان ولكنهم لم ينجحوا في ذلك، وفقاً لعميل الـــــ (C.I.A) الســـابق راؤول غريتشـــت (Raul Gerecht) المختص بشؤون الشرق الأدنى. لقد كان تحـــالف الشـــمال متشوقاً للإمساك بضباط في الجيش والاستخبارات الباكستانية في كوندوز. وقد أثار جنونهم بدء عمليات الإخلاء.

انتهى شهر كانون الأول/ديسمبر 2001 حـــاملاً معـــه تـــورط أميركـــا في أفغانستان. احتلت قوات تحالف الشمال مدعومة بالقوة الجوية الأميركية وقـــوات المهام الخاصة كابول، الأمر الذي أزاح حركة طالبان عن السلطة. وسمـــي حامـــد كرزاي رئيساً للحكومة المؤقتة في مؤتمر للفصائل الأفغانية المختلفة الذي عقـــد في مدينة بون. (وجرى تأكيد تثبيته كرئيس بعد ستة أشهر بعد عقد مجلس للقبائـــل الأفغانية عرف باسم لويا جيرغا) (Loya Jirga). كان هذا إنجازاً هامـــاً، ولكـــن كانت هناك مشاكل في الاتفاق الأساسي. لم يكن هناك اتفاق على تأسيس قوات شرطة دولية، و لم يكن هناك إجراءات لجمع الضرائب ولا استراتيجية لنزع السلاح من الفصائل أو الأفراد ولا أية تسوية مع حركة طالبان.

"اللعبة ضد بن لادن لم تنتهِ بعد"، هذا ما قالـــه أحـــد المحللـــين في كـــانون

الثاني/يناير 2002، وقد خلص إلى "أنه في الخارج. لقد كنا نبحث عن أهداف لقصفها لأسابيع ولكننا لم نوفق في ذلك".

في شهر كانون الثاني/يناير، أخبر دونالد رامسفيلد الصحفيين أنه يعتقد أن بن لادن ما زال في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، وفي مقابلة معي، حذر مسؤول رفيع في الـ (C.I.A) أن هناك عدة تقديرات في الوكالة عن مكان تواجد بن لادن. "نحن حقيقة لا نعرف أين هو ولكن سنلقي القبض عليه".

* * *

هناك دائماً قصة لم تكتب، وأقصد هنا العمليات العسكرية الأميركية التي حصلت في آذار/مارس 2002 في جبال أفغانستان التي تقع على حدود باكستان. في هذه الفترة، كان هناك قبلاً إحباط في القوات المسلحة والصحافة بشأن التقدم في أفغانستان. كان بن لادن حينها في أوج قوته وقوات طالبان ما تزال تحتفظ بقوتها، وقد تراجعت إلى الجبال. وقد سوق البنتاغون العمليات القتالية إلى العامة كمثال عن العزم الأميركي لتوسيع رقعة القتال لتشمل أكثر مواقع القاعدة تحصيناً.

وكنت قد عرفت أثناء كتابتي للتقرير أن العمليات لاقت صعوبات أكثر بكثير مما ذكره البنتاغون. وناقشت ما كنت قد عرفته مع جنرال متقاعد يدعى ويسلي كلارك (Wesley Clark)، الذي كان قائد حلف الناتو والذي أصبح فيما بعد مرشحاً ديمقراطياً للرئاسة. كان كلارك يعرف ما يحدث في الجبال، وبعد سنتين فاجئني بسؤاله: لماذا لم تنشر القصة على صفحات "النيويوركر"، وقد كنا في استوديو تلفزيوني. تمتمت ببعض الأجوبة وعندها رمقني الجنرال السابق بنظرة ذابلة. ومن ثم أخبرني بعبارات مؤكدة أن علي أن أعمل على نشر القصة، لأنه يرى أنه إذا تم إدراك افتقار الجيش إلى المصادر في أفغانستان من قِبَل الجمهور، فإن ذلك "قد ينقذ بعض الأرواح فيما بعد".

* * *

قبل بدء الجيش الأميركي هجومه البري بأسابيع على قوات القاعدة المتحصنة في جبال شاهيكوت شرقي أفغانستان في 2 آذار/مارس 2002، جرى هناك جدل من قبل مسؤولين متقاعدين في الاستخبارات والجيش حيال التكتيك المتبع. اعتبر الهجوم الذي سمي بعملية الأناكوندا انتصاراً في البنتاغون وأسفر عن موت ثمانية أميركيين وجرح أربعين وعدد غير محدد من الإصابات في صفوف الأفغان العاملين مع القوات الأميركية.

تمت قيادة العمليات من قبل تومي فرانكس الذي دعا القوات الأميركية والأفغانية إلى ركوب عربات عبر الطريق الجبلية الرئيسية المؤدية شرقاً من بلدة غارديز إلى وادي شاهيكوت، حيث تجمع عدد كبير من قوات القاعدة وطالبان في الشهور الماضية. أخبرني مسؤول سابق رفيع المستوى في الاستخبارات أن ضباط المارينز الكبار قد اعترضوا على الهجوم المفترض، وعندما لم يتم تغيير الخطط قامت قوات المارينز بخطوة دراماتيكية انسحابية من المشاركة الفعالة في العملية.

قال المسؤولون أن الخلاف بين المارينز والقيادة بدأ في كانون الأول/ديسمبر 2001 عندما صرح الجنرال فرانكس أنه قد يطلب تعزيزات من المارينز وتكليفهم بحراسة مطار قرب قندهار ومن ثم البدء بتفتيش كهوف تورا بورا بدعم من الجيش. وأخبر الناطق باسم القيادة الصحفيين في 26 كانون الأول/ديسمبر "أن قوات المارينز مدربة لإنهاء المهام على هذا النحو وإذا شعر - فرانكس - بالحاجة لهم لكان قد فعل ذلك". لم تذهب قوات المارينز إلى كهوف تورا بورا، وأنكر دونالد رامسفيلد القصة في مؤتمر صحافي في البنتاغون بقوله: "إن ما قرأتموه في الصحف عن قرار إرسال 500 جندي مارينز ومن ثم إلغاء القرار هو مجرد كلام صحف".

في الحقيقة قال مسؤولون في الجيش والاستخبارات إن قرار فرانكس إرسال بعض قوات المارينز إلى تورا بورا قد جوبه برفض جاء من قبل المارينز، الذين قد أصروا منذ الحرب العالمية الثانية على العمل كوحدات مستقلة. في النهاية اتفق مركز القيادة وقوات المارينز على مذكرة مكتوبة تحدد الظروف التي ستعمل تحتها هذه القوات وتحدد بنود التدخل. قال مستشار في البنتاغون: "الأمر كله يتعلق

بماهية المهمة". وقال مخطط سابق في الماريتز: "نحن لسنا الجيش، ولا نقوم فقط بالعمليات البرية ولسنا قوات جوية تقوم فقط بمهام جوية. نحن نـدخل العمليـة بدروعنا ومدفعيتنا ودعمنا الجوي القريب. نحن نضرب الجميع لأننا نفعل ذلك كله دفعة واحدة".

إن إصرار القيادة على إشراك قوات الماريتز في مهمة الأناكوندا التي يروهُـا خطيرة أحيا التراع الداخلي من جديد، وكانت المشكلة البـارزة عـدم وجـود معلومات استخباراتية. فقد كان مخططو القيادة غير قادرين على إخبـار قـوات الماريتز فيما إذا كانت قوات القاعدة ستقاتل أم ستفر هاربة. وهذا الأمر أثار جنون الماريتز، قال المسؤول السابق: "إلى أي حد يمكنكم أن تكونوا خرقى؟ ربما يقاتلون وربما لا". فقالت قوات الماريتز: "اذهبوا إلى الجحيم، لن نقوم بذلك، لن نعـرض هؤلاء الجنود للخطر".

قال ضابط سابق نقلاً عن الماريتز: "إذا ما أجبرتمونا على القيام بذلك فإننـا سنفضح كل شيء علناً" - بما فيها مذكرة التفاهم. وأُخبر قائـد العمليـات "أن الرأي العام سيكون إلى صالحنا". ولم يتم إشراك قوات الماريتز في المخطط النهائي.

ظهرت نقطة خلاف أخرى تمثلت بالرفض المبدئي لتغيير خطة القيادة بحيـث تشمل التقرير الذي ورد من فريق (سيل SEAL) في اللحظة الخيرة المتضمن كشف نظام كهوف إضافي في وادي شاهيكوت. فقد ذكر الفريق "ضرورة استهداف هذه الكهوف ولكن القيادة لم ترغب في تأجيل الهجوم". وقد ناقشت القيادة التفاصيل وطلبت من القوات تنفيذ الأوامر والتعامل مع المتغيرات التي تواجههم على الأرض ولكن فريق (سيل) أصر على أنه "لا يمكن المضي بالخطـة مـا لم يـتم تفجـير الكهوف". ولكن ذلك التحذير لم يلقَ آذاناً صاغية، تدخل قائد سلاح الجـو تي. مايكل موزيلي (T. Michael Mosely) قائلاً: "يمكننا فعل ذلك، فيجب تغليـب العقل هنا. ففكرة مناقشة ذلك قد صدمتني".

لقد بدت أفعال الجنـرال فـرانكس وقائـد الجـيش فرانـك هغينبيـك (Frank Hagenbeck) في أفغانستان محيرة وعدوانية وخصوصاً من قبل العديـدين في القوى الجوية. لقد حصلت على نسخة من تقرير عملية الأناكوندا بعد أشـهر

من العملية وكان يتهم الجيش بتعريض الجنود للخطر من خلال تحييد القوى الجوية عن العملية. "لقد كان تحييد الدعم الجوي مقصوداً وناتجاً عن العمليات المشتركة الشبه مثالية". لقد بينت الدراسة أن الطيارين والجنود قد وضعوا في ظروف خطرة في مناطق هبوط الحوامات حيث يجب أن يتم إنزال القوات المحوقلة، لأن الجيش رفض إعطاء أمر بالقصف الذي قد يقضي على وسائط النيران المعادية، وفي ذلك، وحسب الجنرال فرانكس هغينبيك، الاستفادة من عنصر المفاجئة "واعتقدنا أننا نستطيع فعلها على طريقتنا". وخلص تقرير القوة الجوية المقدم إلى قيادة المعارك الجوية في لنغلي، فيرجينيا إلى أن المفاجئة قد تسبب مشكلة – لأن المنطقة كلها تعرف أن هناك هجوم على وشك الحدوث. وقد أخبرني مخطط رفيع في القوى الجوية وبشكل غاضب أن الجنرال فرانكس لم يرغب باستخدام القوى الجوية.

أخبرني مسؤول في البنتاغون أن خطة المعركة لم توضع من قبل هيئة الأركان وإنما من قبل مسؤولين مدنيين في مكتب وزير الدفاع – ومن هنا، على سبيل المثال، جاء الإصرار على استخدام قوة صغيرة. وأضاف مستشار في البنتاغون أن وحدات القوة الخاصة المختلفة – بما فيها مشاة البحرية وقوة دلتا – كانت تعمل بشكل روتيني تحت لواء قيادة الجيش وهي على اتصال مباشر مع مسؤول البيت الأبيض وين داونينغ (Wayne Dawning) وهو جنرال متقاعد قاد القوات الخاصة خلال حرب الخليج وأصبح مستشار الرئيس لمحاربة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر. وقال المستشار: "أنت بحاجة إلى مراقب ناضج ليقول: "أوقفوا كل الترهات"". ووصف ضابط متقاعد في الاستخبارات نظام قيادة العمليات بالمكسور. "الكل خائف وغير واثق كيف يتصرف".

بررت الأحداث التي تلت حرص قوات الماريتز. لقد تم تدمير العربات الأولى التي اتجهت نحو الجبال المليئة بالقوات الأفغانية بواسطة قذائف المورتر المثبتة في نقاط معينة على طول الطريق، وخلفت 40 إصابة بين قتيل وجريح. لقد أعدت قوات القاعدة قذائف المورتر خاصتها لإصابة مناطق محددة على الطريق لتحدث أكبر تأثير. انسحبت القوات الأفغانية وفقاً للأوامر إلى الجبال قال ضابط سابق في الـ (سي. آي. إي) (C.I.A)، "فقد عرفوا أن موجة الهجوم الأول قد تم تدميرها".

قال مسؤول سابق في الـ (سي. آي. إي): "من الواضح أنه كان لدى المقاومة وقت لترتيب أفخاخ المورتر وخط النار. من الواضح أنهم كانوا مستعدين لتقدمنا، وكانوا مستعدين لشهرين، ومستعدين للقتال حتى النهاية. لقد عرفنا أنهم هناك. ولكن لا يبدو أننا قد عرفنا عن تموضع المورتر خاصتهم".

وشرح مستشار البنتاغون أن قيادة العمليات قد فشلت في خطتها "في احتلال الأرض قطعة قطعة" من خلال هجمات المورتر والمدفعية. "وكل هذا بسبب ركوب الناقلات والتوجه إلى أعلى التلة ومن ثم القول: "اللعنة إنهم يقصفوننا". (قال المسؤول السابق في الـ (C.I.A): "ليس بالضرورة أن تكون رجلاً عسكرياً لتدرك ما سيحصل. عليك أن تعبّد طريقك بالرصاص").

لقد ترافق الهجوم البري الأميركي بهجوم الحوامات. وقد أنزلت الحوامات فرقتين من الجنود هما: فرقة الجبال العاشرة واللواء الثاني في منطقة الإنزال المحددة في أحد أطراف الوادي؛ وتوجب عليهم العمل كقوة صد لمهاجمة وتدمير قوات القاعدة التي إذا سارت الأمور كما خطط لها ستفر من أمام القوات الخاصة والقوات الأفغانية البرية. ولكن ما حدث أن القوات الأميركية تعرضت للنيران أثناء إنزالها من الحوامات – مرة ثانية من قذائف المورتر – ومنيت بإصابات فورية. عندها أخبرني مسؤول سابق في الـ (سي. آي. إي) كان يعنى بشؤون مقاومة الإرهاب: "لقد كان هناك انهيار على المستوى التكتيكي. لقد كانت كارثة". وأضاف ضابط في المارينز "لقد أصاب القيادة الجمود كان الجنود يصرخون ويلقون بأسلحتهم. كان هناك فشل كلي على مستوى الوحدة "كانت منطقة الإنزال مليئة بالأسلحة وحقائب الظهر وأجهزة الرؤية الليلية وأجهزة اللاسلكي التي تركها الجنود بعد فرارهم إلى مكان آمن".

دافع الجنرال المتقاعد ويسلي كلارك عن الجنود وانتقد القيادة العسكرية الرفيعة لإرسالهم الجنود الذين لم يخضعوا لتدريبات كافية وبمعلومات استخباراتية ضعيفة. "إذاً لقد فقدت بعض أجهزة الرؤية الليلية – من يهتم لذلك؟ هل سيكون هناك ما هو أسوأ؟ أن يقتل بعض الأشخاص أم أن تفقد أجهزة الرؤية الليلية؟" هذا ما قاله كلارك. "إن حقيقة أن مجموعة من الرجال تعرضوا لموقف عصيب ليس

أمرا جيداً ولكن معظمهم بحالة جيدة".

لم تكن فرقة الجبال العاشرة واللواء الثاني معدين بشكل تام عندما أرسلتا إلى المعركة: "لقد كان الأمر مدعاة للسخرية لسنوات. لقد فرت القوات إلى كل مكان، وضاع جهدها في محاولة القيام بشيء سدى. ومن الذي عانى من ذلك؟ الجنود الشباب". هذا ما قاله كلارك.

أكد ضابط استخبارات كبير وسابق أن الترهل في صفوف فرقة الجبال العاشرة كان ذائع الصيت لدى قادة الجيش في أفغانستان وقال الضابط أنه قبل أحداث آذار/مارس تم تكليف رقباء من قوة دلتا للخدمة في صفوف اللواء الثاني كمدربين وقد وجدوا أن الجنود لم يكونوا يعرفون شيئاً عن أمن المحيط، و لم يكونوا يعرفون كيف ينظفون أسلحتهم: "إنهم ميتون لا محالة إن ذهبوا إلى هناك".

سبعة من بين الثمانية الذين قضوا في عملية الأناكوندا كانوا أعضاء في فريق العمليات الخاصة الذين كانت مهمتهم إخراج مقاتلي القاعدة من مخابئهم والانتظار حتى قدوم وحدات الجيش. لقد سيطرت الفوضى على الخطة في الصباح الأول عندما انطلق أحد مشاة البحرية على متن حوامات لمساعدة الجنود الأميركيين ووجد نفسه وحيداً وتحت مرمى نيران مقاتلي القاعدة. دافع الجندي عن نفسه بشجاعة ولكن دون جدوى. حاول فريق من القوات الخاصة إنقاذه – و لم يعلموا أنه قضى. ولكن إحدى طائراتهم قد تعرضت لأضرار خطيرة جراء النيران الأرضية. وفي غضون 12 ساعة التالية قُتل ستة أميركيين وجُرح 11 قبل أن تتلقى المروحيات أمراً بالمخاطرة والذهاب في عمليات إنقاذ.

لم يكن واضحاً تماماً ما جرى أثناء تلك الساعات، وذلك بحسب تقرير لصحيفة "لوس أنجلوس تايمز". لقد أخبروني أن الناجين قد تم إنقاذهم على يد الكوماندوس الأسترالي العامل بشكل سري الذي كان يتموضع في مكان أعلى من مكان حدوث المعركة قبل عدة أيام للمساعدة في الضربات الجوية من خلال تأمين مراقبة استراتيجية في الجبال. وقال ضابط سابق في قوات المارينز: "لقد أُجبر الكوماندوس الأسترالي على ترك مهمتهم، وتعرضوا للهجوم. وكنا على وشك خسارة كامل الفريق". أكد مسؤولون في البنتاغون مساعدة الأستراليين التي بقيت

سرية. "لم يرغب الجيش في التكلم حول الموضوع لأنهم كانوا محرجين من ذلك، مع أنهم كانوا ممتنين لذلك". وأظهر مسؤول في قسم المقاومة التابع لوكالة الاستخبارات المركزية سبباً آخر لإبقاء الأمر طي الكتمان: "لقد عرف الكثير من الأشخاص عن الموضوع ولكن لا أعتقد أنه من الوطنية نشره للعموم".

لم يكن لدى مسؤولي البنتاغون الكثير ليقولوه حيال ادعاءات الأفغانيين التي تناقلها المراسلون الصحفيون حول عدد الإصابات الكبير على طول الطريق. وبعد مضي أسابيع على المعركة، جهد الجيش في تحويل عملية الأناكوندا إلى قصة نجاح. استطاع عدة مراسلين الحديث مع جنود من الفرقة العاشرة المختصة بالعمليات الجبلية. بعضهم تحدث بصدق عن الفوضى والذعر الذي أصابهم صبيحة ذلك اليوم. أظهر تشارلز كلوفر (Charles Clover) بعض التفاصيل في تقرير نشرته "الفايننشال تايمز" البريطانية في 11 آذار/مارس 2002: "في كثير من الحالات، يفر الرجال بحياتهم ويلقون عتادهم حتى يصبحوا أسرع. وقد يسمعون مقاتلي القاعدة يضحكون عليهم وهم يستهدفونهم بنيرانهم. قلة هم الجنود الذين اقتربوا إلى هذا الحد من أعدائهم ليعرفوا من كانوا يقاتلون".

ولكن معظم المراسلين شارك الجيش رغبته في التأكيد على الجانب الإيجابي. وذكر مقال لصحيفة لوس أنجلوس تايمز نشر في 24 آذار/مارس: "لقد كان هناك قطعة كبيرة من الطائرة.... على الطريق"، إضافة إلى خسائر كبيرة ولكن قادة اللواء "لم يفقدوا شجاعتهم"، قالت التايمز. ونورد هنا حديث المقدم ديفيد غري (David Gray) الضابط العملياتي: "لقد كان الوضع مفزعاً، فقد لاقينا العدو في اليوم الأول وما فعله الطيران لنا هو تحديد نقطة المعركة الحاسمة". لقد كان وصف الكمين قصة بحد ذاتها.

أخبرني ويسلي كلارك أن الأمر كان مشبعاً بالمرارة، في إشارة إلى قوات المارينز، "أنت لا تملك خيار إنهاء المهمة. كان يتوجب أن يملكوا هذا الخيار". وقد قال مخططو العمليات الجوية "أن الجيش كان يتحدث عن قرار لأن من أرسلوا إلى هناك كانوا حفنة من الشباب من دون خطة وخبرة في القتال في الجبال، وقد قتلوا هناك".

انتهت عملية الأناكوندا رسمياً في 18 آذار/مارس، وبعد أسبوعين أعاد الجيش استجماع قواته وعززها بمدمرات ثقيلة وعملوا على طرد مقاتلي القاعدة وطالبان واجتياح الكهوف والأقبية المخفية. وظهرت تقارير عالمية وأفغانية تشير إلى أن القسم الأعظم من مقاتلي القاعدة وطالبان قد تجنبوا الهجوم الأميركي وشقوا طريقهم عبر الجبال إلى باكستان – ومكثوا شهوراً قبل ذلك في مدينة كندوز. أثنى قادة الجيش على العملية في أفغانستان واعتبروها معركة هامة أسست لبداية الانتصار الأميركي. ادّعوا أنه تم قتل 700 مقاتل من القاعدة وحلفائها على الأقل. على أية حال ووفقاً لصحيفة نيوزويك، لم يتم العثور إلا على أقل من عشر جثث في الجبال بعد انتهاء المعركة.

لقد كانت عملية الأناكوندا أكبر بكثير مما عرفه العامة. لقد أخبرني مسؤول رفيع سابق في الاستخبارات العسكرية وفي الـ (سي. آي. إي) أنه تم دفع ملايين الدولارات لقادة تحالف الشمال والى قبائل أفغانية أخرى لضمان استمرار دعمهم في الحرب. وقد تلقى ضابط كبير في قوات تحالف الشمال في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2001 مبلغ مليون دولار من قبل الـ (سي. آي. إي) قبل إرسال قواته لقتال قوات طالبان في مزار الشريف. ولكن قواته قد هزمت. فدفعت له الوكالة مليون دولار أخرى في نفس اليوم ليعمل على تجميع قواته وإعادتهم إلى أرض المعركة. وفي العام 2002 خلص المحلل ديسموند بول (Desmond Ball)، وهو خبير استراتيجي في الجامعة الأسترالية الوطنية في كانبيرا، إلى أن الولايات المتحدة عملت على تركيب 50 صحن لاقط بهدف الاستخبارات والاتصالات والملاحة ولمعرفة أحوال الطقس لدعم عملياتها في أفغانستان بكلفة تصل إلى 25 بليون دولار. وأنفقت بلايين أخرى على أنظمة لاقطة سرية أخرى أضيفت قيمتها إلى ميزانية الدفاع.

أخبرني مسؤول سابق في قسم مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات المركزية أن العديد من الموجودين في الوكالة قد رأوا أن عملية الأناكوندا كآخر حدث له ضجيج فيما يتعلق بالدور الأميركي في أفغانستان. "في النهاية جاءت الخلاصة أن افعل ذلك واخرج. فقد تم النظر إليها على أنها سيناريو الخروج". وقال

مسؤول سابق كان قد أمضى فترة قصيرة في بداية 2002 في العمل في محطة سرية في كابول، أنه كان هناك اهتمام متزايد بالأمن - حتى في كابول، حيث يتم تفتيش الرجال والنساء العاملين في السفارة الأميركية وفي الـ (سي. آي. إي) من قبل ضباط أمن قبل قيامهم بجولات. الأوضاع في الخارج في أي مكان في أفغانستان أسوأ بكثير حيث كانت القبائل تتصارع للسيطرة والسيادة. وأضاف أن "سلطة طالبان قد انهارت".

استذكر مسؤول سابق في قسم مكافحة الإرهاب العائد لوكالة الاستخبارات المركزية إحدى الليالي في كابول، حيث اعترف ضابط رفيع في الوكالة، وهو تحت تأثير الخمر، أنه كان "مأخوذاً بجهل الأشخاص في القيادة". وكم كان صعباً الحصول على معلومات بشكل مباشر. "إنهم يعتمدون في كل شيء على التقارير التي هي خلاصة مأخوذة عن خلاصة الخلاصة. إن الأشخاص الموجودين في القيادة في غاية الجهل. ولكن هناك يكون الولاء أكثر قيمة من الفعالية". وقد قال إنه عندما عاد إلى الولايات المتحدة الأميركية كان قد فزع نتيجة عدم وجود علاقة بين مشاعر الجنود في أفغانستان وبين كيفية فهمهم للوضع في واشنطن. "أعتقد أن الرئيس وحتى تشيني لم تقدم لهما النصيحة الصحيحة. ما جرى يصعب التعامل معه وعلينا أن نتعامل مع القرارات المتخذة قبل أن يقوم أحد بتفقد الحقائق. ليس هناك من نهاية للعبة بحيث إنه ليس معروف أين يتوقعون ذلك وما الذي يفترض أن يكون هناك".

"الأمر أكثر من كونه مرعباً". أضاف المسؤول السابق. "كان هناك فشل كبير في الحرب على الإرهاب".

في مقابلة جرت بعد بداية العام 2002، تساءل عدد من مسؤولي الجيش والاستخبارات السابقين والحاليين فيما إذا كانت الإدارة نهاية مناسبة للحرب في أفغانستان. وتساءلوا أيضاً إذا ما كان القضاء على قوات القاعدة الموجودة في أفغانستان سيفي حسم المعركة على الإرهاب "لم نعد نرى عدونا حقيقة". - إيقاف انتشار الإرهاب "وقد ضاعفنا جهودنا. نحن الآن في إثر عناصر ليسوا مهمين. إننا نعوض مثل ما حصل للروس".

أخبرني مستشار في البنتاغون كان قد استقال من مهمته كقائد رفيع أن عملية الأناكوندا قد أثارت قضايا خطيرة تتعلق بالقيادة والسيطرة: "من هو المسؤول بحق الجحيم؟" ولكنه أضاف أن الخلل في القيادة قد يشكل "مسألة مميتة" على جهد الحرب الأميركية في أفغانستان. "ليس هناك ما يكفي منهم حتى نقلق من ذلك. سنقصفهم قصفاً أشد مما فعلناه في إيوجيما في الحرب العالمية الثانية. وكونهم عدو من الدرجة الثالثة فهذا أمر جيد". هو لم يكن واثقاً من قدرة القوات على التصرف في الأزمة الحقيقة. وخشي من أن النتيجة الحتمية قد تكون عبارة عن هجمات إرهابية مستقبلية على الولايات المتحدة. قال مستشار دفاعي إن "باول وتشيني عملا كفريق في ولاية بوش الأولى". وعلى العكس فالإدارة الحالية "ليست متماسكة بل في حالة نزاع".

أضاف مستشار البنتاغون: "ما لا أعلمه هو ما إذا كانوا يعرفون ما ستكون عليه النهاية في أفغانستان". وقد قال في أحد الاجتماعات أنه قد سأل مسؤولاً رفيعاً في الإدارة عن نظرته الاستراتيجية حيال أفغانستان - وكان المسؤول ضابطاً في الوزارة وعلى علاقة بالحرب ضد الإرهاب. لم يكن لدى المسؤول إجابة فورية. قال المسؤول أنه قد ضُغط عليه في السؤال. "متى تريدون لهذا أن ينتهي؟" قال ضابط لوزارة في النهاية وبشكل مبهم أنه يريد "للرجال الصالحين أن يمضوا قدماً. لقد فقدت إدارة بوش التركيز وباتت الأعمال العسكرية منفصلة عن القرارات السياسية. إنه مثل أعمى يقود أعمى"، هذا ما قاله المستشار.

3 - قاعدة السلطة عند القادة العسكريين

أعطى دونالد رامسفيلد في 18 كانون الأول/ديسمبر 2002 تقديرات مستقبلية لأفغانستان لمقدم البرامج لاري كينغ من الـ (سي. إن. إن) "لقد انتخبوا حكومة... وهزمت قوات طالبان وهزمت معها القاعدة. إن البلد ليس مستقراً بشكل كامل بعد ويحتاج إلى تمويل كبير لإعادة البناء. لا يزال هناك أشخاص يلقون قنابل يدوية ويطلقون النار والصواريخ على آخرين، ولكن هناك أشخاص يحاولون قتل أناس في نيويورك أو سان فرانسيسكو. لذلك لن يكون هذا مكاناً مستقراً بشكل كامل. ومع ذلك فإني متفائل وأتمنى لهم الأفضل".

بعد مضي عام ونصف، ما زال لدى طالبان قوة في أماكن عديدة من أفغانستان، وما زالت البلد تؤمن مأوى لأعضاء القاعدة. تم حشد أكثر من عشرة آلاف جندي أميركي في الجبال التي تقع على حدود باكستان وما زالت في أثر أسامة بن لادن والملا عمر. لا يملك حامد كرزاي، الرئيس المدعوم من قبل الولايات المتحدة، السيطرة الكاملة على كابول وما زال يصارع لانتزاع السلطة من سادة الحرب المحليين الذين يسيطرون بشكل كامل على الأقاليم. بدأ إنتاج الهيروين بالتراجع وخارج كابول ومدن أخرى، يعاني السكان من العنف والحرية. وذكر تقرير لبرنامج الإنماء التابع للأمم المتحدة، نشر في آذار/مارس 2004، أن الأمة ستصبح في خطر من جديد لأنها أصبحت "تربة لإنتاج الإرهاب" ما لم تكن هناك مساعدة إنمائية متزايدة. بات الاضطراب في أفغانستان قضية سياسية في الحملة الرئاسية، عندما تم تحدي التعامل العام للإدارة بوش مع الإرهاب من قبل ريتشارد كلارك مستشار شؤون الإرهاب السابق التابع لمجلس الأمن القومي في كتابه "ضد جميع الأعداء" وفي جلسات الاستماع المستمرة قبل لجنة 11 أيلول/سبتمبر. ما زالت إدارة بوش ترى في قضية أفغانستان قصة ناجحة – مثالاً لتصميم الرئيس. على أي حال، إنها تضع هذا الادعاء في وجه التحذيرات المتجددة من المنظمات الإرهابية ومن الحلفاء ومن داخل جيشها من أن الوضع هناك يتدهور بسرعة.

يصور كلارك في كتابه الانتصار في أفغانستان بشكل أقل حسم مما وصفته الإدارة، وقد انتقد التكتيكات التي اتبعها البنتاغون بشدة وخصوصاً قرار الاعتماد على الضربات الجوية وليس على القوات البرية في الأسابيع الأولى. لقد بدأت الحرب في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2001 ولكنه كتب أنه بعد سبعة أسابيع "تم إدخال القوات الأميركية البرية للسيطرة على القاعدة وطالبان... وعملية أواخر تشرين الثاني/نوفمبر لم تشمل أية جهد من قبل القوات الأميركية لإحكام إغلاق الحدود مع باكستان أو اختطاف لقادة القاعدة أو قطع الطريق عليهم لمنع فرارهم".

أخبرني كلارك في مقابلة معه في نيسان/أبريل 2004 أن الإدارة ترى أفغانستان كمكان سياسي وعسكري خلفي منعزل. ولقد حذر كلارك وبعض

أصدقائه قادة الأمن القومي من أنهم "لن يكسبوا الحرب على أفغانستان بهذه الجهود الضعيفة". وأضاف كلارك: "عدد الجنود في مدينة نيويورك أكبر منه في أفغانستان. يجب أن يكون لدينا وجود أمني مترافق مع برنامج إنمائي في كل مكان والبقاء هناك لعدة شهور".

وقال كلارك أنه يعتقد بأن الرئيس ورجاله لم يستجيبوا لثلاثة أسباب: "الأول: أنهم لم يرغبوا أن يتورطوا كورطة روسيا هناك. الثاني: كانوا يوفرون قوات لحرب العراق. الثالث: أراد رامسفيلد الحصول على مختبر لإثبات نظريته عن إمكان عدد صغير من القوات البرية مترافقة مع قوة جوية من الفوز بمعركة حاسمة". وأخبر كلارك بأن النتيجة كانت أن "الولايات المتحدة قد نجحت في جلب الاستقرار لمدينتين أو ثلاث فقط. ورئيس أفغانستان هو مجرد حاكم على كابول".

اعترف جوزيف كوليتر (Joseph Collins)، مساعد نائب وزير الدفاع، وهو خبير في البنتاغون بشؤون أفغانستان، أنه فقط منذ نهاية العام 2003 "بدأ المال الهام بالتدفق" على أفغانستان من أجل إعادة الإعمار والأمن. "لقد كنا نقوم بما هو صحيح فيما يتعلق بالأمن ولكن ليس بالسرعة الكافية". وأضاف، لم تبدأ عمليات المقاومة التي تقوم بها حركة طالبان والقاعدة حتى السنة الماضية. لقد بدأوا بإدراك أن تشجيع الاضطرابات كان المفتاح لتقويض نظام كرزاي – والطريقة للقيام بذلك "لم تكن بمقاتلة جنودنا وإنما مسؤولي الأمم المتحدة ووكالات الغوث". وخلاصة القول أضاف. "أن هذه الحيل تفضي إلى هزيمة ذاتية في أفغانستان والعراق".

إن وجهة نظر كلارك لما رآه خاطئاً ارتكزت على تحليل عسكري داخلي للحرب الأفغانية التي انتهت في بداية العام 2004. وقبل سنة، سأل مسؤول في وزارة الدفاع لشؤون العمليات الخاصة والصراعات العادية، هاي روثستين (Hy Rothstein) وهو عميد متقاعد في الجيش وخبير في قيادة الجيوش في الحروب غير التقليدية، لأن يفحص تخطيط وتنفيذ الحرب الأفغانية. وكان من المفترض أن يركز على القوات الخاصة. وكجزء من هذا البحث، سافر روثستين إلى أفغانستان وقابل العديد من الضباط العسكريين الكبار في القوات الخاصة والوحدات النظامية.

وتحدث أيضاً إلى العشرات من الضباط الصغار ووضع الرجال الذين قاتلوا هناك في لائحة. كان تقريره عبارة عن نقد لاذع لاستراتيجية الإدارة. وقد كتب أيضاً أن قصف المعسكرات لم يكن الحل الأفضل للإمساك بأسامة بن لادن وباقي قادة القاعدة. وكان هناك فشل في ترجمة النجاحات التكتيكية إلى نصر استراتيجي. في الواقع، لقد كتب، لم يكن الانتصار في أفغانستان، على المدى الطويل، انتصاراً على الإطلاق.

لقد زرت روثستين في آذار/مارس 2004، في مكتبه في مدرسة (Naval Postgraduate) في مونتيري، كاليفورنيا، حيث يعمل محاضراً في التحليل الدفاعي. لقد كان رجلاً عريض المنكبين في بداية العقد الخامس من العمر. خدم في القوات الخاصة بما فيها ثلاث سنوات مديراً للخطط والتمارين لقيادة العمليات الخاصة المشتركة في (فورت براغ)، قبل تقاعده، في 1999. وصفه رفاقه بأنه كان كل شيء ما عدا أنه شخص لا يوافق. وأخبرني روبرت أندروز (Robert Andrews) الذي كان مديراً سابقاً لقسم العمليات الخاصة والصراعات العادية، "أنه كان يضع حذائيه على الأرض" في إشارة إلى مهام روثستين في أميركا الوسطى والتي من أجلها قد نال وسام الشجاعة وفي يوغسلافيا السابقة. وافق روثستين على التحدث مع بعض التردد بعد أن حصلت على تقرير مستقل و لم يتحدث عن التفاصيل حول البحث. "لقد طلبوا مني فعل هذا". قال مشيراً إلى البنتاغون، "وكان هدفي تحسين بعض الأمور. كل ما أردت من الناس فعله هو النظر إلى الورقة وليس إلي. سأقول لكم ما هو الجيد وما هو السيئ".

وصف التقرير فجوة واسعة بين كيفية تمثيل دونالد رامسفيلد للحرب وبين ما حدث فعلاً على الأرض. لقد أخبر رامسفيلد الصحفيين في بداية عمليات قصف أفغانستان أنه "أنتم لا تقاتلون الإرهاب بإمكانات تقليدية. أنتم تفعلون ذلك بإمكانات غير تقليدية". ومع ذلك كتب روثستين، استمرت الولايات المتحدة في التأكيد على القصف وعلى الحرب التقليدية بينما "أصبحت غير تقليدية بشكل متزايد" بعد أن عمل مقاتلو القاعدة وطالبان في خلايا صغيرة وظهروا فقط لزراعة الألغام الأرضية وشن هجمات الصواريخ ومن ثم الاختفاء ثانية.

أضاف روثستين:

ما كنا بحاجة إليه بعد كانون الأول/ديسمبر 2001 كان تأكيداً أكبر على قوات المهام الخاصة الأميركية مع دعم ضعيف لقوات المشاة للقيام بعمليات ضد المقاومة. يجب الحد من الضربات الجوية.... وفشل ضبط القوات الأميركية بعد تغيير أسلوب طالبان أفقد الولايات المتحدة بعضاً من ثمار انتصارها وفرضت تكاليف إضافية وحتمية إنسانية وأخرى لفرض الاستقرار في أفغانستان.... في الواقع أن التأثيرات الحربية المهملة قد تكون أكثر أهمية مما نظن. وفي نهاية العام 2001، باتت الحرب في أفغانستان ضد المقاومة بشكل أساسي.

عند هذه النقطة، بات مهماً الانتقال إلى نوع محدد من الحروب غير التقليدية. "إيجاد قوات خاصة للتعامل بدقة مع هذا النوع من الأعداء. والتفكير غير التقليدي، والاعتماد على التفهم الكامل للمعركة والتوزيع السكاني والطبيعة البشرية والثقافة والتقنية، كل ذلك جزء من هذه الطريقة العقلية... ويجب أن تكون القوات الخاصة في هذه الحرب غير التقليدية دبلوماسيين وأطباء وجواسيس ومختصين بعلوم الإنسان الثقافية وأصدقاء جيدين - كل ذلك قبل البدء بالعمل الأساسي". هذا ما كتبه روثستين.

وقال "إن الترتيب القيادي يتطور على بناء كبير ومعقد لا يستجيب للوضع الجديد غير التقليدي". وكانت النتيجة "معسكراً في أفغانستان دمر بشكل فعال حركة طالبان ولكنه كان أقل نجاحاً في قدرته على الوصول إلى الهدف السياسي الرئيسي في تأكيد أن القاعدة لن تعمل ثانية في أفغانستان".

كتب روثستين أن رامسفيلد قد استجاب بشكل روتيني للنقد حيال الإصابات في صفوف المدنيين بالقول إن "مقداراً معيناً" من الأضرار المرافقة "هو أمر حتمي في الحرب". لقد ذكرت تقديرات أن أكثر من 1000 مدني أفغاني قد قضوا في عمليات القصف ووسائل أخرى في بداية الحرب. وقال روثستين إن هذه الأرقام قد تكون أقل وأنه يمكن تجنب حوادث إضافية إذا ما سمح للقوات الخاصة القيام بحرب غير تقليدية تقلل من الاعتماد على القوة النارية المفرطة. وأن قرار الإدارة في معاملة حركة طالبان وكأن مقاتليها يقاتلون في صف القاعدة كان خطأً

حاسماً مبكراً. وأضاف: "هناك انقسامات في صفوف طالبان يمكن لمسها من خلال الجهد السياسي العسكري الذي يعتبر جوهر الحرب غير التقليدية. وستفضي عدة شهور من العمليات الدبلوماسية والاستخباراتية والعسكرية بين القوات الخاصة والقوات المناهضة لطالبان إلى اختلاف جوهري".

"لقد أعطت الظروف التي جاءت تحتها حكومة ما بعد طالبان جنرالات القيادة العسكرية وقطع الطرق وزراعة الأفيون فرصة في الحياة"، كتب روثستين. "فهزيمة العدو على أرض المعركة وكسب الحرب نادراً ما يكون مترادفاً. فكسب الحرب يتطلب أكثر من هزيمة عدو في المعركة". واستذكر روثستين ما قاله الكولونيل هنري جي. سامرز عام 1975 رداً على ما قاله كولونيل فيتنامي. "أنتم لم تهزموننا أبداً على أرض المعركة". حيث قال: "قد يكون الأمر كذلك. ولكنه أيضاً لم يعطِ المعنى بدقة".

قدم روثستين تقريره في كانون الثاني/يناير 2004، وقد أعيد إليه مع رسالة أن عليه أن ينهيه بشكل قاطع وأن يجعل من خاتمته أقل حدة. وعندما تحدثت إليه بعد عدة شهور لم يكن قد سمع ما هو إضافي. لقد أخبرني مستشار عسكري "أنها كانت ورقة تهديد". لقد طلب البنتاغون تعليقاً وأكد أنه أخبر روثستين "أننا لم ندعم كل نتائجه". وأنه سيتم إرسال ملاحظات له. إضافة إلى ذلك: أخبرني جوزيف كولتر من البنتاغون. "قد يكون هناك شيء من الحقيقة، ولكن خبراءنا قد وجدوا الدراسة مفككة وليست غنية بالمعلومات". وفي مقابلات، قد صادق عدد من مسؤولي إدارة بوش السابقين على التأكيدات الأساسية لوثستين. وقال مسؤول رفيع وسابق في الاستخبارات "لا يبدو الأمر وكأنه قد نجح في مشروعه. فسبب ذهولهم أن ما كتبه كان حقيقة وهم لم يرغبوا في رؤيتها مكتوبة".

كانت الإدارة في ذلك الوقت قد ركزت انتباهها على العراق، وبدت متشوقة لوضع موضوع أفغانستان خلف ظهرها. ولقد أخبرني أكاديميون وعمال مساعدون ومسؤولون في منظمات غير حكومية في مقابلات أجريت معهم أنه ما إن بدأت الولايات المتحدة مشروعها في الخليج حتى بدأ إهمال الظروف الأمنية والسياسية القائمة في أفغانستان. وفي بداية صيف 2002، عكس مستشار عسكري وجهات

نظر عدد من قادة القوات الخاصة الأميركية العاملين على أرض المعركة، حيث قال إن البنتاغون حصل على تقارير وتحذيرات تفيد بأن قوات طالبان والقاعدة تتأقلم بشكل سريع مع التكتيكات الأميركية. وقد قال التقرير: "إن قرار طالبان يزداد شدة وقرارنا يزداد ليونة. أنهم يروننا ونحن لم نعد نراهم". قلة هم الضباط الكبار الذين استمعوا إلى التقرير، وفي النهاية لم يغير شيئاً. وفي ذلك الوقت تم سحب الأميركيين ذوي المهارة العالية من أفغانستان. "فقد تم سحب القوات الخاصة التي تجيد اللغة العربية، وهي لغة القاعدة، من أفغانستان وأُرسلت إلى العراق". كما تم نقل فرق تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية إلى هناك أيضاً.

استمرت الولايات المتحدة في دفع الأموال والعمل عن قرب مع القادة العسكريين المحليين. وكان الكثير منهم متورطاً في عمليات تجارة الهيروين والأفيون. لم يكن ولاؤهم للبيع بل للإيجار. فالقادة العسكريون، من مثل هازرات علي في شرقي أفغانستان قرب الحدود الباكستانية ومحمد فهيم، كانوا أساسين للنجاح العسكري المبدئي للولايات المتحدة. وفي البداية، كانوا قد وعدوا بقبول كرزاي. وفيما بعد اتهم هازرات علي مع عدد من القادة بخيانة القوات الأميركية في الهجوم الأول والفاشل على القاعدة عام 2002. كان فهيم، الذي أصبح وزير الدفاع في كانون الأول/ديسمبر 2001، متورطاً في عدد من المشاريع غير الشرعية.

قام بول وولفووتيز، نائب وزير الدفاع. بزيارة إلى كابول دامت 15 ساعة في كانون الثاني/يناير 2003 وصرح فيها بما يلي: "نحن الآن ننتقل إلى مرحلة جديدة، حيث ستكون أولوياتنا في أفغانستان إحلال الاستقرار وإعادة الإعمار. ليس هناك إمكانية للمضي بشكل أسرع". لقد كان هناك كلام عن تحسين الأمن وإعادة بناء الجيش الوطني الأفغاني قبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولكن الجهود المبذولة لتأمين مصادر عسكرية واقتصادية كانت ضعيفة. وأخبرني مسؤول سابق في الإدارة بما يلي: "لا أعتقد أن الإدارة فهمت معنى كسب العقول والقلوب".

جاءت نتائج تجاهل ما بعد الحرب صارخة. فقد كتبت طالبة في شؤون أفغانستان تدعى بارنيت آر. روبين في نيسان/أبريل 2004 قضية تدعى "التاريخ المعاصر" جاء فيها أن أفغانستان لديها دستور دولة معمول به. لم يكن لديها جيش

مخلص أو شرطة فعالة. وإدارتها المؤقتة وغير المستقرة قلما تتواصل مع الحكومة المركزية. وكانت الضرائب البسيطة تؤخذ بشكل غير شرعي من قبل مسؤولين محليين "الذين يعتبرون قادة عسكريين أكثر منهم مسؤولين". "ولم يكن الهدف من وراء السياسة الأميركية في أفغانستان وضع نظام أفضل للشعب الأفغاني، بل كان الهدف التملص من التهديد الإرهابي ضد أميركا". لقد ضمنت أميركا أسماء القادة العسكريين في لائحتها المقررة في الحرب على الإرهاب. "والنتيجة كانت تشكيل الحكومة الأفغانية في بون والتي استقرت على قاعدة قوة القادة العسكريين".

أخبرني أحد المستشارين العسكريين الذين لديهم خبرة كبيرة في أفغانستان، "أن العمل الفعال يكون على مستوى القرية، ولكننا لسنا هناك ونحتاج إلى أن نكون هناك. نحن الآن نعمل بعيداً عن الصراع. إنها نفس القصة القديمة التي ظهرت في فيتنام. إننا لا نستطيع استهداف من لا نراهم. ومنذ كانون الثاني/يناير 2002 إلى الآن ونحن في عملية انتزاع للهزيمة من فكي الانتصار".

في صيف 2003 كتبت مجموعة من ناشطي حقوق الإنسان وعاملين في منظمات إغاثة رسالة مفتوحة إلى المجتمع الدولي في دعوة إلى تحقيق الأمن في أفغانستان وتحذير من أن الانتخابات الرئاسية هناك، والمقررة في حزيران/يونيو 2004، معرضة للخطر. وذكرت الرسالة أن "الأمن بالنسبة للقسم الأكبر من الأفغانيين هو أمر مشكوك فيه ومن يتحكم به هم القادة العسكريون المحليون وتجار المخدرات وجماعات تنتمي لمنظمات إرهابية. الوضع يزداد سوءاً، وليس هناك من خطة شاملة لوقف العنف المندلع هناك". وأظهرت إحصائيات قامت بها (CARE الدولية) أن 11 عاملاً مساعداً قد قتلوا في أربعة حوادث خلال فترة ثلاثة أسابيع انتهت بداية آذار/مارس 2004 وأن معدل الاعتداءات الجسدية على العمال المساعدين في أفغانستان قد تضاعف في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير عنه في نفس الفترة من العام السابق. هكذا اعتداءات قادت بشكل حتمي إلى تقصير في البرامج الإنسانية وبرامج إعادة الإعمار في أفغانستان. وفي بداية العام 2003، على سبيل المثال ووفقاً لصحيفة "شيكاغو تريبون" كان هناك 26 وكالة إنسانية عاملة في قندهار، المدينة الأفغانية الرئيسية في الجنوب. وفي بداية 2004، تناقص العدد إلى أقل من خمسة.

حتى إحدى أكثر النتائج شهرة في حكومة ما بعد طالبان والمتمثلة بتحسين وضع المرأة كان موضع تساؤل. وقد أخبرتني جودي بنجامين، التي عملت كمستشارة لوكالة الإنماء الدولية الأميركية في كابول في 2002 و2003، في مقابلة أجريت معها في آذار/مارس 2004، "لقد تحسنت الفرص الشرعية ولكن الحياة اليومية للمرأة، حتى في كابول لم تكن أفضل. لقد سمح للفتيات الآن بالذهاب إلى المدرسة وإلى العمل، ولكن عندما يتعلق الأمر بممارسة عائلية فعلية، فإن الناس يخافون إرسالهم من دون البرقع". الأحوال خارج كابول كانت أسوأ "فلم تكن العائلات تسمح للإناث بالسفر - للذهاب للعمل أو للمدرسة. فلا تستطيع الذهاب إلى أي مكان من دون مرافقة. الناس يقولون إنهم شعروا بالأمان أكثر تحت حكم طالبان، الأمر الذي يجعل حركة طالبان تستعيد الدعم الشعبي - نتيجة للافتقار إلى الأمان".

لقد كان لدى نانسي ليندبرغ، نائبة المدير التنفيذي لـ (Mercy Corps)، وجهة نظر مشابهة. قالت خارج كابول: "حيثما أذهب من كندوز إلى قندهار، لا أرى أي تغيير عند معظم النسوة، ولم يعد الجميع يشعرون بالأمان منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2002". وكان ينظر إلى تصريحات البنتاغون عن ازدياد الالتزامات بموضوع الأمن وإعادة الإعمار على أنها "تمثيلية كبيرة". وأضافت ليندبرغ: "لقد تركت أميركا أفغانستان للجروح لمدة سنتين".

لم يكن المجتمع الإنساني الوحيد في قلقه، فقد اعترف الأدميرال لويل أي. جاكوبي (Lawe E. Sacob)، مدير وكالة الدفاع الاستخباراتية في جلسة للجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ إن أعمال المقاومة الطالبانية المتنامية بدأت باستهداف المنظمات الإنسانية ومنظمات إعادة الإعمار. وعلاوة على ذلك قال إن هجمات طالبان قد "وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ انهيار حكومة طالبان".

كانت مشكلة الهيروين من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العاجلة وأوضح حامد كرزاي في مؤتمر المانحين الدولي في برلين في نيسان/أبريل 2004 حيث طلب المزيد من المساعدة "إن هذه المشكلة كبيرة جداً علينا ولا نستطيع مواجهتها وحيدين فالمخدرات في أفغانستان تهدد وجود دولة أفغانستان

الحديثة التشكيل" وينتج التعامل بالمخدرات والنشاطات الإجرامية المرافقة دخلاً يقدر بـ (2.3 بليون دولار) وفقاً للمسح السنوي الذي أجراه مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة، وهو يعادل نصف الإنتاج المحلي الكلي القانوني في أفغانستان. للإرهاب حصة من ذلك أيضاً، هذا ما ذكره تقرير الأمم المتحدة، مضيفاً أن "كلما طالت فترة استمرار ذلك الوضع كلما ازداد التهديد للأمن ضمن البلد".

وجد تقرير للأمم المتحدة نشر في خريف العام 2003، أن إنتاج المخدرات الذي فرض عليه حظر من قبل طالبان قد انخفض إلى 185 طن متري في العام 2001 ومن ثم عاد وارتفع إلى 3600 طن بعد سقوطها - أي بمقدار 20 ضعف زيادة. وأوضح التقرير أن الأمة أمام "مفترق طرق: إما (I) أن يتم اتخاذ إجراءات حظر داخلية الآن... أو (II) سيستمر السرطان في أفغانستان بالانتشار والذي سيؤدي إلى الفساد والعنف والإرهاب داخل وخارج حدود أفغانستان". وتنتج أفغانستان حسب تقديرات الأمم المتحدة ثلاثة أرباع المخدرات المحرمة في العالم، ولا توجد إشارات لتراجع هذه النسبة على المدى المنظور على رغم وصول إشارات من واشنطن حول التحريم الداخلي لإنتاج المخدرات. وأضاف التقرير إن جمع الخشخاش استمر في الانتشار وتم تسجيل حالات منه في 28 إقليم من الأقاليم الـ 32 الموجودة في أفغانستان.

ووفقاً لمسح أجرته الأمم المتحدة، فإن حوالى 70% من المزارعين يميلون إلى زيادة محاصيل الخشخاش في العام 2004، وبنسبة النصف عند أكثرهم. فقط نسبة قليلة منهم كانت تخطط لتقليل النسبة، على الرغم من الضغط الدولي المستمر لسنوات. معظم الدول التي سجلت فيها الأمم المتحدة زيادة في الإنتاج كانت تلك التي يتواجد فيها أكبر تواجد للقوات الأميركية. على الرغم من هذه الإحصاءات فقد كان الجيش الأميركي ينظر إلى الأمر من زاوية أخرى خصوصاً نتيجة الاعتقاد السائد بان القادة العسكريين قد يسلمون القاعدة وطالبان. الكل يعرف أن الولايات المتحدة الأميركية تعرف سادة المخدرات. لقد أعدناهم إلى السلطة وهذا أمر خاطئ. (أخبرني جوزيف كوليتر من البنتاغون "أن مكافحة المخدرات في

أفغانستان كانت فاشلة"، وأضاف أن محصول العام 2004 كان ثاني أكبر محصول مسجل).

وقد مثل سهولة تواجد الهيروين أيضا تهديداً لصحة القوات الأميركية وقد أخبرني مسؤولون ناشطون ومتقاعدون في (سي. آي. إي) والجيش منذ الخريف لعام 2002 عن تقارير تدل على تزايد تعاطي الهيروين في صفوف القوات الأميركية في أفغانستان والعديد منهم كان يتواجد هناك لشهور مع محدودية في حظر هذه الأمور. وأخبرني ضابط عالي المستوى في الاستخبارات أن المشكلة لا تكمن في القوات الخاصة أو وحدات القتال الفاعلة في الحقل وإنما "في اللوجستيين" - سائقي الشاحنات وعمال الخدمة والطعام المعينين في أكبر قاعدة عسكرية في باغرام، قرب كابول. وعلمت أيضاً أن هناك قلقاً من استخدام الهيروين في صفوف قوات المارينز. أخبرني ضابط استخبارات سابق في ربيع العام 2004 أنه بينما كان استخدام قوات جي أي المعينة لباغرام، محصوراً بالقاعدة لأسباب أمنية، كانت المخدرات تصل إلى من يتعاطاها هناك على يد أفغانيين محليين تم استئجارهم لممارسة أعمال الخدمة. وكانت قيادة البنتاغون "تدفن رأسها في الرمال ولم تكن لديها نية في فضح ذلك حتى لا تتدخل فيه بشكل إجباري. وهذا أمر مقزز".

أنكر البنتاغون وجود قلق من تعاطي المخدرات في باغرام، بعد أن طلب منه تعليق عن ذلك في نيسان/أبريل، ولكنه اعترف "باتخاذ إجراءات تأديبية تجاه بعض الجنود الأميركيين في أفغانستان للاشتباه بتعاطي المخدرات". وقال في رد على سؤال منفصل يتعلق بالادعاءات التي طالت قوات المارينز أن بعض قوات المارينز نقلت من أفغانستان وتواجه الآن أيضا إجراءات تأديبية ولكنه اشتكى من تعاطي الكحول والماريغوانا أكثر من الهيروين.

كان تجار المخدرات يعالجون الحشيش فقط داخل حدود أفغانستان بينما نقلوا الخشخاش إلى معامل إنتاج الهيروين في باكستان وأماكن أخرى. وأخبرني مسؤول رفيع في شؤون المخدرات في الأمم المتحدة أنه منذ العام 2002 "تم معالجة معظم إنتاج الهيروين في أفغانستان، كجزء من مخطط يقضي بحفظ الفوائد

والعائدات داخل البلد". وفقط جزء بسيط من إنتاج أفغانستان يتم استخدامه هناك. "والقلق الأكبر" من تنامي الإنتاج المحلي سيزيد من مخاطر الإدمان في صفوف قوات (جي - أي). وقال ضابط سابق في الـ (سي. آي. إي) خدم في أفغانستان إن مسؤولو وكالة مكافحة المخدرات كانوا يحققون بشكل مستقل في مسألة التعاطي ضمن صفوف الجيش.

بدأت أفغانستان تستعيد انتباه إدارة بوش في ربيع العام 2004، جزئيّاً لأن الوضع السيئ في العراق يحتاج إلى نجاح في السياسة الخارجية. وأخبرني مسؤولون في الاستخبارات وفي وزارة الخارجية كانوا قد عملوا في كابول أن مهمتهم، بدءاً من نيسان/أبريل، كانت أن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأفغانية التي كانت قد تمت إعادة جدولتها في أيلول/سبتمبر توجّب أن تُجرى قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر. إن الانقلاب على الجدول الزمني السياسي كان التزاماً أميركياً جديداً لتمويل إعادة البناء - أكثر من 2 بليون دولار أي بزيادة مقدارها أربعة أضعاف عن العام السابق - للمدارس والمراكز الصحية وبناء الطرقات في أفغانستان. وأخبرني مسؤول في لجنة الإغاثة التابعة للإدارة الأميركية وهو يضحك "لماذا نحصل على المساعدات المالية الآن؟ لقد كنا نطلب ذلك على مدى سنتين ولم يفكر أحد في قرارة نفسه في الحصول على كل هذا المبلغ".

مع ازدياد الإصرار على عقد الانتخابات مع قدوم الخريف، كانت الإدارة تتجاهل نصيحة العديد من حلفائها وتستمر في دعم حامد كرزاي بشكل كبير. ودعم المؤتمر الدولي الذي عقد في برلين، نظام كرزاي ووعد بتقديم أكثر من 4 بليون دولار كمساعدات وقروض بفوائد منخفضة في السنة التالية - مع أن ذلك الرقم يتضمن أكثر من بليون دولار مدفوعة مقدماً. نصف المساهمات جاءت من إدارة بوش. ومدح وزير الخارجية كولن باول كرزاي لأنه حول أفغانستان من "بلد فاشل يقوده المتشددون والإرهابيون إلى بلد حر مع اقتصاد متنامٍ وديمقراطية آخذة بالظهور".

مع ذلك، بدا أن حامد كرزاي غير واثق من نفسه ومعتمد كلياً على

الولايات المتحدة في مسؤولية الأمن والتمويل. وكان وزير دفاعه، محمد فهيم، أحد خصومه. وتم تقديم مذكرة سرية لإدارة بوش في العام 2003 من قبل مسؤول أفغاني وحليف أميركي تحذر من أن فهيماً كان يخطط لتحطيم كرزاي وسيستخدم سيطرته على المال من أعمال غير شرعية وعائدات الضرائب. وقد قيل أن فهيماً قد جند ما لا يقل عن 80000 جندي في ميليشيا جديدة.

أن تحمي الولايات المتحدة القادة العسكريين من أمثال فهيم والجنرال عبد الرشيد رستم الذي يعتبر مجرماً ومهرب أسلحة والذي وبعد إعطائه ملايين الدولارات من قبل واشنطن، ساعد في هزيمة طالبان في خريف 2001 - أربكت الكثير ممن كان لديهم خبرة طويلة في أفغانستان: قال ميليت بيردين والذي أدار عمليات الـ (C.I.A) في أفغانستان خلال الحرب مع الاتحاد السوفييتي "إن فهيم ورستم جزء من المشكلة، وليسا الحل. إن هؤلاء الأشخاص أذكياء وقد يدفعوننا للقتال لصالحهم. إنهما فقط يدلوننا على الطريق. وأنه لمن الممتع بالنسبة لهما رؤيتنا نتخلص من معارضيهم بواسطة الطيارات الأميركية والقوات الخاصة".

قد يكون الكرت المثير للحماس هو طالبان. عرض وزير الخارجية الأسبق وكيل أحمد متوكل، والذي قضى أشهراً في السجن الأميركي، فتح قناة مع قادة طالبان للحديث "ولكن الإدارة كانت ترغب فقط في الحصول على المساعدة من أجل إيجاد أسامة بن لادن". كان اهتمامها الوحيد الحصول على معلومات تكتيكية، هذا ما قاله معاون سيناتور ديمقراطي. وتنامى التأثير الطالباني في بداية العام 2004 في كل مكان من جنوب وشرق أفغانستان من دون اعتبار للهجمات الأميركية الجوية والبرية المستمرة التي تسبب دون شك خسائر مدنية.

في نفس الوقت وفي محاولة تقوية لـ كرزاي عملت قيادة الجيش الأميركي على الإقلال من اعتمادها على بعض القادة العسكريين المحليين. كان أحد الأهداف إسماعيل خان، الحاكم الشعبي المستقل لإقليم حيرات الذي يعتبر الأكبر في غرب أفغانستان على حدود إيران. دعم خان، العدو اللدود لطالبان، الغزو الأميركي الأولي لأفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

وبعدها قاوم الحكومة المركزية ورفض دفع الضرائب إلى كابول وكذلك عائدات الجمارك (إن إقليم حيرات هو مركز تجاري قديم). وقد جسد خان الصعوبة التي واجهت أميركا في التمييز بين العدو والحليف في أفغانستان. وقال أحد المسؤولين الأميركيين "إذا كان محمد فهيم وزير حكومة وإسماعيل خان قائداً عسكرياً فأنت تسيء إلى اللغة". وعنى المسؤول أن خان قد أمن إقليمه وعمل على استقراره واعتقد مراقبون خارجيون أنه قد يفوز بالانتخابات الإقليمية. ولكنه عامل حيرات كمقاطعة خاصة وحذر العديد في إدارة بوش بدعمه لإيران. في خريف 2003 دعاه "بالنموذج الأفضل لبلد إسلامي في العالم".

وأخبرني خبير محلي أنه في ربيع العام 2003، وخلال زيارة قصيرة لدونالد رامسفيلد إلى كرزاي في كابول طرح سؤالاً عن كيفية التخلص منه. "لقد طلب من رامسفيلد الدعم لذلك وتمنى له رامسفيلد حظاً موفقاً ولكنه قال أنه لا يمكن لأميركا التدخل في ذلك". ثم طرح الموضوع ثانية في شباط/فبراير التالي مع قيادة الجيش الأميركي في باغرام كما أخبرني مستشار سابق في الـ (سي. آي. إي). وطلب قائد أميركي ذلك الشهر من الاستخبارات القيام بعملية جديدة ضد خان. وعلم مستشار سابق في الـ (سي. آي. إي) من داخل الاستخبارات بضرورة التخلص من خان. وعندما سأل عن معنى ذلك جاءه الجواب التالي: "يجب التخلص من خان وإنهاء نفوذه" (أنكر البنتاغون وجود هكذا خطة).

في 21 آذار/مارس 2004 نشب صدام مسلح في حيرات بين قوات خان والموالين للحكومة المركزية. وتضاربت التقارير حول ما جرى، فلم يكن واضحاً من بدأ القتال. ووفقاً لتقرير عاملين في الأمم المتحدة في أفغانستان وصلت نسخة منه إلى نيويورك بدأ التوتر بين خان وأحد أكبر منافسيه، الجنرال عبد الزاهر نيبزادة حول السيطرة على الحامية العسكرية الأفغانية لحيرات. سمع ابن خان أن هناك محاولة لاغتيال والده، فذهب إلى منزل نيبزادة حيث قتله الحراس هناك مع آخرين فعمل إسماعيل خان على الانتقام من مهاجميه فأحرق مقر القيادة المحلية للميليشيا

الأفغانية وقتل الكثيرين (بعض المصادر تقول أنهم كانوا أكثر من مئة، بينما قالت مصادر من كابول أنهم لم يتجاوزوا العشرين). وتضمن تقرير الأمم المتحدة معلومات عن ضرورة إجراء اتصال هاتفي بين كرزاي وخان لتهدئة الأوضاع. وفي اليوم التالي تم إرسال فرقة من الجيش الوطني الأفغاني من قبل الحكومة المركزية إلى حيرات لاستعادة الهدوء هناك.

ليس هناك من دليل على تورط القيادات الأميركية في محاولة التخلص من خان، ولكن وفقاً لبعض المسؤولين فإن الأميركيين كانوا ملحقين مع الوحدات العسكرية الأفغانية التي ظهرت في حيرات. "لقد ضمّنا القوات الأفغانية مدربين ومستشارين أميركيين كانوا يعرفون ما كان يجري هناك". والنتيجة كانت أن خان أصبح أكثر تشدداً مع الحكومة المركزية. حسب ما أخبرت عنه هيئة الأمم المتحدة. والخطة التي تتبعها أميركا في تحدي قيادة خان وتقوية الموقف الوطني لـ كرزاي داخل أفغانستان قد جعل من خان عدواً أكثر إصراراً.

أخبرني مسؤول حكومي أميركي أنه قضى أسابيع وهو يسافر في أفغانستان في مهمة إغاثة: "كانوا يقولون 'نحن لا نحب طالبان، ولكن جلبوا لنا الأمن وأنتم لم تستطيعوا ذلك'"، قال المسؤول. "لقد كانوا يعتقدون: أننا حلفاء لأشخاص أشرار - القادة العسكريين - بسبب حربنا على الإرهاب". واستذكر المسؤول عن سؤاله المتكرر عن الحرب الأميركية ضد بغداد "لقد كانوا يهتمون لأمر العراق، ورغبوا في معرفة هل سنبقى؟ وقد قالوا: أنتم ستتركوننا كما فعلتم في العام 1992. لو كانت لنا ثقة بالقوة الأميركية لتعاملنا معكم". وختم المسؤول "أمر العراق عنى أن لدى أميركا أولويات أكبر".

أخبرني عامل لدى الأمم المتحدة يساعد من اجل التحضير للانتخابات في أفغانستان، أن المساعدات المادية الأميركية، ومهما كان الدافع وراء تقديم الإدارة لها تعتبر ضرورية من اجل مستقبل البلد. "لقد حصلنا على نافذة ذهبية ستغلق في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر - وقت الانتخابات الأميركية الرئاسية. لقد كانت العملية مثيرة للشك". العامل الرئيسي في قيام الانتخابات سيكون عدم تدخل الجنرالات المتعاملين مع المخدرات والقضاء على تجارة المخدرات لن تكون أولوية.

والرسالة التي تلقاها من القادة العسكريين، أضاف العامل، كانت إذا حاولت الولايات المتحدة تبني لبرنامج إزالة الخشخاش فإن العسكريين التجار سيفسدون الانتخابات.

وقال عامل الأمم المتحدة، إن الأفغانيين كانوا ينظرون إلى الرئيس كرزاي "على أنه قائد ضعيف ومصداقيته ضعيفة أيضاً". لقد أخبرني مراراً وتكراراً أنه قابل قرويين مسنين كجزء من عمله في الإغاثة، وكانوا يقولون "حامد رجل طيب لا يقتل الناس ولا يسرق شيئاً ولا يبيع مخدرات. كيف تعتقدون أن بإمكانه قيادة أفغانستان؟".

IV
صقور العراق[1]

كَتَبتُ مقالتين لجريدة The New Yorker في أواخر عام 2001 وأوائل عام 2002 أصف فيهما الخلاف العنيف داخل إدارة الرئيس بوش حول الحاجة إلى الإطاحة بصدام حسين، والصلة بين العراق والحرب ضد الإرهاب، إن وجدت. تُظهر الروايات التالية أن الخلاف من أجل وضع برنامج العراق لم يكن سراً وأن المحافظين المحدثين أمثال ريتشارد بيرل، الذي نال ما يريده من العراق كانوا يجدون صعوبةً في الاستماع إلى نقّادهم أو التعلّم منهم. كانت الخطوات المستقبلية الخاطئة التي جرت في العراق سهلة التكهن وربما حتمية. كان لدى بيرل مشاكله الخاصة كما سنرى لاحقاً.

1 - النزاع الأول لمقاومة صدام حسين

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1993 قام أحمد جلبي، زعيم المجلس التشريعي الوطني العراقي الذي كان جماعةً معارضة كرست نفسها للإطاحة بصدام حسين، بتقديم خطةٍ حربية مفصلة ذات أربع مراحل لإدارة الرئيس كلينتون بعنوان

(1) صقور (Hawks): هو مصطلح سياسي عسكري يُقصد به الإشارة إلى الذين يؤيدون استخدام القوة العسكرية على الحلول الدبلوماسية وذلك بغرض فرض سياستهم الخارجية.

"لعبة النهاية" مرفقةً بطلب مستعجل لدعمٍ ماليٍّ لها. كتب جلبي: "الآن هو الوقت الملائم للخطة. العراق واقعٌ على شفير الاحتراق الذاتي. يلزم حافزٌ فقط لإطلاق سلسلة من الأحداث التي ستفضي إلى الإطاحة بصدام". إنها رسالة من جلبي كان مستعداً لتكرارها بفعالية متزايدة لسنوات عشرٍ مقبلة.

جلبي الذي كان ابن عائلة شيعية غنية تعمل في مجال المصارف لم يكن قد سكن في العراق لعقودٍ عدة. لقد هاجر مع والديه إلى إنكلترا في عام 1958 عندما كان في الثالثة عشرة من عمره، ونال درجة الدكتوراه في الرياضيات من جامعة شيكاغو. تمت إدانته غيابياً في عام 1992 بالاحتيال المصرفي في الأردن. (لكن لطالما أنكر القيام بأي ذنب). تلقّى جلبي المال والتفويض من إدارة الرئيس كلينتون لتنفيذ خطته، وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 1994 تم تشكيل قاعدةٍ أمامية صغيرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في شمال العراق يسيطر عليها الأكراد. كانت مراكز القيادة التابعة لجلبي قريبة. نادت خطته بعصيانٍ مسلّحٍ متزامنٍ في البصرة، أكبر مدن جنوب العراق، والتي يسيطر عليها الشيعيون المتمردون (الرئيس صدام هو من الطائفة السنيّة، كما الكثير من أتباعه)، وفي الموصل وكركوك المدينتين الكرديتين في الشمال، ويلي ذلك انشقاقات عراقية عسكرية واسعة. قال موظف وكالة الاستخبارات المركزية المسؤول بوب بير "سميناها انقلاب جلبي التدريجي".

في ذلك الوقت كتب بير في تقريره (لا ترى شراً) See No Evil: "لم يكن لدى وكالة الاستخبارات المركزية أي مصدر في العراق... عدا عن أنه لم يكن لديها أي مصدرٍ بشري داخل البلاد فهي لم تمتلك واحداً حتى في البلدان المجاورة - إيران والأردن وتركيا والمملكة العربية السعودية - يرسل تقارير عن العراق. كان جهاز الاستخبارات فيها لا يمتلك أي معلومات فيما يتعلق بالعراق تماماً كما كانت كل حكومة الولايات المتحدة".

بدأ العصيان المسلح الذي أطلقه جلبي في آذار/مارس عام 1995 وسقط بشكلٍ مأساوي. أخبرني بير "لم يكن هناك شيء. لم يتحرك أحد ما عدا زعيم كردي واحد يعمل بمفرده - متأخراً بفترة ثلاثة أيام. لم يحدث شيء". بالنسبة

لتزويد موظفين من دَاخل الجيش العراقي "لم يزوّد جلبي ولا حتى ملازم أول واحداً فضلاً عن كولونيل أو جنرال".

أكد بير حسب تعبيره أن "جلبي كان يحاول"، حتى إنه قال "لقد كان يخادع – ظنّ أنه من الأفضل أن يخدع ويحاول الفوز. لكنه أُجبر على لعب البريدج دون أن يمتلك أوراقاً رابحة". وتابع بير "لطالما ظنّ أنها حربٌ نفسية، وأنه إذا وقف كلينتون وقال 'حان الوقت لرحيل هذا الرجل'، فسيقوم الناس بذلك".

كان قد كتب جلبي في خطة الحرب التي وضعها أنه إذا لم يحدث "أي تحرّك"، وإذا تم السماح لصدام بتصدير النفط "سوف تنقلب نفسية الناس. وسيظهر صدام على أنه يفتح لهم آمالاً جديدةً بالمستقبل. في تلك الحالة سيكون قد نجا". بعد مرور شهرٍ على العصيان المسلح الفاشل سمح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للعراق بمتابعة بيع النفط ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، مؤمّناً بذلك تدفقاً للأموال إلى النظام العراقي. في أواخر عام 1996 كان الجيش العراقي قد أخرج تقريباً عملية الجلبي خارج شمالي العراق، وتم إعدام مائة وثلاثين عضواً في المجلس التشريعي الوطني العراقي.

استطاع جلبي المحافظة على سيطرته على المجلس التشريعي الوطني العراقي على الرغم من الاتهامات المتكررة بسوء الإدارة وإكبار الذات والفساد من قبل أعضاء تحالفه. تم حذف خططه بشكلٍ كامل من قبل وزارة الدولة ووكالة الاستخبارات المركزية بعد فشله في المعركة وقام بنقل قاعدته المناهضة لصدام إلى لندن. أصبح هدف أميركا السّعي لإزاحة صدام من خلال انقلابٍ عسكري أو سياسي وليس من خلال ثورةٍ عامة. جنرال فيلق مشاة البحرية أنطوني زيني الذي أصبح فيما بعد قائد القيادة المركزية CENTCOM وعمل لاحقاً كمبعوث خاص للولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط قال لهيئة مجلس الشيوخ في عام 1998: "أنا لا أرى أي جماعةٍ معارضة تمتلك القدرة على الإطاحة بصدام... حتى لو أننا تخلّصنا من صدام قد ينتهي الأمر بتنافس خمس عشرة أو عشرين أو تسعين جماعة على السلطة".

تحمل جلبي سقوطه من التأييد الرسمي باتّزان. ولأنه شعر بالازدراء من إدارة الرئيس كلينتون التي أحس أنها تخلّت عنه في شمالي العراق نقل حملته إلى الصحافة

وإلى الكونغرس. ظهر المجلس التشريعي الوطني العراقي كموقعٍ جمع المحافظين السياسيين والكثير من المسؤولين الرفيعي المستوى السابقين الذين خاضوا حرب الخليج مع الرئيس جورج بوش الأب.

في شباط/فبراير عام 1998 وقعت أربعون شخصية أميركية بارزة – بمن فيهم كاسبر وينبيرغر وفرانك كارلوتشي ودونالد رامسفيلد وكلهم وزراء دفاعٍ سابقون – رسالةً علنيةً للرئيس كلينتون يحذرونه فيها من أن صدام حسين كان ما يزال يشكل تهديداً مباشراً لأنه يمتلك مخزوناً من الأسلحة البيولوجية والكيميائية. لقد أكدوا على ضرورة أن تقوم الحكومة مرةً أخرى بالتفكير في رعاية ثورةٍ شعبية ضد الحكومة العراقية. ناقش كاتبو الرسالة مرددين خطة جلبي الحربية عام 1993 أن ضعف صدام يكمن في افتقاره إلى الدعم الشعبي: "إنه يحكم عن طريق الإرهاب. الوحشية ذاتها التي تمنع احتمال نجاح أي انقلاباتٍ أو مؤامرات تجعل الناس يكرهونه... العراق اليوم مستعدٌ للقيام بعصيانٍ مسلحٍ واسع النطاق". أولُ توصيتين كانتا الاعتراف بالمجلس التشريعي الوطني العراقي على أنه الحكومة العراقية المؤقتة وإعادة تنصيبه في شمال العراق. حثت توصيةٌ أخرى إدارة الرئيس كلينتون على تحرير الأموال العراقية التي تم تجميدها في زمن حرب الخليج والتي بلغت أكثر من 51. مليار دولار لكي تساعد في دعم الحكومة المؤقتة مالياً.

لقد فشلت الرسالة مثل كل الطلبات المماثلة التي قدمها جمهوريو الكونغرس في إقناع الديمقراطيين في البيت الأبيض. بعد مضي ثمانية أشهر وقع الرئيس كلينتون تحت ضغط من الكونغرس على قرار تحرير العراق الذي حدد مبلغ 79 مليون دولار للتدريب والتجهيزات العسكرية للمعارضة العراقية. إلا أن الشك المستمر ضمن الحكومة أدى إلى تلقي المجلس التشريعي الوطني العراقي كما في أواخر عام 2001 أقل من 1 مليون دولار من ذلك المبلغ، ولكن وزارة الدولة قدمت للجماعة 10 مليون دولار تقريباً في رؤوس أموال عملياتية روتينية. (في فصل الخريف من تلك السنة قاد الجنرال المفتش لوزارة الدولة مراجعةً لكيفية تعامل المجلس التشريعي الوطني العراقي مع المنحتين اللتين بلغتا أكثر من 4 ملايين دولار. وجدت المراجعة أن الممارسات الحسابية للمجلس التشريعي الوطني العراقي والرقابات الداخلية

كانت غير ملائمة، ووضعت تساؤلاتٍ عن أكثر من 2 مليون دولار في النفقات).

حسب ما يقول واحدٌ من مستشاري جلبي تمحورت الخطة الحربية للمجلس التشريعي العراقي قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر حول التدريب وتشجيع المنشقين وفرض أميركا لنطاق حظر الطيران في جنوب العراق. كانت الفكرة تجنيد مائتي مرشد وتسليمهم مهمة تدريب قوة مؤلفة من خمسة آلاف منشق عراقي أو أكثر، يدعمهم جنود مرتزقة يكون البعض منهم بشكل حتمي أميركيين متقاعدين أدوا خدمتهم العسكرية في وحدات القوات الخاصة. سوف يطلب أيضاً من الولايات المتحدة تشكيل نطاق حظر القيادة يدعمه هجومٌ عسكري جوي لحماية المتمردين من المهاجمة بالدبابات العراقية.

شرح مستشارٌ لجلبي قائلاً "تُدخِلون هذه القوة إلى جنوب العراق" - موقع معظم حقول النفط العراقية - "ربما في قاعدةٍ جويةٍ مهجورة غربي البصرة، وتقبعون هناك وتدعون صدام يأتي إليكم، وإذا لم يأتِ تعودون إلى دياركم وتقولون أنكم فشلتم. هنا لستم في خليج الخنازير". من جهةٍ أخرى، قال المستشار: "إذا استولت قوات المتمردين على البصرة - فهذه هي النهاية. لستم مضطرين للذهاب إلى بغداد. إذا قمتم بالسيطرة على نفطه فسوف ينهار".

خلال الحملة الانتخابية الرئاسية في عام 2000 وعد كلٌّ من جورج دبليو بوش وآل غور بدعم المعارضة ضد صدام - قال بوش أنه سوف "يُخرِجه" - إذا استمر بتطوير أسلحة الدمار الشامل. بعد الانتخابات أوضحت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس حسب ما قال مسؤول حكومي سابق أن العراق برأيها لم يكن أولويةً بالنسبة للإدارة الجديدة. قال المسؤول السابق: "كانت تشعر بأن صدام هو مشكلةٌ صغيرة - مبلغٌ تافه - كنا نحتاج إلى حصره في زاوية لكي نستطيع المتابعة في القضية الأكبر: روسيا والصين وتوسيع حلف الناتو وعلاقة جديدة مع الهند وفي نهاية المطاف مع أفريقيا".

لكن بالنسبة لآخرين في الإدارة كان التخلص من صدام حسين ونظامه أولويةً كبرى منذ نهاية حرب الخليج الأولى. عددٌ من الناس الذين وقّعوا الرسالة العلنية لكلينتون في عام 1998 التي يحثون فيها على الدعم الأميركي للمتمردين

العراقيين قد تولوا مواقع في السلطة في إدارة بوش بمن فيهم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه بول وولفووتيز ودوغلاس فيث، وكيل وزارة الدفاع للسياسة.

لقد اكتسبت قيادة البنتاغون المدنية المحافظة والجازمة التي جمعها وولفووتيز نفوذاً استثنائياً وخاصةً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. لقد كان هؤلاء المدنيون المؤيدين الأكثر قوةً للتصرف ضد صدام حسين ولاستخدام مبادرة بالعمل العسكري لمواجهة الإرهاب. سيظهر الاحتلال على أنه الفكرة المهيمنة خلف السياسة الخارجية للإدارة.

ريتشارد بيرل كان واحداً من الذين وضعوا مسودة رسالة عام 1998 وعمل وزيراً معاوناً للدفاع في عهد الرئيس رونالد ريغن ومستشاراً محافظاً طويل الأمد للسياسة الخارجية في واشنطن. تم تعيين بيرل في إدارة بوش رئيساً لمجلس سياسة الدفاع الذي كان ينصح البنتاغون في القضايا الاستراتيجية. لقد حول المجلس الذي كان آنذاك منعزلاً إلى منبر ممتاز يدفع للأمام من خلاله الإطاحة بصدام حسين وسياسة المبادرة بالاحتلال. لقد كانت هناك أيضاً رابطةٌ شخصيةٌ وثيقة بين جلبي وولفووتيز وبيرل تعود إلى عدة سنين مضت. وتعمقت علاقتهم بعد تولي إدارة بوش منصبها وتوسعت علاقات جلبي لتصل إلى آخرين في الإدارة، بمن فيهم رامسفيلد وفيث وآي. لويس ليبي رئيس فريق نائب الرئيس ديك تشيني. حصل جلبي لعدة سنوات على دعم أعضاء بارزين في جمعية العمل الأميركي ومحافظين آخرين. كان للجلبي بعض المؤيدين الديمقراطيين أيضاً مثل جيمس وولسي الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية.

في أوائل صيف عام 2001 تولّى موظفٌ محترف تم تعيينه في قسم تخطيط البنتاغون القيام بتقييم روتينيّ للافتراض الذي تبنته الشخصيات التي تفضل استخدام القوة مثل وولفووتيز وفيث بأن المجلس التشريعي الوطني العراقي قد يلعب دوراً أساسياً في انقلابٍ يقوم بطرد صدام حسين. قام أيضاً بتحليل افتراضهم بأنه سوف يتم استقبال جلبي من قبل العراقيين بعد الانقلاب على أنه بطل. ووصف موظفٌ على معرفة بهذا التقييم كيف أنه أخضع ذلك المخطط إلى المبدأ الذي يسمّيه المخططون "الفروع والنتائج" - أي "خطط لما تتوقع بأن لا يحدث". قال الموظف:

"كان دراسة لـِ 'ما الأمر السيئ الذي قد يحدث'. ماذا إن ظهر أن أحمد جلبي ليس ذا شعبية واسعة جداً؟ ما هي الخطة البديلة إذا اكتشفنا أن جلبي ورجاله لا ينوون إنجاز الإطاحة؟".

بدا أن الأشخاص في مناصب السياسة لم يهتموا للأمر. عندما سأل الموظف عن التحليل أخبره زميلٌ له أن قيادة البنتاغون الجديدة تريد أن تركز على ما قد يجري بشكلٍ صحيح وليس على ما قد يجري بشكلٍ سيئ. قيل له إن بحث الخيارات ساوى التخطيط للفشل. لقد قال لي الموظف: "كانت منهجيتهم مشابهةً لقذف قطعة نقدية خمس مرات وافتراض أنها ستقع دائماً على وجهها. يجب عليكم أن تفكروا بما قد يحدث إذا وقعت على وجهها الآخر".

في أواخر عام 2001 نشر بيرل ووولسي موجةً من المقالات وأعمدة الصحف منادين بتوسيع الحرب الأفغانية إلى العراق. تعطي مناقشاتهما رؤيةً مبكرة لما سيصبح مناظرةً وطنية حول خطر التهديد الآتي من العراق. قال بيرل في اجتماعٍ لجمعية بحوث السياسة الخارجية في فيلادلفيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وهي لجنة استشارية محافظة: "السؤال الذي يدور في ذهني هو: هل ننتظر ما سيقوم به صدام ونأمل بالأفضل؟ هل ننتظر ونأمل بألا يقوم بما نعرف أنه قادرٌ على القيام به، وهو توزيع أسلحة الدمار الشامل لإرهابيين مجهولين، أم نقوم بالمبادرة بالمعركة؟... الأمر الأساسي الآن ليس رؤية المعارضة لصدام كما هي الآن، دون وجود أي دعمٍ خارجي، ودون أي أملٍ واقعيّ للإطاحة بذلك النظام الرهيب، بل رؤية ما يمكن فعله مع قوة وسلطة الولايات المتحدة".

كان موظفو البنتاغون على خلافٍ في وجهة النظر مع رؤساء وزارة الدولة الذين كانوا متقيدين أكثر في تخطيطهم واتهموا قيادة البنتاغون في الخلط بين المعارضة والخيانة، بينما اتهم موظفو البتاغون بدورهم وزير الدولة كولن باول ونائبه ريتشارد آرميتاج بأنهما فقدا السيطرة على أعصابهما. أصبح آرميتاج الذي كان واحداً من الموقعين على رسالة عام 1998 خصماً بالسر لخطة جلبي المعادة. في ذلك الوقت قال لي صديق مشترك لهؤلاء الثلاثة: "أعتقد أن وولفووتيز وفيث غاضبان" من آرميتاج. "هما يشعران أنه خان قناعةً أساسيةً تشاركوها".

واحدٌ من مؤيدي آرميتاج في المناظرة الداخلية، وهو موظف استخبارات سابق رفيع المستوى تساءل مستهزئاً عما إذا كانت حماسة حلقة بيرل لخطة جلبي نشأت من قلقهم لقرار إدارة بوش الأب في أوائل عام 1991 بعدم السعي نحو إزالة صدام عند نهاية حرب الخليج. قال في مقابلةٍ في أواخر عام 2001: "إنه انتقام المغفلين... لقد فازوا في أفغانستان عندما قال الجميع بأن ذلك لن يجدي نفعاً، وهذا ما قد وضعهم في مزاجٍ مغرورٍ مفعمٍ بالنشاط. لقد وقفوا ضد الخبراء الرسميين لأوضاع الشرق الأوسط الذين قالوا بأن ذلك سيؤدي إلى عصيانٍ كبيرٍ في المملكة العربية السعودية ومناطق أخرى. وكل من يعظ الآن بأسلوب حل المشكلات بالدبلوماسية يكون موضع استهزاء. هم كلهم يحالفهم الحظ فقط فيقومون بشيءٍ جيد".

لم يأخذ آرميتاج بعين الاعتبار لهفة المجلس التشريعي الوطني العراقي لمواجهة صدام، لقد قال لي الموظف السابق: "ليس لدينا أدنى فكرة عما قد يحدث إذا استولى المتحمسون على البلاد. الشيطان الذي نعرفه هو أفضل من ذلك الذي نجهله". ووصف آرميتاج بأنه كان واثقاً في تلك المرحلة أنه يستطيع الوقوف في وجه الخطة ومحبطاً بسبب المدة الطويلة التي اضطر أن يقضيها في هذه القضية، وأضاف: "ديك يقول لا مجال لذلك. سوف يربح المعركة"، وإلا "فإنه يعرف أنها ستكون كارثةً سياسية".

وصف مسؤول سابق في وزارة الدولة جلبي على أنه "فاتنٌ تماماً"، لكنه قال إنه لم يكن في نية الإدارة السماح "لمجموعة من الأشخاص غير المنظمين بإرسال الأجانب إلى المعركة". كما قال عن جلبي ومؤيديه داخل وخارج الحكومة "مَن من بينهم قد سبق له و شمَّ فقط رائحة متفجر الكورديت؟ إنهم أشخاص وضيعون لا يستطيعون أن يلفتوا انتباه الرئيس لهم ويريدون أن يلوموا الآخرين على ذلك. لن نسمح لهم بأن يضلّوا الآخرين". وأضاف بأن المجلس التشريعي الوطني العراقي ليس الجماعة العراقية المعارضة الوحيدة التي تمولها إدارة بوش.

شرح جنرال رفيع المستوى بأن وزير الدولة كولن باول المعروف بعدم ثقته بالمجلس التشريعي العراقي "قد انسحب من المعركة" في أواخر عام 2001 وترك

الأمر لزميله الموثوق آرميتاج "لإعاقتهم لمدة أربعة أو خمسة أشهر. هنـاك طـرقٌ كثيرة للضغط على صدام دون استخدام القوة العسكرية". فرض عقوباتٍ مركـزة أكثر سيكون واحدة من الخطوات المنطقية، لكن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام وافقت إدارة بوش على تأجيل إصرارها على "عقوبات قاسية" لفترةٍ تبلغ ستة أشهر، العقوبات التي ستمكن الأمم المتحدة من فرض إجراءاتٍ صارمة علـى البضائع "ذات الاستخدام المزدوج" التي يمكن اسـتخدامها لأغـراضٍ مدنيـةٍ أو عسكرية والسماح في الوقت ذاته للأدوية والغذاء والضروريات الأخرى بالتـدفق إلى العراق. في ذلك الوقت كان العراق يصدر ما يقدر بمليوني برميل مـن الـنفط يومياً وفق برنامج النفط مقابل الغذاء. تضمن الشراة الأكـبر إيكسـون موبيـل وتشيفرون وشركاتٍ أميركية أخرى، والذين كانوا يشترون النفط بطريقة روتينية من خلال طرفٍ ثالث. ثمانمائة ألف برميل من ذلك النفط كان يصـل يوميـاً إلى أسواق الولاياتٍ المتحدة.

إن النجاح السابق للولايات المتحدة في هزيمة حركة طالبان حسَّـن موقـف جلبي عند بعض الأعضاء في جماعة الدفاع. بحلول كانون الأول/ديسمبر من عـام 2001 سلّم جلبي لإدارة بوش خطة حربٍ محدّثة لم تطالب بالقصف فقط بل أيضاً بانتشار آلاف الجنود من القوات الأميركية الخاصة.

بندٌ مهمٌّ آخر تمت إضافته إلى الخطة: لقد تصورت مشـاركة إيـران الـتي خاضت حرباً مطوّلةً مع العراق خلال الثمانينيات من القرن الماضي. كـان مـن المعتقد أن تسمح حكومة الرئيس محمد خاتمي – وهي الشريك الجديد للولايـات المتحدة في حربها على طالبان – لقوات المجلس التشريعي الوطني العراقي وتجهيزاتها العسكرية بعبور الحدود الإيرانية لتصل إلى جنوب العراق. قـال لي مسـؤولٌ في المجلس التشريعي الوطني العراقي في مقابلةٍ في أواخر عام 2001 أنه قبل عدة شهور أعطت دائرة ضبط الأصول الأجنبية التابعةَ لوزارة المالية موافقةً خاصةً لفتح مكتب ارتباطٍ في طهران. (تُمنع الشركات الأميركية تحت قانون عقوباتٍ فـدرالي مـن القيام بمشاريع عمل مع إيران). تم افتتاح المكتب في شهر نيسان/أبريل عام 2001. قال لي المسؤول في المجلس التشريعي الوطني العراقي: "لقد قمنـا بـذلك بـأموال

حكومة الولايات المتحدة، وهذا ما أقنعهم في طهران... لقد اعتبروا ذلك إشارةً من الولايات المتحدة بمصلحةٍ مشتركة - التخلص من صدام. وطريقة الوصول إليه هي عبر إيران".

حسب هذا السيناريو سينشئ المجلس التشريعي الوطني العراقي قاعدة إطلاق نار حال وصوله إلى داخل العراق وسيعلن تشكيل حكومةٍ عراقيةٍ مؤقتة ستعترف بها إدارة بوش على الفور. حوالى ثلثي العراقيين هم من الشيعة وقد وجدت فيهم الولايات المتحدة والمجلس التشريعي الوطني العراقي حلفاء محتملين في ثورةٍ سياسية. بعد ذلك ستبدأ الولايات المتحدة بحملة قصف شديدة، كما فعلت في أفغانستان وستنقل جواً آلاف الجنود التابعين للقوات الخاصة إلى جنوب العراق. في الوقت ذاته سوف يبدأ مؤيدو المجلس التشريعي الوطني العراقي في الشمال، في المناطق التي تحت السيطرة الكردية بالإشارة إلى أنهم كانوا على وشك الهجوم. حسب الخطة سوف ينتشر العصيان بسرعة في الجيش العراقي وسيواجه صدام حسين مأزقاً كبيراً: هل سيرسل قوات النخبة إلى الجنوب لمقاتلة الأميركيين أم يبقي كل قواته قريبةً منه لحمايته ضد أي غزوٍ قادم من الشمال؟

لقد تم رسم خطة الهجوم هذه بمساعدة جنرال سابقٍ في الجيش ذي رتبةٍ بأربعة نجوم وهو واين داونينغ ومسؤولٍ سابق في وكالة الاستخبارات المركزية دوين كلاريدج (الملقب "دوي") وقد عملا كمستشارين غير مأجورين للمجلس التشريعي الوطني العراقي. تم تعيين داونينغ من قبل الرئيس بوش في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2001 ليكون مستشار الأمن القومي الوكيل في الحرب ضد الإرهاب. كان داونينغ الذي قاد فرقةً من القوات الخاصة خلال حرب الخليج مقتنعاً بأن المجلس التشريعي الوطني العراقي بواسطة القوة الجوية وفرقةٍ صغيرة من القوات الخاصة ذات التدريب الجيد سوف يستطيع القيام بالمهمة داخل العراق. لقد كانت لديه معرفة سرية بواحدةٍ من الاشتباكات المدهشة في حرب الخليج: في منتصف شهر شباط/فبراير من عام 1991 اجتيحت فرقة جنود قوات دلتا مؤلفة من ستة عشر رجلاً كانوا يقومون بدوريةٍ ليلية في جنوب مدينة القيّم قرب الحدود السورية غربي العراق من قبل قوةٍ كبيرةٍ للخصوم وجَرح العراقيون جنديين

أميركيين. قامت فرقة جنود الدلتا بهجومٍ معاكسٍ بقاذفات القنابل والرشاشات التي كانت تطلقها من عرباتٍ مزودة بأسلحة ثقيلة (مناورة معروفة باسم فاينل بروتيكتيف فاير) وقتلت وجرحت ما يقدر بمائة وثمانين عراقياً دون إصابات أخرى في صفوفها. أخبرني جندي أميركيٌّ شارك في حرب الخليج أنه: "في الغرب" - حيث كانت الدلتا تقوم بعملياتها - "كانت المقاومة قليلة، وكانت لدينا حرية التحرك"، أي أن الجنود كانوا يعملون حسب ما يريدون. "لقد أحب داونينغ ذلك".

قال محلل دفاعٍ عن خطة الحرب المحدّثة: "إنهم يعتقدون بأنهم قد وجدوا المخطط المثاليّ، وذلك يجدي نفعاً. المخطط هو القصف وإدخالٌ بسيطٌ للقوات الخاصة بالإضافة إلى ثورة شعبية". وبطريقةٍ مماثلة اعترف تيم مكارثي، وهو مفتشٌ سابقٌ للأسلحة في الأمم المتحدة بأن "الشيء الوحيد الذي سيؤدي إلى تقدّم المجلس التشريعي الوطني العراقي هو أنه ما أن يحطّ بهم أحدّ فسوف يضطر العراقيون أن يطاردوهم. سيضطر صدام إلى إرسال الحمورابي الخاص به لمطاردهم" - أي الفرقة الممتازة من دبابات الجيش العراقي المصفحة. قال مكارثي إنه حالما يقوم صدام بتحركه ستتعرض قواته لضربات الطيران الأميركي، "عند ذلك سيصبحون كالخبز المحمّص".

انتقلت خطة جلبي الحربية المعدّلة التي زادت عليها وعدّلتها مجموعة تخطيط تابعة للبنتاغون فوّضها بول وولفووتيز إلى اتحاد رؤساء الأركان لتقييمها. لم تؤثر كثيراً في بعض رجال الجيش وأثارت مناقشةً عن الدروس التي تم تعلّمها من أفغانستان وكيفية تطبيقها على صدام. قال لي مسؤولٌ سابقٌ في الحكومة في كانون الثاني/يناير عام 2001: "لا شك في أننا نستطيع الإطاحة به. لكن ماذا تحتاج للقيام بذلك؟ يشعر اتحاد رؤساء الأركان بالضغط. لقد تم الضغط بشدة على هؤلاء الشبان".

أوضحَ بعض تلك المخاوف روبيرت بيب وهو عالم سياسة من جامعة شيكاغو كتب بشكلٍ واسع عن القوة الجوية. قال لي: "الدرس الذي تعلمناه من أفغانستان واضحٌ جداً. القوة الجوية تصبح فعّالة أكثر فأكثر، لكن الدرس الحقيقي

هو أنك تحتاج إلى قوات أرضية هامة تجعل الخطة فعّالة. لقد كانت حركة طالبان التي امتلكت خمسين ألفَ جندي منتشرةً بشكلٍ متباعد و لم تمتلك سيطرةً كاملةً على البلاد. ليست لدينا معارضة مسلحة موجودة في العراق مثل التحالف الشمالي" – حليف أميركا الأقوى في أفغانستان.

وصف موظفٌ سابقٌ رفيع المستوى في وزارة الدولة اقتراح المجلس التشريعي الوطني العراقي على أنه "محفوف بالمخاطر، لأن هناك أمرين آخرين لا يستطيعون التحكم بهما يجب أن يحدثا. يجب أن تحدث ثورةٌ ضد صدام، ويجب على حلفائنا أن يلحقوا بنا إلى داخل البلاد". كما فضح بشكلٍ مماثلٍ مسؤولٌ رفيع المستوى في جهاز الاستخبارات زيف الفكرة القائلة بأن ما نجح في أفغانستان سوف ينجح بالضرورة في العراق كمرادفٍ لـ "نقل العرض من شمال نيويورك إلى جادة برودوي".

كان ردّ الجيش حذراً وروتينياً. قال لي مسؤولٌ سابقٌ إن اتحاد رؤساء الأركان أمروا فريقهم بـ "إيجاد اقتراح بديل" كان لا يزال في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2001 في مرحلة التخطيط، كما أخبرني مستشارٌ للقوات الجوية أن الخطة لم تكن تتضمن المجلس التشريعي الوطني العراقي وأضاف قائلاً: "كل شيءٍ سيجري داخل العراق وجلبي سوف يكون من الخارج".

كان جنرالات وأدميرالات الجيش من بين النقاد الذين تكلموا بأكبر قدرٍ من الصراحة عن اقتراح جلبي. استنتج الجنرال زيني خلال سنوات من التخطيط في القيادة المركزية حسب ما يقول مسؤولٌ في إدارة كلينتون أن غزواً حكيماً وناجحاً للعراق سيتضمن التزام فيلقين اثنين – على الأقل ست فرق قتال، أو تقريباً مائة وخمسين ألف جندي – بالإضافة إلى القدرة على إرسال بعثات قصفٍ جوية من حقول جوية مجاورة. كتب زيني الذي كان على مشارف التقاعد في مقالةٍ نشرت في عام 2000 في منشورات المعهد البحري في الولايات المتحدة عما قد يتطلبه "إدخال وتدٍ" في قلب شخصٍ مثل صدام:

يجب أن تكون لديك الإدارة السياسية – وذلك يعني إرادة الإدارة والكونغرس والشعب الأميركي. يجب أن يتحد الجميع في رغبتهم بالمعركة.

بدلاً من ذلك، نحاول الحصول على النتائج بثمنٍ بخس. هنـاك في الكـونغرس اليوم رجالٌ يريدون تمويل قرار تحرير العراق ويَدعوا بعض الشبان الذين يرتدون بذلات من الحرير ويضعون ساعات الروليكس في لندن لحشد جيش مقاتـل. سوف نجهز ألف مقاتلٍ بالمعدات ونسلحهم ببنادق من نوع AK-47 بقيمة 79 مليون دولار وندخلهم إلى العراق. وعلام سنحصَل؟ على خليج الماعز، علـى الأرجح.

قال واحدٌ من المسؤولين المرتبطين بتخطيط البنتاغون أنه كانت لديه هو أيضاً شكوكٌ حول فعالية العصيان المسلح الذي سيقوم به المجلـس التشـريعي الـوطني العراقي، حتى وإن كان مدعوماً بالطائرات الحربية الأميركية والقـوات الخاصـة، وتساءل: "إذا دخلت حرباً و لم تقم بمعالجة المشكلة السياسية الأصلية، فلماذا تزعج نفسك بذلك؟ كل ما ستحصل عليه هو طاغيةٌ آخر خلال خمـس سـنوات. إذا كانت هذه الحرب هي التي ستنهي كل أنواع الجهاد فيجب أن تمتلـك برنامجـاً سياسياً واسع الأساس خلفها".

أخبرني واحدٌ من المعاونين المقرّبين لزيني "سؤالنا كان 'ماذا عن اليوم التالي؟' كيف نتعامل مع أوجه الأمن على المدى الطويل في العراق؟ مثلاً هل نأتي بـالحرس الجمهوري" - الوحدة العسكرية الأكثر ولاءً لصدام - "ونجرده من الأسـلحة؟ أم من الأفضل أن نحوّله من القدرة على حماية صدام إلى القدرة على حماية العـراق؟ لديك الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب وحزب البعـث في الوسـط مـع تقسيمات قبلية داخلية كبيرة. هناك احتمالٌ لحدوث حرب أهلية. اعتَمـد علـى المعارضةً الخارجية وستًكون هناك إمكانية لفوضى عارمة. أًنا مخطـط عسـكري وأخطط لأسوأ الحالات. مهما كان هذا الرجل سيئاً فعراقٌ مستقر أفضـل مـن الاختلال".

عندما سألت المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية جيمس وولسي عن هذه المخاوف قال: "للعراق أحزابه القبلية وولاءاته الإقليمية، لكنه يتمتع أيضاً ببنيةٍ تحتية من الناس المفكرين والمطلعين والرفيعي الثقافة. لا يوجد سببٌ قد يمنعهم مـن تشكيل ديمقراطيةٍ ذات نظامٍ فدرالي محكمٍ أو غير محكم".

كما أخبرني مسؤولٌ سابقٌ رفيع المستوى في وزارة الدفاع: "القضية ليست أنه سيكون من الجيد التخلص من صدام. الجميع في الشرق الأوسط سيكون سعيداً برؤيته يتنحى. المشكلة هي الاحتمالية".

مع حلول نهاية عام 2001 قال لي مسؤول الإدارة الرفيع المستوى أنه يعتقد بأن الرئيس بوش لم يقرر بعد ما يتوجب فعله بشأن العراق. وحتى يقرر سوف تستمر وزارة الخارجية بتقديم الدعم الماليّ لجماعات المعارضة بما فيها المجلس التشريعي الوطني العراقي. في مقابلة مع جريدة Washington Post في وقت سابقٍ من ذلك الخريف استخدمت كوندوليزا رايس استعارةً من كرة القدم لتشير إلى أن كل الخيارات تبقى مفتوحة، قالت لمحرر العمود جيم هوغلاند: "سوف نطالب بتكتيكٍ جديد في كل مرةٍ نصل فيها إلى الخط".

هناك ما يشير إلى أن صدام حسين قد تضايق من الحديث حول الحرب في واشنطن. قال لي مصدرٌ في الاستخبارات: "يكاد العراقيون يموتون من الخوف". حسب ما قال مسؤول سابق فقد تلقت مجموعة الاستخبارات تلميحاتٍ - مع أنها صعبة التصديق - بأن العراقيين قد يكونون مستعدين للمشاركة في مطاردة أسامة بن لادن. تم نقل رسائل استرضائية من خلال مصادر دبلوماسية في كندا ووصلت أخيراً إلى البيت الأبيض.

كان هناك إجماعٌ عامٌ داخل الإدارة على قضيةٍ واحدة كما قال لي المسؤولون: المعارضة على نظام تفتيشٍ جديد تقوم به الأمم المتحدة في العراق. لقد تم سحب المفتشين في أواخر عام 1998 بعد مضي سبعٍ سنواتٍ من عمليات التفتيش المثيرة للجدل والتي كانت أحياناً ناجحةً جداً، وكان العراق يرفض قبول موجة جديدة من المفتشين. قال لي خبيرٌ في نزع السلاح: "لقد قيل لي بأن مسؤولين رفيعي المستوى في الولايات المتحدة لا يؤمنون كثيراً بالقدرة على تطبيق نظام تفتيشٍ جديد".

وصف أميرالٌ متقاعد موقف الإدارة على أنه ردع: "يجب أن نتأكد من أن صدام يعرف بأنه سيتلقى ضربةً شديدة إذا أبقى رأسه مرفوعاً".

2 - الاقتراب

مع حلول ربيع عام 2002 بقيت إدارة بوش منقسمةً بحدة فيما يتعلق بالعراق. كان هناك إجماعٌ واسع النطاق بأنه يجب الإطاحة بصدام حسين واختلافٌ حول كيفية القيام بذلك. أعطى الرئيس جهاته الحكومية المتنازعة موعداً نهائياً هو 15 نيسان/أبريل 2002 لابتكار "خطةٍ شبه صلبة"، كما عبّر عنها مسؤولٌ رفيع المستوى في وزارة الدولة، لإنهاء النظام. كان الرئيس يلتقي في ذلك الشهر مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الذي كان يُعد دعمه لعملية العراق أساسياً.

كان هناك خلافٌ قويٌّ عن عدد الجنود الأميركيين الذين سيلزمون لأداء المهمة وعما إذا كان يجب استهداف بغداد مباشرةً وعن زعيم المعارضة العراقي الذي يجدر تعيينه كزعيم مؤقت، والأهم من ذلك كله عن الطريقة التي سيستجيب بها الجيش العراقي للهجوم: هل سيتراجع، وينقلب أيضاً ضد صدام؟ أم أنه سيصمد ويقاتل؟

حسب ما قال الكثير من مسؤولي الجيش والاستخبارات الذين تحدثت إليهم في ذلك الوقت فقد تم تهميش إجراءات التخطيط العادية، وقد كانت هذه تتضمن عادةً سلسلةً من الدراسات التمهيدية الدقيقة تحت مراقبة مجلس الأمن القومي واتحاد رؤساء الأركان، ولكن قيل لي أن تدخل اتحاد رؤساء الأركان ورئيسهم الجنرال في القوات الجوية ريتشارد مايرز كان أقل بكثير. كما عبّر مستشارٌ رفيع المستوى للإدارة عن ذلك فقد كان تخطيط الجيش للعراق يعمل "حسب قواعد الطيران المرئية (V.F.R) مباشرةً" – وهو مصطلحٌ يستخدمه موجّهو الطيران الجوّي ويعني التقدّم مع حدٍّ أدنى من التوجيه.

أصبح الخلاف بين البنتاغون ووزارة الدولة شخصياً أكثر. قال واحدٌ من مساعدي آرميتاج مشيراً إلى فريق عمل وولفوويتز: "إنها عودة مخبولي اليمين زاحفين على طريق العودة". "لقد خرجت السكاكين من أغمادها". أخبرني المسؤول الرفيع المستوى في وزارة الدولة بغضب بأنه "سيواجههم" – أي "عديمي الشأن" المستخفّين في البنتاغون – "في أي زمانٍ ومكان". وبالمقابل وصف واحدٌ

من هؤلاء المستخفين تصرف وزارة الخارجية على أنه "موجّهٌ بشكل شخصي وناقدٌ بشكلٍ لاذع بطريقةٍ غير معقولة. إنهم يعتبروننا فطِّين - وخاصةً أولئك منا الذين ينتمون لليمين. جمعيةُ العمل الأميركي" - وهي لجنة استشارية محافظة في واشنطن - "هي مثل السفينة الأم لـ دارث فايدر بالنسبة لهم".

أثار استياء مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية بشكل خاص ويليام لوتي، مندوب مساعد وزير الدفاع لقضايا الشرق الأقرب وجنوب آسيا. لوتي هو قبطان متقاعد في الجيش ومحاربٌ اشترك في حرب الخليج وعمل في فريق نائب الرئيس ديك تشيني في صيف عام 2001 وقد رآه الناس في وزارة الخارجية مهووساً بالإطاحة الفورية بصدام بحيث إنه لم يفكر بنتائج ذلك. من جهةٍ أخرى كان ريتشارد بيرل واحداً من مؤيدي لوتي.

كانت مثل هذه الخلافات الناشئة بين الأقسام في الإدارات السابقة تُحلُّ عادةً عن طريق مستشارٍ للأمن القومي، إلا أن قدرة مجلس الأمن القومي على التدخل في عهد كوندوليزا رايس قد ضعفت من خلال سلسلةٍ من الاستقالات وإعادةٍ لتحديد المهمات قيل عن بعضٍ منها أنها كانت نتيجة مشاحنات داخلية. في شهر آذار/مارس من ذلك العام لم يكن لدى مجلس الأمن القومي خبيرٌ رفيع المستوى في شأن العراق في فريقه. فقد انتقل خبير شؤون الشرق الأوسط العالي المقام الذي كان يشغل المنصب لفترة طويلة، بروس ريديل، عبر البحار في إجازة، والشخص الذي كان قد شغل مؤقتاً منصب خبير شؤون العراق لدى مجلس الأمن القومي وكان موظف استخبارات من وكالة الاستخبارات المركزية عمل مؤقتاً في هذا المنصب قد عاد إلى الوكالة بعد قضاء بضعة أشهرٍ فقط في البيت الأبيض. كما ترك خبيرٌ إقليميٌّ ثالث مجلس الأمن القومي بعد سلسلة من خلافاتٍ حول السياسة مع مسؤولين مدنيين في البنتاغون. قال لي مسؤولٌ سابقٌ أنه بغيابٍ بديلٍ اضطر مجلس الأمن القومي إلى إرسال أوراقٍ تتعلق بقضايا هامة إلى وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية.

كان مستشار المجلس التشريعي الوطني العراقي والجنرال السابق الذي عينه الرئيس بوش كمستشارٍ مساعدٍ للأمن القومي في محاربة الإرهاب واين داونينغ قد

بدأ بسدّ ثغرات التخطيط التي نتجت عن نقص خبرةٍ ذات مستوىً عالٍ في شؤون العراق لدى مجلس الأمن القومي. وظّف داونينغ ليندا فلور، متمرسةٌ ذات خبرة سبعة وعشرين سنة في السلك السري لوكالة الاستخبارات المركزية والتي كانت مهمتها الأخيرة قبل التقاعد حول جماعة عمليات العراق السرية للغاية، وعملت بعد التقاعد في عام 1994 لدى مجموعة (ريندون غروب)، وهي شركة علاقاتٍ عامة وكلتها وكالة الاستخبارات المركزية في عام 1991 لتولي قضايا الصحافة المتعلقة بالمعارضة العراقية بما فيها جلبي والمجلس التشريعي الوطني العراقي. حسب ما أبلغ مسؤول في المجلس التشريعي الوطني العراقي، فإن هذه الشركة التي ترأسها جون ريندون الذي عمل فيما مضى كمديرٍ تنفيذيٍّ للجنة الديمقراطية الوطنية كانت ستتلقى أجراً يقارب 100 مليون دولار من وكالة الاستخبارات المركزية خلال السنوات الخمس المقبلة. في خريف عام 2001 وكلت وزارةُ الدفاع ريندون غروب لإعطاء اقتراحٍ عن كيفية معالجة ما اعتبرته الحكومة "نقصاً في المعلومات" عن مسعى الحرب الأميركية في أفغانستان، كما وكل مكتبُ البنتاغون للنفوذ الاستراتيجي الشركة، إلا أن ذلك قد توقف في شباط/فبراير عام 2002 بعد أن نقلت جريدة نيويورك تايمز بأنها قد تزود المراسلين الأجانب "بأنباءٍ إخبارية، من الممكن أن تكون غير صحيحة أيضاً". (على كل حال لم يتم إلغاء عقد ريندون مع البنتاغون). عملت فلور أيضاً في عملٍ خاص - كان يقوم بتصنيع السترات المقاومة للرصاص - أسسه أوليفر نورث موظفٌ سابق في قوات البحرية الأميركية ومعاونٌ لدى مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس ريغان، طُرِد لدوره في فضيحة صفقة إيران.

انشغل مؤيدو القوة ضد العراق ومناصروهم كلياً بالخلافات حول إمكانية الاستفادة من جلبي. استمرت القيادة المدنية في البنتاغون في التأكيد على أن المجلس التشريعي الوطني العراقي هو الوحيد الذي يستطيع قيادة المعارضة، وفي الوقت ذاته قال لي مسؤولٌ سابقٌ في الإدارة: "يريد الجميع ماعدا البنتاغون ومكتب نائب الرئيس التخلص من المجلس التشريعي الوطني العراقي". أشار نقّاد المجلس التشريعي الوطني العراقي إلى أن جلبي لم يكن يتمتع بشعبيةٍ واسعة بين العديد من العناصر في

العراق على الرغم من سنين من الجهود وملايين الدولارات من المساعدات الأميركية. قال لي موظفٌ سري في وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت: "إذا كان جلبي هو الرجل المطلوب فقد تحدث حربٌ أهلية بعد الإطاحة بصدام".

أضاف مسؤولٌ رفيع المستوى في البنتاغون: "هناك بعض الأمور التي لا يستطيع الرئيس أن يأمر بحدوثها، والمعارضة الداخلية هي واحدة من هذه الأمور. أرني تحالفاً شمالياً" - لجماعة المعارضة في أفغانستان التي سجلت انتصارات مبكرة ضد حركة طالبان بمساعدة الولايات المتحدة - "وبعد ذلك سنناقش ما قد يكلفنا دعمه". وقال رئيسٌ سابقٌ لفرعٍ لوكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط: "سيكون سخيفاً أن نربط أنفسنا بجلبي، فهو لا يتمتع بمصداقية في المنطقة".

سرّعت وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية مساعيها لتشكيل تحالف يضمّ أعضاءً سابقين في الجيش العراقي وجماعاتٍ معارضة بهدف إقناع مؤيديّ جلبي المخلصين بأن طريقةً جديدةً قد تنفع - وذلك دون تدخل المجلس التشريعي الوطني العراقي. كانت أحزاب المعارضة العراقية في هذا الوقت تلتقي بشكلٍ منتظم في لندن ومبدأ المعارضة الواسعة من دون جلبي المنشود منذ وقتٍ طويلٍ قد بدأ "باكتساب جمهورٍ مؤيد" حسب قول موظف سرّي في وكالة الاستخبارات المركزية ويعود جزءٌ من ذلك إلى أن العراقيين الآخرين قد استاؤوا من تكبّر جلبي وتحكمه. على حد تعبير مسؤولٍ في الاستخبارات فإن جلبي قد "نجح في حثّ المعارضة ضده". تضمن المشاركون الأساسيون الذين كانوا يُعرفون "بمجموعة الأربعة" بالنسبة لبعض المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية ممثلينَ عن الاتحاد الوطني الكردستاني المناهض بشدة لصدام، ومنافسه الأساسي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية المؤيدة لإيران في العراق وهي جماعة شيعية مقاومة وأخيراً الائتلاف الوطني العراقي الذي تشكل في بريطانيا ويترأسه إياد علاوي، طبيب أمراض عصبية غادر العراق في السبعينيات من القرن الماضي.

خلال ستة أشهر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان علاوي وعددٌ من موظفي الجيش العراقي السابقين يحضرون لقاءات كانت أشبه بتجارب

أداء مع مسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية في فنادق متعددة في ضواحي ولاية فرجينيا. تضمنت إثباتات كفاءة علاوي عقدين من الزمن قضاهما في نشاطات مناهضة لصدام حيث اعتُبر مؤسس الائتلاف الوطني العراقي. إلا أن دوره كعميلٍ سريٍّ لحزب البعث لم يكن معروفاً على نطاقٍ واسع حيث كان ذلك في الفترة التي كان فيها صدام يكافح للوصول للحكم في الستينيات والسبعينيات من القرن السابق حيث أصبح رئيساً في عام 1979. أخبرني موظف أميركي في الاستخبارات: "ساعد علاوي صدام للوصول إلى السلطة. لقد كان عميلاً سرياً فعالاً ومؤمناً حقاً". أضاف الموظف السابق في وكالة الاستخبارات المركزية رويل غيريكت: "تبرز حقيقتان حول علاوي: الأولى هي أنه يجب أن يعتَقد أنه رجل مُثلٍ عليا، والثانية هي أن أقوى فضيلةٍ فيه هي كونه سفاحاً".

في أوائل عام 2004 نشرت زميلةٌ سابقة لعلاوي في مدرسة الطب الدكتوره هيفاء العزاوي مقالةً في جريدةٍ عربيةٍ تصدر في لندن أثارت تساؤلاتٍ عن شخصيته وعن إخلاصه في مهنة الطب. وصفت العزاوي علاوي بأنه "رجل كبيرٌ وضخم... كان يحمل مسدساً في حزامه وكان يلوح به مهدداً بشكلٍ متكررٍ مرعباً بذلك طلاب الطب". لقد كتبَت بأن شهادة علاوي الطبية "قد منحه إياها حزب البعث". انتقل علاوي إلى لندن في عام 1971 ليكمل دراسته الطبية في الظاهر. وهناك أصبح مسؤولاً عن العمليات الأوروبية لمنظمة حزب البعث والنشاطات المحلية لوكالة استخباراتها، المخابرات، حتى عام 1975.

قال لي المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، فنسنت كانيسترارو: "إذا كنت تسألني عما إذا كانت يدا علاوي ملطخةً بالدم من فترة وجوده في لندن فالإجابة هي نعم، يداه ملطخةٌ بالدم. لقد كان عميل مخابرات مأجور يعمل لصالح العراقيين، وقد كان متورطاً في أعمالٍ قذرة". كما أخبرني دبلوماسي ذو مستوىً وزاري في الشرق الأوسط بأن علاوي كان عضواً في "مجموعة قتلة محترفين" تابعة للمخابرات كانت تبحث عن أعضاءٍ منشقين عن حزب البعث في أرجاء أوروبا وتقتلهم. (لم يستجب مكتب علاوي لطلب بالتعليق على ما سبق). فجأةً ولأسبابٍ غير واضحة خسر علاوي تأييد حزب البعث له

ونظم البعثيون سلسلةً من محاولاتٍ لاغتياله. نتجت المحاولة الثالثة التي قام فيها قاتلٌ مأجور باستخدام الفأس لاقتحام مترله قرب لندن في عام 1978 عن بقاء علاوي في المشفى لسنةٍ كاملة.

أخبرني المسؤولون في ذلك الوقت أن المرشح المحتمل الأكثر تألقاً لوكالة الاستخبارات المركزية كان نزار خزرجي، رئيس أركانٍ سابق في الجيش العراقي ترك منصبه في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. اعتبرت وكالة الاستخبارات المركزية أن خزرجي كونه سنيّاً وجنرالاً سابقاً في الجيش سيكون أكثر تقبلاً من قبل الفيلق العراقي من جلبي الذي لم يتمتع بأي خلفيةٍ عسكرية رسمية. أشار المدافعون عن جلبي في البنتاغون إلى أنه بالإضافة إلى كونه شيعياً، مثل معظم العراقيين، فهو كما قال عنه واحدٌ من العلماء "رجل أعمالٍ غربيّ الصفات تماماً" – وهذا واحدٌ من الأسباب التي جعلت وزارة الخارجية تشك في قدرته على كسب الدعم بين صفوف العراقيين.

ردّ جلبي وحلفاؤه بدعم حملة علاقاتٍ عامة ضد خزرجي زاعمين بأنه كان متورطاً في جريمة حرب – حيث تم في عامٍ 1988 تسميم قريةٍ كردية في العراق بالغاز، وهو إدعاءٌ أنكره خزرجي، وأشاروا إلى أنه قد يكون عميلاً مزدوجاً. (تمت مقاضاة خزرجي بتهمة ارتكابه جرائم حرب في الدانمارك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 حيث كان يقيم وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية ثم اختفى بعد ذلك).

قال لي عميلٌ سابقٌ في وكالة الاستخبارات المركزية في أوائل عام 2002: "هناك اضطرابٌ كبيرٌ حول جلبي، وهذا ما يمنعنا من الوصول إلى تأييد الجيش العراقي. إن قدرة شخصٍ أجنبي على فهم سبب هذا الطريق المسدود تربك الفكر".

اشترك أكثر من 500 ألف جندي أميركي في حرب الخليج الأولى وفي أوائل عام 2002 كان المخططون العسكريون في القيادة المركزية في تامبا يصرّون على الحاجة إلى ستة فيالق عسكرية على الأقل للقيام بغزوٍ آخر – أي تقريباً 150 ألف جندي. في مقالة نُشرَت في إصدار آذار (مارس)/نيسان (أبريل) 2002 لجريدة

Foreign Affairs أعطى مسؤول قضايا الخليج العربي التابع لمجلس الأمن القومي خلال إدارة الرئيس كلينتون كينيث بولاك التقييم التالي:

"سيتطلب الأمر استحضار كتيبة مشاة خفيفة السلاح في حال قاتل مناصرو صدام في المدن العراقية. هناك حاجة إلى قوات متنقلة جواً للسيطرة على حقول النفط العراقية عند بداية العدوان ولاحتلال المواقع التي يمكن أن يطلق منها صدام قذائف باتجاه إسرائيل أو المملكة العربية السعودية. يجب أن يتوفر جنودٌ للقيام بمهمات الاحتلال حالما يتوقف القتال. بالمجمل، يجب أن تتضمن القوة تقريباً 200 ألف إلى 300 ألف فرد. بالنسبة للغزو ما بين أربعة إلى ستة فيالق بالإضافة إلى وحدات الدعم، وبالنسبة للحملة الجوية من سبعمائة إلى ألف طائرة وعدد يتراوح ما بين واحد إلى خمس من حاملات الطائرات... إن تشكيل مثل هذه القوة في الخليج العربي سيتطلب ثلاثة أو خمسة شهور، لكن الحملة بحد ذاتها قد تتطلب شهراً واحداً على الأرجح، بما فيها العمليات الجوية الاستهلالية".

كان مؤيدو استخدام القوة ضد العراق ممن هم داخل وحول الإدارة بمن فيهم بول وولفوويتز وريتشارد بيرل يناقشون أنه على كل حال أي إظهارٍ للقوة سوف يثير فوراً ثورة ضد صدام في داخل العراق، وبأنها ستتوسع بسرعة. عندما تكلمت إلى بيرل في أوائل عام 2002 رفض المخاوف التي أعلن عنها بشكلٍ واسع وعبرت عنها الدول المجاورة للعراق والتي توقعت حصول حربٍ أهلية طويلة وفوضى عارمة إذا صمد الجيش العراقي وقاتل. قال لي بيرل: "العرب هم مثل معظم الناس يحبون الفائزين وسيؤيدون الفائزين دائماً". كما انتقد الجنرال داونينغ الذي قاد فرقةً من القوات الخاصة خلال حرب الخليج البنتاغون لتخطيطه المفصّل ومتطلبات القوة ذات السلاح الثقيل حيث قال لزملائه في المجلس الوطني العراقي إنه إذا استطاع 5 آلاف جنديٍّ القيام بالمهمة فإن البنتاغون سوف يصر على الحاجة إلى خمسة أضعاف هذا العدد.

لعب جنرال الجيش تومي فرانكس دوراً أساسياً في مناقشة عدد الجنود المطلوبين، والذي سيكون باعتباره رئيس القيادة المركزية مسؤولاً عن الحرب في العراق – وكان قد أدار العملية التي كانت تزداد صعوبةً في أفغانستان. في أوائل

عام 2002 قال لي مسؤولون رفيعو المستوى في الإدارة إن فرانكس كان لا يزال يتبع خطى من سبقه في المنصب، الجنرال زيني، ويصر على الرغم من الضغط الذي مارسه عليه المدنيون في البنتاغون على تأسيس دعمٍ قويٍ وحذرٍ لأميركا في المنطقة قبل القدرة على مهاجمة العراق. قال لي واحدٌ من معاوني آرميتاج في شباط/فبراير عام 2002: "فرانكس متمسكٌ بموقفه بشدة". قيل عن مخططي فيالق مشاة البحرية الأميركية أنهم أقلّ ثقةً من نظائرهم في القوات المسلحة الأخرى بقدرة قوةٍ أميركيةٍ أصغر على إسقاط نظام صدام حسين. تابع معاون آرميتاج: "الجيش والقوات الجوية مستعدان للانطلاق. إذاً فالمطلوب الآن 'لنبدأ العمل على مشاة البحرية المارينز'. المارينز يقاومون ولن يخاطروا" - أي أنهم لن يخفضوا تقديرات القوات اللازمة.

في ذلك الوقت قال موظفٌ رفيع المستوى في الجيش متقاعدٌ حديثاً كان قد شارك في وضع المخطط التمهيدي لدراسات المعركة التي قامت بها القيادة المركزية مع قيادة المارينز: "لدينا مجموعةٌ من الأفراد المرتبطين بهذا الموضوع يعتقدون بأن الأمر سيكون سهلاً. لا بدّ أن مفاجأةً كبيرة تُعَدُّ لنا". كما قال لي سفيرٌ سابقٌ للولايات المتحدة في الشرق الأوسط: "إذا اضطررنا إلى قضاء ثلاثة أشهرٍ في القصف مع حدوث خسائر بين صفوف المدنيين فسنواجه مشاكل حقيقية مع العالم العربي". قال سكوت ريتر العضو السابق في قوات المارينز الذي قاد فرق تفتيش الأسلحة التابعة للأمم المتحدة في العراق خلال التسعينيات من القرن الماضي وأصرّ قبل بدء الحرب أن العراق لم يكن يمتلك أي أسلحة تدمير شامل ذات أهمية تُذكر - إن الجيش العراقي قد يرد على الغزو بالانتشار في الريف. سأل ريتر في تلك الحالة: "ماذا سنفعل هل ندمّر القرى؟".

في الأشهر الأولى من عام 2002 كان جلبي ومؤيدوه في البنتاغون يقولون للصحفيين إن الهجوم قد يبدأ في ربيع العام ذاته. قال لي مسؤولٌ رفيع المستوى في المجلس الوطني العراقي إن أي اعتراضات من قبل شركاء صدام الأكبر في تجارة النفط - فرنسا وروسيا - سوف تُهَدَّأ من خلال تأكيدات بأنهما ستحصلان على حرية الوصول إلى حقول النفط الغنية بشكلٍ استثنائي في جنوب العراق. أضاف

المسؤول بأن جلبي كان على اتصالٍ بشركات النفط الأميركية في مسعىً للتأكيد على أن الحقول سوف تبدأ بالإنتاج سريعاً لتؤمن مصدراً للدخل الحكومي للحكومة الجديدة المؤقتة التي كان المجلس الوطني العراقي يأمل بقيادها. شركات النفط الفرنسية والروسية "ستضطر إلى المشاركة كشركاءٍ أصغر للأميركيين".

من جهة أخرى قال لي المسؤول الرفيع المستوى في وزارة الدولة في ذلك الوقت: "هناك حدٌّ زمني لدى الرئيس إلا أنه لا يتوافق مع ما يقوله أولئك الشباب. آخر ما نريد أن يحصل هو أن نضرب بغداد ونجعل منظمة القاعدة تضرب شيكاغو، فسيبدو موقفنا سيئاً جداً". وأضاف: "عندما سنذهب إلى العراق سنقوم بذلك بطريقةٍ صحيحة، هناك فترة ما قبل الحرب وفترة ما بعدها، ونريد أن نؤدي مهمة ما بعد بطريقة صحيحة". أشار مسؤول ذو رتبةٍ عالية في الاستخبارات بطريقةٍ مماثلة إلى أفغانستان بقوله: "لم ننتهِ بعد حيث نحن الآن، ولدينا الكثير لنقوم به حيث نحن دون القيام بأمرٍ آخر لا نستطيع القيام به". عبّر مسؤولٌ سابقٌ في الاستخبارات عن القضية بشكلٍ أوضح: "نحن أفعى عاصرة قوية والآن نعصر بشدة أولئك الإرهابيين. فلنهضم أولاً تلك الفئران التي ابتلعناها قبل أن نأكل أخرى".

وضعت إسرائيل، النصير الحليف المتحمس للحرب الأميركية ضد العراق، واحدةً من العقبات الأكثر إرباكاً. لقد طالبت بالتزامات خاصة بأمنها – وقد حصلت عليها سراً. لقد كان الهدف المزعوم من الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون إلى واشنطن في أوائل شهر شباط/فبراير عام 2002 هو الصراع الفلسطيني لكن كان هناك برنامج سريٌّ هام لدى البيت الأبيض: إطلاع إسرائيل على عزم الرئيس على الإطاحة بصدام وإقناع قيادها بتأجيل استجابتها، كما فعلت خلال حرب الخليج عام 1991 عندما تعرضت لهجومٍ عراقي بصواريخ أرض – أرض. تقع إسرائيل ضمن نطاق الصواريخ الآتية من غرب العراق. ضرب 39 صاروخ أرض – أرض إسرائيل في عام 1991. لم يكن هناك دليل يثبت قدرة جنود القوات الأميركية الخاصة على إيجاد وتدمير أي قاذفاتٍ نقالة للصواريخ خلال حرب الخليج على الرغم من البحث الجوي والبري الشامل الذي قام به قواد جيش الولايات المتحدة وعلى الرغم من التصريحات التي أكدّت عكس ذلك.

قال لي مسؤولون أميركيون وإسرائيليون أنه خلال زيارة شارون توصل رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر إلى تفاهمٍ مع واشنطن بإعطائها إشعاراً مقدّماً بأي غزوٍ وشيك، كما أكد على قيام إدارة بوش بما هو ضروري - وضع عددٍ كبيرٍ من الجنود على الأرض في غرب العراق، مثلاً - من أجل تدمير مواقع محتملة لإطلاق صواريخ أرض - أرض عند بدء الهجوم.

بيد أن الزعماء الإسرائيليين رفضوا إعطاء البيت الأبيض ضماناً بأن إسرائيل لن تردّ الهجوم. قال لي مسؤولٌ إسرائيليٌّ رفيع المستوى بعد اللقاء مباشرةً: "لقد قلنا بشكلٍ أساسي إن الولايات المتحدة يجب أن تفترض في تقديراتها بأنه إذا تعرضت إسرائيل لهجوم فإنها سترد الهجوم. لقد تلقينا ضربةً في عام 1991 ولكننا لم نردّ بضربةٍ مماثلة لأننا كنا بذلك سندمر التحالف العربي - الأميركي. إن عدم ردّنا بهجومٍ معاكس قد عُدّ في الغرب تصرفاً ذكياً جداً، لكن كان له تأثير سلبي خطير في العالم العربي على وضع سياسة الدفاع الإسرائيلية. إذا ظنّ أحدٌ بأنه يستطيع ضرب إسرائيل ولا يتعرض لضربةٍ أقوى بعشرة مرات منها فتلك قضيةٌ خطيرة. لن تتكرر مرةً أخرى. إن رسالتنا واضحة - إذا أصاب صاروخ أرض - أرض ذو رأسٍ ملوّث تل أبيب وقتل عشرات الناس فهل هناك أحد يتوقع حقاً أن تبقى إسرائيل دون تحرّك؟ هل سيجرؤون على مطالبتنا بعدم الرد؟".

خلال المحادثات أعلمت إدارة بوش الجانب الإسرائيلي أنها تتوقع أن القيادة العراقية ستزود صواريخها النقالة برؤوس بيولوجية وكيميائية. قال المسؤول الإسرائيلي: "لا أحد ينفي احتمال حربٍ بيولوجية، لكننا نعتقد أنها ستُلقى على الأرجح من الطائرات العراقية، وليس عن طريق صواريخ أرض - أرض، ولهذا السبب فهي لا تشكل خطراً كبيراً. لم تصل الطائرات العراقية إلى إسرائيل في عام 1991 وصدام لا يمتلك الآن ما كان لديه في ذلك الوقت - ولقد تحسنت بكثير دفاعاتنا ضد الهجوم الجوي". أضاف من جهةٍ أخرى: "إذا كان صدام يعتقد أن هدف الغزو الأميركي هو تغييرٌ للنظام فسنخاطر بكل شيءٍ لتحقيق ذلك".

وصف واحدٌ من معاوني آرميتاج التهديد لإسرائيل وقدرة إسرائيل على القيام بهجومٍ معاكس كعاملين لا يمكن تجاهلهما في التخطيط للحرب بعد العِلم بالقـــدرة النووية المعروفة التي تمتلكها إسرائيل: "إذا قام صدام بهجومٍ على مستوىً عالٍ ضد إسرائيل وردَّت علينا بهجومٍ على أعلى المستويات فسوف يقف العالم العربي كلـــه ضدنا، وليس فقط الإرهابيون".

عندما أجريت مقابلة في ذلك الوقت مع ريتشارد بيرل قام باتخاذ وجهـــة نظرٍ مخالفة للمخاوف الإسرائيلية من هجومٍ عراقي. لقد ناقش في حديثـــه أن صدام سيفكّر في مهاجمة إسرائيل فقط عندما لا يجد أي خيارٍ آخـــر وذلـــك بسبب الاحتمال القوي لقيام إسرائيل بهجومٍ معاكسٍ مدمّر. قال لي بيرل: "إن سيناريو أسوأ الاحتمالات هو أن صدام يطلق بسبب يأسه الكبير أسلحة دمارٍ شامل نحو إسرائيل. إذا افترضت أنها خطوةٌ ناجمةٌ عن اليأس فعليك أن تســـأل نفسك إلى أي مدى قد يتم تنفيذ أوامر صدام المجنونة" – مفترضاً أن الجنـــود والمواطنين العراقيين سيثورون ضد القيادة بتشجيعٍ مـــن الهجـــوم والقصـــف الأميركي. "إذا تلقيت ذلك الأمر وكنت تدير وحدة صواريخ أرض - أرض، فهل ستنفذ ما أُمِرت به؟ إذا فعلت فسوف تُشنق أو أنك ستموت. في الوقـــت الذي قد يقوم فيه صدام بذلك" - أي يأمر بهجومٍ على إسرائيل - "فســـيكون منتهياً في كل الأحوال".

أضاف بيرل مشيراً إلى هجوم الولايات المتحدة: "لا أحد يقول إن لا مخاطرة في ذلك. من وجهة نظر إسرائيل، هل سيحصلون على أمـــن أكثـــر في الوقـــت المناسب؟ إذا كانت تهديدات صدام قد ردعت القيادة الإسرائيلية في الأصل، فماذا سيحدث إذا حصل على أسلحة نووية؟" قال بيرل مردداً وجهة نظر وولفـــووتيز والكثير من زملائه في البنتاغون: "في اللحظة التي يتم فيها تحدّي صدام بشكلٍ فعال سيصبح من التاريخ".

من جهةٍ أخرى، لم يجد بعض مؤيدي الإدارة دليلاً كافياً على التفكير بما سيحدث على المدى البعيد. قال جيفري كيمب في مقابلةٍ في أوائل عام 2002: "الاقتراح الأميركي الأساسي هو أن تعالج مسألة العراق وكـــل شـــيءٍ آخـــر

سيصبح في مكانه الصحيح". كيمب الذي عمل كخبيرٍ ذي رتبة عالية في قضايا الشرق الأقرب في مجلس الأمن القومي خلال إدارة ريغان الأولى كان في ذلك الوقت يبحث في خيارات الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد صدام تبعاً لوظيفته كمديرٍ للبرامج الاستراتيجية الإقليمية في نيكسن سنتر. "'سوريا سوف تترك الأمر لنا، والسعودية سوف تطيع، وإيران ستكون محاطةً بالقوات الأميركية وسيضطر المُلا إلى القيام بتنازلات للاعتداليين. سوف تحدث تسويةٌ بين إسرائيل وفلسطين، ونهاية صدام ستؤدي إلى نهضةٍ اقتصادية في العراق'. أعتقد بأن ذلك رائع - إذا تمّ".

تابع كيمب قائلاً: "مهما حدث لا يستطيع بوش أن يتحمل عواقب الفشل. في نهاية المطاف يجب أن تكون لدينا حكومةٌ مستقرة مؤيدة للغرب في بغداد. لكن من المهم أن تفكروا أيضاً في أسوأ الأحوال. واحدٌ من الكوابيس التي قد تحصل هو أن يستخدم صدام أسلحة دمارٍ شامل ضد إسرائيل وستجد نفسك أمام حربٍ أميركية - إسرائيلية ضد العراق. لا أحد يعلم ما قد ينتج عن ذلك. قد يحصل انقطاعٌ في تزويد النفط. في هذه الأثناء ما زال لدينا أفغانستان. الهدف من دخول العراق هو تطهيرها من كل قدرة أسلحة الدمار الشامل. إذا انتهى صدام وقُتل أولاده فسوف تحتاج إلى القيام بأمرين آخرين: التعاون الكامل لأيّ عنصرٍ يدير العمل وإرسال فرق التفتيش لتطهير كل غرفة نومٍ وكل مخبأ في القصور. العراق بلدٌ أبيّ تمّ إذلاله ومن الجنون أن نفكر بأن هؤلاء الناس الذين يكرهون صدام يحبون الولايات المتحدة. سوف تظهر القومية الكافية، وسيكون هناك أشخاصٌ يريدون التمسك بأي أسلحةٍ استعادوها. الخطر يكمن في أن هذه القدرات يمكن أن تندفع في مكانٍ آخر - مسيطرةً على جماعةٍ عسكريةٍ صغيرة ما ذات برنامجٍ خاصّ بها".

في منتصف شهر آذار/مارس عام 2002 قام نائب الرئيس تشيني بجولةٍ موسّعة في الشرق الأوسط - حيث كان يجري تشكيلٌ كبيرٌ وهام غير معلن عنه للقوات العسكرية الأميركية. رسمياً قال البنتاغون في ذلك الوقت إن حوالى خمسة آلاف جندي أميركي قد تمركزوا في الكويت، لكن مستشاراً رفيع المستوى للإدارة قال

لي إنه بحلول منتصف شهر شباط/فبراير كان هناك في الحقيقة أضعاف مضاعفة لذلك العدد في الخدمة هناك بالإضافة إلى وجودٍ واسعٍ للقوات البحرية الآتية من الشاطئ. شرح مسؤولون في الاستخبارات أن بناء الجيش قد تم تخطيطه من أجل حماية الكويت ودولٍ حليفةٍ أخرى في الخليج العربي في حال اختار صدام أن يبدأ الهجوم.

إن مصطلح "محور الشر" الذي استخدمه الرئيس في حالة الاتحاد في عام 2002 ومستودع الأسلحة الأميركية الآخذ في التوسع بشكلٍ مطّرد قد أثارا تساؤلاتٍ كثيرة قلقة في الشرق الأوسط وأوروبا. واحدٌ من أهداف تشيني كان شرح موقف الولايات المتحدة للحلفاء ومحاولة بناء تحالفٍ للقيام بغزوٍ آخر على العراق - وهي مهمةٌ مروّعة. الحليف المحتمل الوحيد في ذلك الوقت كان بريطانيا تحت إدارة طوني بلير.

لم يكن الجميع في الداخل متأكدين من أن الرئيس يمكن أن يحصل على ما يريده فيما يتعلق بالهجوم على العراق: إطاحة ناجحة بصدام مع خسائر أميركية قليلة ونظامٍ جديدٍ مؤيدٍ للغرب. قال مسؤولٌ سابقٌ في الاستخبارات قبل أن يبدأ تشيني جولته: "لدينا طريقة ممتازة للبدء بذلك. ولكن كيف يجدر بنا أن ننهي ذلك؟" أما بالنسبة لتوق بوش للتخلص من صدام فقد قال: "إنه كرةٌ ثلجيةٌ تتدحرج إلى أسفل التل تجمع قوةً دافعةً من ذاتها. إنه يكبر ويكبر، لكن لا أحد يعلم ماذا سيفعلون".

* * *

كان هناك القليل من الشك لدى بعض العناصر الداخلية في البيت الأبيض حول ما أراد الرئيس فعله وحول الوقت الذي اتَّخذ فيه قراره. قال لي عضوٌ سابقٌ في فريق مجلس الأمن القومي: "لقد وصلت إلى البيت الأبيض في أوائل عام 2002، وبدأت أحضر اجتماعات مجلس الأمن القومي مع الرئيس. كلما كان الرئيس يتكلم عن العراق كان ذلك دائماً شيئاً عرفنا أننا نريده أن يحدث". أشارت مواضيع المناقشة في البيت الأبيض دائماً إلى أن أي قرار لم يُتَّخذ بعد، حسب ما

أضاف عضو فريق مجلس الأمن القومي، إلا أن كل المعنيين كانوا يعرفون أن تلك قضيةٌ مبتوتٌ فيها. قال فيما يتعلق بشباط/فبراير عام 2002: "تم اتخاذ القرار بالقيام بالحرب".

خلّفَ القرار الذي لم يتم الإعلان عنه أثراً مدمّراً على الصراع المستمر ضد الإرهاب. أخذت إدارة بوش الكثير من عمليات الاستخبارات التي كانت موجهةً باتجاه تنظيم القاعدة وجماعاتٍ إرهابية أخرى حول العالم وقامت بإعادة توجيهها نحو الخليج العربي. جرت إعادةٌ لتحديد مهام المترجمين والعاملين والعملاء السريين على نحوٍ مفاجئ، وتقليصٌ لعدة برامج استخبارية عاملة ضد الإرهاب.

في شهر أيار/مايو من عام 2002 أعادت الأمم المتحدة النظر في العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. العقوبات "الذكية" الجديدة التي طالبت بها إدارة بوش سوف تصعّب على العراق شراء بضائع ذات استخدام مزدوج - مواد ذات فائدة مدنية وعسكرية معاً - وتسمح للمزيد من الأدوية والمواد الضرورية الأخرى بالتدفق إلى العراق من أجل تخفيف الضغط على السكان. بالطبع يمكن أن تتوقف العقوبات في أي وقت إذا قبل العراق أولاً بإعادة تجديد عمليات تفتيش الأمم المتحدة للمواقع المشتبه باحتوائها على أسلحةٍ نووية وكيميائية وبيولوجية. أجمع المسؤولون على أن الخطة الأميركية هي وضع مطالب كثيرة جداً - مثلاً القدرة الكاملة على الدخول إلى القصور - بحيث يكون من المستحيل تقريباً أن يقبل بها صدام. كان من المعروف أن الأوروبيين وخاصة الفرنسيين كانوا يحاولون إقناع صدام "بفتح المجال" حسب تعبير مستشارةٍ رفيع المستوى للإدارة لخطة تفتيشٍ أخرى تقوم بها الأمم المتحدة و"عدم إعطاء الولايات المتحدة ذريعةً للقصف".

الحرب المرتقبة كانت تعني إنفاق وكسب الكثير من الأموال. إن بعض المؤيدين الأكثر تحمساً للحرب ضد العراق كانوا أيضاً الأكثر توقاً للكسب منها.

3 - ريتشارد بيرل يذهب إلى الغذاء

عمل رجل الأعمال المولود في السعودية عدنان خاشقجي وسيطاً لصفقات بيع الأسلحة وطائرات ببلايين الدولارات للعائلة الملكية السعودية في السبعينيات من القرن الماضي عندما كان في أوج نشاطات عقد الصفقات، وكسب بذلك مئات الملايين من العمولة والبقشيش. لقد تعرض بشكلٍ متكرر لمواجهات مع نواب عامين فدراليين وهيئة الأوراق المالية والبورصة على الرغم أنه لم تتم إدانته باقتراف جرم، ورُفعت ضده في السنوات الأخيرة دعاوى في تايلندا ولوس أنجلس وأماكن أخرى تتعلق باتهامات بمضاربات مفتعلة في الأسهم المالية وقضايا احتيال. كان خاشقجي خلال إدارة الرئيس ريغن واحداً من جماعة المُلا في إيران فيما أصبح معروفاً باسم فضيحة صفقة إيران. ادّعى خاشقجي فيما بعد أنه خسر 01 مليون دولار وظفها ليحصل على أسلحة محظورة لإيران كانت ستتم مقايضتها (مع موافقة الرئيس على ذلك) برهائن أميركيين. إن الفضائح في تلك الأوقات بدت وكأنها تغذي بعضها بعضاً: أظهر بحثٌ قام به الكونغرس أن خاشقجي كان قد استدان معظم المال من أجل الأسلحة من بنك B.C.C.I (Bank of Credit and Commerce International) والذي سلب المال، بانهياره في عام 1991، من آلاف المودعين فيه وأدى إلى سنواتٍ من التحقيقات والدعاوى القضائية.

ما زال خاشقجي يعمل بالسمسرة. نظم في كانون الثاني/يناير عام 2003 غداءً سرياً في فرنسا ليجمع ريتشارد بيرل والصناعي السعودي حرب صالح الزهير والذي تضمنت ثروة عائلته ممتلكاتٍ واسعة في البناء والإلكترونيات وشركات هندسية في الشرق الأوسط.

عمل بيرل كمستشارٍ للسياسة الخارجية في الحملة الانتخابية لجورج دبليو بوش ولكنه اختار عدم تقلّد منصبٍ عالٍ في الإدارة. من جهة أخرى قَبِلَ في منتصف عام 2001 عرضاً من رامسفيلد ليترأس مجلس سياسة الدفاع. إن أعضاءه الذين يبلغ عددهم حوالى ثلاثين شخصاً هم في المقام الأول مسؤولون حكوميون

سابقون محترمون وموظفون متقاعدون في الجيش وأكاديميون، بمن فيهم وزراء دفاعٍ سابقون ورؤساء سابقون لوكالة الاستخبارات المركزية يعملون دون أجر. يجتمع أعضاء المجلس عدة مرّات في السنة في البنتاغون لمراجعة وتقييم سياسات الدفاع الاستراتيجية للبلاد. قد يكونون خارج الحكومة إلا أن لديهم حق الإطلاع على المعلومات السرية والاقتراب من صانعي السياسة ذوي المستوى الرفيع، كما أنهم يقدّمون نصائح في قضايا مثل تدبير الأسلحة. معظم جلسات المجلس تكون سرّية.

كان بيرل أيضاً شريكاً إدارياً في شركة رأسمالٍ تدعى تريريم بارتنرز L.P. والتي تم تسجيلها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2001 في ديلاوير، أي بعد شهرين من هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. إن العمل الأساسي لشركة تريريم هو الاستثمار في الشركات التي تُعنى بالتكنولوجيا والبضائع والخدمات ذات المنفعة لدفاع وأمن الوطن الأم وذلك حسب ما ورد في رسالةٍ من صفحتين أرسلها واحدٌ من مندوبي الشركة إلى خاشقجي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر التالي. أوضحت الرسالة بأن الخوف من الإرهاب سيزيد من الطلب على منتجاتٍ كهذه في أوروبا وبلدانٍ مثل المملكة العربية السعودية وسنغافورة.

ذكرت الرسالة أيضاً علاقات الشركة بالحكومة بشكلٍ بارز: "ثلاثة من أعضاء مجموعة إدارة تريريم هم حالياً مستشارون لدى وزير دفاع الولايات المتحدة حيث يعملون في مجلس سياسة الدفاع في الولايات المتحدة، وريتشال بيرل الذي يترأس هذا المجلس هو واحدٌ من مدراء شركة تريريم". العضوان الآخران في مجلس سياسة الدفاع المرتبطان بتريريم كانا وزير الدولة السابق هنري كيسينجر (الذي كان في الحقيقة فقط عضواً في المجموعة الاستشارية لتريريم ولم يكن مرتبطاً بإدارتها)، ومستثمرٌ ومساعدٌ قريبٌ في العمل لبيرل كان يتولى الأمور في مكتب تريريم في نيويورك وهو جيرالد هيلمان. أشارت الرسالة إلى أنه تم جمع 45 مليون دولار أميركي بما فيها 20 مليون دولار من شركة طائرات البوينغ، من الواضح أن الهدف منها كان جذب عددٍ أكبر من المستثمرين مثل خاشقجي وزهير.

كان بيرل يعدّ باعتباره رئيساً للمجلس موظفاً حكومياً خاصاً ولهذا فقد كان عرضةً لقواعد التصرف الفدرالية. تحظّر هذه القواعد على الموظف الخاص

المشاركة في منصب رسميّ في أي قضيةٍ قد يكون لـه فيها مصلحة مادية. أخبرَني نائبٌ عامٌ حكوميٌّ سابق ساعد في صياغة قواعد التصرف: "واحدةٌ من القواعد العامة هو أن لا تستغل منصبك الفدرالي لتساعد نفسك مادياً في أي ناحية". أضاف النائب العام أن الهدف من ذلك كان "لحماية العمليات الحكومية من تضاربات فعلية أو ظاهرية".

تمكّن المجموعات الاستشارية مثل مجلس سياسة الدفاع الأشخاص الخبيرين خارج الحكومة من جلب خبراهم ومهاراهم ليؤثروا بالسرّ في قضايا السياسة الأساسية، ولأن مثل هؤلاء الخبراء يكونون عادةً مرتبطين بالصناعة الدفاعية فقد تحصل تضاربات لا مفرّ منها. أخبرني عضوٌ من أعضاء المجلس أن معظم الأعضاء كانوا عاملين في التمويل والعمل وقد غادر عضوٌ الاجتماع مرةً واحدةً على الأقل عندما أصبح منتجٌ استخباري أو عسكري كان له فيه مصلحةُ عمل قيد المناقشة.

عندما اتصلت بأعضاء من مجلس سياسة الدفاع لأسألهم عن بيرل وتريريم من أجل قصةٍ كانت سوف تُنشَر في شهر آذار/مارس عام 2003 قال لي أربعةٌ منهم بأن المجلس الذي كان قد اجتمع قبل مدة قصيرة في 27 و28 شباط/فبراير لم يكن قد عَلِم بارتباط بيرل بالشركة. صرح واحدٌ من أعضاء المجلس عندما تم إعلامه بلقاء شركة تريريم وبيرل مع خاشقجي: "آه، اغرب عن وجهي. إنه رئيس المجلس! إذا كنت تكتب قصةً عني بأني أنشئ شركة من أجل أمن الوطن، وقد وضعتُ في المجلس أشخاصاً أقوم معهم بذلك العمل فسأكون قد فعلت ذلك" - مشيراً إلى جيرالد هيلمان الذي لم يكن يتمتع بأي خبرةٍ سابقة في السياسة أو الجيش في الحكومة قبل أن يُعرَض عليه منصبٌ في مجلس السياسة. "يبدو لي أن هذا الأمر هو على حافة المبادئ الأخلاقية أو بعيدٌ عنها تماماً. أعتقد أن هذا ينافي الأخلاق".

صَعَق هيلمان الذي كان مستشاراً سابقاً لماكيتري عضواً واحداً في المجلس على الأقل في اجتماع شباط/فبراير عام 2003 عندما أثار تساؤلات حول صحة عقود النفط الموجود في العراق. قال لي العضو في المجلس: "قال هيلمان إن العقود القديمة تعد أخباراً سيئة، قال إن علينا طرد الروسيين والفرنسيين". "كانت تلك محاورةً جديّة. لقد أصبحنا نحن الوسطاء. وبعد ذلك سوف نبيع كمياتٍ آجلة

التسليم في شركة النفط العراقي. لقد قلت لنفسي: آهٍ يا رجل، لا تمشِ في ذلك الطريق" (أنكر هيلمان الإدلاء بمثل هذه التصريحات في الاجتماع).

المدير التنفيذي لمركز سياسة الاستجابة الذي نشأ في واشنطن وهو منظمة بحث غير ربحية (لا تهدف إلى الربح) - لاري نوبل - قال عن ارتباط بيرل بتريريم: "إنه ليس ضد القانون لكنه يعطي مظهراً بوجود تضارب. من الكافي أن نثير تساؤلات حول الاقتراحات التي يقدّمها للبنتاغون ولماذا يتعامل معه الأشخاص العاملون بالتجارة" أضاف نوبل: "السؤال هو ما إذا كان يستعمل صلته باللجنة الاستشارية. إذا كان ذلك مقوّماً للبيع للشركة التي يعمل فيها فهذا يعني أنه مُبرِم - الشخص الذي تُحضره وليس عليه أن يتكلم عن المال ولكنه السبب الذي أدى إلى إبرامك للصفقة".

إن ارتباط بيرل بتريريم لم يكن المرة الأولى التي تعرض فيها إلى ربط بين الموارد المالية والسياسية على مستوىً عالٍ. لقد وُلد في مدينة نيويورك وتخرج من جامعة كاليفورنيا الجنوبية في عام 1964 وقضى عقداً من الزمن في أعمالٍ لدى هيئة مساعدي أعضاء مجلس الشيوخ قبل أن يترك الحكومة في عام 1980 ليعمل لدى مؤسسة استشارية للجيش. في السنة التالية عاد إلى الحكومة كمساعدٍ لوزير الدفاع، وفي عام 1983 كان هو موضوع بحث قامت به جريدة نيويورك تايمز حول ادعاء بأنه أوصى بأن يشتري الجيش أسلحةً من شركةٍ إسرائيلية كان قد قبل من أصحابها قبل سنتين أجراً بمبلغ 50 ألف دولار. اعترف بيرل لاحقاً أنه كان قد قبل الأجر ولكنه أنكر بشدّة قيامه بأي سوء. لقد شرح بأنه لم يجرّد نفسه من القضية لأن الأجر كان مقابل عملٍ قام به قبل أن يقبل العمل في وزارة الدفاع. أضاف بيرل: "لقد كانت القضية الأساسية مسألة تدبيرٍ بالطبع، وأنا لست موظف تدبير". لم يتم اتهام بيرل رسمياً بأي انتهاكات أخلاقية فيما يتعلق بهذه القضية. عمل بيرل في البنتاغون حتى عام 1987 ثم أصبح مرتبطاً إلى حدٍّ كبير بعالَميِّ التجارة والتأثير على أعضاء الهيئات التشريعية. من بين الالتزامات المشتركة الأخرى يعمل الآن مديراً لشركة لديها أعمالٌ مع الحكومة الفدرالية: شركة أوتونومي كوربوريشن، وهي شركة بريطانية حصلت حديثاً على عقدٍ فدرالي في أمن

الوطن. عندما سألت بيرل عن العقد أخبرني أنه لا توجد أي تضاربات ممكنة لأن الشركة قد حصلت على العقد من خلال المزايدة التنافسية و"لم أتكلمْ مع أحدٍ بشأنه".

تحدّث مسؤولٌ سابقٌ رفيع المستوى في الاستخبارات بخوف عن قدرة بيرل على "تغيير سياسة الحكومة جذرياً" مع أنه لا يتولّى أي منصب. "إنه لإنجازٌ كبير أن يكون لشخصٍ خارجيّ مثل هذا التأثير ولقد أُعطي أيضاً أساساً مؤسساتياً لتأثيره".

لقد دعم سلطة بيرل في إدارة بوش ارتباطه الوثيق سياسياً وشخصياً مع عدة شخصياتٍ هامة في الإدارة بمن فيهم وولفووتيز ودوغلاس فيث. أنشأ فيث في عام 1989 شركة إنترناشنال أدفايزرز إنكوربوريتد (شركة المستشارين الدوليين المحدودة)، وهي شركة للتأثير على السلطة كان زبونها الأساسي حكومة دولة تركيا. وكلت الشركة بيرل كمستشارٍ بين عامي 1989 و1994. حسب قول مسؤولٍ سابقٍ رفيع المستوى في وزارة الدفاع فقد حصل فيث على منصبه الحالي بعد أن تدخل بيرل شخصياً ليقنع رامسفيلد الذي كان يشك بأهليته. إنه يتشاطر مع بيرل ذات الآراء حول عدة قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية. كلاهما كان ينادي بإزاحة صدام منذ سنوات وقبل فترةٍ طويلة من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، واختلف مع وزارة الدولة حول قضية العراق وكان من الداعمين النشيطين للجلبي. لقد عملا أيضاً معاً في عام 1996 لتحضير قائمة بخطوات السياسة الأولى لبنيامين نتنياهو بعد فترةٍ قصيرةٍ من انتخابه كرئيسٍ لوزراء إسرائيل. تضمنت الاقتراحات العمل نحو تغيير النظام في العراق.

لقد كان بيرل أيضاً ناقداً صريحاً للحكومة السعودية والأميركيين الذين يعملون لحسابها، حيث اعتاد أن يوّبخ علناً مسؤولين سابقين في الحكومة الأميركية مرتبطين بمؤسسات ومراكز بحث يموّلها السعوديون، وقال لجريدة National Review في صيف عام 2002: "أعتقد أنه لعارٌ كبير. إنهم الأشخاص الذين يظهرون على التلفاز، إنهم يكتبون مقاطع صريحة. السعوديون هم مصدرٌ أساسيّ للمشكلة التي نواجهها مع الإرهاب. سيكون ذلك أوضح بكثير للناس لولا

وجود هذه المجموعة من الدبلوماسيين السابقين الذين يعملون بشكلٍ فعال لمصلحة هذه الحكومة الأجنبية". ارتعبت الحكومة السعودية عندما نشرت مجلة (واشنطن بوست) في آب/أغسطس عام 2002 أن مجلس سياسة الدفاع كان قد تلقّى مذكرةً في العاشر من شهر تموز/يوليو من محللٍ في شركة راند كوربوريشن يدعى لورينت موراويك وصف المملكة العربية السعودية على أنها عدوٌّ للولايات المتحدة وأوصى بأن تعطي إدارة بوش إنذاراً نهائياً للحكومة السعودية لتتوقف عن دعمها للإرهاب وإلا فستواجه مصادرةً لأصولها المالية في الولايات المتحدة وحقولها النفطية. تبيّن لاحقاً أن موراويك كان محرراً سابقاً لمجلة (Executive Intelligence Review – مجلة الاستخبارات الإدارية) وهي مجلةٌ يديرها المرشح الرئاسي الدائم وواضع نظرية المؤامرة والشرير، ليندون هـ. لاروش جونيور. حسب قول جريدة Time فقد كان بيرل بنفسه هو الذي دعا موراويك لتقديم عرضه.

إن عداء بيرل لسياسات الحكومة السعودية لم يمنعه من الالتقاء بمستثمرين سعوديين محتملين لترايم. قال لي خاشقجي وزهير إنهما فهما أن واحداً من أهداف ترايم كان السعي وراء مساعدة شخصياتٍ سعودية ذات نفوذ كبير لتحصل على عقود أمنِ الوطن مع العائلة السعودية المالكة من أجل التجارة التي كانت تمولها. إن أرباح مثل هذه العقود قد تكون هائلة. لقد أنفقت المملكة العربية السعودية حوالى مليار دولار لِتَفْحَصَ وتُعَيِّنَ حدودها مع اليمن والتي يبلغ طولها 508 ميل، والمرحلة الثانية من تلك العملية سوف تتطلب مليارات أكثر. من الواضح أن ترايم اتجهت نحو عدنان خاشقجي طلباً للمساعدة.

تحدثت إلى خاشقجي في شهر شباط/فبراير عام 2003 وقد كان، في عمر السادسة والسبعين، يتعافى من عملية قلب مفتوح في شقته المطلة على البحر الأبيض المتوسط في منتجع كان. قال خاشقجي: "أنا كنت الوسيط". حسب ما كان يقول فقد قُدّم له الاقتراح لأول مرة مسؤول في ترايم يدعى كريستوفر هاريمان، وأضاف أن رجل الأعمال الأميركي هاريمان، والذي كان يعرفه منذ أيام الرحلات المترفة حول العالم عندما كان الاثنان شخصيتين بارزتين على المسرح الاجتماعي الأوروبي، قد أرسل له رسالةً لإقناعه بترايم. (لا يجيب هاريمان على

مطالبتي له بالتعليق على هذا الموضوع). شرح خاشقجي أنه وحرب زهير الصناعي السعودي قد التقيا بهاريمان وجيرالد هيلمان في باريس وناقشوا إمكانيـة القيـام باستثمارٍ كبير في تريريم.

لم يكن زهير مهتماً بالناحية المادية فقط، لقد أراد أيضاً أن يشارك آراءه عـن الحرب والسلم مع شخصٍ ذي نفوذ مع إدارة بوش. مع أنه كان سعودي الأصـل فقد وُلدَ في العراق وكان يأمل بإيجاد حلٍّ "خطوةً خطوة" بالمفاوضات من أجـل تَفادي الحرب. يتذكر زهير بأنه قال لهاريمان وهيلمان: "إذا حصلنا على السـلام فسيكون من السهل أن نجمع مئة مليون. سوف ندخل التطور إلى المنطقة". أخبرني خاشقجي أن أمل زهير كان أن يضمّ فرص السلام مع فرص الاستثمار، وعلى حد تعبيره فقد قال هاريمان وهيلمان أنه من الممكن تدبير مثل هذا الاجتمـاع. ظهـر بيرل بمقتضى منصبه في مجلس السياسة كَشَرَكٍ طبيعي، قال خاشقجي: لقد كـان "المصيدة" للحصول على الاستثمار من زهير، وأضاف أنه وافق على أن يحاول جمع مستثمرين محتملين في غداءٍ سريٍّ مع بيرل.

أقيم الغداء في الثالث من كانون الثاني/يناير عام 2003 في مطعمٍ مجاورٍ للبحر في مرسيليا (يمتلك بيرل بيتاً للاستجمام في جنوب فرنسا). اختلف أولئك الـذين حضروا الغداء حول هدفه. حسب خاشقجي وزهير، كان هناك بندان على جدول الأعمال. الأول هو إعطاء زهير فرصةً ليقترح بديلاً سلميّاً للحرب مع العراق. قال خاشقجي بأنه وبيرل عرفا أن بديلاً كهذا كان بعيد الاحتمال، إلا أن زهير قد عاد مؤخراً من زيارةٍ إلى بغداد وكان متشوقاً ليتكلم عنها. البند الثاني والأهم حسـب خاشقجي وزهير هو تمهيد الطريق لزهير ليشكل مجموعةً من عشرة رجال أعمـالٍ سعوديين سيقوم كل واحدٍ منهم باستثمار 10 مليون دولار في تريريم.

قال لي خاشقجي: "كان من الطبيعي بالنسبة لنا أن نقابل بـيرل. نحـن في الشرق الأوسط معتادون على السياسيين الذين يستخدمون مناصبهم لمصلحة العمل الذي يريدونه. لقد نظّمتُ الغداء لكي يستطيع حرب زهير إطلاع بيرل على مـا يريده. استمع بيرل باحترام، وانتهى الغداء". صرّح زهير في حوارٍ هاتفيٍّ لي معه أن بيرل قد أوضح خلال الغداء أنه "لا يهتم للمال. قال إنه مهتمٌّ أكثـر بالسياسـة،

والعمل يتم من خلال الشركة" - أي تريريم. أضاف زهير: "لقد تشبّث بيرل خلال الغداء بفكرته بأنه 'يجب علينا التخلص من صدام'". وعندما تكلمت معه في أوائل شهر آذار/مارس 2003 فعلى حدِّ علمه لم يكن أي مالٍ سعودي حتى ذلك الوقت قد تم استثماره في تريريم.

خلال أول حديثٍ هاتفي بيني وبين جيرالد هيلمان في منتصف شهر شباط/فبراير 2003 وقبلَ أن أعرف تدخل خاشقجي وزهير، أكد لي أن تريريم "لم تكن لها أي علاقة" بالسعوديين. قال هيلمان: "أنا لا أعرف ما يمكن أن تقوم به معهم... ما شاهدْناه في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان إظهاراً غريباً لمذهبهم. يعتقد الأميركيون أن السعوديين يدعمون الإرهاب. ليس لدينا أي استثمارٍ منهم أو معهم". (بعد بضعة أسابيع أقرّ بأنه قد التقى خاشقجي وزهير، ولكنه قال بأن هاريمان قد نظّم الاجتماع وبأنه لم يكن يعلم أن زهير سوف يكون حاضراً)، وأصرّ في شهر شباط/فبراير أن بيرل: "ليس إنساناً ماديّاً. وليست لديه أي رغبة في الكسب الماديّ".

اعترف بيرل خلال سلسلةٍ من الحوارات الهاتفية في الفترة ذاتها بأنه قد التقى بشخصين سعوديين خلال الغداءً في مرسيليا، إلا أنه لم يكشف هويتهما. (في تلك المرحلة لم أكن أعرف بعد من هما). قال: "كان هناك سعوديان، لكن لم تحصل أي مناقشة لتريريم. لم تكن موضع ذكرٍ أو مناقشة أبداً"، وأكدّ بشدة: "لم يكن المال الموضوع الذي تمت مناقشته خلالَ الغداء. بسبب الظروف المحيطة ما كان ليخطر ببالي أبداً مناقشة الاستثمارات". أضاف بيرل أن واحداً من السعوديين قد وصلته معلومات عن أن صدام كان مستعداً للاستسلام. "كانت رسالته التماساً للتفاوض مع صدام".

عندما سألت بيرل عما إذا كان رجلا الأعمال السعوديان في الغداء يعتبران مستثمرين محتملين في تريريم أجاب: "لا أريد سعوديين مثل هؤلاء، ولكن رأس المال مفتوحٌ لأي مستثمر، وقال شركاؤنا الأوروبيون أنه كان لديهم مستثمرون سعوديون من خلال مصارف الاستثمار". صرّح كلٌّ من بيرل وهيلمان بشكلٍ قاطع بعدم وجود مستثمرين سعوديين في تلك المرحلة.

أعلن خاشقجي أنه قد ابتهج بنشاطات بيرل وهيلمان كأعضاء في مجلس السياسة، وكما رأى خاشقجي فإن إمكانية العمل لتريريم كانت تعتمد على وقوع الحرب في العراق. قال لي: "إذا لم تقع الحرب، فلماذا قد تكون هناك حاجة للأمن؟ وبالطبع إذا وقعت الحرب فسيترتب إنفاق بلايين الدولارات"، وعلّق: "لقد أعمى الأميركيون أنفسهم باستقامتهم العالية ومذهبهم الديمقراطي ضد بيع النفوذ، ولكنهم كانوا يبيعون النفوذ".

عندما أصبح موضوع غداء بيرل مع خاشقجي وزهير وعلاقته بتريريم معروفاً لبعض الأفراد ذوي المرتبة العالية في العائلة السعودية الملكية كانت ردة فعلهم متّسمةً بالغضب والدّهشة. لقد تعرّض بيرل الذي كان واحداً من أكثر النقاد انتقاداً للمملكة إلى هجومٍ شديدٍ بعد الاجتماع في مرسيليا.

قال لي الأمير بندر بن سلطان الذي قد عمل كسفير سعودي في الولايات المتحدة لمدة عشرين عاماً بأنه كان قد سمع عن ارتباط بيرل بتريريم والغداء الذي تم في مرسيليا. الأمير بندر الذي يبلغ عمره حوالى خمسين سنة هو عضوٌ بارزٌ في العائلة الملكية (والده هو وزير الدفاع). قال بأنه قد تم إعلامه بأن الاتصالات بين بيرل وتريريم والسعوديين كانت بخصوص العمل فقط من كل الجوانب. قال لي الأمير بندر بعد حرب الخليج عام 1991 إن بيرل كان قد تدخّل في محاولة فاشلة لبيع أنظمة أمنية للحكومة السعودية "وهذه الشركة تصنع الأنظمة الأمنية". (أقرّ بيرل بأنه كان عضواً في مجلس شركة حاولت القيام بمثل هذه الصفقة ولكنه قال إنه لم يتدخل بشكلٍ مباشر في ذلك المشروع).

قال الأمير بندر: "يتمتع بيرل بشخصية منقسمة، فتارةً يحاول القيام بصفقة بمائة مليون دولار وتارةً تجد عناصر من شكلٍ من الابتزاز – لقد أعلمني المشاركون في الاجتماع أنه 'إذا توصلنا إلى القيام بالصفقة، فسوف يدعم المملكة العربية السعودية'".

أما عن لقاء بيرل مع خاشقجي وزهير والتأكيد على أن هدفه كان مناقشة السياسة فقد قال الأمير بندر: "يجب أن تكون هناك قدرةٌ على التنصّل، ورواية تكون ستاراً للواقع – مبادرةٌ سلميةٌ محتملة في العراق – يجب أن تكون موجودة.

أنا أعتقد بأن أحداث العراق غير متعلقة بذلك الموضوع. الذي انعقد كان اجتماع عملٍ بحت".

على كل حال كان زهير مقتنعاً بوضوح بأن سيكون لديه فرصةٌ للقيام بمناقشة جدية مع بيرل حول السلام وذلك بفضل مناقشاته مع تريريم.بعد بضعة أيامٍ من اللقاء في باريس أرسل هيلمان إلى خاشقجي مذكرةً مطبوعةً بقياس 12 بنطاً بتاريخ كانون الأول/ديسمبر 2002 حدد فيها الشروط التي يجب أن ينفذها العراق. ذكرت المذكرة: "أنا أعتقد أن الولايات المتحدة لن تخوض حرباً ضد العراق إذا ما حصلت على المطالب التالية". يجب على صدام الاعتراف بأن "العراق يطوّر ويمتلك أسلحة للدمار الشامل". بعد ذلك سيتم السماح له بالتنحيّ ومغادرة العراق فوراً مع أبنائه وبعض وزرائه.

أرسل هيلمان لخاشقجي مذكرةً ثانية بعد مضيّ أسبوع، وقبل يومٍ واحدٍ من موعد الغداء مع بيرل في مرسيليا. قالت المذكرة: "متابعةً لمباحثاتنا الأخيرة فقد كنا نفكر في اختبارٍ فوريٍّ ليؤكد على صدق العراق في رغبته بالاستسلام". كما تم إيجاز خمس خطواتٍ أخرى وتقديم طلبٍ نهائيٍّ طموح: بأن ينظم خاشقجي وزهير لقاءً مع الأمير نوافٍ عبد العزيز وهو رئيس الاستخبارات السعودية "بحيث نستطيع أن نساعد في واشنطن".

راودت الشكوك كلاً من خاشقجي وزهير حول المذكرات. اعتبرها زهير "مضحكة"، وقال لي خاشقجي أنه اعتقد أنها مسلّية وسخيفة إلى حدٍّ ما، وتساءل: "هل كان هذا ما يفكرون به. لم يكن هناك شيء للاستجابة له. بينما كان حرب يحاول كسب التأييد من أجل العراق، كانوا هم يحاولون كسب التأييد لبيرل".

قال هيلمان في حواري الأول معه: "لم يكن لريتشارد أي علاقة بكتابة تلك الرسائل. لقد أعلمته بأمرها لاحقاً، ولم يقل كلمةً واحدة، حتى بعد أن قمت بإرسالها إليه. اعتقدت أن أفكاري كانت واضحة، لكني لم أصدق بأن صدام قد يستقيل ويذهب إلى المنفى. أنا متأكد أن ريتشارد لا يؤمن بأن أياً من تلك الأمور قد تحدث". أضاف هيلمان بأنه قد وضع مسودة المذكرتين بمساعدة ابنته وهي طالبةٌ جامعية. بيرل من جهته قال لي: "أنا لم أكتبهما ولم أزوّد أحداً بمضمونهما. لم

أعرف شيئاً عنهما إلا بعد أن وضعت مسودهما".

كانت الآراء المطروحة في المذكرتين مختلفةً جداً في الحقيقة عن آراء بيرل الذي صرّح علناً بأن صدام سيترك منصبه فقط في حال إجباره على ذلك، ومختلفة عن آراء زملائه المتشددين في إدارة بوش. مع معرفتنا بأهمية بيرل في اتخاذ القرارات الأميركية وبمخاطر الاعتماد على مبرمٍ للصفقات ذي تاريخٍ مثل تاريخ عدنان خاشقجي، تبقى هناك تساؤلات حول كتابة هيلمان لمثل اقتراح السلام غير المحترف هذا لزهير. من الصعب أن نصرف النظر عن تأكيد الأمير بندر على أن مباحثات السلام كانت مجرد ستارٍ لصفقة بيعٍ صعبة.

في ذلك الوقت اكتسبت اقتراحات هيلمان صفةً بغيضة. بعد مضي شهرٍ من انعقاد الغداء وصلت الاقتراحات إلى صحيفة (الحياة) السعودية التي تصدر في لندن. إذا كان بيرل قد حاول في وقت من الأوقات إبعاد نفسه عنها فهو لم ينجح في ذلك. عنونت الصحيفة في خبرٍ لها "تعرض واشنطن تجنب الحرب مقابل موافقة دولية على نفي صدام" ووصفت مذكرات هيلمان على أنها وثائق "أميركية" وقالت بأن الاقتراحات الجديدة تحمل موافقة بيرل. أضافت الصحيفة بأن بيرل وآخرين قد حضروا سلسلةً من "الاجتماعات السرية في محاولة لتفادي الحرب الوشيكة مع العراق، وتمت مناقشة خطة يقوم فيها صدام بالاعتراف شخصياً بأن بلاده كانت تحاول الحصول على أسلحةٍ للدمار الشامل وبالموافقة على إيقاف محاولة الحصول على هذه الأسلحة في الوقت الذي يكون فيه بانتظار النفي عن وطنه".

بعد بضعة أيام نشرت صحيفة (السفير) اليومية الصادرة في بيروت ترجمةً عربيةً للمذكرات نفسها ونسبتها إلى ريتشارد بيرل. قيل إن بيرل هو الذي قدّم تلك المقترحات وأن هذه الأخيرة "توجز رؤية واشنطن المستقبلية للعراق". حوّلت صحيفة (السفير) غداء بيرل مع رجلي أعمال سعوديين إلى مجموعةٍ من "المفاوضات الأميركية السعودية الحديثة" حيث "مثّلَ الجانبَ الأميركيّ ريتشارد بيرل". أضافت الصحيفة: "إن نشر هذه الوثائق هامٌ جداً لأنها تسلّط الضوء على قصة كيفية إمكانية تفادي الحرب"، ولكن الوثائق في الحقيقة لم تقم بأيٍّ من ذلك بالطبع.

عندما سُئِل بيرل عما إذا كانت تعاملاته مع تريريم قد تعطي شكل تضاربٍ

في المصالح أجاب بأن كلّ من يرى مثل هذا التضارب يكون قد فكّر بطريقة "خبيثة". إلا أن بيرل قد وضع نفسه في موقفٍ صعب - موقفٍ مألوفٍ يتعرض له الرجال البارزون - وذلك بسبب خلطه بين القطاعين العام والخاص. لقد نسب إليه كونه القوّة المفكرة التي سببت حرباً لم يكن الجميع يرغب بها وشك الكثير بأنها، سواء كان ذلك عادلاً أم لا، قد تكون ثمرةً لمصالح العمل الأميركية. ليس هناك شكٌ بأن بيرل كان يؤمن بأن إبعاد صدام عن السلطة كان الخيار الصحيح. في الوقت ذاته أنشأ شركةً تكسب من قيام الحرب، وبقيامه بذلك أعطى الذخيرة ليس فقط للسعوديين بل لمؤيديه الإيديولوجيين الآخرين أيضاً.

ردّ بيرل على وصفي لمعاملاته التجارية الذي ورد في جريدة (ذي نيويوركر) في آذار/مارس 2003 بمقارنتي بإرهابيّ والإعلان بأنه كان يخطط لرفع دعوى تشهير ضدي. في تشرين الأول/أكتوبر عام 2003 أصدر البنتاغون تقريراً لرئيس المفتشين تمت صياغته بشكلٍ عميق أقرّ بأن بيرل "مع بعض الاستثناءات... كان مرتبطاً بالنشاطات الخارجية التي نُسبَت إليه" - أي أنه عمل مندوباً لشركات خاصة تسعى وراء عقودٍ فدرالية. لكن تقرير رئيس المفتشين قررّ بأن بيرل لم ينتهك القوانين الفدرالية التي تحظرّ مثل هذا التمثيل لأن تلك القوانين كانت تشمل فقط الموظفين الخاصين في الحكومة الذين يعملون 60 يوماً في السنة أو أكثر. كان بيرل بوصفه رئيساً لمجلس سياسة الدفاع يؤدي عمله لمدة ثمانية أيامٍ في السنة فقط على حد قول رئيس المفتشين. أما بالنسبة للمسألة التي كانت "الأكثر إثارةً للحيرة" عما إذا بيرل قد خرق القواعد الأخلاقية الحكومية أو بدا أنه فعل ذلك، حكم رئيس المفتشين أنه لم يكن هناك "أساسٌ كافٍ" للاستنتاج بأن نشاطات بيرل التجارية قد بلغت كونها خرقاً.

تعرض بيرل بعد فترةٍ قصيرة إلى سلسلة من الفضائح المالية تضمنت تضارباً محتملاً في المصالح، كما حصل في قضية تريريم، بالإضافة إلى احتمالٍ لانتهاك قواعد كشف هيئة الأوراق المالية والبورصة الأميركية. استقال بيرل من منصبه كرئيس لمجلس سياسة الدفاع بعد بضعة أسابيع من صدور قصتي، واستقال من عضوية المجلس بعد مرور سنة. لم يقم برفع أيّ دعوى تشهير.

7

من كذب على من؟

1- آذار/مارس 2003:

"هذه الوثائق... غير موثوقة في الحقيقة"

بينما كان الكونغرس يستعد للتصويت على قرار تفويض الرئيس جورج دبليو بوش بشنّ الحرب في العراق قامت مجموعةٌ من المسؤولين الرفيعي المستوى في الاستخبارات بمن فيهم جورج تينيت رئيس الاستخبارات المركزية بإطلاع لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية على القدرة العراقية في مجال الأسلحة في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر عام 2002. كان ذلك تقديماً هاماً للمعلومات بالنسبة لإدارة بوش. أثار بعض الديمقراطيين علناً تساؤلاتٍ حول ادّعاء الرئيس أن العراق لا زال يمتلك أسلحة دمارٍ شامل شكلت خطراً مباشراً على الولايات المتحدة. وفي اليوم السابق انتقد نائب الرئيس السابق آل غور بشدة تأييد الإدارة للمبادرة بالحرب وسمّى ذلك مبدأً سيستبدل "عالماً تعتبرُ فيه الدول نفسها خاضعةً للقانون" مع "فكرة أنه لا يوجد قانون بل فقط حرية تصرف رئيس الولايات المتحدة". فكّر بعض الديمقراطيين أيضاً في وضع حلٍّ بديل يُقَدّمُ للكونغرس.

حسب قول اثنين من الذين حضروا اجتماع التبليغ الذي كان سرّياً للغاية وانعقد في غرفة الاستماع الآمنة للجنة فقد أعلن تينيت، كما فعل سابقاً، أن شحنةً

بحريةً من أنابيب الألمنيوم الشديدة القوة تمّ إيقافها خلال طريقها إلى العراق كانت تهدف إلى استخدامها في صناعة آلات نابذة يمكن استعمالها لإنتاج اليورانيوم المخصّب. حدث خلافٌ حول ملائمة الأنابيب لذلك الغرض، لكن هذه المرة دعمَ تأكيدٌ جديدٌ ملفتٌ للنظر النقاش بأن العراق كان يمتلك برنامجاً نووياً جارياً: تلقّت وكالة الاستخبارات المركزية مؤخراً دليلاً من الاستخبارات يظهر أنه بين عامي 1999 و2001 حاول العراق شراء خمسمائة طن من أكسيد اليورانيوم من النيجر التي تعد واحدةً من أكبر المنتجين في العالم. هذا النوع من خامة اليورانيوم المعروف باسم "يلوكيك" (الكعكة الصفراء) يمكن استخدامه لصنع وقودٍ للمفاعلات النووية، كما يمكن تحويله أيضاً إلى يورانيوم من رتبة الأسلحة إذا تمت معالجته بطريقةٍ مختلفة. يمكن أن تنتج خمسة أطنان ما يكفي لصنع قنبلة.

في اليوم ذاته أظهرت حكومة طوني بلير إلى العلن في لندن ملفاً يحتوي على بعض المعلومات بأن لجنة مجلس الشيوخ قد علمت سراً - بأن العراق كان يحاول شراء "كميات كبيرة من اليورانيوم" من دولةٍ أفريقية لم يذكر اسمها "على الرغم من أنه لا يمتلكُ أي برنامج مدنيّ فعال للطاقة النووية قد يحتاج إليها". جذب الادعاء الانتباه فوراً: صرّح عنوانٌ في صحيفة (غارديان) اللندنية "العصابات الأفريقية تفتح الطريق إلى اليورانيوم".

بعد يومين اثنين نوّه وزير الخارجية كولن باول في مثوله أمام جلسة استماعٍ مغلقة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ إلى محاولة العراق الحصول على اليورانيوم من النيجر كدليلٍ على مطامحه النووية المستمرة. ساعدت شهادة باول وتينيت في تهدئة الديمقراطيين وبعد مضي أسبوعين تمّ إقرار القرار بشكلٍ ساحق وأعطيَ الرئيس بذلك تفويضاً من الكونغرس بالقيام بهجومٍ عسكريٍّ على العراق. (أنكر المتحدث باسم وكالة الاستخبارات المركزية ويليام هارلو في بادئ الأمر بأن تينيت قد أطلع الأعضاء في مجلس الشيوخ على موضوع النيجر عندما صدرت قصتي في آذار/مارس عام 2003. علمتُ لاحقاً بأنه تم إطلاق تحقيقٍ داخليٍّ في مجلس الشيوخ للوصول إلى معرفة المصدر الذي حصلتُ منه على المعلومات).

أخبرني مسؤولٌ سابقٌ رفيع المستوى في الاستخبارات بأن المعلومات عن النيجر قد اعتُبِرت جديّة وخطيرة بشكلٍ كافٍ ليتم تضمينها في الخلاصة اليومية للرئيس، وهي واحدةٌ من الوثائق الاستخبارية الأكثر دقةً في النظام الأميركي. من المفترض أن تكون المعلومات التي تحتويها محللةً بشكلٍ دقيق أو "منتقاةً". إن توزيع تقرير الصباح الباكر المؤلف من صفحتين أو ثلاث صفحات والذي تحضره وكالة الاستخبارات المركزية محددٌ للرئيس وبضعة مسؤولين رفيعي المستوى، فمثلاً لا يستطيع أي عضوٍ في لجنة الشيوخ أو لجنة استخبارات المجلس التشريعي الحصول على خلاصة الرئيس اليومية. قال لي محللٌ في وزارة الخارجية: "لا أعتقد أن أحداً هنا يرى ذلك الشيء. أنت تصبح على معرفة بما ورد في الخلاصة اليومية للرئيس فقط لأنه يتردد كثيراً - الناس يتكلمون عنه".

في 19 كانون الأول/ديسمبر من عام 2002 اعتبرت واشنطن علنياً للمرة الأولى النيجر على أنها البائع المزعوم للمواد النووية وذلك في وثيقة افتراض لوزارة الخارجية سألت بطريقة متكلّفة: "لماذا يخفي النظام العراقي حصوله على اليورانيوم؟" العراق والنيجر أنكرا التهمة. ذكر الرئيس بوش مسألة اليورانيوم بالإضافة إلى أنابيب الألمنيوم في رسالة اتحاد الدولة في 28 كانون الثاني/يناير عام 2003 وحدّد بريطانيا على أنها مصدر المعلومات: "علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين قد طلب مؤخراً كميات ضخمة من اليورانيوم من أفريقيا". وعلق قائلاً: "لم يشرح صدام حسين بطريقةٍ موثوقة هذه النشاطات. من الواضح أنّ لديه الكثير ليخفيه".

بيد أن الرواية قد تناثرت أشلاءً. في السابع من شهر آذار/مارس، وقبل أقل من أسبوعين من بدء الحرب على العراق، أخبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي مجلسَ الأمن التابع للأمم المتحدة في فيينا أن الوثائق التي تتعلق بصفقة بيع اليورانيوم بين العراق والنيجر كانت مزوّرة.

قال البرادعي: "استنتجت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع خبراء خارجيين بأن هذه الوثائق... غير موثوقة في الحقيقة". تابع مسؤولٌ رفيع المستوى في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر قائلاً لي: "هذه الوثائق سيئة جداً بحيث لا

يمكنني أن أتصوّر بأنها صدرت عن وكالة استخبارات جديّة. لقد أحزنني عدم إيقاف تلك الوثائق بعد معرفة نوعيتها السيئة. ولقد كنت أتوقع القيام بالمزيد من التحقيق فيها من قبل المستوى الذي وصلت إليه".

طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوثائق لأول مرة في الخريف الماضي بعد فترة قصيرة من إصدار الحكومة البريطانية لملفها. وبعد أشهرٍ من المناشدات التي قامت بها الوكالة حوّلت الولايات المتحدة الوثائق إلى جاك بوتيه وهو فرنسيٌّ يترأس مكتب التحقيق النووي التابع للأمم المتحدة في العراق. استغرق الأمر بضع ساعات فقط ليقرر فريق بوتيه أن الوثائق كانت مزيّفة. لقد سُلّمت الوكالة حوالى ست رسائل واتصالات أخرى بين مسؤولين في النيجر والعراق، وقد كان الكثير منها مكتوباً على أوراقٍ طبع عليها اسم الحكومة النيجيرية. كانت المشكلات تسطع واضحة. واحدة من الرسائل بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2000 كانت موقعة باسم وزير خارجية النيجر ألّيل حبيبو الذي شغل هذا المنصب منذ عام 1989. رسالةٌ أخرى تدّعي أنها من رئيس النيجر تاندجا مامادو تحمل توقيعه الذي وُجِدَ أخيراً أنه كان مزوّراً بشكلٍ واضح، ونصاً ذا أخطاء فظيعة. قال مسؤول الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه: "يمكن كشفها من قبل أي باحث على موقع Google على شبكة الإنترنت". حسب مسؤول الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد واجه بوتيه الولايات المتحدة بذلك التزوير: "'ماذا لديكم لتقولوه؟' لم يكن لديهم شيء ليقولوه".

عندما سُئل باول عن التزوير خلال لقاء تلفزيوني بعد يومين من تقرير البرادعي صرف النظر عن الموضوع قائلاً: "إذاً تم حلّ تلك القضية فقد تمّ حلها"، وبعد عدة أيام أنكر في جلسة استماع المجلس التشريعي أن يكون لأحد في حكومة الولايات المتحدة دورٌ في التزوير. قال باول: "لقد أتى ذلك من مصادر أخرى. لقد تم تقديمه للمفتشين بحسن نية". في الثامن من شهر آذار/مارس نقلت صحيفة (واشنطن بوست) عن مسؤولٍ أميركي قام بمراجعة الوثائق أنه شرح قائلاً ببساطة: "لقد خُدعنا بذلك".

أصبحت مسألة التزوير موضوعاً لتساؤلاتٍ لاذعة وواسعة الانتشار في أوروبا

وبلدانٍ أخرى حول مصداقية الولايات المتحدة. لكنها في بادئ الأمر أثارت فقط بضع قَصصٍ جديدة في الولايات المتحدة ومساءلةً طويلةً بعض الشيء حول كيفية مصادقة البيت الأبيض على مثل هذا التزييف الواضح. ردّ نائب الرئيس تشيني على تقرير البرادعي بشكل أساسي بمهاجمة الشخص الذي قدّم تلك الوثائق. صرح تشيني خلال ظهوره في برنامج (Meet the Press) (واجه الصحافة) في السادس عشر من آذار/مارس مؤكداً أنه كان لدى الولايات المتحدة سببٌ وجيه لتعتقد بأن صدام حسين قد أعاد بناء برنامج الأسلحة النووية الخاص به. تابع قائلاً: "أعتقد بصراحة أن السيد البرادعي مخطئ، وأظن أنه إذا ما نظرتم إلى السجل المتسلسل للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بهذا النوع من القضايا وخاصةً فيما يتعلق بالعراق فسنجد أنهم قد استخفوا وأغفلوا بشكلٍ متكررٍ ما كان يقوم به صدام حسين. ليس لديّ أي سبب يجعلني أصدق أنهم على صوابٍ هذه المرة أكثر مما كانوا عليه في الماضي". بدأت الحرب في العراق بعد مضي ثلاثة أيام.

ما الذي جرى؟ كيف استطاع مثل هذا الزيف الواضح أن يتقدم دون اعتراضٍ يُذكَر من خلال الطبقات العليا من جماعة الاستخبارات الأميركية وإلى قلب خلاصات الرئيس المقدّسة إلى أبعد حدّ؟ من سمح له بالدخول إلى خطاب الرئيس عن اتحاد الدولة؟ هل كانت الإدارة تكذب على نفسها؟ أم أنها قدّمت عمداً في هذه القضية وغيرها للكونغرس والشعب ما عرفت أنها معلومات خاطئة؟ متى وكيف أصبح المغزى - الخطر الذي يشكله العراق - أكثر أهميةً من استقامة عملية التدقيق التي تقوم بها الاستخبارات؟

2 - إلى داخل أنبوب اختبار الاستخبارات

يسمّون أنفسهم المتهكمين بأنفسهم، كابال، (أي العصبة) - مجموعة صغيرة من مستشاري ومحللي السياسة تم تعيينهم في مكتب البنتاغون للخطط الخاصة. في الخلاف الذي أدى إلى حرب العراق أدت عمليتهم التي ابتكرها بول وولفوويتز إلى تغيّرٍ حاسمٍ في الاتجاه في مجتمع الاستخبارات الأميركية. شكل هؤلاء المستشارون والمحللون الذين بدأوا عملهم في الأيام التي تلت أحداث الحادي عشر من

أيلول/سبتمبر مجموعةً متشابكةً من مراجعات الاستخبارات التي ساعدت في توجيه الرأي العام والسياسة الأميركية نحو العراق. لقد اعتمدوا على معطيات تمّ جمعها في وكالة استخبارات أخرى وأيضاً على معلومات قدمها المجلس الوطني العراقي برئاسة أحمد جلبي. بحلول خريف عام 2002 نافست العملية وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة البنتاغون لاستخبارات الدفاع الذي كان المصدر الأساسي للاستخبارات للرئيس بوش فيما يتعلق باحتمال امتلاك العراق لمخزون من أسلحة الدمار الشامل وارتباطه بتنظيم القاعدة.

آبرام شالسكي كان مدير عمليات الخطط الخاصة وهو خبيرٌ مثقف في أعمال الفيلسوف السياسي ليو شتراوس. عمل شالسكي في الاستخبارات وقضايا السياسة الخارجية لمدة استمرت ثلاثة عقود، وكان عضواً في فريق عمل لجنة استخبارات مجلس الشيوخ في أوائل الثمانينيات من القرن السابق، كما عمل خلال إدارة الرئيس ريغان في البنتاغون لدى ريتشارد بيرل الذي كان في ذلك الوقت وزيراً مساعداً للدفاع والتحق بعد ذلك بشركة راند. كان وكيل وزارة الدفاع ويليام لوتي يشرف على مكتب الخطط الخاصة وهو رائد متقاعد في سلاح الدولة البحري دعم منذ البداية القيام بتحرك عسكري ضد العراق. تحوّلت السلطة إلى المدنيين في البنتاغون مع انتقال الإدارة إلى الحرب وتشكيل السياسة وبذلك أخذ لوتي مسؤوليات متزايدة في الأهمية. قال الرئيس السابق لاستخبارات الشرق الأوسط في وكالة استخبارات الدفاع دبليو باتريك لانغ بأن البنتاغون قد "توحّد معاً لكي يسيطر على السياسة الخارجية للحكومة، وقد نجحوا في ذلك. إنهم يرشحون جلبي. لقد تعرضت وكالة استخبارات الدفاع إلى الإرعاب والهزيمة حتى اللب، ولا تتمتع وكالة الاستخبارات المركزية بأي شجاعة".

اتسعت حدة العداء بين كافة الأطراف. قال لي مسؤولٌ في البنتاغون في نيسان/أبريل عام 2003 عمل لدى لوتي "لقد قمت بالعمل عندما لم تكن مجموعة الاستخبارات تقوم بعملها. لقد أدركنا حقيقة أنهم لم يقوموا بالتحليل. زوّدنا وولفويتز بمعلومات لم يسبق له رؤيتها. لا تزال مجموعة الاستخبارات تبحث عن مهمة كتلك التي قاموا بها خلال الحرب الباردة عندما قاموا بتجريد صناع السياسة

من التفكير المستقلّ ولقّنوهم كل شيء".

قال لي مستشارٌ للبنتاغون عمل مع الخطط الخاصة في مقابلة أجريتها معه في ربيع ذلك العام أنه يعتقد أن شالسكي ولوتي قد "فازا" ببساطة "في مناقشة السياسة". أضاف قائلاً: "لقد غلبوهم - حققوا فوزاً كبيراً على الدولة ووكالة الاستخبارات المركزية. إن سبب فوزهم ليس غامضاً - وهو أنهم كانوا أكثر فعّالية في بناء مناقشتهم. لوتي أذكى من المعارضة. وولفوويتز أذكى. لقد تغلبوا عليهم في المناقشة. كان صراعاً عادلاً. لقد أقنعوا الرئيس بالحاجة إلى تشكيل سياسة أمنٍ جديدة. أولئك الذين يخسرون يكونون جيدين جداً في محاولة تشويه سمعة أولئك الذين يفوزون"، وتابع: "أودّ لو أكون المؤرّخ الذي يكتب قصة حول كيفية تدبير هذه المجموعة الصغيرة المؤلفة من ثمانية أو تسعة أشخاص لحقائق المسألة التي سعوا وراءها وحققوا الفوز".

تم تشكيل الخطط الخاصة من أجل إيجاد الدليل على ما كان وولفوويتز ورئيسه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد يعتقدان بأنه صحيح - أي أنه كان لصدام حسين علاقات وثيقة بتنظيم القاعدة وأن العراق كان يمتلك مخزوناً ضخماً من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وربما النووية أيضاً. كان احتمال امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل قضيةً مقلقةً للمجتمع الدولي حتى قبل حرب الخليج الأولى. استخدم صدام حسين الأسلحة الكيميائية في الماضي. قام في وقتٍ ما بتركيب آلاف رؤوس الصواريخ الكيميائية بالإضافة إلى الأسلحة البيولوجية وقام بمحاولة جدية لبناء برنامجٍ للأسلحة النووية. كان موضع الخلاف هو ما بقي من تلك القدرة، إن بقي شيء على الإطلاق، بعد حرب عام 1991 وعمليات التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة وفرض نطاقات حظر الطيران والعقوبات التي تلت ذلك. بالإضافة لذلك أثيرت تساؤلات متكررة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عن علاقة العراق بالإرهابيين. أظهر استفتاء جرى في شباط/فبراير عام 2003 بأن 72% من الأميركيين كانوا يعتقدون أنه من المرجح ارتباط صدام شخصياً بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، على الرغم من عدم تقديم دليلٍ جيدٍ على صحة مثل هذه الصلة.

تذمّر رامسفيلد منذ وقتٍ طويل من حدود الاستخبارات الأميركية. في أواخر التسعينيات من القرن الماضي قام بترأس لجنة عن برامج الصواريخ والقذائف انتقدت عدم استعداد محللي الاستخبارات "للقيام بتقديرات تمتد إلى ما وراء الدليل الواقعي الذي يمتلكونه". حتى قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر كان ريتشارد بيرل يقوم بمناقشةٍ مماثلة حول معرفة مجموعة الاستخبارات بأسلحة العراق. قال في جلسة استماعٍ للجنة فرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في آذار/مارس عام 2001: "هل يمتلك صدام الآن أسلحة دمارٍ شامل؟ طبعاً يمتلك. نحن نعلم أنه يمتلك أسلحة كيميائية، نعلم أنه يمتلك أسلحةً بيولوجية... إلى أين وصل فيما يتعلق بالأسلحة النووية هذا ما لا أعتقد أننا نعرفه بالضبط. أظن أنه وصل إلى أبعد مما نعتقد. دائماً يكون أبعد مما نعتقد لأننا نحدُّ أنفسنا، عندما نفكر في هذا، بما نستطيع أن نثبته ونبرهنه... وإن لم تصدّقوا بأننا قمنا بكشف كل شيء فيجب أن تفترضوا بأن هناك أكثر مما نستطيع الوصول إلى تقارير عنه".

بحلول خريف عام 2002، كان رامسفيلد في نزاعٍ علني مع وكالة الاستخبارات المركزية بسبب عدم قدرة الوكالة على أن تثبت بالوثائق علاقاتٍ خطرة مباشرة بين تنظيم القاعدة والعراق. اعتقد هو وحلفاؤه بأن وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن قادرةً ببساطة على إدراك حقيقة الوضع في العراق. قال لي مستشار البنتاغون: "كانت الوكالة بعيدةً عن إثبات عدم الارتباط بين العراق والإرهاب. هذا هو ما حثّهم. إذا ما سبق وعملتَ في معطيات الاستخبارات فستستطيع رؤية الأفكار المتأصلة لدى الوكالة التي تشوّه الطريقة التي ترى بها المعطيات". قال إن هدف الخطط الخاصة هو "وضع المعطيات تحت المجهر لإظهار ما لا تستطيع مجموعة الاستخبارات رؤيته. شالسكي يتحمل الجزء الأصعب".

في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2002 أفادت مقالةٌ في جريدة (نيويورك تايمز) بأن رامسفيلد كان قد أمر بالقيام بعمليةٍ استخبارية "للبحث عن معلومات حول نوايا العراق العدائية أو صلاتها بالإرهابيين"، والتي يمكن أن تكون وكالة الاستخبارات المركزية قد غفلت عنها. عندما سئل رامسفيلد عن القصة التي جرت

في اجتماعٍ للبنتاغون كان غامضاً في بادئ الأمر. "لقد تم إعلامي أنه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر طُلِبَ من مجموعة صغيرة، أعتقد أنها كانت في البداية مؤلفة من شخصين وربما من أربعة الآن، أن تبدأ في البحث في هذه الكمية الهائلة من المعلومات التي كنا نتلقاها من أنواع الاستخبارات". تابع يقول: "أنتم تجهلون ما لا تعرفونه. وهكذا تدخل الملخصة اليومية" - من وكالة الاستخبارات المركزية - "وتردد الملخص اليومي، وأنا أسأل أسئلةً. 'يا إلهي ماذا عن هذا؟' أو 'ماذا عن ذاك؟ هل فكّر أحدٌ في ذلك؟'" قال رامسفيلد في الاجتماع ذاته أنه قد تم إبلاغه بأنه كان هناك "دليلٌ راسخٌ على وجود أعضاءٍ من تنظيم القاعدة في العراق". (وجدت لجنة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في تقريرها بأنه لم يكن هناك دليلٌ على وجود صلةٍ ذات علاقةٍ بالعمليات الحربية بين العراق وتنظيم القاعدة).

قال لي موظفٌ سابقٌ رفيع المستوى في الاستخبارات: "على رامسفيلد أن يقلل الثقة بتحليل وكالة الاستخبارات المركزية لكي يجعل استخباراته موثوقةً أكثر". قال موظف سابق آخر في وكالة الاستخبارات المركزية أن رامسفيلد: "يريد G.R.U الخاص به" - إشارة إلى وكالة الاستخبارات العسكرية السوفييتية السابقة. "إنه لا يريد أن يكون متّكلاً على وكالة الاستخبارات المركزية للحصول على المعلومات اللازمة لتحضير ساحة المعركة لجنوده".

وصلت مذكرةٌ داخليةٌ في البنتاغون بتاريخ كانون الأول/ديسمبر عام 2001 إلى حدّ الإشارة إلى أن خبراء الإرهاب في الحكومة وخارجها قد قللوا عمداً من أهمية الصلة بين تنظيم القاعدة والعراق وأرادوا دحضها. "هناك تحاملٌ في مجموعة الاستخبارات منذ سنوات عدّة" ضد المنشقين حسب تعبير المذكرة التي حثت أيضاً على إعطاء اثنين من المحلّلين الذين يعملون مع شالسكي تفويضاً من أجل "التحقيق في الصلات مع العراق" من خلال القدرة على الوصول إلى "استخلاصٍ ملائمٍ للمعلومات من المنشقين العراقيين الأساسيين".

اتجه مكتب الخطط الخاصة في بحثه عن استخبارات جديدة نحو المجلس الوطني العراقي التابع لجلبي الذي طالما بحث عن المنشقين العراقيين. شكل المكتب علاقة

عملٍ وثيقة مع المجلس الوطني العراقي وأصبح قناةً تتدفق منها تقارير الاستخبارات من المجلس الوطني العراقي إلى المسؤولين في البيت الأبيض، وهذا ما عزّز موقفه في خلافاته مع وكالة الاستخبارات المركزية وأعطى قيادة البنتاغون المؤيدة للحرب قوةً إضافية في خلافاتها المستمرة مع وزارة الخارجية - على الرغم من الشكوك المحيطة بالمجلس الوطني العراقي والتي كان لها أساسٌ من الصحة. في منتصف تسعينيات القرن السابق وجهت وكالة الاستخبارات المركزية سراً ملايين الدولارات سنوياً للمجلس الوطني العراقي. انتهت هذه الدفعات حوالى عام 1996 حسب قول رئيس سابق لمكتب وكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الأوسط والسبب الرئيسي لذلك هو أنه كانت لدى الوكالة شكوكٌ حول استقامة جلبي.

قال رئيسٌ سابقٌ آخر لمكتب الشرق الأوسط عن جماعة الجلبي: "يمتلك المجلس الوطني العراقي سجلاً طويلاً من التلاعب بالمعلومات لأن لديه جدول عملٍ محدداً. إنه وحدةٌ سياسية - وليس وكالة استخبارات".

لم يكن المجلس الوطني العراقي الوحيد الذي حرّف الاستخبارات وتلاعب بها. شارك البيت الأبيض أيضاً في تشويه الحقائق وتجاهل الدلائل غير المرغوب بها خلال جهوده لإقناع الأميركيين بالخطر النووي الوشيك الصادر من صدام حسين. شملت واحدةٌ من القضايا الفاضحة أشهر منشق عراقي، الجنرال حسين كامل. هرب كامل الذي كان مسؤولاً عن برنامج الأسلحة العراقي في آب/أغسطس عام 1995 إلى الأردن مع أخيه الكولونيل صدام كامل، وأحضرا معهما صناديق تحتوي على وثائق تحمل معلومات مفصلة عن الجهود العراقية لبناء أسلحة دمارٍ شامل - لم تكن فرق التفتيش التابعةً للأمم المتحدة تعلم شيئاً عن أكثرها مع أنها كانت تقوم بالعمل منذ عام 1991 - وتمّ إجراء مقابلاتٍ طويلة معهما من قبل مفتشي الأمم المتحدة. في عام 1996 طلب صدام حسين من الأخوين العودة واعداً إياهما بالمسامحة ثم أمرَ بقتلهما. أصبحت المعلومات التي قدمها الأخوان كامل عنصراً أساسياً في حملة إدارة بوش لإقناع الشعب بفشل عمليات التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة. نوّه الرئيس بوش في خطابٍ له في ولاية سينسيناتي في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 إلى أن انشقاق الأخوين كامل كان اللحظة التي

اضطر فيها نظام صدام "إلى الاعتراف بأنه كان قد أنتج أكثر من ثلاثين لتراً من الجمرة وعوامل بيولوجية مميتة أخرى... هذا يعدُّ مخزوناً ضخماً من الأسلحة البيولوجية التي لم يتم تقديم أي بيان عنها فيما سبق... وهو قادرٌ على قتل ملايين البشر". صرح نائب الرئيس ديك تشيني قبل أسبوعين أن قصة حسين كامل "يجب أن تذكّر الجميع أننا اعتدنا أن نتعلم نتيجةً للانشقاقات أكثر مما تعلمناه من نظام التفتيش بحدّ ذاته".

يُظهر السجل الكامل لمقابلة حسين كامل مع المفتشين بأنه قال أيضاً إن مخزون العراق من رؤوس الصواريخ البيولوجية والكيميائية التي تم تصنيعها قبل حرب الخليج عام 1991 قد تم تدميره في حالاتٍ عديدة رداً على التفتيشات المستمرة. أجرى المقابلة في 22 آب/أغسطس عامٍ 1995 رولف إيكوس ثم المدير التنفيذي لفرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة واثنان من مساعديه الرفيعي المستوى نيكيتا سميدوفيتش وموريسيو زيفيرارو. قال كامل حسب السجل الذي تم جمعه من ملاحظات سجّلها سميدوفيتش: "تقومون بدورٍ هامٍ في العراق. يجب أن لا تستخفوا بأنفسكم. أنتم فعّالون جداً في العراق". عندما أشار سميدوفيتش إلى أن فرق الأمم المتحدة لم تجد "أي آثارٍ للتدمير" أجاب كامل: "نعم، لقد تمّ ذلك قبل مجيئكم". قال أيضاً إن العراق قد دمّر مستودع رؤوس الصواريخ. شرح كامل لاحقاً في الاستجواب: "لقد أعطينا تعليماتٍ بعدم إنتاج أسلحةٍ كيميائية... لا أذكر قيامنا بمتابعة إنتاج الأسلحة الكيميائيةً قبل حرب الخليج. ربما كان ذلك إنتاجاً وتعبئةً بالحدّ الأدنى... تم إتلاف كل الأسلحة الكيميائية. أنا أمرتُ بإتلاف كل الأسلحة الكيميائية. كل الأسلحة - بيولوجية وكيميائية وصاروخية ونووية - قد تم تدميرها".

أثار كامل أيضاً الشك حول شهادة الدكتور خضر حمزة وهو عالمٌ نووي عراقي انشقّ في عام 1994. استقر حمزة في الولايات المتحدة الأميركية بمساعدة المجلس الوطني العراقي وأصبح شاهداً صريحاً جداً فيما يتعلق بالمطامح النووية العراقية المزعومة. أخبر كامل الأشخاص الذين أجروا معه مقابلات باسم الأمم المتحدة بأن حمزة كان "كاذباً محترفاً". تابع قائلاً: "لقد عمل معنا لكنه كان عديم

النفع ودائم التطلّع نحو الترقية. لقد كان يستشيرني لكنه لم يستطع إنتاج شيء... حتى إنه قد تم استجوابه من قبل فريقٍ قبل أن يغادر وسُمِحَ له بالمغادرة".

أصبح حمزة بعد انشقاقه عضواً رفيع المستوى في جمعية العلوم والأمن الدولي وهي مجموعة نزع سلاحٍ في واشنطن كان رئيسها ديفيد أولبرايت، مفتشاً سابقاً للأسلحة في الأمم المتحدة. قال لي أولبرايت في عام 1998 أنه وحمزة أرسلا للناشرين عرضاً لكتاب تمت تسميته بشكلٍ مؤقت (إخفاق: العراق والقنبلة الذرية) يصف كيف أن العراق قد فشل في سعيه للحصول على وسيلةٍ نووية. قال أولبرايت أن أحداً لم يقبل العرض وأخيراً بدأ حمزة "بالمبالغة في وصف تجاربه في العراق". توقف الاثنان عن الاتصال. نشر حمزة في عام 2002 (صانع قنبلة صدام) وهي رواية قوية تدّعي أنه بحلول عام 1991، عندما بدأت حرب الخليج، كان العراق أقرب بكثير إلى صنع سلاحٍ نووي مما كان معروفاً.

ذكر ريتشارد بيرل في خطابٍ له في 14 تشرين الأول/أكتوبر عام 2001، عندما كانت حركة طالبان تُهزم هزيمةً نكراء في أفغانستان، رواية حمزة بما فيها ادعاؤه بأن صدام حسين قد أمر بنشر مرافق نووية مستقبلاً في 400 موقع في البلاد وذلك رداً على قصف إسرائيل في عام 1981 للمفاعل النووي أوزيراك قرب بغداد. قال بيرل: "كل يوم تنتج" هذه المواقع "القليل من المواد النووية"، وقال للحضور: "هل ننتظر صدام ونأمل بالأفضل. هل ننتظر ونأمل ألا يفعل ما نعرف أنه قادرٌ على فعله... أم هل نقوم بأخذ المبادرة والتصرف؟".

عندما تحدثت إلى الصحفي جيف ستاين من واشنطن في أيار/مايو عام 2003 الذي شارك في الكتاب أخبرني أن رواية حمزة كانت "صادقةً تماماً، آخذاً بعين الاعتبار أن أي تقرير يضع الكاتب في مركز الأحداث ولذلك يبدو أن هناك بعض المبالغة". قال لي الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية جيمس وولزي أيضاً في الشهر ذاته: "أنا أقدّره وليس لديّ سببٌ يجعلني لا أصدّق الادعاءات التي أطلقها". في ذلك الوقت لم يكن من الممكن الاتصال بحمزة للحصول على تعليقٍ منه، حيث كان قد عاد للتو من العراق بصفته عضواً في مجموعةٍ من المنفيين الذين عيّنهم البنتاغون للمساعدة في إعادة بناء البنى التحتية في العراق. كان سيصبح

مسؤولاً عن الطاقة الذرية. (لم يتم تجديد عقد حمزة مع سلطة التحالف المؤقتة لعام 2004).

إن فوائد ومساوئ الاعتماد على المنشقّين كان مصدراً دائماً للخلاف ضمن مجموعة الاستخبارات الأميركية - على حد تعبير شالسكي نفسه في كتابٍ دراسيٍّ شارك في تأليفه عام 1991 عن الاستخبارات. كتب قائلاً أنه على الرغم من أهميتهم "من الصعب التأكد من صدقهم... المعلومات المتضاربة التي قدمها عدة منشقين سوفييتيين كبار للولايات المتحدة... لم يتم التوصل إلى ترتيبها حتى الآن؛ لقد أربكت استخباراتَ الولاياتِ المتحدة لمدة ربع قرن". قد يقدّم المنشقّون رؤيةً فريدةً حول نظامٍ قمعيّ، ولكن كما يكتب شالسكي فإن مثل هذه المصادر الطوّعية "قد تكون جشعة، قد يكونون أيضاً أشخاصاً غير متوازنين بطريقةٍ ما يريدون إضفاء بعض التشويق على حياتهم، قد يرغبون في الانتقام مما يعتبرونه معاملةً سيئةً من قبل حكوماتهم أو قد يكونون عرضةً للابتزاز". هناك حافزٌ قويٌّ يدفعهم لإخبار من يجرون المقابلات معهم ما يودون سماعه.

وصف موظفٌ متقاعدٌ في وكالة الاستخبارات المركزية بعض الأسئلة التي قد تثار عادةً لدى التدقيق في مصدرٍ ما: "هل تتفق المعلومات المثيرة التي أبرزها جاسوسٌ يعمل ما وراء البحار مع مدى قدرته على الوصول إليها، أما أنها تتجاوز الحدّ المعقول الذي قد يصل إليه؟ كيف يتصرف العميل؟ هل هو دقيقٌ في مواعيد اللقاءات؟" إن عملية التدقيق ضروريةٌ خاصةً عندما نتعامل مع تقارير أجنبية - استخبارات حساسة قد تؤدي إلى قرارات كبيرة في السياسة. فرضياً، يجب عدم طلب القيامً بأي تصرفٍ مباشرةً من السلطّات الأعلى - عملية تعرف باسم "أنبوب الاختبار" - دون أن تخضع المعلومات التي بُني عليها لفحصٍ دقيق.

كانت مجموعة الاستخبارات في تراجع تامّ وطوّق مكتب الخطط الخاصة عملية التدقيق. في ربيع عام 2002 قال لي المسؤول السابق في البيت الأبيض إن رامسفيلد وولفوويتز قد بدأا بحثّ الرئيس ليأذن بتقديم أكثر من 90 مليون دولار ضمن اعتمادات فدرالية لجلبي تم الترخيص لها في قرار "تحرير العراق" عام 1998 ولكنها لم توزّعً بسبب تساؤلاتٍ أثارتها وزارة الخارجية حول الممارسات الحسابية

للمجلس الوطني العراقي. قال المسؤول السابق: "جاء نائب الرئيس غاضباً إلى اجتماعٍ لأننا لم نعطِ المال لجلبي". قال تشيني: "ها نحن نرفض إعطاء المال بينما هم" – أي المجلس الوطني العراقي – "يزوّدوننا باستخباراتٍ فريدة عن أسلحة الدمار الشامل العراقية".

عملت جماعة جلبي بمساعدة البنتاغون لوضع المنشقين ذوي الروايات المثيرة للاهتمام على اتصالٍ مع المراسلين في الولايات المتحدة وأوروبا. تضمنت المقالات الناتجة رواياتٍ مثيرةً عن التقدم في أسلحة الدمار الشامل أو ذِكْر علاقاتٍ بجماعاتٍ إرهابية. في بعضِ الحالات كان يحدث خلافٌ في تحليل هذه الروايات كانت تقوم به وكالة الاستخبارات المركزية. تم اكتشاف بياناتٍ كاذبة ومتضاربة في روايات منشقي المجلس الوطني العراقي بعد السلسلة الأخيرة من عمليات التفتيش عن الأسلحة التي قامت بها الأمم المتحدة والتي انتهت قبل بضعة أيام من بدء الهجوم الأميركي. قام الدكتور غلين رانغوالا المحاضر في العلوم السياسية في جامعة كامبردج بجمع وفحص المعلومات التي ظهرت إلى العلن وقت الغزو واستنتج أن عمليات التفتيش التي قامت بها الأمم المتحدة قد فشلت في إيجاد الدليل اللازم لإثبات ادّعاءات المنشقين.

مثلاً نشرت عدة صحفٍ مقابلاتٍ مطوّلة مع المهندس المدني عدنان إحسان سعيد الحيدري الذي فرّ من العراق في عامٍ 2100 بمساعدة المجلس الوطني العراقي وادّعى بعد ذلك أنه كان قد زار عشرين من المرافق المخبأة التي اعتقد أنها كانت مبنيةً من أجل إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية. قال إن واحدةً منها كانت مبنية تحت مشفىً في بغداد. كان حيدري مصدراً لادعاء وزير الخارجية كولن باول خلال تقديمه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الخامس من شباط/فبراير عام 2003 بأن الولايات المتحدة قد حصلت على "وصفٍ من مصادر مباشرة" لمعامل متنقلة قادرة على إنتاج كمياتٍ هائلة من الأسلحة البيولوجية. لم تكن فرق الأمم المتحدة التي عادت إلى العراق في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 قادرةً على إثبات أيٍّ من ادعاءات حيدري. أشار رئيس مفتشي الأسلحة في الأمم المتحدة هانز بليكس في تصريحٍ لمجلس الأمن في آذار/مارس عشية الحرب إلى أن فرقه قد

فحصت بطريقة مادية المشفى ومواقع أخرى بمساعدة معدات رادارية مخترقة للأرض. قال: "لم يتم حتى الآن إيجاد أي مرافق تحت أرضية لإنتاج أو تخزين أسلحة كيميائية أو بيولوجية".

بدأ المجلس الوطني العراقي تقريباً مباشرةً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر بنشر روايات لمنشقين ادّعوا امتلاكهم معلومات تربط العراق بالهجمات. في مقابلةٍ في 14 تشرين الأول/أكتوبر عام 2001 قامت بها جريدة (نيويورك تايمز) بالاشتراك مع البرنامج التلفزيوني الشعبي (Frontline) قال الرائد في الجيش العراقي صباح خدادة أن عملية الحادي عشر من أيلول/سبتمبر "قد جرت على يد أشخاصٍ درّبهم صدام" وأن لدى العراق برنامجاً لتعليم الإرهابيين فن الاختطاف. قال منشقٌ آخر تم التعريف عنه فقط على أنه فريقٌ متقاعد في سلك الاستخبارات العراقية أنه رأى في عام 2000 طلاباً عرباً يتلقون دروساً في اختطاف طائرة بوينغ 707 موجودة في معسكر تدريبٍ عراقي قرب بلدة سلمان باك جنوبي بغداد.

قال رئيسٌ سابق لمكتبٍ لوكالة الاستخبارات المركزية ومحللٌ سابقٌ للاستخبارات العسكرية في مقابلات منفصلة أجريتها معهما في ربيع عام 2003 إن المعسكر قرب سلمان باك لم يُبنَ من أجل التدريب على الإرهاب بل من أجل التدريب على مواجهة الإرهاب. كان الإرهابيون يقومون باختطاف الطائرات بشكلٍ متكرر في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. في عام 1986 استولى متطرفون مؤيدون لإيران على طائرة خطيّة عراقية وتحطّمت بعد إطلاق قنبلة يدوية وقُتل 56 شخصاً على الأقل. (في ذلك الوقت كانت الحرب قائمةً بين إيران والعراق وكانت الولايات المتحدة في صف العراق). بعد ذلك طلبت العراق المساعدة من الغرب ووجدت مطلبها في المخابرات الخارجية البريطانية MI6. قدمت وكالة الاستخبارات المركزية مثل هذا التدريب على مواجهة الإرهاب في أنحاء الشرق الأوسط. قال لي الرئيس السابق للمكتب: "كنا نساعد حلفاءنا في كل مكان كان لنا به صلة وثيقة". تذكر المفتشون رؤية طائرة – بدا أنها كانت تُستخدم للتدريب على مواجهة الإرهاب – عندما زاروا مرفقاً للأسلحة البيولوجية

قرب سلمان باك في عام 1991، وذلك قبل عشر سنوات من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. من الممكن طبعاً تحويل هذا المعسكر من غرضٍ لآخر. من جهةٍ أخرى أشار المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية إلى أن الإرهابيين لن يتدربوا على الطائرات في أرضٍ مكشوفة. قال العميل السابق: "هذا هــراءٌ قــديم الطراز من صنع هوليود. إنهم يتدربون في مواقع تحت الأرض. لا تحتاج إلى طــائرةٍ حقيقية لكي تدرب على الخطف. كان إرهابيو الحادي عشر من أيلــول/ســبتمبر يقومون بالألعاب الرياضية. ولكن لكي تأخذ واحدة عليك أن تتدرب على الشيء الحقيقي".

اجتاح الجنود الأميركيون سلمان باك في السادس من نيســان/أبريــل عــام 2003. لم يقدم المعسكر ولا المرفق البيولوجي السابق أي دليلٍ يثبت الادّعــاءات التي أُطلِقَت قبل الحرب.

خلال عام 2002 كانت التقارير تتدفق من البنتاغون مباشرةً إلى مكتب نائب الرئيس وبعد ذلك إلى الرئيس مع تقييمٍ سابق بســيط مــن قبــل المحتــرفين في الاستخبارات. عندما ألقى المحللون نظرةً على التقارير أزعجهم ما وجدوه. قال لي غريغ ثيلمان الخبير في نزع السلاح في مكتب الاســتخبارات والبحــث في وزارة الخارجية: "عندما كانوا يفصّلون التقرير كانوا يجدون أن المصدر كان على خطــأ من قبل، ولم تكن لديه القدرة على الوصول إلى المعلومات التي قدّمها... كان هناك شكٌ جدير بالاعتبار في مجموعة الاستخبارات حول القدرة على الاعتمــاد علــى مصادر جلبي، ولكن تقارير المنشقين كانت تصل في كل وقت. قم باستبعاد واحدٍ وسيأتي آخر على الفور. في تلك الأثناء كانت الأخبار التافهة تندفع مباشــرةً إلى الرئيس".

تم الاتفاق على روتينٍ محدّد: ستوجّه تقارير المنشقين الــتي حصــل عليهــا البنتاغون والتي كانت مصنّفةً على أنها سرّية إلى الصحف، لكن التحاليل الناتجة عن التقارير التي تقوم بها وكالات الاستخبارات سوف تبقى سرية – مع أنهــا مريــرة وسرّية في الوقت ذاته. قال مستشارٌ للبنتاغون عن الطريقة التي تتعامــل بهــا إدارة بوش مع الاستخبارات: "لقد أصبحت قضية وجودٍ شخصي... واقعتي هي أفضل

من واقعتك. الأمر برمّته فشلٌ في العملية. لا أحد يعود إلى المصادر الأولية".

تذكر مسؤولٌ سابقٌ في استخبارات إدارة بوش حالةً قامت فيها جماعة جلبي التي تعمل مع البنتاغون بإخراج منشقٍ من العراق أجرى معه مقابلةً مندوبٌ من وكالة استخبارات الدفاع. اعتمد المندوب على مترجمٍ زودته به جماعة جلبي. في صيف عام 2002 تسرب تقرير وكالة استخبارات الدفاع الذي كان سرّياً. وصفت جريدة (التايمز) اللندنية بتفصيلٍ دقيق كيف أن المنشقّ قد تدرب مع إرهابيين من تنظيم القاعدة في أواخر التسعينيات من القرن الماضي في معسكرات سرية في العراق، وكيف أن العراقيين قد تلقوا إرشادات في استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وكيف أُعطي المنشق هويةً جديدةً وتم ترحيله إلى مكانٍ جديد. من جهةٍ أخرى ذهب فريقٌ من وكالة الاستخبارات المركزية بعد مضيّ شهرٍ لإجراء مقابلةٍ مع هذا الرجل مصطحبين مترجمهم الخاص. قال لي المسؤول السابق في الاستخبارات: "إنه يقول: 'لا، هذا ليس ما قلته. لقد عملت في معسكرٍ للفدائيين، لم يكن مرتبطاً بتنظيم القاعدة'. لم يرَ أبداً أي تدريبٍ بيولوجي أو كيميائي". بعد برهة قال المسؤول السابق: "أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية ورقةً تقول فيها إن هذه المعلومات كانت غير صحيحة. لقد عبّروا عن ذلك كتابةً". إلا أن ردّ وكالة الاستخبارات المركزية كان سرياً مثل التقرير الأصلي. "أذكر أنني تساءلت عما إذا كان هذا سيتسرب ويصحح التسرّب السابق الخاطئ. بالطبع لم يحدث ذلك".

تابع المسؤول السابق في الاستخبارات قائلاً: "واحدٌ من الأسباب التي جعلتني أغادر كان شعوري أنهم كانوا يستخدمون الاستخبارات من وكالة الاستخبارات المركزية والوكالات الأخرى فقط في حال أنها اتفقت مع برنامج عملهم. لم تكن الاستخبارات التي تصلهم تروقهم ولذلك استحضروا أشخاصاً ليكتبوا لهم تلك الأمور. لقد كانوا غريبين جداً ومصابين بالجنون وكان من الصعب جداً التحاور معهم بالمنطق - إلى درجة أنهم كانوا يبدون شاذين. كانوا متمسكين بمبدأهم كما لو أنهم كانوا في مهمةٍ من قبل الرب". أضاف قائلاً: "إذا كان ذلك لا يناسب نظريتهم فهم لا يريدون أن يقبلوا به".

كان لعمل شالسكي وزملائه أسسٌ نظريةٌ عميقة. كـان شالسـكي ابنـاً لصحفيٍّ يدعى سام كان يكتب أعمدة اقتصادية يبيعها للنشر على نطاقٍ محلـي. اتّسمت كتابات شالسكي الجامعية والاستشارية بنقدها لمجموعـة الاسـتخبارات الأميركية. خلال الحرب الباردة كان مجال خبرته هو التقنيات السوفييتية لإعطـاء المعلومات الزائفة. لقد كان، مثل وولفوويتز، تلميذاً لدى ليو شتراوس في جامعـة شيكاغو. تلقى الاثنان درجة الدكتوراه لدى شـتراوس في عـام 1972. كـان شتراوس لاجئاً من ألمانيا النازية وصل إلى الولايات المتحدة في عام 1973 وتدرب في تاريخ الفلسفة السياسية وأصبح واحداً من المثقفين اللاجئين المحافظين الأوائـل. لقد كان معروفاً على نطاقٍ واسع بنقاشه أن أعمال الفلاسفة القدماء تحتوي علـى معانٍ سرية مخفيّة عمداً يمكن أن تفهم حقائقها فئةٌ صغيرة بينمـا يسـيء العامـة فهمها. للحركة الشتراوسية موالون كثر داخل وحول إدارة بوش، فبالإضـافة إلى وولفوويتز هناك محررّ جريدة (ويكلي ستاندرد) ويليام كريستل، وستيفن كامبون.

تتم مناقشة تأثير شتراوس على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فيمـا يتعلـق بترعته لاعتبار العالم كمكانٍ تتعرض فيه الديمقراطيات التحررية المنفصلة لخطرٍ دائمٍ من عناصر معادية في الخارج وتواجه تهديدات يجب مجابهتها بقوة وبقيادةٍ قوية. (لم يكتب هو بنفسه عن الموضوع بوضوح). إلا أن كيفية تطبيق آراء شتراوس علـى عملية جمع الاستخبارات ليست واضحةً مباشرةً. أخيراً قـام شالسـكي بنفسـه بدراسة هذه المسألة في مقالةٍ في عام 1999 كتبها بالاشتراك مـع غـاري شميـت بعنوان "ليو شتراوس وعالم الاستخبارات" (الذي لا نعني به العقـل Nous) – في الفلسفة الإغريقية يشير المصطلح Nous إلى أعلى أشكال العقلانية. يكتب كلٌّ من شالسكي وشميت في المقالة أن ما يتمتع به شتراوس من "لطف وقدرة على التركيز على التفاصيل ونجاحه الناتج عن النظر إلى ما وراء المظهر الخارجي وقراءة ما بـين السطور وروحانيته الواضحة... يمكن أن يقال بأنها تشبه شخصية جورج سمـايلي في رواية جون لي كاري حتى ولو كان ذلك بشكلٍ بسيط". ينتقـد شالسـكي وشميت، مكررين بذلك واحداً مـن مواضـيع شـتراوس الأساسـية، مجموعـة استخبارات الولايات المتحدة لفشلها في إدراك الطبيعة المزدوجة للأنظمـة الـتي

تتعامل معها ولتأثرها بمفاهيم الدليل في العلوم الاجتماعية ولعدم قدرتها على التغلب على الإخفاء المتعمّد.

يناقش شالسكي وشميت أن محلّلي الوكالة "كانوا بشكلٍ عام معارضين خلال الحرب الباردة لأن يصدّقوا بأنه يمكن خداعهم فيما يتعلق بأي قضيةٍ حاسمة من قبل الاتحاد السوفييتي أو دولٍ اشتراكية أخرى. أظهر التاريخ بأن هذا الرأي كان ساذجاً إلى حدٍّ بعيد". لقد أشار إلى أن الفلسفة السياسية التي تؤكد على تنوع الأنظمة قد تقدّم "ترياقاً" لعيوب وكالة الاستخبارات المركزية وستساعد في فهم القوّاد الإسلاميين "الذين كان عالمهم الفكري مختلفاً جداً عن عالمنا".

أضاف شالسكي وشميت أن فكرة شتراوس عن المعنى المخفيّ "تنبّه المرء إلى احتمال أن تكون الحياة السياسية مرتبطةً بالخداع بشكلٍ وثيق. إنها تلمّح في الحقيقة إلى أن الخداع هو مبدأ الحياة السياسية والأمل في إنشاء سياسةٍ يمكن أن تستغني عنه، فضلاً عن توقّع ذلك، هو الاستثناء".

قال لي مدير لجنة الفكر الاجتماعي في شيكاغو الناقد لشتراوس روبيرت بيبين "اعتقد شتراوس أن رجال الدولة الجيدين يتمتعون بالقدرة على المحاكمة العقلية ويجب أن يعتمدوا على حلقة داخلية. الشخص الذي يهمس في أذن الملك هو أهم من الملك ذاته. إذا كنت تمتلك الموهبة فإن ما تقوله أو تفعله علناً لا يمكن أن يُفسَّرَ بالطريقة ذاتها". عبّر ناقدٌ آخر لشتراوس وهو بروفيسور في القانون في جامعة نيويورك يدعى ستيفن هولمز عن نظرية شتراوس بالطريقة التالية: "إنهم يعتقدون أن عدوّكَ يخدعكَ، ويجب أن تتظاهر بأنك موافق، ولكنك في السرّ تتبع آراءك الخاصة". أضاف هولمز: "الموضوع كله معقدّ بفكرة شتراوس، في الحقيقة فكرة أفلاطون – بأن الفلاسفة يجب أن يطلقوا كذباتٍ نبيلة ليس فقط للناس عامةً بل أيضاً للسياسيين ذوي السلطة الكبيرة".

عندما سألت واحداً من المدافعين عن شتراوس وهو جوزيف كروبسي بروفيسور فخري في العلوم السياسية في جامعة شيكاغو عن استخدام آراء شتراوس في مجال صنع السياسة قال لي إن الفطرة السليمة وحدها تشير إلى أن كماً محدداً من الخداع ضروريٌّ في الحكومة. "من الواضح جداً أن الأشخاص في الحكومة

يجب أن يكونوا حكيمين فيما يقولونه علناً - 'إذا قلت لك الحقيقة فلا بد أنني بذلك سأساعد العدو'". ولكنه أضاف بأنه لا يوجد شيءٌ في عمل شتراوس "يدعم العمل الوقائيّ، بل إنه يدعم الحكمة والحكم السليم. إذا كنت قد استطعت التخلص من هتلر في الثلاثينات من القرن السابق فمن الذي لن يدعم ذلك؟ لا تحتاج إلى شتراوس حتى تصل لذلك الاستنتاج".

يعتقد بعض مسؤولي الاستخبارات السابقين أن شالسكي ورؤساءه كانوا أسرى لقناعاتهم الشخصية وكانوا يخدعون أنفسهم فحسب. الرئيس السابق للتحليل والعمليات المواجهة للإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية فنسنت كانيسترارو عمل مع شالسكي في لجنة استشارية في واشنطن بعد تقاعده. قال في مقابلة في ربيع عام 2003 "إيب لطيفٌ جداً ومن الصعب إغضابه ويتمتع بحسّ السخرية، إلا أن سياسته كانت نموذجيةً لجماعته - الرأي الشتراوسيّ". قال كانيسترارو إن أعضاء الجماعة كانوا "يدعمون بعضهم البعض لأنهم الأصدقاء الوحيدون لديهم، وكلهم يعملون معاً. هذا ما كان يحدث منذ ثمانينيات القرن السابق، ولكنهم لم يستطيعوا أبداً الاندماج كما هم الآن. أعطتهم أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الفرصة المناسبة، وهم الآن في الجنة. إنهم يؤمنون بأن الاستخبارات هناك. يريدون أن يؤمنوا بذلك. ويجب أن تكون هناك".

رافق ازديادَ نفوذ مكتب الخطط الخاصة في السنة التي سبقت الحرب انخفاضٌ في نفوذ وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة استخبارات الدفاع. قال مستشارٌ للدفاع: "فيث ولوتي يريان أن الجميع ليسوا معهم بنسبة مئة بالمئة بل ضدهم بنسبة مئة بالمئة - إنه عالمٌ مانَويٌّ جداً". قال خبيرٌ سابقٌ في وكالة الاستخبارات المركزية قضى العقد الأخير منغمساً في قضايا المنفيين العراقيين عن جماعة الخطط الخاصة: "إنهم يعتبرون أنفسهم دخلاء. هناك درجةٌ كبيرة من جنون العظمة. لقد أقنعوا أنفسهم بأنهم على جهة الملائكة، وبأن الآخرين في الحكومة كلهم حمقى".

لم يكن المحافظون الجدد في مكتب الخطط الخاصة التابع للبنتاغون الوحيدين في تجنب موازنات مجموعة الاستخبارات. بعد بضعة أشهر من تولّي جورج بوش لمنصبه تم تعيين جريك ثيلمان من دائرة الاستخبارات والبحث التابع لوزارة

الخارجية ليكون الصلة الاستخباراتية اليومية لوكيل وزارة الدولة لشؤون ضبط الأسلحة والأمن الدولي جون بولتون الذي هو محافظٌ بارز. علم ثيلمان أن وزير الخارجية كولن باول هو الذي كلّف بتعيينه لأنه كان يعتقد أنه يجب تعيين موظفٍ استخباراتيٍّ يومي لكل دائرةٍ هامة في وزارة الخارجية. قال ثيلمان "كان بولتون الشخص الذي كان علي أن أقوم بالعمل معه، كنا سنزوّده بكل المعلومات التي كان يخوّل له رؤيتها. هذا كل ما يعنيه كونك موظفاً استخباراتياً محترفاً".

لكن، قال لي ثيلمان: "بولتون بدا منزعجاً لأن دائرة الاستخبارات والبحث لم تكن تخبره ما كان يريد سماعه".

بعد فترةٍ قصيرة وجد ثيلمان نفسه ممنوعاً من الدخول إلى اجتماعات بولتون مع مساعديه في الصباح الباكر. "لقد تم إيقافي عند باب مكتبه وقيل لي: 'وكيل الوزارة لا يحتاج إليك في هذا الاجتماع بعد الآن'". عندما اعترض ثيلمان على ذلك بقوله أنه هناك ليقدم معلوماتٍ استخبارية قال المعاون: "وكيل الوزارة يريد أن يبقى هذا الأمر ضمن العائلة".

قال ثيلمان إن بولتون أمر في النهاية بأن يكون له ولمساعديه قدرة وصولٍ إلكترونية مباشرة للاستخبارات الحساسة مثل تقارير العملاء الأجانب والمعترضات الإلكترونية. في الإدارات السابقة كانت مثل هذه المعطيات تتوفر لوكلاء الوزارة فقط بعد أن يتم تحليلها، عادةً في المكاتب ذات الإجراءات الأمنية الخاصة في دائرة الاستخبارات والبحث. حسب ثيلمان كان الغرض الأساسي من نظام الاستخبارات قيد العمل هو "منع وصول الاستخبارات الصرفة إلى أناسٍ قد تضلّلهم". أراد بولتون من معاونيه أن يتلقوا ويحددوا تحليلات وتقييمات الاستخبارات باستخدام المعطيات الصرفة. بذلك سيكون وكيل الوزارة مسؤولاً فعلياً عن إدارة عملية الاستخبارات الخاصة به دون أي توجيهٍ أو دعم. قال ثيلمان: "لقد أحاط نفسه بمجموعة من المخلصين الذين اختارهم بنفسه ووجد طريقةً للحصول على معلومات وكالة الاستخبارات المركزية مباشرةً".

في مقابلةٍ لاحقة اعترف بولتون أنه غيّر إجراءات التعامل مع الاستخبارات، في محاولةٍ لتوسيع نطاق المواد السرّية المتوفرة لمكتبه. قال لي: "لقد وجدت أنه كان

هناك الكثير من الأمور التي لم تكن تصلني والتي لم تكن دائرة الاستخبارات والبحث تضمّنها. لم أكن أريدها بعد أن تخضع للتصفية. لقد أردت رؤية كل شيء - أن أكون على معرفة تامّة. إذا كان هذا يُغضِبُ أحداً فأنا أسفٌ لذلك". أخبرني بولتون أنه كان يريد الوصول إلى جماعة الاستخبارات إلا أنّ ثيلمان قد "دعا نفسه" إلى اجتماعاته اليومية مع مساعديه. "لقد كان هذا اجتماعي مع الوزراء المساعدين الذين ينقلون التقارير إليّ للتحضير لاجتماع مساعدي الوزير في الثامنة والنصف صباحاً. كان هذا ضمن دوائر عائلتي. لم يكن هناك مكانٌ لدائرة الاستخبارات والبحث أو أيّ أحدٍ آخر - دائرة الموارد البشرية أو مكتب الإسكان الأجنبي".

ربما لم يكن بولتون وزملاؤه في الخطط الخاصة يحرفون الاستخبارات بشكلٍ متعمّد. ما كان يحدث على كل حال كان أمراً تنظيمياً - ومن المحتمل أنه كان شاقاً أيضاً. قال لي خبيرٌ سابقٌ في شؤون العراق لدى مجلس الأمن القومي يدعى كينيث بولاك والذي أيّد كتابه (العاصفة المهدِّدة) استخدام القوة لإزاحة صدام حسين أنّ ما قامت به جماعة بوش كان "تفكيك عملية التصفية الراهنة والتي تمنع صنّاع السياسة منذ أربعين سنةً من الحصول على معلوماتٍ سيئة. لقد شكلوا قنوات لإيصال المعلومات التي أرادوها مباشرةً إلى القيادة العليا. إنهم يفترضون بأن البيروقراطية المحترفة تخفي عنهم المعلومات بشكلٍ متعمّد وخبيث".

تابع بولاك: "كانت تتوفر لديهم دائماً معلوماتٌ تدعم ادعاءاتهم العلنية، لكنها كانت دائماً معلومات خاطئة. لقد كانوا يجبرون مجموعة الاستخبارات على الدفاع عن معلوماتها الجيدة وتحليلاتها الجيدة بكفاحٍ شديد بحيث إن محللي الاستخبارات لم يملكوا الوقت أو الطاقة لاتباع المعلومات الخاطئة". (قال لي مسؤولٌ سابقٌ رفيع المستوى في أوائل عام 2002 معلّقاً على سيطرة رامسفيلد على وكالة استخبارات الدفاع: "لو عرفوا أن رامي أراد منهم أن يربطوا حكومة جمهورية التونغا بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فسوف يأتون خلال بضعة أشهر بمصادر تشير إلى من كان يمكن أن يقوم بذلك").

قال قائدٌ سابقٌ لمجموعة مهمة مؤقتة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية كان

مستشاراً لإدارة بوش أن الكثير من المحللين في وكالة الاستخبارات المركزية كانوا مقتنعين بأن تقارير منشقي مجموعة جلبي عن أسلحة الدمار الشامل والقاعدة لم تعطِ قيمةً كبيرة، إلا أنه قال إن الوكالة "لم تكن تقف ضدها"، كما قال بأن وكالة استخبارات الدفاع قد درست المعلومات أيضاً. "حتى وكالة استخبارات الدفاع لا تستطيع إيجاد أي شيءٍ قيّمٍ فيها".

وصف محللون وموظفون سابقون في وكالة الاستخبارات المركزية في مقابلاتٍ أجريت معهم الوكالة بأنها تزداد فساداً. قال موظفٌ سابقٌ عن تينيت: "جورج يعلم أنه قد هزم، وقد تم إرعاب محلليه. اعتاد جورج على حماية جماعته، إلا أنه قد أُجبر على القيام بالأمور على طريقتهم". لقد كتب محللوا وكالة الاستخبارات المركزية "تقارير تثبت استخباراتهم بدلاً من أن يخبروا ما كان يجري"، وذلك لأنهم كانوا في موقفٍ دفاعي. "تكتب وزارة الدفاع ومكتب نائب الرئيس تقاريرهما الخاصة بناءً على إيديولوجيتهما الخاصة. نحن نجمع كميةً كبيرةً من الأشياء بحيث يمكنك أن تجد فيها ما تريد".

أخيراً حصلت الإدارة على مرادها، قال مسؤولٌ سابق في وكالة الاستخبارات المركزية: "هُزِم المحللون في وكالة الاستخبارات المركزية وهم يدافعون عن تقييماتهم. لم أرَ في حياتي حكومةً كهذه".

3 - خلف "سحابة الفطر"

قامت دائرة الاستخبارات والبحث في خريف عام 2001 بمراجعة شاملة لتقدّم العراق في تطوير أسلحة الدمار الشامل. تم تقديم المراجعة إلى وزير الخارجية كولن باول في كانون الأول/ديسمبر 2001. وحسب ما قال غريغ ثيلمان الذي كان واحداً من المحللين الذين عملوا على تلك الدراسة فقد "أوردت بشكلٍ أساسيّ أنه لا يوجد دليلٌ مقنعٌ يثبت إعادة تشكيل العراق لبرنامجه النووي". لم يكن مرحّباً بهذا الخبر بشكلٍ كلّي. كان أعضاء الإدارة قد بدأوا بالتكلم عن الحجة الأكثر تبريراً لشن الحرب ضد العراق: احتمال أن يكون صدام حسين قادراً على مهاجمة الولايات المتحدة باستخدام سلاحٍ نووي إذا أُعطِيَ الوقت الكافي.

في الحقيقة كانت أفضل حالةٍ لنجاح عمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة في العراق هي في مجال الأسلحة النووية. في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 1997 أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً نهائياً يعلن خلوّ العراق بشكلٍ تام من الأسلحة النووية. قال مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية: "لا توجد دلائل تشير إلى وجود أي قدرةٍ مادّية في العراق لإنتاج كمياتٍ من المواد النووية المعدّة للاستخدام في الأسلحة ذات أي قيمة عمليّة". أشار التقرير إلى أن المرافق النووية العراقية قد تم تدميرها بالقنابل الأميركية في حرب الخليج عام 1991.

الكاتب الرئيسيّ للدراسة هو مهندسٌ بريطانيٌّ في الأمن النووي قضى ثلاثاً وعشرين سنةً يعمل لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقاعد برتبة مدير عمليات التفتيش ويدعى غاري ديلون، وقد قال لي أنه كان "من غير المحتمل" أنّ العراق قد كان قادراً على إبقاء برنامجٍ سريٍّ أو مخفيّ لإنتاج كمياتٍ كبيرة من المواد المستخدمة في الأسلحة، وذلك بسبب التطور الهائل في العقد الماضي في القدرة التقنية لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاكتشاف النشاط الإشعاعي في المواقع الأرضية وفي المجاري المائية. قال ديلون: "هذه ليست كيمياء مطبخ. أنت تتكلم على مستوى معامل، وفي أي عملية هناك تسرّبات".

لم تستطع الإدارة تقديم معلومات حديثة مباشرة تناقضُ استنتاجات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1997. خلالَ إدارة الرئيس كلينتون كان هناك تدفقٌ مستمرٌ لتقارير استخباراتية مقلقة عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، إلا أن معظمها كانت في سياق تحليل أسوأ الأحوال – أي ما قد يستطيع العراق القيام به إذا لم تتم عمليات التفتيش التابعة للأمم المتحدة بشكلٍ كافٍ – وتضمنت القليل من التقارير الموثوقة، إن وُجدت، من عملاء داخل البلاد. غادر المفتشون في عام 1998. كانت إدارة بوش تتلقى تقارير جديدة من المنشقين، إلا أنه لم يكن ممكناً إثبات صحة هذه الروايات بالاستخبارات المتوفرة.

على كل حال بعد فترةٍ قصيرةٍ من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في خريف عام 2001 تلقت وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً من سلك الأمن والاستخبارات العسكرية في إيطاليا SISMI حول زيارةٍ شهيرة قام بها وسام

الزهاوي وبعد ذلك السفير العراقي في الفاتيكان إلى النيجر ودول أفريقية أخرى منذ سنتين ونصف السنة في شباط/فبراير عام 1999. غطت الصحافة المحلية في النيجر ووكالةٌ صحفيةٌ فرنسية الزيارة في ذلك الوقت. أرسل السفير الأميركي تشارلز أو. سيسيل تقريراً روتينياً لواشنطن عن الزيارة وكذلك فعلت الاستخبارات البريطانية. لم يكن هناك شيءٌ مشبوه حول زيارة الزهاوي. قال لي سيسيل الذي قد تقاعد الآن: "لقد أرسلنا تقريراً عن ذلك لأنه صورته ظهرت في الصحف مع الرئيس. لم تكن هناك مقالةٌ مرفقةٌ مع الصورة، التعليق فقط، ولا شيء مهم لذكره. في ذلك الوقت كانت النيجر، والتي أرسلت مئات الجنود لدعم حرب الخليج التي قادها أميركا عام 1991، تطلب المساعدة الاقتصادية من الولايات المتحدة. لم يذكر أي من التقارير المتزامنة مع ذلك الحدث، على حدّ ما هو معلوم، أي شيءٍ عن اليورانيوم على الرغم من أن النيجر هي مصدرٌ كبير لأكسيد اليورانيوم الخام. إلا أن SISMI قد أخفت الآن تقرير زيارة الزهاوي من ملفاها ضمن ما يبدو بوضوح جزءاً من بحثٍ موسع لأي معلوماتٍ وثيقة الصلة فيما يتعلق بالإرهاب وقامت بإرساله مع إشارةٍ إلى أن مهمة الزهاوي الحقيقية كانت تدبير الحصول على أكسيد اليورانيوم الخام.

إن القوة النسبية للتقرير الذي يعود إلى سنتين ونصف هي التي جعلته يبرز في واشنطن. إذا تم إثبات صحة محاولة العراق شراء خام اليورانيوم في عام 1999 فذلك سوف يؤكد أن صدام حسين كان يعمل على إعادة بناء برنامجه النووي - وسوف يتهم بالكذب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقارير الاستخبارات داخل الحكومة الأميركية اللتين كانتا تدّعيان غير ذلك.

على كل حال لم يكن تقرير SISMI مقنعاً. تم رفضه في جماعة الاستخبارات الأميركية لأنه غير محترف وغير مثبَت. أخبرني مسؤولٌ سابقٌ رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية أن التقرير الأولي من إيطاليا لم يكن يحتوي على وثائق بل فقط ملخصٌ عن الاتهامات، كما قال لي مستشارٌ في وكالة الاستخبارات المركزية: "أستطيع أن أصدق تماماً أن SISMI قد تعطي معلوماتٍ كهذه، ولكن ما لا أستطيع فهمه هو السبب وراء وضع أي شخصٍ مصداقيةً فيها". منذ ذلك

الوقت لم تظهر أي تقارير استخباراتية لتثبت صحتها. تم رفع تقرير الاستخبارات بسرعة إلى المسؤولين الذين كان لديهم رغبة شديدة في إقامة الدعوى ضد العراق بمن فيهم نائب الرئيس ديك تشيني. قالت المتحدثة باسم تشيني كاثي مارتين: "رأى نائب الرئيس استخبارات تشير إلى أن العراق كان يحاول شراء اليورانيوم". بعد فترةٍ من رؤيته لها عرضها تشيني في خلاصة المعلومات اليومية من وكالة الاستخبارات المركزية المعينة بانتظام كما قالت مارتين: "لقد سأل المُطلع سؤالاً. عاد المُطلع بعد يومٍ أو يومين وقال: 'لدينا تقرير فعلاً، لكن هناك نقص في التفاصيل'". لقد قيل لنائب الرئيس أيضاً أنه كان معلوماً أن العراق قد حصل على خام اليورانيوم من النيجر في أوائل ثمانينيات القرن السابق ولكن تلك المواد قد وضعت في مخزنٍ آمنٍ من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تضبطها. أضافت مارتين: "نهايةً القصة. هذا جلّ ما نعرفه".

حسب ما قال مسؤولٌ سابقٌ رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية لم يكن تشيني راضياً بذلك الردّ وطلب من الوكالة إعادة النظر في القضية مرةً أخرى. كانت تلك بداية ما ظهر أنه صراعٌ عنيفٌ استمر لسنةٍ كاملة بين وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب نائب الرئيس تشيني.

قال لي معاونٌ سابقٌ لتشيني أنه مع اشتداد الحملة من أجل بناء الدعوى ضد العراق أصبح مكتب نائب الرئيس الذي كان يديره رئيس الفريق لويس "سكوتر" ليبي متكتماً بشكلٍ متزايد فيما يتعلق بالاستخبارات عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. كما كان الأمر مع وولفوويتز وبولتون فقد كانت هناك معارضةٌ للسماح للمحللين العسكريين والمدنيين بفحص الاستخبارات. قال لي المعاون السابق: "لقد كانت مجموعةً صغيرةً ومنغلقةً بشكلٍ لا يصدق". كانت إجراءات الاستخبارات أكثر انفتاحاً بكثير خلال إدارة كلينتون وكان أعضاء الفريق المحترفين أكثر تدخلاً في تقييم وتقدير المعطيات الأكثر دقةً. أضاف قائلاً: "هناك ما يكفي من الاستخبارات بحيث يسهل عليك انتقاء واختيار قضيتك. إنها تفتح المجال لانتقاء الأفضل". (قالت كاثي مارتين: "بعض التقارير حساسة جداً بحيث تكون متوفرةً فقط لأعلى المسؤولين في الحكومة - وهذا ما يجب أن يحدث").

بحلول أوائل عام 2002 بدأت استخبارات SISMI - التي لم تثبت صحتها بعد - بلعب دورٍ في تحذيرات الإدارة من الخطر العراقي النووي. في الثلاثين من كانون الثاني/يناير نشرت وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً غير سرّيّ إلى الكونغرس صرح أن "بغداد يمكن أن تكون قيد محاولةٍ للحصول على مواد قد تساعد في إعادة بناء برنامج أسلحتها النووية". قال كولن باول بعد أسبوعٍ للّجنة التشريعية للعلاقات الدولية: "فيما يتعلق بالبرنامج النووي، فلا شك أن العراقيين يسعون للحصول عليه".

عكس تقييم وكالة الاستخبارات المركزية انقسامات عميقة ضمن الوكالة وموقف مديرها جورج تينيت الذي لم يكن واثقاً. في النهاية تعرضت الوكالة للانتقاد الشديد بعد فشلها في تقديم أي تحذيرٍ فعَّال عن هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. حسب رأي الكثير من المحللين والعاملين في وكالة الاستخبارات المركزية، كان المدير تواقاً جداً ليحبّب نفسه إلى مؤيدي استخدام القوة في الإدارة وليحسّن موقفه مع الرئيس ونائب الرئيس. لقد تعرّض محللون رفيعو المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية ممن كانوا يعالجون قضية العراق للحثّ بشكلٍ مستمر من قبل مكتب نائب الرئيس لتقديم تقييمات أسوأ الأحوال فيما يتعلق بقضايا الأسلحة العراقية. قال لي مسؤولٌ سابقٌ رفيع المستوى في إدارة بوش: "لقد تعرّضوا للسحق يوماً تلو الآخر"، ولم يتلقوا أي دعمٍ ثابتٍ من تينيت وفريقه الرفيع المستوى. "خلال فترةٍ قصيرة ستقول 'اللعنة على ذلك'"، وبدأوا بتقديم المعلومات التي كانت مطلوبة.

في أواخر شهر شباط/فبراير عام 2002 أقنعت وكالة الاستخبارات المركزية السفير المتقاعد جوزيف ويلسن بالذهاب إلى النيجر للتحقق بحذر من قصة صفقة اليورانيوم. كان ويلسن الذي عمل كمستشارٍ في الأعمال يتمتع بمؤهّلاتٍ ممتازة: لقد كان نائب قائد مهمة في بغداد وعمل دبلوماسياً في أفريقيا كما عملٍ في البيت الأبيض لدى مجلس الأمن القومي. كان يُعرف بأنه دبلوماسيٌّ مستقلٌّ وضع نفسه أمام الأخطار ليساعد المواطنين الأميركيين في الخارج. قال لي ويلسن أنه قد تم إعلامه في ذلك الوقت أن المهمة قد حدثت لأن مكتب نائب الرئيس كان مهتماً

بتقرير الاستخبارات الإيطالية. ولقد دُعي قبل مغادرتـه إلى اجتمـاعٍ في وكا
الاستخبارات المركزية مع مجموعةٍ من خبراء الحكومة حـول العـراق والنيج
واليورانيوم. قال إنه لم يرَ أي وثائق ولكن قيل لـه إن وكالـة الاسـتخبار
المركزية "كانت تردّ على تقريرٍ تم استلامه حديثاً عن مذكرةٍ مزعومةٍ بالاتفاق
بين العراق والنيجر - "حصل عليها رجالنا". أضاف قـائلاً: "لم يتوضـح لي
للأشخاص الذين كانوا يطلعونني إذا كان رجالنا قد رأوا الاتفاق فعـلاً، أو نص
مزعوماً لاتفاق".

لم تقدّم رحلة ويلسن إلى النيجر التي دامت ثمانية أيام شيئاً. لقد تم إعلامه
أي مذكّرة تفاهمٍ لبيع أكسيد اليورانيوم الخام تتطلب تواقيع رئيس وزراء النيج
ووزير خارجيتها ووزير المعادن. قال ويلسن: "لقد قابلت الجميع هناك"، ولم
أحد وثيقةً كهذه. "إذا احتوت وثيقةٌ تدّعي أنها تتعلق بالصفقة على تلك التواق
فلا بد أنها مزوّرة". علم ويلسن أيضاً أنه لم يكن هناك يورانيوم متاح للبيع: فق
سبق وتم بيعه كله إلى شركاء الاتحاد المالي للنيجر اليابان وأوروبا. عاد ويلسن
واشنطن وأعدّ تقريره. قال أنه قد تم توزيع التقرير ولكن "لم أسمع شيئاً عـن
مكتب نائب الرئيس فيه".

بحلول أوائل شهر آذار/مارس عام 2002 قال لي مسؤولٌ سـابقٌ في البي
الأبيض إن الكثير ممن في البيت الأبيض فهموا أن الرئيس قد سبق وقرر في تف
الخاص القيام بالحرب. في أواخر الصيف صعّد البيت الأبيض بحدّة الحديث النو
كان هناك هدفان مباشران على الأقل: انتخابات الكونغرس في منتصف الفص
والتصويت القريب على قرارٍ من الكونغرس يخوّل الرئيس القيام بأي عملٍ يعت
ضرورياً في العراق لحماية الأمن القومي الأميركي.

في السابع من آب/أغسطس عام 2002 قال نائب الرئيس تشيني في كاليف
عن صدام حسين "ما نعلمه من مصادر متنوعة هو أنه... يتابع السعي للحص
على سلاحٍ نووي". في 26 آب/أغسطس لمّح تشيني إلى أن صدام يمتلـك قـ
نووية يستطيع أن يهدد بها بشكلٍ مباشر "أي أحد يختاره في منطقته أو خارج
أضاف أن العراقيين كانوا يتابعون "معاودة البرنامج النووي الذي بدأوه منذ

عديدة". في الثامن من أيلول/سبتمبر قال لشخصٍ أجرى معه مقابلةً تلفزيونية: "نحن نعلم بيقينٍ تام أنه يستخدم نظام التدبير للحصول على التجهيزات التي يحتاج إليها من أجل تخصيب اليورانيوم لبناء سلاحٍ نووي". صرح الرئيس بحدّ ذاته في خطابه الأسبوعي عبر الراديو في 14 أيلول/سبتمبر قائلاً: "لدى صدام حسين العلماء والبنية التحتية اللازمة لبرنامج أسلحةٍ نووية، وقد حاول بشكلٍ غير مشروع الحصول على التجهيزات اللازمة لتخصيب اليورانيوم من أجل سلاحٍ نووي". لم تكن هناك استخبارات مُثبَتَة على تأكيد الرئيس.

تم أيضاً جلب حكومة رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير الحليف الأقرب للرئيس بوش. كما قال بلير لاحقاً لتحقيقٍ حكوميّ بريطاني فقد تحدث مع الرئيس بوش عبر الهاتف في ذلك الصيف عن الحاجة إلى "كشف ما كنا نعرفه أو بقدر ما يمكننا مما كنا نعرفه". تولى بلير المبادرة بإخلاص: في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر أصدرت الحكومة البريطانية ملفاً عَبَّرَ بطريقةٍ مسرحية عن خطر أسلحة الدمار الشامل الذي وضعه العراق. صرّح بلير في المقدمة أن "الاستخبارات التي تم تقييمها قد بينت بدون شك أن صدام... يتابع جهوده لتطوير أسلحة نووية". أشار الملفّ إلى أن الاستخبارات – المبنية مرةً أخرى على تقرير SISMI – أظهرت أن العراق "حاول الحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا". قرر تحقيقٌ برلمانيّ لاحق أن التصريح المنشور قد لُطِّفَ بشكلٍ كبير بعد أن حذرت وكالة الاستخبارات المركزية نظيرتها البريطانية بعدم تضمين الادّعاء في الملف ولم يتم ذكر النيجر في النسخة النهائية ولا استخبارات SISMI.

في تلك الأثناء كان البيت الأبيض يصعّد كلامه المقنع. قالت كوندوليزا رايس مجيبةً على أسئلةٍ حول قوة حجّة الإدارة ضد العراق في مقابلة تلفزيونية في الثامن من أيلول/سبتمبر: "لا نريد أن يكون الدليل المقنع سحابةَ الفُطر" – صيغةٌ تبناها مؤيدو استخدام القوة في الإدارة. قال الرئيس بوش في خطابٍ في السابع من تشرين الأول/أكتوبر: "بما أننا نواجه دليلاً واضحاً على الخطر لا نستطيع انتظار الدليل النهائي – الدليل المقنع – الذي قد يأتي على شكل سحابة فطر".

عند تلك المرحلة في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2002 ظهرت

فجأةً مجموعةٌ من الوثائق التي بشّرت بتقديم دليلٍ راسخٍ على أن العراق كان يحاول إعادة بناء برنامجه النووي. جاء أول إعلامٍ بوجود الوثائق عندما تلقت مراسلةٌ صحفية لمجلة (بانوراما) الأسبوعية الإيطالية اللامعة التي تمتلكها دار النشر الواسعة العائدة لرئيس الوزراء سيلفيو بيرلوسكوني تُدعَى إليزابيتا بوربا اتصالاً هاتفياً من رجل أعمالٍ إيطالي ومستشارٍ للأمن كانت تعتقد أنه مرتبطٌ بالاستخبارات الإيطالية. لقد أخبرها بأن لديه معلوماتٍ تربط صدام حسين بالحصول على اليورانيوم من أفريقيا. اعتبرت المبلّغ جديراً بالثقة. عندما عملت لدى مجلة (إيبوكا) في عام 1995 زودها بمعلوماتٍ مفصّلة يظهر أنها من مصادر استخباراتية غربية، لمقالات نشرتها تتعلق بعملية السلام في البوسنة وبمؤسسة إسلامية مرتبطة بالإرهاب الدولي. أثبتت المعلومات التي كان بعضها بالإنكليزية أنها صحيحة. لقد خوّلتها مجلة (إيبوكا) دفع حوالى 4000 دولار مقابل الوثائق – وهي عادةٌ صحفيةٌ شائعة في إيطاليا. قالت لي بوربا الآن بعد مضي سنين: "لقد جاء إليّ مرةً أخرى. أنا أعلم أنه شخصٌ واسع الإطّلاع، وأنه لديه صلاتٌ في كل أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط. إنه يعمل بالاستثمارات وقضايا الأمن". عندما التقت بوربا بالرجل أراها الوثائق النيجرية وعرض أن يبيعها إياها مقابل حوالى 10 آلاف دولار.

كانت الوثائق التي أعطاها إياها نسخاً مصوّرة. كانت هناك عشرون صفحةً معظمها بالفرنسية وبعض منها ذات رأسيةٍ خاصة بالحكومة أو السفارة النيجرية، واثنتان على أوراق مراسلة خاصة بالسفارة العراقية في البابوية. كانت هناك أيضاً رسائل تلكسية. عندما سألَتْ بوربا عن كيفية توثيق الوثائق أخرج الرجل ما بدا أنه صورة عن كتاب القوانين من السفارة النيجرية بالإضافة إلى مواد أخرى. قالت بوربا: "الأمر الذي كنت متأكدةً منه هو قدرته على الوصول للمعلومات، فهو لم يتلقَّ الوثائق من القمر".

عالجت الوثائق بشكلٍ أساسي الصفقة المزعومة لليورانيوم حسب قول بوربا. لقد أعلمت المحررين العاملين معها بذلك وأطلعتهم على النسخ. أرادت تنظيم رحلة إلى النيجر لتثبت صحة ما كان يبدو قصةً مذهلة. على كل حال في تلك

المرحلة طلب رئيس تحرير (بانوراما)، كارلو روسيلا، المعروف بعلاقاته مع حكومة بيرلوسكوني من بوربا تسليم الوثائق للسفارة الأميركية للتحقق من صحتها. أخذت بوربا بحسٍ من الواجب نسخةً عن الأوراق إلى السفارة في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر.

سافرت بوربا إلى النيجر بعد مضي أسبوع. زارت المناجم والمرافئ التي تمرّ عبرها كل الصادرات وتكلمت مع رجال أعمال أوروبيين ومسؤولين مطّلعين على صناعة اليورانيوم النيجرية و لم تجد أي أثرٍ لصفقة البيع. علمت أيضاً أن شركة النقل والبنك اللتين ذُكرتا في الأوراق كانتا صغيرتين جداً وفقيرتين بالتجهيزات للقيام بمثل هذه الصفقة. لقد استنتجت عدم وجود دليلٍ على صفقة بيع حديثة لليورانيوم الخام للعراق تماماً كما كان قد فعل السفير ويلسن قبل ثمانية أشهر. خمدت قصة مجلة (بانوراما) وقالت بوربا والمحررون العاملون معها إنه لم يتم دفع أية أموال. أصبحت الأوراق الآن على كل حال في أيدي الأميركيين، وقد كانت بالضبط ما كان مؤيدو استخدام القوة في الإدارة ينتظرونه.

أعطى مسؤولان سابقان في وكالة الاستخبارات المركزية وصفين مختلفين قليلاً عما حدث بعد ذلك. قال المسؤول الأول: "تم إنباء السفارة بوصول الأوراق وقد نقلتها مباشرةً إلى واشنطن دون تدقيقها داخل السفارة". ما إن أصبحت الوثائق في واشنطن أرسلتها وكالة الاستخبارات المركزية إلى البنتاغون حسب قوله. "في كل خطوةٍ من الطريق كان الجميع يعرفون أنها زائفة - إلى أن وصلت إلى البنتاغون حيث صدقوها".

أخبرني المسؤول السابق الثاني فنسنت كانيسترارو الذي عمل رئيساً لتحليل وعمليات محاربة الإرهاب أن نسخاً عن وثائق بوربا أعطيت للسفارة الأميركية التي مررها إلى مدير مكتب وكالة الاستخبارات المركزية في روما الذي أرسلها إلى واشنطن. قال إنه اتصل بعد عدة أشهر هاتفياً بمصدر معلومات في المركز الرئيسي لوكالة الاستخبارات المركزية وتم إخباره بأن "المحكَّمين ما زالوا ينظرون في هذا الأمر" - أي في موثوقية هذه الوثائق.

قال لي المسؤول السابق الرفيع المستوى في الاستخبارات إن بعض المسؤولين

الرفيعي المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية كانوا يعلمون بأن تلك الوثائق لم تكن جديرةً بالثقة. "إنها ليست مسألة ما إذا كانت قريبةً من الحدّ الأدنى للقبولية. لا يمكن أن تكون سيئةً 'نوعاً ما' أو غامضةً 'نوعاً ما'. لقد كانوا يعرفون أنها حيلة - كانت دون جدوى. أَسِفَ الجميع وقالوا 'ألم يكن من الأفضل لو أن وزير الدولة قال هذا؟' لم يرَ وزير الخارجية الوثائق أبداً". أضاف قائلاً: "إنه متكتم تماماً فيما يتعلق بها". قال لي موظفٌ سابق في الاستخبارات أن محللين في وزارة الطاقة ودائرة الاستخبارات والبحث التابعة لوزارة الدولة أثاروا تساؤلات داخل الحكومة حول موثوقية وثائق النيجر. لم يتم الاهتمام على كل حال بهذه التحذيرات.

من الواضح أن جورج تينيت كان متأرجحاً في موقفه من المعلومات: في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر تدخل ليمنع الرئيس من الإشارة إلى النيجر في خطاب أدلى به في ولاية سينسياتي، إلا أنه بدا بعد ذلك وكأنه قد انسحب من المعركة. وأصبحت رغبة صدام في الحصول على اليورانيوم من النيجر بعد فترةٍ قصيرة جزءاً من الدعوى العلنية للإدارة للقيام بالحرب. في السابع من كانون الأول/ديسمبر قدّم النظام العراقي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعةً من الوثائق مؤلفة من ألفي صفحة أنكر فيها امتلاكه مخزوناً من أسلحة الدمار الشامل. صدق قلة فقط في الصحافة والشعب والبيت الأبيض تلك الوثائق. كتبت كوندوليزا رايس في عمودٍ مقابلٍ لصفحة الافتتاحية في إصدار الثالث والعشرين من كانون الثاني/يناير لصحيفةٍ (نيويورك تايمز) بعنوان (لماذا نعرف أن العراق يكذب؟) أن "البيان الكاذب... يفشل في تبرير أو شرح جهود العراق للحصول على اليورانيوم من الخارج". في السادس والعشرين من كانون الثاني/يناير سأل الوزير باول متحدثاً خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا: "لماذا يستمر العراق في المحاولة للحصول على اليورانيوم؟" بعد مضي يومين وصف الرئيس بوش الصفقة المزعومة في خطاب اتحاد الدولة قائلاً: "علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين قد حاول مؤخراً الحصول على كمياتٍ كبيرة من اليورانيوم من أفريقيا".

أجفل خطاب اتحاد الدولة الذي ألقاه الرئيس بوش المراسلة الإيطالية إليزابيتا بوربا. لقد تسلّمت وثائق وأخذتها بنفسها إلى السفارة الأميركية، وكانت تعرف

الآن أنها مزيّفة بعد رحلتها إلى النيجر. زارت بوربا مصدرها مرةً أخرى لاحقـــاً. قالت: "كنت أريد معرفة ما حدث. قال لي أنه لم يكن يعرف أن الوثائق مـــزوّرة وأنه قد خُدِعَ أيضاً".

أرادت بوربا، التي كانت مقتنعة بأنها تمتلك أفضل قصة للعام، نَشْرَ روايتـــها مباشرةً بعد خطاب الرئيس ولكن رئيس تحرير مجلة (بانوراما) كارلو روسيلا رفض ذلك. شرح روسيلا الأمر لي: "عندما سمعت تصريح اتحاد الدولة ظننت أن حكومة الولايات المتحدة تمتلك معلومات أخرى. لم أكن أعتقد أن الوثائق بتلك الأهمية – إنها لم تكن موثوقة". (أخيراً نشرت بوربا في تموز/يوليو وصفاً لدورها بعد أن ظهر اسمها في الصحافة. قالت لي أن ثلاثة عملاء من مكتب التحقيق الفدرالي أجـــروا معها مقابلةً في القنصلية الأميركية في ميلانو في أوائل شهر أيلول/سبتمبر من عـــام 2003).

أذهل خطاب اتحاد الولايات الكثير من الأعضاء في مجموعـــة الاســـتخبارات الذين لم يستطيعوا فهم كيفية وصول مثـــل هـــذه المعلومـــات إلى الـــرئيس دون خضوعها للفحص والتدقيق. قال لي مسؤولٌ سابقٌ في الاستخبارات بأن الخطـــاب قد أجفل زملاءه أيضاً: "قالوا: 'اللعنة، فجأةً يتحدث الرئيس عنها في خطاب اتحاد الدولة!' بدأوا يصابون بالذعر. من الذي سيكشف ذلك بحق الجحيم؟".

عندما كتبت لأول مرة عن التزوير قال المتحدث باسم وكالة الاســـتخبارات المركزية هارلو بأن الوكالة لم تحصل على الوثائق الفعليّة إلا بعد خطـــاب اتحـــاد الدولة الذي ألقاه الرئيس ولهذا فهي لم تكن قادرةً على تقييمها في الوقت المناسب. هذا لم يكن صحيحاً حسب ما اعترفت وكالة الاستخبارات المركزية لاحقاً. سواء كان ذلك صحيحاً أم لا فقد وضع تصريح هارلو الأصلي وكالـــةَ الاســـتخبارات المركزية في موقعٍ غير سار: لقد كان بشكلٍ أساسي ينتزع بيّنةً على عدم الكفاءة، كما أنه لم يشرح سبب ترك الوكالة مهمة إظهار التزوير المخجل للوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية.

كشفت لجنة استخبارات مجلس الشيوخ ذات القيادة الجمهورية في تقريرهـــا عن الاستخبارات السابقة للحرب حول أسلحة العراق في تموز/يوليو عـــام 2004

بأن وكالة الاستخبارات المركزية قد أمضت أكثر من ثلاثة أسابيع لترجمة الوثائق التي كانت باللغة الفرنسية وبضعة أيامٍ أخرى قبل إصدار تقريرها الداخلي الذي حذّر بأن الأوراق "قد تكون زائفة". في الحادي عشر من آذار/مارس وبعد أربعة أيام من قيام البرادعي علنياً بفضح زيف وثائق النيجر في الأمم المتحدة، أرسلت الوكالة تقييماً إلى دونالد رامسفيلد يتفق مع نتائج تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (كما رأينا سابقاً استغرق محققو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضع ساعاتٍ فقط بمساعدة موقع Google على شبكة الإنترنت لمعرفة بأن الأوراق كانت مزيفة). أعلم تقييمُ وكالةِ الاستخبارات المركزية رامسفيلد أيضاً بأن المعلومات الأخرى المتوفرة عن محاولة العراق الحصول على الخام النيجري كانت "مجزأة وغير مؤكدة". لكن التقييم ختم بشكلٍ مذهل: "نحن قلقون من أن هذه التقارير قد تشير إلى أن بغداد قد حاولت الحصول على مصدرٍ غير مبلّغ عنه لأكسيد اليورانيوم الخام من أجل برنامجٍ للأسلحة النووية". من الواضح، حسب رأي وكالة الاستخبارات المركزية، أن نقص المعلومات الموثوقة لم يكن دليلاً على عدم وجود برنامجٍ نوويٍ عراقي ناشط، بل كان دليلاً على أن العراق كان مراوغاً وخادعاً في إخفاء مساعيه النووية.

من جهة أخرى أظهر تقرير اللجنة، والذي وصفته التقارير الصحفية على نحوٍ واسع بأنه اتهامٌ باتٌّ لتقييمات الوكالة السابقة للحرب ربما بطريقةٍ غير مقصودة، كيف أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت حساسةً بشكلٍ مفرط لرغبات البيت الأبيض كما لو أنها طفلٌ مظلوم. أعاد التقرير في تحليله لحادثة النيجر تقديمَ مجموعةٍ من الوثائق قام فيها مركز استخبارات الأسلحة ومنع الانتشار وضبط الأسلحة التابع لوكالة الاستخبارات المركزية بالتلاعب بالمعلومات المتوفرة في محاولةٍ لإرضاء مكتب نائب الرئيس تشيني. قام المركز بشكلٍ متكرر بالحدّ من أو تجاهل عبارات الشك الصادرة عن وكالاتٍ أخرى وخاصة دائرة الاستخبارات والبحث التابعة لوزارة الدولة وأرسل تقييماتٍ تشير إلى وجود دليلٍ موثوق من تقارير فريقٍ ثالث على رغبة العراق الحصول على خام اليورانيوم من النيجر. وجدت اللجنة بطريقةٍ ما في استنتاجها أنه "كان من المنطقي" أن يستنتج المحللون بأن العراق قد يكون قيد

المحاولة للحصول على اليورانيوم من أفريقيا. لكن كان تقرير اللجنة يحتوي على القليل مما يؤكد مثل هذا الاستنتاج. بيد أن اللجنة أرجأت إعلان تحليلها المتواصل لاستخدام أو سوء استخدام البيت الأبيض للمعلومات وذلك إلى ما بعد الانتخابات دون شك.

اجتمعتُ في شهر آذار/مارس عام 2003 بمجموعة من المسؤولين الرفيعي المستوى في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا موقعٍ مركز قيادة المنظمة. أخبروني في مقابلةٍ خلال عشاء أنهم لم يعلموا حتى بوجود الأوراق إلا في الشهر المنصرم، بعد بضعة أيام من خطاب الرئيس. كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطالب واشنطن ولندن بالدليل على سعي العراق وراء اليورانيوم الأفريقي دون أن تتلقى أي ردّ منذ أيلول/سبتمبر الماضي عندما تم ذكره في الملف البريطاني. بعد أن تم تحديد النيجر في نشرة الحقيقة لوزارة الخارجية بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر، 2002 أصبحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر إصراراً. قال جاك بوتيه: "بدأت بمضايقة الولايات المتحدة باستمرار". أضاف المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية مارك غوزديكي: "كنا نطالب بدليلٍ موجبٍ لإقامة الدعوى، ولم يكن جاك يحصل على شيء تقريباً".

في الرابع من شباط/فبراير سنة 2003 وبينما كان بوتيه على متن طائرة متجهاً إلى نيويورك لحضور اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بخلاف الأسلحة العراقية أطلَعَت مفوضية الولايات المتحدة في فيينا فجأةً أعضاء فريق بوتيه على أوراق النيجر، لكنها استمرت في رفض تسليم الوثائق. قال بوتيه: "كنت مصرّاً على رؤية الوثائق بنفسي، وقد تم تزويدي بها إبّان وصولي إلى نيويورك". في اليوم التالي قدم الوزير باول حجته للقيام بالحرب ضد العراق لمجلس الأمن. لم يذكر التقديمُ النيجر وكانت تلك حقيقةً لم تُفت بوتيه. قال لي مسؤولون في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توقيت القرار الأميركي بتزويدهم بالوثائق قد أربكهم – الوثائق التي استنتج بوتيه بسرعة أنها مزيفة.

خلال الأسابيع التالية تولّى المسؤولون في الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بتحقيقاتٍ أوسع. كانت هناك المشكلات الواضحة، الدليل على حدوث تزييفٍ

غير متقن كان من المفترض أن يكون واضحاً لأي شخصٍ ذي بضعة مراجع. كانت هناك أيضاً عوامل مثل تلك التي عينها ويلسن وبوربا جعلت الأوراق والصفقة التي ذكرها غير قابلة للتصديق. مثلاً الكمية الكبيرة من اليورانيوم المذكورة كانت تجدر أن تُعَدَّ علامة تنبيه. يستخرج اليورانيوم الخام النيجري من منجمين لليورانيوم تتحكم بهما شركةٌ فرنسية ويباع مجمل نتاجهما مسبقاً إلى شركات للطاقة النووية في فرنسا واليابان وإسبانيا. قال لي مسؤول في الوكالة الدولية للطاقة الذرية: "من غير الممكن شفط خمسمائة طن دون أن يلاحظ ذلك أحد". لقد اتصلوا أيضاً مع مسؤولين أميركيين وبريطانيين لإعلامهم بنتائج التحقيق وإعطائهم الفرصة للرد. لم يأتِ شيء ولذلك ذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي الاحتيال في اجتماعه المدرج التالي أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في السابع من شهر آذار/مارس في نيويورك. بدأت الحرب بعد ذلك ولفترةٍ من الزمن توارت قصة تزييف صلة اليورانيوم الأفريقي.

من الذي لفق الأوراق النيجرية في الحقيقة؟ عندما تحدثنا في ربيع عام 2003 بعد بضعة أسابيع من كشف التزوير قال لي المسؤول في الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن وكالته لم تكن قادرةً على الإجابة على ذلك السؤال. قال المسؤول: "يمكن أن يكون أحدٌ احتبس الفاكسات في إسرائيل أو أحدٌ في المركز الرئيسي لوزارة الخارجية النيجرية في العاصمة نيامي. نحن لا نعرف أبداً. كان لدى شخصٍ ما أوراق قديمة ذات رأسيات وتواقيع وقام بقصها وإلصاقها".

كانت الوثائق المزورة والاتهامات الخاطئة عنصراً في سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه العراق منذ خريف عام 1997 على الأقل، بعد أن وضع وصول عمليات التفتيش التي كانت تقوم بها الأمم المتحدة إلى طريقٍ مسدود الأميركيين والبريطانيين في الطرف الخاسر في معركة الرأي الدولي العام. قال لي مسؤولٌ سابقٌ في إدارة كلينتون بأن لندن قد لجأت إلى نشر معلوماتٍ خاطئة حول العراق من بين أمورٍ أخرى. كان برنامج الدعاية البريطانية - الذي هو جزء من عمليات المعلومات التابعة لها - معروفاً لبضعة مسؤولين رفيعي المستوى في واشنطن. قال المسؤول السابق في إدارة كلينتون عن المساعي البريطانية: "كنت أعرف أن ذلك

كان يجري. كنا نستعد للمعركة في العراق، وأردنا أن يستعد البريطانيون".

قال لي موظفٌ سابق في الاستخبارات الأميركية إنّ عضواً واحداً على الأقل في فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة كان، خلال السنة التالية، يدعم الموقف الأميركي والبريطاني قد رتّب نقل عشرات المعلومات السرية والتقارير الاستخبارية التي لم تؤكد صحتها و لم تكن قابلةً للتأكيد - معطيات معروفة باستخبارات غير قابلة للعمل - إلى عملاء الاستخبارات الخارجية البريطانية ووصولها إلى الصحف في لندن وأماكن أخرى. قال الموظف السابق: "كانت تلك الاستخبارات هراءً، و لم نكن نستطيع نقلها، لكن البريطانيين أرادوا زرع القصص في إنكلترا والعالم". كانت هناك سلسلةٌ من الاجتماعات السرية مع الاستخبارات الخارجية البريطانية تم خلالها تقديم وثائق بالإضافة إلى اجتماعات منعزلة تمت عادةً في منازل أمينة في منطقة واشنطن. أخيراً أصبح مخطط الدعاية البريطانية معروفاً لبعض الأعضاء في فريق التفتيش التابع للأمم المتحدة. اعترف مسؤولٌ لا يزال في الخدمة في مراكز قيادة الأمم المتحدة في آذار/مارس عام 2003: "كنت أعرف القليل، لكن أحداً لم يبلغني بذلك رسمياً".

بالإضافة إلى التحزرات حول الاستخبارات الخارجية البريطانية أشارت التقارير الصحفية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى إلى مصادر محتملة أخرى: جماعة المنفيين العراقيين، الفرنسيين. كانت هناك نظريةٌ دعمها بعض الصحفيين في روما وهي أن SISMI قد أنتجت الوثائق المزوّرة وحررتها إلى مجلة (بانوراما) لنشرها.

قدّم مسؤولٌ سابق رفيع المستوى في الاستخبارات تفسيراً آخر. قال في آذار/مارس عام 2003 عندما كتبت لأول مرة عن التزوير: "سمح أحدٌ عمداً لشيءٍ مزوّر بالدخول إلى هنا. لم يكن من الممكن أن يدخل إلى النظام دون تدخل الوكالة. لذا فقد كانت تلك نيّةً داخلية. أحدهم أوقع بأحد آخر". قال في مقابلاتٍ في أشهرٍ لاحقة أنه تم إخباره بأن المُلام على ذلك كانً مجموعةً صغيرةً من العملاءً السريين المتقاعدين من وكالة الاستخبارات المركزية المستاءين.

قال الموظف السابق: "كان أعضاء الوكالة غاضبين جداً من تشيني. لقد قالوا:

'حسناً، سوف نتوّعد أولئك الأشخاص'". قال لي مصدري أنه قد تم إخباره بالتلفيق لأول مرة في أواخر عام 2002 خلال واحدةٍ من تجمعات العطلات الكثيرة التي كانت تتم في منطقة واشنطن لمسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية السابقين والحاليين. "كان الجميع يتفاخرون بذلك - 'هذا ما فعلناه. لقد كان رائعاً، رائعاً، رائعاً'". قال بأنه كان لدى هؤلاء المتقاعدين مصادر ممتازة بين الموظفين الحاليين في الوكالة وتم إعلامهم بالتفصيل عن معلومات SISMI. قال بأن الفكرة كانت بأن تتم المصادقة على الوثائق من قبل مؤيدي استخدام القوة ضد العراق في قمة إدارة بوش الذين سيبدون بعد ذلك أغبياء عندما أشار مسؤولو الاستخبارات بأنها كانت مزيفةً بشكلٍ واضح. إلا أن الخطة أعطت عكس النتائج المرجوّة حسب قوله لأنها نالت قبولاً واسع النطاق ضمن الإدارة. "لقد خرجت عن السيطرة".

مراكز قيادة وكالة الاستخبارات المركزية في لانغلي بولاية فرجينيا مليئة بالإشاعات الموزّعة كما في كل المؤسسات الكبيرة، وقال لي موظفٌ سريٌّ متقاعد في صيف عام 2003 بأن الرواية حول موظف عملياتٍ سابق متورط في تزوير الوثائق كانت ذائعة. أضاف قائلاً: "الموضوع المؤثر هو أنه تم تصديق الرواية - سواء كانت صحيحة أم لا -" ويعدّ هذا تعليقاً استثنائياً على مستوى انعدام الثقة والتهور وفساد الأخلاق داخل وكالة الاستخبارات المركزية خلال إدارة بوش.

في الرابع عشر من شهر آذار/مارس عام 2003 طلب الديمقراطي الرفيع المستوى في اللجنة عضو مجلس الشيوخ جاي روكفيلر عن ولاية غرب فرجينيا رسمياً من مدير مكتب التحقيق الفدرالي روبيرت ميلر التحقيق في الوثائق المزوّرة. كان روكفيلر قد صوت لدعم القرار المجيز لاستخدام القوة في خريف عام 2002. كتب الآن لميلر: "هناك احتمال بأن يكون تلفيق هذه الوثائق جزءاً من حملة خداعٍ أكبر هدفت إلى التلاعب بالرأي العام والسياسة الخارجية فيما يتعلق بالعراق". لقد حثّ مكتب التحقيق الفدرالي على التحقق من مصدر الوثائق ومستوى براعة التزوير ودوافع المسؤولين عن ذلك و"السبب وراء عدم تمييز جماعة الاستخبارات بأن الوثائق كانت مختَلَقة".

بعد عدة أشهر وبينما كان التحقيق لا يزال جارياً قال لي مسؤولٌ رفيع

المستوى في مكتب التحقيق الفدرالي: "يمكن أن تؤدي هذه القصة إلى اتجاهات متعددة. لم نحصل على أي شيء موثوق، وقد قمنا بالبحث". قال أيضاً بأن عملاء مكتب التحقيق الفدرالي الذين عُيِّنوا لهذه المهمة يقومون بجهدٍ كبير في التحقيق، إلا أن "شخصاً ما يخفي شيئاً، وهم يخفونه بطريقة جيدة". حسب قول المسؤول السابق الرفيع المستوى في الاستخبارات فإن الأمر المتّفق عليه بشكلٍ عام هو أن "شيئاً غريباً مثل النيجر يثير الشكوك في كل مكان".

توقف النقاش الذي كان يزداد عنفاً حول قيمة واستقامة استخبارات أسلحة الدمار الشامل في آذار/مارس عام 2003 عندما أقر الرئيس بوش الحرب ضد العراق. انهار نظام صدام حسين بعد أسابيع قليلة من القتال وجعل القوات الأميركية تعلن النصر على ستارٍ خلفيٍّ من الفوضى والشك حول مستقبل البلاد.

إن الفشل التالي في إيجاد أسلحة الدمار الشامل في المواقع التي توقعت مصادر البنتاغون بثقة بأنها ستجدها فيها أعاد إحياء النقاش حول جودة معلومات المكتب. قال لي مسؤول سابق رفيع المستوى في الاستخبارات بأنه قد تم إرسال وحداتٍ من القوات الخاصة الأميركية إلى العراق في منتصف شهر آذار/مارس عام 2003 قبل بدء الحرب الجوية والبرية للتحقق من المواقع التي كان يُشتبَه بأنها مستودعات لتخزين قذائف أو أسلحة كيميائية وبيولوجية. قال المسؤول: "لم يحصلوا على شيء. لم يجدوا ولا حتى صاروخاً واحداً".

تلا ذلك عددٌ من الإنذارات الخاطئة لكن لم يتم إيجاد أي دليل على الأسلحة التي تم دفع الأميركيين إلى توقع وجودها. في الثاني والعشرين من نيسان/أبريل عام 2003 وقبل ساعاتٍ من قيام هانز بليكس بالطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإعادة إرسالٍ فريقه إلى العراق قال لمحطة BBC: "أعتقد أن من العناصر المقلقة هو أن الكثير من المعلومات التي أقامت مصادر القوة عليها قضيتها بدت غير جديرة بالثقة".

بالمقابل كان هناك القليل من الشك بالنفس أو الانتقاد في البنتاغون فيما يتعلق بالفشل في إيجاد الأسلحة بشكلٍ فوريّ. قال لي مستشار البنتاغون للخطط الخاصة في أيار/مايو عام 2003 أن التأخير "لا يعني شيئاً. يجب أن ننتظر لنحصل

على كل الإجابات من العلماء العراقيين الذين سوف يخبروننا عن مكانها". بطريقة مماثلة قال مسؤول البنتاغون الذي يعمل لدى لوتي في ذلك الشهر: "أعتقد أنها مخبأة في الجبال أو نُقلت إلى دولٍ صديقة. كان لدى صدام الوقت الكافي لنقلها". كانت هناك تلميحات من قبل البنتاغون بأن صدام كان يمكن أن يشحن الأسلحة عبر الحدود إلى سوريا.

شرح المسؤول السابق الرفيع المستوى في الاستخبارات قائلاً: "إنه مخطط للإغواء. تحريضهم على الدخول إلى العراق بحجة أسلحة الدمار الشامل، وعندما لا يتم العثور عليها نسمع هذا الهراء كله حول وجود الأسلحة في سوريا".

قال لي معاونٌ تشريعي رفيع المستوى أنه بعد شهرٍ ونصف من بدء الحرب، "بعض الأعضاء في الكونغرس "يبدأون بالتساؤل ولكن بحذر"". أضاف أنه في الوقت الحالي "ليس لدى الأعضاء الثقة ليقولوا بأن الإدارة مخطئة"، كما علّق قائلاً: "بالنسبة للكثيرين لا يشكل ذلك فرقاً كبيراً. لقد هزمنا شخصاً سيئاً وحررنا الشعب العراقي. يتمتع البعض بالذكاء الكافي لإدراك أن تهديد أسلحة الدمار الشامل المزعوم المسلط فوق رأس الولايات المتحدة كان ذريعةً. أضطر أحياناً إلى قرص نفسي عندما يسألني أصدقاء أو أفراد من العائلة بميلٍ إلى الشك حول عدم وجود أسلحة الدمار الشامل وأُذَكّر نفسي بأن لدى الفرد العادي فكرة عن وجود جبال منها هناك جاهزة ليتم اكتشافها. كلما طال الوقت المنقضي كلما ازداد تساؤل الناس حول ذلك لكني لا أعتقد بأنها ستؤدي إلى تغيير الرأي العام في الولايات المتحدة كثيراً. الجميع يحبون أن يكونوا إلى جانب الطرف الفائز".

مع أن التقدم الأميركي لم يكشف مخابئ أسلحة الدمار الشامل إلا أنه أظهر دليلاً إضافياً حيّاً على وحشية النظام. إلا أن قسوة صدام حسين كانت موثّقةً قبل فترةٍ طويلة من أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ولم تكن السبب الرئيسي الذي أعطته إدارة بوش للعالم لضرورة القيام بالحرب. كان العضو السابق في مجلس الشيوخ بوب كيري مؤيداً قوياً لقرار الرئيس بالإطاحة بصدام. قال لي: "أعتقد فعلاً أن بناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق يبرّر كل ما قمنا به. لكنهم أخذوا المعلومات عن الأسلحة ووسعوها إلى أبعد مما كان مبرراً". قال متحدثاً عن مؤيدي

استخدام القوة: "بدا أنهم أدركوا أن عليهم أن يخرجوا بشيءٍ أكثر من أن يقولوا 'لقد حررنا العراق وتخلصنا من مستبد' لكي يجلبوا الشعب الأميركي إلى صفهم. لذا كان عليهم أن يجدوا بعض الصلات بأسلحة الدمار الشامل وكانوا مستعدين لجعل أغلبية الأميركيين يستنتجون بشكلٍ خاطئ بأن غزو العراق كان متعلقاً بمركز التجارة العالمي. إن الإفراط في التأكيد على التهديد للأمن القومي جعل مسألة جلب بقية العالم إلى طرفنا أكثر صعوبةً. لقد كانت المناقشة الأضعف والأكثر تضليلاً التي كان يمكننا استخدامها".

أعاد جوزيف ويلسن ذكر القصة بعد مضي أكثر من سنة على سفره إلى أفريقيا للتحقيق في ادعاء النيجر. لقد أغضبه ما اعتبره كذب البيت الأبيض فيما يتعلق بالنيجر، وفي أوائل شهر أيار/مايو عام 2003 ذكر عَرَضاً مهمته ونتائج تحقيقه وذلك خلال حديثٍ قصير عن العراق في مؤتمرٍ سياسي في ضواحي واشنطن برعاية لجنة السياسة الديمقراطية في مجلس الشيوخ. (ويلسن ينتمي للحزب الديمقراطي). متحدثٌ آخر في المؤتمر كان محرر عمود في جريدة (نيويورك تايمز) يدعى نيكولاس كريستوف كان قد حصل على موافقة ويلسن على ذكر رحلة النيجر في عمودٍ كتبه في الجريدة. بعد بضعة أشهر وفي السادس من تموز/يوليو كتب ويلسن عن الرحلة بنفسه في صفحة الافتتاحية لجريدة (التايمز). قال لي متحدثاً عن البيت الأبيض: "لقد أعطيتهم أشهراً ليتمكنوا من إصلاح السجلّ، لكنهم استمروا في الكذب".

رد البيت الأبيض بإلقاء اللوم على مجموعة الاستخبارات فيما يتعلق بسندات النيجر وذكرها في خطاب اتحاد الدولة. قالت كوندوليزا رايس لشخصٍ أجرى معها مقابلةً تلفزيونية في 13 تموز/يوليو: "لو كان هناك ولو صوت خافت عبّر عن أن الوكالة كانت لا تريد أن يكون ذلك التصريح موجوداً فيه أو عن أن جورج تينيت لم يرغب بوجود ذلك التصريح... لكان حُذِفَ". بعد خمسة أيامٍ تلت تقدّم مسؤولٌ رفيع المستوى في البيت الأبيض إلى أبعد من ذلك قائلاً للمراسلين في اجتماعٍ متمم أنه كان لديهم انطباع خاطئ عن رحلة جوزيف ويلسن إلى النيجر وعن المعلومات التي أعطتها. قال المسؤول الذي لم يذكر اسمه حسب سجلٍ من

البيت الأبيض: "لا يمكننا الوصول إلى استنتاجٍ بأن السفير ويلسن قد حذرنا من أن هذا كله مشكوك فيه. هذا أمرٌ غير دقيق".

لكن رواية ويلسن لرحلته أرغمت البيت الأبيض المتضايق على الاعتراف للمرة الأولى أنه "لم يكن من الصحيح وصول هذه المعلومات إلى مستوى خطاب الرئيس". كما أنها حفزت وصول تسريبات انتقامية إلى الصحافة من قبل مسؤولين في البيت الأبيض كشفوا عن كون زوجة ويلسن عميلةً لدى وكالة الاستخبارات المركزية - وأدى ذلك إلى تحقيقٍ قام به مكتب التحقيق الفدرالي. بحلول صيف عام 0042 عيّن النائب العام جون آشكروفت مدعياً عاماً فدرالياً من شيكاغو للنظر في موضوع التسريبات وتم استجواب العديد من الأعضاء الرفيعي المستوى في الإدارة بمن فيهم الرئيس بوش نفسه.

كان من بين الشهود الأفضل الممكنين فيما يتعلق بموضوع القدرات النووية العراقية الفعلية الرجال والنساء الذين عملوا في صناعة الأسلحة العراقية ومديرية المراقبة الوطنية، وهي وكالة أنشأها صدام للعمل مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. بعد مضي أكثر من ستة أشهر على بدء الغزو كان الكثير من المسؤولين الرفيعي المستوى في صناعة السلاح وحتى أولئك الذين سلموا أنفسهم طوعياً لقوات الولايات المتحدة لا يزالون تحت الأسر في مطار بغداد ومناطق أخرى، بعيداً عن المراسلين. أخبَرتْ السلطات الأميركية القليل فقط لعائلاتهم التي دفعها يأسها من الحصول على المعلومات إلى الاتصال بأصدقاء ومصادر أخرى في أميركا للمساعدة. واحدٌ من المهاجرين العراقيين الذين وصلهم نداء من عائلات العلماء كان شاكر الخفاجي الذي غادر العراق شاباً وأدار عملاً ناجحاً في منطقة ديترويت. قال الخفاجي: "الناس الذين عملوا في الاستخبارات وفي مجال أسلحة الدمار الشامل هم في السجن. الأميركيون يصطادونهم واحداً تلو الآخر. لا أحدَ يتحدث بالنيابة عنهم، ولن يقبل أي محامٍ أميركي تولّي القضية".

على كل حال لم يكن جميع العلماء الرفيعي المستوى في الأسر. جعفر ضيا جعفر فيزيائيٌّ درس في بريطانيا قام بتنسيق جهود العراق لصنع القنبلة في ثمانينيات القرن السابق وكان له اتصالٌ مباشر بصدام حسين. ولكنه هرب من العراق في

أوائل نيسان/أبريل قبل سقوط بغداد، وبمساعدة أخيه حميد الذي يدير شركةً كبيرةً للطاقة، شق طريقه إلى الإمارات العربية المتحدة. رفض جعفر العودة إلى بغداد ولكنه وافق على أن تستجوبه وكالة الاستخبارات المركزية وعملاء الاستخبارات البريطانية. تم عقد حوالى عشرين لقاء تضمن خمسة عشر خبيراً أميركياً وبريطانياً. بدأ اللقاء الأول في الحادي عشر من نيسان/أبريل بسؤالٍ لجوجٍ من موظف في وكالة الاستخبارات الأميركية: "هل يمتلك العراق أداةً نووية؟ يريد الجيش معرفةً ذلك حقاً. إنه قلقٌ جداً". أجاب جعفر بالضحك حسب ملاحظات دوّنها شاهد عيان. أكملت الملاحظات بما يلي:

"أصرّ جعفر على أنه بالإضافة إلى عدم وجود أي قنبلة لم تكن هناك فترة امتلك العراق فيها أسلحة دمارٍ شامل. "كانت الإجابة 'لا'"... شرح جعفر بأن القيادة العراقية قد شكلت لجنةً بعد حرب الخليج عام 1991 وبعد بدء القيام بعمليات التفتيش [التابعة للأمم المتحدة]... [وتم إرسال] التعليمات التالية من الرجل الأعلى [صدام] - "أعطوهم كل شيء"".

أشارت الملاحظات إلى أن جعفر سُئِلَ بعد ذلك: "لكن ذلك لا يعني كل أسلحة الدمار الشامل؟ كيف يمكن أن تكون متأكداً؟" كانت إجابته واضحة: "أعرف جميع العلماء المرتبطين بالقضية وهم يثرثرون. لا توجد أسلحة دمار شامل".

شرح جعفر أيضاً السبب الذي جعل صدام يقرر التخلي عن أسلحته التي كان يقدّرها:

"حتى حرب الخليج عام 1991 كان أعداؤنا محليين... ولكن بعد الحرب وعندما أصبح من الواضح أننا كنا ضد الولايات المتحدة فَهِمَ صدام أن هذه الأسلحة كانت فائضة عن الحاجة. "لم يكن هناك سبيل للتهرب من الولايات المتحدة". لذا لم تكن رؤوس صواريخ أسلحة الدمار الشامل ذات فائدة استراتيجية كبيرة للعراق".

حسب الملاحظات كان لدى جعفر تفسيره الخاص لواحدٍ من الألغاز الباقية لعملية التفتيش التابعة للأمم المتحدة - التناقض الذي بلغ 6000 رأس صاروخ بين

عدد الأسلحة الكيميائية التي كان يقدّر بأن العراق صنعها قبل عام 1991 والعدد الذي قدمته فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة. هذا التناقض هو الذي دفع مسؤولي الاستخبارات الغربيين والمخططين العسكريين إلى وضع افتراضات أسوأ الحالات. قال جعفر لمستجوبيه أن الحكومة العراقية قد كذبت ببساطة على الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدد الأسلحة الكيميائية التي استُخدِمت ضد إيران خلال الحرب الإيرانية العراقية الوحشية في ثمانينيات القرن السابق. أضاف بأن العراق أسقط عدداً من رؤوس الصواريخ على الإيرانيين فاق بالآلاف العدد الذي اعترف بإسقاطه. لذلك السبب فضل صدام عدم الشرح فيما يتعلق بالأسلحة كلياً.

هناك دائماً مشكلات تتعلق بمصداقية شهود من نظامٍ مهزوم، وأي شخص مرتبط بصنع أو إخفاء أسلحة دمار شامل يكون لديه حافز على إنكار ذلك. لكنّ مصادقةً قوية على أمانة جعفر جاءت من مصدرٍ غير عاديّ - جاك بوتيه من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي قضى معظمَ العقد الماضي مشتبكاً في صراعٍ مع جعفر وعلماء وتقنيين آخرين في مجال أسلحة الدمار الشامل في العراق. قال لي بوتيه: "أنا لا أصدق أحداً، لكن على العموم ما قاله لنا بعد عام 1995 كان دقيقاً إلى حدٍّ ما".

في حزيران/يونيو عام 2003 بدأت لجنة استخبارات مجلس الشيوخ تحقيقها الذي اتخذ سمةً سياسية فيما يتعلق بالتفاوت بين تقرير إدارة بوش السابق للحرب لأسلحة الدمار الشامل العراقية وما تم اكتشافه فعلياً. بعد بضعة أشهر قال لي مسؤول في الاستخبارات إن نتائج تحقيق اللجنة الأولية كانت مقلقة. "قامت مجموعة الاستخبارات بكل أنواع الأخطاء وعالجت الأمور بشكلٍ غير متقن". تراوحت المشكلات من نقص في التحكم بالنوعية إلى تقديم الوكالات المختلفة لتقييمات متناقضة في الوقت نفسه.

تابع المسؤول قائلاً إن واحدةً من نتائج البحث كانت بأن تقارير الاستخبارات التي قدمتها فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية حول العراق هي أدق بكثير من تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية. "روّع مدى سوء التحليل بعض الأشخاص الخبراء في المجموعة. إذا نظرت إليها

جنباً إلى جنب، وكالة الاستخبارات المركزية مقابل الأمم المتحدة، لوجدتَ أن وكالات الأمم المتحدة تبرز متقدمةً بشكلٍ شامل".

في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام 2003 وضع ديفيد كاي، مفتش الأمم المتحدة السابق الذي يترأس مجموعة فحص العراق التابعة للإدارة، تقريره المؤقت للكونغرس عن وضع البحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية. نقل كاي في تقريره: "لم نجد بعد مخازن أسلحة، لكننا لم نصل بعد إلى المرحلة التي يمكننا فيها أن نقول بشكل نهائي إنه إما أن مخازن أسلحة كهذه غير موجودة أو أنها كانت موجودة قبل الحرب". قال كاي فيما يتعلق بنطاق الأسلحة النووية: "على الرغم من وجود دليل على أن صدام قد تابع مطامحه في الحصول على الأسلحة النووية إلا أننا حتى الآن لم نكشف الدليل على أن العراق قام بخطواتٍ هامة ما بعد عام 1980 لصناعة أسلحةٍ نووية أو إنتاج مواد انشطارية فعلياً".

تم اعتبار كاي على نطاقٍ واسع بأنه قد قدم أفضل حجة ممكنة لادعاءات الرئيس بوش السابقة للحرب عن وجود تهديد محدقٍ من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن ما وجدوه كان غير كافٍ لإثبات هذه الادّعاءات، وتم اعتبار التقرير كضربةٍ للإدارة. من جهة أخرى رأى الرئيس بوش ذلك بطريقة مختلفة. قال للمراسلين بأنه شعر بأن التقرير قد أثبت له بوضوح أنّ "صدام حسينً كان يشكل تهديداً، خطراً حقيقياً".

أثار رد الرئيس السؤالَ حول ما تعلمته الإدارة من الفشل في إيجاد كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل في العراق. يعتمد أي رئيسٍ بقوة على فريقه للتحقيق في المعلومات وإعطاء ملخص وتحليل منطقي لأحداث العالم يوماً بيوم. في هذه الحالة تكمن السلطة المطلقة في البيت الأبيض لمثل هذه القضايا لدى مستشارة الرئيس للأمن القومي كوندوليزا رايس. قال لي المسؤول السابق في البيت الأبيض: "ربما يقوم وزير الدفاع وجماعته باستخدام طريقة مختصرة للعملية وتشكيل طريقٍ منفصل للوصول إلى نائب الرئيس. مع ذلك ففي نهاية المطاف يجب مناقشة كل السياسات في العملية القائمة بين الوكالات وذلك بقيادة مستشارة الأمن القومي". قال إنّ ما حدث بَدَل ذلك "كان تخليّ كوندوليزا عن مسؤولياتها".

لم يشعر نائب الرئيس تشـيني بالارتبـاك بسـبب اعتمـاد الإدارة علـى وثائق النيجر على الرغم من ظهور زيفها. ادّعى تشـيني في مقابلـةٍ في برنـامج (Meet the press) في شهر أيلول/سبتمبر عام 2003 أن اتهام الملف البريطاني بـأن "صدام كان في الحقيقة يحاول الحصول على اليورانيوم من أفريقيا قد أعيد إثباتـه". تابع تشيني قائلاً: "إذاً فقد يكون هناك اختلاف في الرأي. أنا لا أعرف مـا هـي الحقيقة على أرض الواقع... أنا لا أعرف أيها السيد ويلسن. ربما لا يجـدر بي أن أحكم عليه".

دافع نائب الرئيس أيضاً عن الطريقة التي أقحـم فيهـا نفسـه في قضـايا الاستخبارات: "هذا مجالٌ هامٌ جداً. إنه مجالٌ طلب مني الرئيس أن أعمل عليـه... وفيما يتعلق بطرح الأسئلة، اعترف بأنني مذنب. أنا أسأل الكثير من الأسئلة. هذا هو عملي".

VI
الوزير والجنرالات

1 - القيادة إلى بغداد

بدأت الحرب على العراق في 19 آذار/مارس 2003. وفي أسبوعها الأول، بدأت الحملة الأرضية ضد صدام حسين بالتداعي، بوجود خط إمدادات ضعيف واهن ونقص التعزيزات الفورية المباشرة، وكان الغضب هو أول رد فعل في البنتاغون.

شكا عدد من مخططي الحروب المخضرمين في مقابلاتي معهم آنذاك بأن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وحلقته الداخلية المؤلفة من المستشارين المدنيين، الذين كانوا مسؤولين بشكل رئيسي في إقناع الرئيس بوش على دفع البلاد إلى الحرب، كانوا قد أصرّوا على إطلاعه على دقائق أمور العمليات الحربية وإدارتها. لقد تفحص فريق رامسفيلد التفاصيل الدقيقة التي تدور على مدار الساعة والمتعلق بالتخطيط اللوجستي بطريقة تقليدية يكون الجيش النظامي في العادة أكثر تفوقاً منهم فيها. وكان رامسفيلد يتحكم بكل فريق التخطيط في البنتاغون وأركان الحرب وشعبة العمليات في الجيش. "كان يظن أن له معرفة أفضل في هذه الأمور" كما قال أحد المخططين الرفيع المستوى، "لقد كان صانع القرار في كل مناسبة".

قال لي المخطط، في ست مناسبات على الأقل، إن رامسفيلد ومندوبيه، عندما كانت تُعرض عليهم الخطط العملياتية - حيث كان يشار إلى الهجوم على العراق باسم "الخطة 1003" كان يصر على تقليص عدد جنود المشاة إلى أقل عدد ممكن. إن اعتقاد رامسفيلد بالقصف البالغ الدقة وإصراره على عمليات عسكرية انسيابية منظمة كان له نتائج عويصة على قدرة القوات المسلحة على القتال بشكل فعّال فيما وراء البحار. "ليس لديهم مصادر"، قال ضابط استخبارات ذو رتبة عالية، "إنه كان يركز على إثبات وجهة نظره - في أن العراقيين - سوف ينهارون ويهزمون" (في ذلك الوقت، لم يستجب رامسفيلد عندما طُلِبَ منه تقديم تعليق).

قال أحد المخططين، إن اللحظة الحرجة جاءت في خريف عام 2002، خلال الدعاية للحرب، عندما قرر رامسفيلد ألا يعتمد بعد على إرشاد وثائق البنتاغون الدقيقة التي تتعلق بالحرب (TPFDL) - بحيث يتم تنفيذ انتشار القوات على مراحل وفق جدول زمني - هذا المخطط الذي يعرفه المخططون باسم خطة (tip-fid) اختصاراً. إن (TPFDL) هي وثيقة ضخمة تصف بالتفصيل القوات التي سترسل إلى المعركة، ونتائج نشرها، ونشر الدعم اللوجستي. "إنها خطة متكاملة ومفصلة"، على حد قول روجر جي سبيلر، أستاذ التاريخ العسكري في (US Command and General Staff College). "الجميع يتدربون ويخططون. إن الخطة هي في حركة مطردة وقابلة للتأقلم والتغيير في أية لحظة. إنها حصيلة الثقافة البيروقراطية والعملياتية الحربية". قال مخطط عسكري متقاعد في القوات الجوية معلّقاً: "هذا ما نفعله - نذهب من نقطة إلى أخرى - ونسير حسب جدول تنفيذ الخطة في كل لحظة. هكذا توضع الخطط للتحرك في مسرح الأحداث". وقال مخطط سابق آخر: "عندما تسير بحسب جدول الخطة الموضوعة فإن كل شيء يسير بطريقة مرتبة منظمة". وأضاف ضابط استخبارات سابق قائلاً: "عندما تتجاهل الخطط المبرمجة لكي تنفذ على مراحل فإنك تتجاهل التخطيط العسكري المركزي. إن الحياة العسكرية ليست مثل العمل في شركة يسهل فيها التعاطي في الأمور وتفاصيل العمل. إنها آلية تفرض نفسها على الإنسان. وهي الضمان لإنقاذ حياة الناس".

كانت وثيقة الـ (TPFDL) المتعلقة بالحرب في العراق موضوعة في حوالى أربعين صفحة كمبيوتر من القياس الكبير وأكثر، وتتناول كل التفاصيل المتعلقة بالحرب بدءاً من الأسلحة وصولاً إلى المحارم الورقية للحمام. عندما تم عرضها بالحرف الأولى على رامسفيلد في عام 2002 ليصادق عليها، كانت تتضمن اشتراكاً واسعاً من مختلف القطاعات العسكرية، بما فيها أربعٌ أو أكثر من فرق الجيش. عندها رفض رامسفيلد ملف الوثيقة لأنها كانت "كبيرة جداً"، على حد قول مخطط البنتاغون. لقد كان يصر على أن حركة أصغر وأسرع تقوم بها قوة مهام خاصة ترافقها قوة جوية ساحقة ستفي بالغرض. وأذهل رامسفيلد أركان الحرب بإصراره على أن يتحكم بتوقيت وتدفق جنود الجيش والمارينز إلى أرض المعركة. هكذا قرارات تعرف باللغة العسكرية بالمصطلح (R.F.F) أي التماس السيطرة على القوات. فهو، وليس الجنرالات، من سيقرر أية وحدة ستشارك في الحرب وزمن ومكان مشاركتها.

كانت وثيقة الـ (TPFDL) تستدعي النقل البحري المسبق لمئات الدبابات والعربات الثقيلة الأخرى - بما يكفي لثلاث أو أربع فرق عسكرية. تجاهل رامسفيلد هذه النصيحة. وبدلاً من ذلك، اعتمد على معدات ثقيلة كانت موجودة بالأساس في الكويت - وكانت تكفي فقط لفرقة واحدة مقاتلة بسلاح كامل. إن فرقة المشاة الثالثة، من (Fort Stewart) في جورجيا، والتي هي فرقة الجيش المدرعة الوحيدة التي كانت فعّالة داخل العراق خلال الأسبوع الأول من الحرب، وصلت، لهذا السبب، إلى الخليج بدون معداتها الخاصة بها.

"أولئك الفتية ينتقلون في دبابات كانت قد تمركزت سابقاً. فدباباتهم تقبع في قاعدة (Fort Stewart)" كما قال المخطط. "لكي تأتي بقوات أخرى إلى هناك علينا أن ننقلهم بحراً. لا يمكننا نقلهم جواً إلى هناك لأنه ليس لديهم عربات تنقلهم. خلال الأشهر الستة الماضية، كان يمكنك أن تنقل كل ما يلزم بحراً خلال تسعين يوماً وكان هذا الوقت يكفي لنقل أربع فرق أخرى أو أكثر".

أضاف المخطط: "هذه هي الفوضى والتخبط التي وضع رامسفيلد نفسه فيها، لأنه لم يُرِدْ وَطْء أقدام ثقيلة على أرض المعركة".

كانت الخطة 1003 بشكل متكرر تُطَوَّر وتعرض على رامسفيلد، وفي كل مرة، كما يقول المخطط، كان رامسفيلد يقول: "لقد أشركتم قوات برية كثيرة – عودوا وفكروا بالأمر من جديد". وفي رأي المخطط، كان لرامسفيلد هدفان: أن يُظهر كفاءة القصف الجوي الدقيق وأن "يقوم بالحرب بأقل التكاليف". لقد كان رامسفيلد ونائباه الرئيسيان المكلفان بالتخطيط للحرب، وهما بول وولفوويتز ودوغلاس فيث، "مشغولون بفكرة "اضرب وروِّعْ" بحيث بدا النصر وكأنه أكيد مضمون" على حد قول المخطط. "لقد كانوا يعتقدون أن الجو سيكون صافياً على الدوام، ولذا فإن الخصم سيكشف ذاته، وهكذا فمن المؤكد نجاح القصف الجوي الدقيق والمركز".

لقد كان معروفاً جداً ازدراء رامسفيلد الشخصي بالجنرالات ذوي المقام الرفيع والأدميرالات الذين تمت ترقيتهم إلى أعلى الوظائف خلال إدارة كلينتون. لقد كان ميالاً بشكل خاص إلى انتقاد الجيش، بإصراره على الإنفاق على فرق مدرعة باهظة. في خواطر مذكراته، أو "زهرات الثلج"، كما يسمونها في البنتاغون، أثار سخط الجنرالات بسبب "التراخي" الذي لديهم – وبهذا يشير إلى وصف لينكولن للجنرال جورج ماكليلان – "ففي تلك الحالات – في جو من السخرية والتحدي – لا يقدم الضباط الكبار أفضل نصائح وإرشاد لديهم"، قال جنرال ذو رتبة عالية كان قد خدم لأكثر من سنة تحت إشراف رامسفيلد. قال أحد الذين شهدوا لقاءً جرى بين رامسفيلد يواجه فيه الجنرال إيريك شينسكي، رئيس أركان الجيش، أمام عدة ضباط من مرتبة أدنى: "كان ينظر إلى رئيس الأركان وهو يلوح بيديه ويقول: "ألم تفهم ذلك بعد؟"".

لقد نجح رامسفيلد تدريجياً في استبدال أولئك الضباط في الأركان الذين كانوا يعارضون وجهة نظره: "لقد تم اختيار أركان الحرب الجدد الآن بعناية، وهؤلاء صاروا يبتكرون ويستنبطون أشياء لجعل وزير الدفاع مسروراً" كما قال المخطط. "إنهم لا يصدرون أحكاماً عسكرية – بل يجاملونه في آرائه ويوافقونه في اقتراحاته".

خلال الأشهر التي كان يتم فيها التحضير للحرب، حدث انشقاق في داخل

الجهاز العسكري، مع تحذير المخططين ومن هم أعلى منهم مباشرة من أن خطة الحرب كانت واهية جداً بشكل خطير على الجنود والمواد، وهذا في موقف مضاد لموقف الجنرالات العليا - ومن بينهم الجنرال تومي فرانكس، رئيس القيادة في الجيش الأميركي، وجنرال القوى الجوية ريتشارد مايرز، رئيس هيئة أركان سلاح الفرسان – اللذان كانا يؤيدان رامسفيلد. وبعد أن أدهش البرلمان التركي مخططي الحرب في بداية آذار/مارس برفضه السماح للولايات المتحدة بإنزال فرقة المشاة الرابعة في تركيا، جادل فرانكس في البداية بأنه يجب تأجيل الحرب إلى أن يتم إدخال الجنود إلى العراق عن طريق آخر، وكما قال ضابط استخبارات سابق، ولكن "رامسفيلد خالفه الرأي منتقداً".

إن العديد من المسؤولين الحاليين والسابقين الذين تحدثتُ إليهم كانوا يعارضون فرانكس بشدة لفشله الواضح في الصمود أمام المدنيين الأعلى مرتبة منه. وقال لي سيناتور سابق إن فرانكس كان يُنظَر إليه كقائد "يفعل ما يُؤمر به". وسأل موظف استخبارات سابق: "لماذا لم يذهب إلى الرئيس؟" وتذكر موظف في البنتاغون أن أحد الجنرالات الكبار كان دائماً يُعدّ مساعديه للقاء رامسفيلد بقوله لهم: "عندما تدخلون للحديث إليه، عليكم أن تكونوا على استعداد لوضع رتبكم على الطاولة أمامه وأن تنصرفوا خارجين. وإلا فإنه سوف يتجاهلكم".

في أوائل شهر شباط/فبراير عام 2003، وبحسب مسؤول رفيع في البنتاغون، ظهر رامسفيلد في مؤتمر قادة الجيش، وهو تجمع نصف سنوي بهدف تجاري واجتماعي يحضره كل جنرالات النجوم الأربع. كان رامسفيلد مدعواً لمشاركة الجنرالات طعام العشاء ولإلقاء خطاب. سار كل شيء على ما يرام، كما قال لي المسؤول السابق، إلى أن سُئِلَ رامسفيلد، في جلسة طرح الأسئلة، عن مسؤوليته الشخصية في نشر وحدات مقاتلة في بعض حالات حيث تم إعلامهم بالأوامر خلال خمسة أو ستة أيام. وما أثار دهشة وغضب الجنرالات هو أن رامسفيلد أنكر مسؤوليته عن ذلك: "لقد قال: 'لم يكن لي علاقة بالأمر'"، كما قال المسؤول. "'إنها مسؤولية أركان الجيش'".

"لقد كنا نتوقع أن الأمر بسيط، ولكن تبين أنه كان كارثة"، على حد قول

المسؤول عن العشاء. "كان الجميع يعرفون أنه كان يطلع على أوامر نشر الجنود. أما هو فإنه يضع اللوم على أركان الجيش"، قال المسؤول ذلك وتردد لحظة ثم استأنف قائلاً: "الأمر يتعلق برامي والحقيقة".

بحسب عشرات العسكريين الذين تحدثت إليهم، تبين أن رامسفيلد أخفق في أن يتوقع مسبقاً عواقب الحرب الطويلة الأجل. لقد وضع وحدات الجيش والمارينز في ساحة المعركة مع إمدادات ضعيفة وعدد غير كافٍ من الدبابات والعربات المصفحة الأخرى. (قال العسكريون إن العربات التي كانت لديهم كانت قد سارت لمسافة طويلة جداً وكانت عاجزة عن أداء العمل المطلوب). وقالوا إن خطوط الإمداد كانت، بشكل يتعذر اجتنابه، أطول مما يجب وعرضة للهجوم، وهذا ما سبب نقصاً في الوقود، والماء، والذخيرة الحربية في الأسبوع الأول ذاك. كان ضباط البنتاغون يتكلمون بازدراء عن التصريحات الموجزة المتفائلة التي كانت الإدارة تدلي بها للصحافة والإعلام. "هناك تصريح الآن"، قال لي موظف الاستخبارات السابق في ذلك الوقت. "سيبقى واحد فقط إذا ما استطعنا الحفاظ على خطوط الإمداد. فحاملات الطائرات ستنفد منها القنابل (JDAM)"، وهي القنابل الموجهة بالأقمار الصناعية التي كانت تضرب أهدافاً معينة في بغداد وفي الأماكن الأخرى بدقة متناهية. والمزيد من إمداد صواريخ الـ (توماهوك) الموجهة كانت قد استُهلكت. "إن المارينز قلقون بشدة"، كما أخبرني مسؤول الاستخبارات السابق واستأنف يقول: "إنهم متورطون جميعاً، وبدون إمدادات، ولم يستعملوا أبداً عربات LAV" (المدرعة الخفيفة) "طوال فترة وجودهم الصعب في العراق" في الأسبوع الأول. لقد كانت هناك مشاكل صيانة خطيرة أيضاً. "الأمل الوحيد هو في صمودهم إلى أن تأتيهم التعزيزات".

إن فرقة المشاة الرابعة – الفرقة العسكرية المؤللة والمجهزة بأحدث التجهيزات – والتي كانت معداتها تقطر لأسابيع في البحر المتوسط قبل أن يتم تحويل خط سيرها إلى ميناء الكويت المجهد، لم يكن يتوقع أن تصبح جاهزة للعمل حتى نهاية شهر نيسان/أبريل. وقال المخطط إن فرقة سلاح الفرسان الأولى، في تكساس، كانت على استعداد لتُنقل إلى ساحة المعركة، ولكن نقلها بحراً كان سيستغرق

أسابيع لتصل إلى الكويت. "كل ما لدينا الآن هو مواقع على خط الجبهة"، قال لي الاستخباراتي السابق. "وكل شيء عدا ذلك هو في حالة يرثى لها".

في الأسبوع الأول، كما تضمنت خطط الهجوم على بغداد، كان من المتوقع أن تقوم فرق الحرس الجمهوري السادس بتأمين الدفاع الرئيسي للعراق وكان أمامه مواجهة محتدمة مع الجنود الأميركيين أو البريطانيين. لقد اضطر العجز والنقص (CENTCOM) "للتسكع بحثاً عن إمدادات" على حد قول المسؤول الاستخباراتي السابق. كان الهدف المباشر بالنسبة للجيش والماريتز، على حسب زعمه، هو "الصمود والرجاء أن يتم تدمير فرق الحرس الجمهوري" بالقصف الجوي. وأقر المخطط قائلاً: "إن المنفذ الوحيد الآن بعيد المنال، وإننا نرجو حصول نوع من الأعجوبة في أن يشارك الحرس الجمهوري في القتال وهكذا يصبحون عرضة لضربات قوى الجو الأميركية". ولكن كما قال لي جنرال عالي الرتبة متقاعد فيما بعد: "الرجاء هو ليس طريقة للتصرف".

في 28 آذار/مارس قال قائد القوات البرية العالي الرتبة في الجيش، وهو الفريق وليام إس والاس للصحفيين: "إن الخصم الذي نقاتله مختلف عن الذين خضنا حروباً سهلة ضدهم". وعلّق مسؤول كبير في الإدارة قائلاً لي عن العراقيين: "إنهم ليسوا خائفين. أليس هذا شيء ملفت للانتباه؟ إنهم ليسوا مذعورين". وفي مؤتمر صحفي في اليوم التالي سُئل رامسفيلد ومايرز عن تعليقات والاس، ودافعا عن خطة الحرب - ووصفها مايرز بأنها "رائعة" وبأنها "تسير كما يرجى". وأشارا إلى أن الحرب لن تستغرق سوى أسبوع ونيّف.

أما سكوت ريتر، ضابط الماريتز السابق وكان سابقاً مفتشاً على الأسلحة لصالح الأمم المتحدة، فقد قال إن الكثير من القصف كان له، في البداية، تأثير ضعيف أو بالحري كان مربكاً ومزعجاً. فمثلاً أدى قصف قصور صدام إلى انطلاق لواء من الحرس الخاص الذين كانوا معينين لحمايتها. "فخرج الجميع من منازلهم - وتبعثروا في أرجاء بغداد - ولديهم أكداس من الذخيرة والمؤونات"، كما قال ريتر.

وقال مخطط كبير بمرارة: "إنها مأساة فالكثير من الأميركيين قد قضوا"، وقال

المسؤول السابق إياه: "لقد كانوا جميعاً يقولون: 'يمكننا القيام بالأمر اعتماداً على سلاح الجو'. لقد صدقوا دعايتهم ذاتها". ووصف جنرال سابق برتبة عالية مقاربة رامسفيلد لمخطط هيئة الأركان على أنها "تشبه تمويلاً ينتج عن خلية تدخّل صغيرة"، وبذلك يشير إلى وزير الدفاع روبرت إس ماكنامار ومعاونيه، الذين كانوا يُعرفون بمعارضتهم وتحدّيهم لهيئة الأركان خلال حرب فيتنام. وشبّه الجنرال العتيق العالي الرتبة أركان الحرب بزوجات ستيبفورد. "فقد تنصلوا من مسؤولياتهم"، على حد قوله.

ولعل خيبة الأمل الكبرى خلال الأسبوع الأول من الحرب قد جاءت من تمّنع الجماعات الشيعية جنوب العراق عن تأييد الغزو الأميركي والبريطاني. ففرقاء عديدون في جماعة الدعوة، التي كانت تقوم بعمليات سرية، كانت تقوم بأعمال عنف ضد النظام العراقي منذ الثمانينيات من القرن الماضي، ولكن جماعة الدعوة كانت أيضاً معادية للمصالح الأميركية. وقد أقحم بعض المسؤولين في الاستخبارات الأميركية المجموعة في التفجيرات التي حدثت عام 1983 مستهدفةً ثكنات المارينز في بيروت، هذه التي أودت بحياة حوالى مائتين وواحد وأربعين من المارينز. ومع ذلك، فقبل الحرب بأشهر، كانت إدارة بوش تتودد إلى جماعة الدعوة بإدراجها ضمن مجموعات المعارضة التي سيكون لها دور قيادي في العراق بعد الحرب. "الدعوة جماعة قادرة على قتل صدام"، قال لي ضابط استخبارات أميركي سابق في ذلك الوقت. "إنهم يكرهون صدام لأنه كان يقمع الشيعة. لقد وُجدوا لقتل صدام". وقال، وكما تبين فيما بعد، أنهم إذا ما وقفوا إلى جانب النظام العراقي فهذا سيكون "كارثة" للولايات المتحدة. "إنهم يشكلون قوة ضاربة عنيفة".

كانت هناك تقارير أيضاً في ذلك الأسبوع بأن المنفيين العراقيين، بمن فيهم الشيعة المتحمسون، كانوا يعبرون الحدود إلى العراق بالسيارات أو الحافلات من الأردن وسوريا ليشاركوا في القتال إلى جانب الحكومة العراقية. قال لي روبرت باير، مدير عمليات الاستخبارات الأميركية السابق في الشرق الأوسط، في اتصال هاتفي من الأردن: "الجميع يريدون أن يشتركوا في القتال. إن أمة العراق كلها تقاتل لتدافع عن العراق، وليس عن صدام. لقد أُعطيت لهم إشارة، وإننا نواجه

كارثة. فإن خسرنا خمسين أو ستين مصاباً في اليوم وماتوا بالآلاف، فإنهم يبقون المنتصرين. إنه عمل جهادي، ويجدون أن الموت أمر حسن. ما عادت هذه الحرب حرباً دنيوية". وأفادت تقارير أن هناك مجاهدين يصلون من باكستان، وأفغانستان، والجزائر للقيام بـ "عمليات استشهادية".

كان هناك من يتوقع قبل الحرب بأن إيران، عدو العراق القديم، ستساند الولايات المتحدة في هذه الحرب. وكان أحمد الجلبي وعناصر الـ (I.N.C) التابعين له على اتصال دائم مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق أو (SCIRI)، وهو منظمة تشكل مظلة تشمل المجموعات الشيعية المعارضة لصدام. كانت المنظمة متمركزة في إيران ولها علاقات قوية مع الاستخبارات الإيرانية. وكان الجلبي قد تكهن أكثر من مرة أن حكومة طهران سوف تقدّم الدعم، بما في ذلك الرجال والسلاح إذا ما حدث الغزو الأميركي للعراق. وقبل انقضاء الأسبوع بدا واضحاً أن هذا الأمر غير محتمل. وفي مؤتمر صحفي في يوم الجمعة، حذّر رامسفيلد المحاربين الإيرانيين من التدخل ضد القوات الأميركية واتهم سوريا بإرسال معدات عسكرية إلى العراقيين. أحد رجال الأعمال البارزين في الشرق الأوسط، والذي كان له علاقات طيبة راسخة في الأردن وسوريا - والذي أثق دائماً بموثوقية معلوماته - قال لي ذاك الأسبوع إن الحكومة الدينية في طهران "تدعم العراق في الحرب الآن، وليس هناك أي مجموعة عربية مقاتلة في العراق تقف إلى جانب الولايات المتحدة".

* * *

بعد مضي بضعة أيام من نشري لقصتي عن الأسبوع الأول من الحرب في صحيفة (ذي نيويوركر)، قامت فرقة المشاة الثالثة في جيش الولايات المتحدة بهجومها الناجح جداً - سمّاه البعض "مرور السلام المريمي" - عبر الصحراء إلى ضواحي مدينة بغداد. سقطت بغداد التي هدأت فجأةً بعد بضعة أيامٍ أخرى وتم اقتلاع تمثال صدام حسين الضخم بمساعدة دبابةٍ أميركية أمام أعين العالم الذي كان يتابع عبر التلفاز. بدت الشكاوى من قلة الجنود والاعتماد على القوة الجوية

مخطئةً كلياً وقام رامسفيلد ومرؤوسوه بالسخرية منها. انهار الجيش العراقي وحرسه الجمهوري المتبجّح - هذا ما بدا في بادئ الأمر. بعد ذلك بدأ بالجملة نهبٌ للمكاتب الحكومية والمشاريع التجارية والمنازل ولم يكن هناك عددٌ كافٍ من الجنود الأميركيين على الأرض لإيقاف ذلك. شهدت الأيام القليلة التالية الإشارات الأولى لحصول عصيانٍ مسلحٍ جيداً، مرةً أخرى لم يكن هناك عددٌ كافٍ من الجنود لإيقاف ذلك. اتضح أن إدارة بوش قد ربحت معركةً أساسية لكن ما زال أمامها حربٌ تخوضها.

اتضح لي في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام 2003 أننا كنا نفهم القليل جداً في الولايات المتحدة عن طبيعة العصيان، ولقد أدركتُ ذلك عندما قضيتُ ثلاثة أيامٍ في سوريا مع قائد لواء في السلاح الجوي العراقي يدعى أحمد صادق كان قد عمل في استطلاع الإشارة خلال الحرب العراقية الإيرانية. تمت إعادة تعيين صادق الذي يتكلم الإنكليزية بشكلٍ ممتاز في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ليعمل مع مفتشي الأمم المتحدة الذين نجحوا، كما عرفنا الآن خلال السنوات السبع التي قضوها في العراق، في تفكيك أو تخريب أو تدمير مخزون العراق من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. تم تقديمي أخيراً إلى صادق وبعد العديد من الرسائل الإلكترونية التي تبادلناها، أثبتت معلوماته عما حدث وعما سيحدث في العراق أنها كانت دقيقة - واتفقنا على أن نجتمع في فندقٍ في دمشق.

أخبرني صادق أنه تعرض للاستجواب من قبل ثلاثة موظفين في الاستخبارات الأميركية في حزيران/يونيو عام 2003 لكنه لم يُسْجَنْ مع أن بعض معارفه قد سُجنوا، كما أنه لم يُسْألَ بطريقةٍ جادة عن تجربته كموظفٍ رفيع المستوى في استطلاع الإشارة. أخبرني أنه قد علم خلال الأشهر القليلة التالية من زملاء سابقين ووثائق تخطيط داخلية - حيث إن الكثير من مكاتب النظام الحساسة جداً قد نُهبَت بعد انهياره وتم نشر بعض المواد في الصحافة العربية - أن صدام حسين قد وضع خططاً لعصيانٍ واسع النطاق في عام 2001، وذلك مباشرة بعد أن أدى انتخاب جورج بوش إلى وضع الكثير من المسؤولين الذين أمروا بنشوب حرب الخليج عام 1991 في مناصب قيادية. تم تخزين كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة

في المدينة ليستخدمها المقاومون. في شهر كانون الثاني/يناير عام 2003 حيث بدا غزو التحالف المتوقع منذ فترةٍ طويلة وشيكاً، أصدر صدام حسين وثيقةً من أربع صفحات يأمر فيها الشرطة السرية، المخابرات، بالرد على الهجوم باقتحام الوزارات والمكاتب الحكومية الرئيسية فوراً وإتلاف الوثائق وإضرام النيران في الأبنية. أمر المخابرات أيضاً بتنظيم التغلغل إلى مجموعات المنفى العراقية المتعددة التي سوف تأتي إلى العراق بمساعدة الولايات المتحدة في الفترة اللاحقة للغزو.

حسب ما يقول صادق، فإن واحداً من التواريخ الأكثر دقةً في الحرب كان السابع من نيسان/أبريل عام 2003 حيث إن الجنود الأميركيين كانوا يتحركون ساعة يشاؤون في ضواحي مدينة بغداد وكان من الواضح أنهم كانوا متحضرين لحرب مدنٍ قاسية تشمل كل بيتٍ في المدينة. لقد خشي القواد الأميركيون من حصارٍ طويلٍ لبغداد وخططوا له. لكن بدلاً من ذلك تلقت القوات التي كانت تشتملُ على أعضاء من سلطة حزب البعث، والحرس الجمهوري الخاص، ومنظمة الأمن الخاصة، والمخابرات أوامر بالعودة إلى منازلها وبدء المقاومة منها. قال صادق متذكراً: "كانت هناك في حيّي حواجز على الطرق عند كل زاوية شارع تحرسها قوات ذات تسلحٍ جيد. وصلوا إلى هناك في السادسة مساءً في السابع من نيسان/أبريل وغادروا في السادسة من الصباح التالي. إن محاربة جيش الولايات المتحدة بشكلٍ مباشر عديمة الجدوى". (كان مسؤولٌ سابق رفيع المستوى في الاستخبارات الأميركية قد أخبرني قبل شهورٍ خلت أن مجموعة استطلاع الإشارة الأميركية قد أبلغت أن بغداد قد هدأت فجأةً مساء السابع من نيسان/أبريل - توقف موالو صدام عن التكلم عبر الهواتف المتصلة بالأقمار الصناعية والوسائل الأخرى وتلاشوا ببساطة خلال الليل. قال المسؤول السابق أنه توضح عند ذلك فقط أنه لن يحدث قتالٌ شديد في المدينة).

أخبرني صادق أيضاً أن صدام أمر، في تعليماته الصادرة عام 2100، بتشكيل ثلاث فرق تمرّد تعمل كلّ منها سراً تحت القيادة المباشرة لمسؤولٍ عراقي مختارٍ شخصياً وبدقة. كانت الفرق تحتوي على ألفين أو أربعة آلاف عضو منظمين في خلايا صغيرة مؤلفة من ثلاث أو أربع. قال صادق إن الفرقة الأولى كانت بقيادة

عزت الدوري وهو واحد من نواب صدام وكانت "مؤلفةً من البعثيين الذين لم يكونوا معروفين علنياً في ذلك الوقت". كانت مهمتهم العمل بشكل مستقل ضمن خلايا صغيرة مختبئين في منازل آمنة محصنّة بشكلٍ جيد. الفرقة الثانية بقيادة طه ياسين رمضان مؤلفة من أعضاء في حزب البعث كانت مهمتهم دعم الفرقة الأولى من خلال تقديم إرشادات العمليات بواسطة مجموعة من المعلومات السرية المخبأة بعناية. قبض الجنود الأكراد على رمضان في مدينة الموصل في شهر آب/أغسطس. ولكن صادق قال أن القبض عليه لم يؤدِّ إلى حلّ خيوط العمليات لأن رمضان لم يكن يعرف أي خلية هي التي تعمل في هذا المكان أو ذاك وذلك بسبب الطبيعة الفعليّة للعملية المقسمة إلى أجزاء مستقلة. كانت الفرقة الثالثة مؤلفة من فنيين – قال صادق "أطباء ومحامين ومهندسين ورجال إدارة والأشخاص الذين يديرون البلاد – معامل الطاقة والمياه والصرف الصحي في وزارة التجارة ووزارة المالية". لقد غادر الفنيون أيضاً بغداد خلال ليلة السابع من نيسان/أبريل على حدّ قول صادق الذي أضاف أن تعليمات صدام لجماعته السرية كانت واضحة: "لا يجب عليهم أن يتقدموا في الوقت ذاته".

قال صادق إنه من وجهة نظر صدام فقد قام بتنظيم التمرد على غرار الطرق التي استخدمتها جماعة الدعوة. ردّ صدام على محاولة جماعة الدعوة اغتيال نائبه رئيس الوزراء طارق عزيز عام 1980 بإعدام قائد من قواد جماعة الدعوة وهو آية الله محمد باقر الصدر الذي كان في ذلك الوقت واحداً من أهم شخصيات الشيعة في العراق. (ظهر ابن أخ باقر الصدر وهو مقتضى الصدر في أوائل عام 2400 كمقاومٍ أساسي للاحتلال الأميركي). تم طرد 30 ألف عراقي من أصل إيراني من العراق بإصرارٍ من صدام وكان الكثير منهم أبرياء. ولكنه لم يستطع إبادة جماعة الدعوة، وتابعت الجماعة هجماتها التي كانت تنجح أحياناً وتفشل أحياناً أخرى ضد القيادة العراقية. أخبرني صادق أن "جماعة الدعوة استخدمت طريق الفصل بين الخلايا، والاعتماد على المراسلين لتناقل المعلومات، فلم يكن هناك أي اتصال فعليّ بين الخلايا، و لم تدرِ جماعة الأمن العراقي ما الذي عليها فعله. لم يسبق لهم أن رأوا مثل ذلك"، حسب قول صادق. فعندما كان يتم القبض على أعضاء جماعة الدعوة

لم تكن لديهم معلومات كثيرة للإدلاء بها، وبهذا أظهروا مقاومتهم لأشد أنواع التعذيب. قال صادق: "لم يكونوا يعرفون شيئاً. لقد كان ذلك فعّالاً جدّاً".

أوضح لي صادق خلال محادثاتنا أن التخطيط المسبق لصدام كان فقط واحداً من العوامل الكثيرة التي أدت إلى المقاومة المسلحة المتنامية. كان هناك أيضاً آلاف الوطنيين العراقيين والقادة الدينيين - أشخاص كانوا قد ناضلوا ضد نظام صدام - هؤلاء اختاروا خلال أيامٍ من سقوط بغداد مقاومة الاحتلال الأميركي. قال لي صادق إن العدو الأساسي كان الاحتلال بحدّ ذاته: الذي أدى إلى فشل المحتلين الأميركيين في فهم العراقيين وإلى تكتيكات الجنود الأميركيين التي كانت تزداد قساوةً بينما يحاولون قمع العنف المستمر. قال صادق، "ردّ الناس على ما كانوا يرونه أمامهم". حتى الأعمال الخيرية العادية التي قام بها الأميركيون أدت إلى نتائج غير التي كانوا يرجونها. فمثلاً ظهر الجنود الأميركيون فجأةً في حيّه في الليلة السابقة لعيد الشكر في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2003 وتركوا أمان عرباتهم العسكرية ليطرقوا الأبواب ويقذفوا ديوك الحبش المطبوخة إلى داخل كل بيت. من الواضح أن نيّة الجنود كانت حسنة ولكن "أحداً لم يشرح شيئاً عن المناسبة. خرج الجميع من ديارهم وتساءلوا عما يحدث 'ما هذا؟ لماذا يعطوننا هذا؟' لم تفعل السلطات شيئاً لتحضّرنا لهذا الأمر".

تابع صادق بسخط واضح وهو يتذكر مسرح الشارع الذي امتلأ بالفوضى: "هكذا يقومون بالأمور كلها في بغداد". "إنهم لا يفسّرون شيئاً".

* * *

نحن نعلم الآن أن إدارة بوش قد قررت في أواخر عام 2001 أو أوائل عام 2002 اغتيال أو أسر أو "إزالة" عملاء مشتبه بهم من تنظيم القاعدة والإرهابيين أينما وُجِدُوا بسريّة ومن دون عملية قانونية. ولكن في أواخر عام 2002 عندما بدأتُ بتقديم تقارير لصحيفة الـ (نيويوركر) عن هوس دونالد رامسفيلد "بالقنص البشري" وحتى في أواخر عام 2003 عندما كتبتُ قصةً ثانية عن الموضوع بدا من الصعب تصديق وجودٍ رسميّ لمثل هذه البرامج. كنتُ على الحافة كما تبيّن

الروايات التالية لكنني لم أدرك وجود برنامجٍ منظم سرّي للغاية للتخلص ببساطة من المعارضة سواء كانت حقيقية أم لا. كان بعض العملاء من الداخل يحاولون إخباري لكنني لم أكن أمتلك القصة الكاملة.

خلال مقابلة أجريتها في أواخر عام 2002 حذّرني عميلٌ تقاعد مؤخراً من القوات الخاصة، كولونيل عمل في هيئات تخطيط رفيعة المستوى في البنتاغون، من أن المدنيين الذي كانوا يديرون البنتاغون توقفوا عن محاولة "تجنب الأوضاع المشكوك فيها". تابع قائلاً: "إن ذلك قانونيّ ولكن آداب المهنة تتعلق بما يتعين علينا فعله في وضعنا على أننا الدولة الأقوى في التاريخ البشري. إن خطط الخداع الاستراتيجية والاغتيالات العالمية التي يقوم بها الجيش سوف تحدد كلها من نكون وماذا نريد أن نصبح كأمّة. النتائج غير المقصودة كبيرة". أضاف: "إن إدراك وجود قوة عالمية لفرض الأمن تقوم بالتخلص من أعداء الولايات المتحدة لا يمكن أن تتحكم به أية خطة خداع استراتيجية".

ظهرت أول إشارةٍ على وجود شيءٍ جديد في اليمن.

2 - عمليات القنص البشري

في وقتٍ ما من يوم الأحد الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 قامت طائرة استطلاعٍ أميركية مدَمّرة انطلقت من قاعدة في جيبوتي بإطلاق قذيفة نارية على سيارة في اليمن. يُعتقد أن المسافر كان قيادياً في تنظيم القاعدة يدعى قائد سليم سنان الحارثي. كان فريقٌ استخباراتي أميركي يمني مشترك يلاحق الحارثي، ولم يُعطَ الأمر بإطلاق النار حتى ابتعدت السيارة بعيداً عن أي مشاةٍ أو عرباتٍ أخرى في الطريق - وبعيداً عن أي شهود - عندما انطلقت عبر بقعةٍ واسعةٍ من الصحراء في مقاطعة مأرب. كان الحارثي في السيارة مع خمسة رجالٍ آخرين، وجميعهم قتلوا.

تضمنت العملية مستوىً عالياً من التعاون التقني والثقة بين الأميركيين واليمنيين. كان فريق الاستخبارات المشترك الذي يعمل من غرفة الموقع في اليمن

يقتفي أثر اتصالات الحارثي اللاسلكية لأسابيع. قال مسؤولٌ يمني إن الموقع لم يكن واضحاً من السماء. كان الحارثي مدركاً للخطر وغيّر هواتفه وأرقامه عدة مرات. وُجِدَت خمسة هواتف خلوية على جثته. وصل موظفو الأمن اليمنيون إلى الموقع بعد فترةٍ قصيرة من الانفجار - وقفت طائرة مروحية جانباً - ورفعوا السيارة المفجرة، ثم أخذوا الجثث إلى مشفىً عسكري في العاصمة صنعاء حيث جمع مسؤولون أميركيون نماذج من الحمض النووي لمعالجتها في مخبرٍ عسكريّ في الولايات المتحدة.

بحلول اليوم التالي بدأ مسؤولون في إدارة بوش بإعلام الصحفيين أن المدمرة قامت باغتيالها الأول لأعضاء من القاعدة خارج أفغانستان. قيل أيضاً لبعض الصحفيين أن الحارثي الذي كان مطلوباً منذ فترةٍ طويلة لدوره في تفجير المدمرة الأميركية U.S.S. Cole في ميناء عدن في خريف عام 2000 كان على قائمة الأهداف "ذات الأهمية الكبيرة" والتي كان التخلص منها بالأسر أو القتل قد أمرَ به الرئيس بوش.

كانت القذيفة النارية معدّةً من أجل قتل الحارثي لكن مسؤولين يمنيين وأميركيين قالوا للمراسلين إن المسافرين الخمسة في السيارة كانت لهم صلات إرهابية أيضاً. كان أربعةٌ منهم ينتمون إلى الجيش الإسلامي العدني، وهو فئة إرهابية خارجة عن القانون ذات اتصالٍ بالقاعدة، أما الشخص الخامس فقد تم التعرف عليه على أنه عربي - أميركي يدعى كمال درويش ترعرع في منطقة قرب ولاية بوفالو، وحسب قول مكتب التحقيق الفدرالي قام بتطويع أميركيين مسلمين لحضور معسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة. لم يكن هناك أي دليلٍ يشير إلى أن المسؤولين اليمنيين أو الأميركيين كانوا على علمٍ مسبق بمن كان موجوداً في السيارة مع الحارثي. قال لي المسؤول اليمني أنه لم تكن هناك فكرة بوضع حاجز على الطريق العام ومحاولة القبض على الحارثي ومرافقيه لأنه تمكن من الهروب من محاولات سابقة ولأنه "كان يشتبه بتوجههم إلى هدفٍ محدد". أضاف المسؤول: "من التجارب السابقة وجدنا أن هذه الطريقة هي الأكثر فعالية".

كانت المعلومات عن الحارثي في ذلك اليوم ممتازة. قال لي المسؤول اليمني أنه من جهة أخرى حدث سابقاً "خطآن" في المعلومات كانا على وشك أن يؤديا إلى استهداف بدويين. في واحدة من الحالات وجد مركز الاستخبارات المشتركة مجموعةً من البدو احتوت شاحناتهم البيك - آب المجهزة، على عربةٍ واحدة على الأقل مزودة بسلاح رشاش ثقيل - مع العلم أن عربات البيك - آب هي وسيلة النقل الرئيسية في الصحراء. كان الأميركيون على وشك قصف الشاحنة بمدمِّرة حسب قول المسؤول اليمني، "ولكن كان لدينا أيضاً من يتعقّب. سُئِلَ عن طريق الهاتف: 'من هؤلاء الأشخاص؟' فقال، 'إنهم بدوا وليسوا من تنظيم القاعدة'".

قال المسؤول اليمني أيضاً أن عملية الحارثي قد أعطت معلوماتٍ دبلوماسية قيّمة. مثلاً كانت السيارة التي حملت الحارثي وزملاءه تحمل لوحةً سعودية مما جعل المحققين يستنتجون أن الحارثي كان يكثر من التنقل ذهاباً وإياباً على طول الحدود اليمنية مع المملكة العربية السعودية. حسب قول المسؤول كان الحارثي قد استحصل على تمويل عملياتي من السعوديين. من الواضح أنهم لم يكونوا الوحيدين الذين كانوا يزودون الإرهابيين بالمال، فالاتصال الأخير الذي قام به الحارثي قبل ساعة من قصف المدمرة لسيارته كان لرقمٍ في الإمارات العربية المتحدة، حليف أميركّي يُعرَف أيضاً أنه مركز دعمٍ لمسلمين متشددين. قال المسؤول اليمني: "الكثير من المال يأتي من الإمارات العربية المتحدة".

* * *

شكل اغتيال الحارثي حصةً في الحملة الموجّهة لتعقب إرهابيين مشتبه بهم من تنظيم القاعدة هربوا من أفغانستان وانتقلوا إلى المملكة العربية السعودية واليمن والصومال وبلدان أخرى، وهو هدفٌ شغل الاستخبارات الأميركية منذ سقوط حركة طالبان. مدح مسؤولون في الإدارة هجوم المدمرة لدقته واستخدامه الفعال لاستطلاع المكان. قال وولفوويتز لمحطة CNN: "علينا أن نبقي الضغط على كل مكان يمكننا ذلك فيه وعلينا، وبمقدورنا، منع السماح لأي كان بحماية هؤلاء". وأضاف يقول أن الضربة النارية كانت "عملية تكتيكية ناجحة جداً".

سجلت العملية أيضاً تصعيداً مفاجئاً للحرب الأميركية على الإرهاب. كانت الاغتيالات التي تجيزها الدولة أمراً محرّماً في الولايات المتحدة لأكثر من جيل. في عام 1975 وبعد إفشاء جهود وكالة الاستخبارات المركزية في ستينيات القرن السابق لقتل فيديل كاسترو وقواد معادين آخرين أعلنت لجنة في مجلس الشيوخ بقيادة فرانك تشيرتش أن مثل هذه المؤامرات "تخرق المبادئ الأخلاقية الأساسية لأسلوب حياتنا... نحن نرفض بشكل قاطع أي فكرة توحي بأن الولايات المتحدة يجب أن تبرّر أفعالها من خلال قواعد المستبدين... بالطبع يجب علينا المدافعة عن ديمقراطيتنا، لكننا في الدفاع عنها يجب أن نقاوم تشويه الفضائل ذاتها التي ندافع عنها". في عام 1976 وقع الرئيس جيرالد فورد على أمرٍ تنفيذي يحظر الاغتيال السياسي ولا يزال هذا الأمر معمولاً به.

من جهةٍ أخرى بدأت تظهر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر حوادث استهداف واغتيال أفراد من أعضاء تنظيم القاعدة دون أمر من دعوى قضائية ضمن إدارة بوش على أنها عملٌ عسكري مبرر في نوعٍ جديدٍ من أنواع الحرب مرتبط بمنظمات إرهابية دولية ودول غير مستقرة. قرر محامو وزارة الدفاع أن اغتيال أفراد مختارينٍ لن يكون غير قانوني تحت قانون الحرب في الجيش إذا كانت الأهداف "قوات مقاتلة من دولة أخرى أو قوات حرب العصابات أو منظمة إرهابية أو أخرى تشكل أفعالها خطراً على أمن الولايات المتحدة".

أصدر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في 22 تموز/يوليو عام 2002 تعليماتٍ سرّية تأمر جنرال سلاح الطيران، القائد ذا الأربع نجوم في العمليات الخاصة تشارلز هولاند "برسم خطةٍ لإيجاد والتعامل مع أعضاء في منظماتٍ إرهابية". أضاف قائلاً: "الهدف هو القبضَ على الإرهابيين ليتم استجوابهم أو قتلهم إذا كان ذلك ضرورياً وليس اعتقالهم فحسب ضمن ممارسةٍ لفرض القانون". كتب رامسفيلد أن القنص البشري سوف يمتد إلى كل أنحاء العالم وكان على هولاند إنهاء روتين البنتاغون المغالى فيه وتسيير توزيع الأوامر "خلال دقائق وساعات وليس أيام وأسابيع".

عندما طلبتُ تعليقاً من مكتب رامسفيلد في كانون الأول/ديسمبر عام 2002، بعد أن كنت قد حصلت على الأمر، تمّت إحالتي إلى تبليغٍ صحفي تمّ في

ذلك الشهر حيث سُئِلَ وزير الدفاع عن سياسة البنتاغون في استخدام المدمرة "لاغتيال أو قتل عناصر من القاعدة". أجاب رامسفيلد في بادئ الأمر بمزحة مميزة له: "أنا أحاول إيجاد طريقة لمعرفة كيفية عدم إجابتي على هذا السؤال"، ثم عاد إلى جديته وقال إن السياسة "هي ما تعرفون كلكم عن ماهيتها. ليس هناك حقاً غموضٌ يلفّها. نحن نجنّد وننظم وندرب ونجهز وننشر شباباً وشابات في بذلات نظامية ليذهبوا ويعملوا كأعضاء في جيشنا. لم يتدربوا على القيام بالكلمة التي استخدمتموها" – الاغتيال – "والتي لن أكررها حتى. هذا ليس ما تدربوا عليه. لقد تدربوا على خدمة البلاد والمشاركة في حفظ السلام والاستقرار في العالم".

على الرغم من ذلك عبر الكثير من مسؤولي الاستخبارات والجيش السابقين والحاليين عن خوفهم من سياسة البنتاغون في استهداف أعضاء من تنظيم القاعدة حتى بعد ذلك. لم تكن مخاوفهم تتعلق بشرعية البرنامج بل أكثر بحكمته وأخلاقيته وفي النهاية فعّاليته. جاءت أشد الانتقادات من داخل القوات الخاصة.

بدأ رامسفيلد بالتذمّر لنوابه من حَذَر الجنرال هولاند بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. بعد بضعة أيام من الهجمات طلبَ من هولاند جمع قائمةٍ بأهداف إرهابية للانتقام منها مباشرةً. عاد هولاند بعد أسبوعين بأربعة أهداف محتملة – معاقل إسلامية متشددة مشتبه فيها في الصومال وموريتانيا والفيليبين والحدّ الثلاثي، وهو النقطة التي تلتقي فيها البرازيل والباراغوي والأرجنتين. لكن الجنرال قال أيضاً لرامسفيلد إن الهجوم الفوري لم يكن ممكناً لأن الجيش لم يكن يمتلك "استخبارات القدرة على التصرف" حول الأهداف المقترحة، حسب ما قال مستشارٌ في الدفاع. يجب أن ينتظر الانتقام حتى تنطلق الحرب في أفغانستان. لم يكن وزير الدفاع مسروراً بذلك. أصبح تعبير "استخبارات القدرة على التصرف" عبارةً شائعةً باعثةً على السخرية بين المسؤولين المدنيين في البنتاغون في الأشهر التالية.

ناقش بعض الموظفين الرفيعي المستوى الذين هم على اتصال بهيئة الأركان موضوع خطط رامسفيلد التي سوف تُحول القوات الأفضل في الجيش أي قيادة العمليات الخاصة – التي تتضمن فريق البحر والجو والأرض التابع للأسطول

(SEAL) وقوة الدلتا التابعة للجيش – والفريق السري التابع لحكومة الولايات المتحدة المعروف باسم الثعلب الرمادي، إلى فرق قنصٍ وقتل. تتدرب هذه القوات بشكلٍ مكثّف على مجموعة كبيرة من الاختصاصات، من بينها الاستطلاع الاستراتيجي والعمل المباشر والمعارك غير التقليدية والعمليات النفسية. (تم نشر وحدات من قوات الدلتا والثعلب الرمادي في منطقة الخليج العربي). كانت مسألة القتل مرتبطةً بالموضوع. قال مستشارٌ في الدفاع يتمتع بصلاتٍ وثيقة مع القوات الخاصة: "هناك قلقٌ من أن التأكيد على قائمة بالأهداف سوف يحول قوات العمليات الخاصة إلى قوة لمواجهة الإرهاب ويُضمِرُ خاصياتها الأخرى".

قال لي موظفٌ سابقٌ رفيع المستوى في الاستخبارات في مقابلةٍ أجريتها معه في أواخر عام 2002: "يريدون تحويل هؤلاء الشبان إلى قتلةٍ مأجورين. يريدون أن يتبعوا الإشاعات – وليس الحقائق – ويسعون وراء التأثيرً السياسي. وهذا هو الأمر الذي تخشاه حقاً قيادة القوات الخاصة. رامي يقول إن السياسة أكبر من الحرب، ونحتاج إلى إخراج هؤلاء الشبان للحصول على التأثير السياسي: يجب أن تقتل غوبلز للوصول إلى هتلر". أضاف فيما يتعلق برامسفيلد: "الجيش يقول، 'من هذا الشخص؟' هناك تعارض في الرغبات فيما يتعلق بمستقبل القوات الخاصة".

أقرّ مسؤولٌ رفيع المستوى في الإدارة أن خطط رامسفيلد للعمليات الخاصة تعمل "على نحوٍ معاكس للمبادئ العسكرية التقليدية"، وقال إن رامسفيلد لديه أفضلية لأنّ قيادة الجيش الرفيعة المستوى كانت تعاني من افتقارٍ إلى الإرادة، كما أشار إلى أن رامسفيلد كان قادراً على الحصول على ما يريده بمقدارٍ واسع لأنه جعل الأمر قضيةً شخصية. "إنه أغرب شخصٍ قابلته. إنه لا يقومً أبداً بالتفاوض".

قال رامسفيلد للصحفيين في أيلول/سبتمبر عام 2002 عن استخدام أعمال عسكرية وقائية في العراق وأماكن أخرى: "نحن جميعاً نحب أن نبلغ الكمال، نريد أن تكون كل النقاط متصلةً وقد لُفّت حولها شريطة جميلة". أضاف أن الأميركيين: "يريدون دليلاً لا يترك أي شك معقول. عليكم أن تكونوا قادرين على التأكد من أنكم تعرفون قبل أن تتم معاقبة أحدً"، وتابع قائلاً: لكن "هذا ليس بعقاب. لدينا

صورةٌ خاطئة في فكرنا إذا كنا نفكر بالعقاب. نحن لا نفعل ذلك.هذا ليس بانتقامٍ أو عقاب".

قام رامسفيلد والمسؤولون المدنيون القريبون منه بوضع خطةٍ لاتخاذ موقفٍ جديد من الحرب ضد الإرهاب ضمن المذكرات الداخلية لوزارة الدفاع في السنة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، موقفٍ يعتمد جزئياً على قتل أفراد مختارين. عبرت الوثائق عن شكها تجاه الجنرالات والأميرالات الذين يديرون القوات المسلحة. أشارت واحدةٌ من الأوراق إلى أنّ "أسوأ طريقةٍ لتنظيم عملية قنصٍ بشري... تكون عندما يتم التخطيط لها في البنتاغون... لقد شلّنا مطلبنا الأساسي للكمال بالحصول على 'استخبارات القدرة على التصرف'". قيل لرامسفيلد في ورقةٍ أخرى: "نحن 'نفرط في التخطيط' لكل احتمالٍ غير متوقع... هذا يفوّت علينا خفةً الحركة والمفاجأة التكتيكية الضرورية جداً لعمليات القنص البشري والاختطاف وغارات المعاقبة. يجب أن نكون مستعدين لقبول المخاطر المرتبطة باستهداف منطقةٍ أصغر".

حثّت الورقة وزيرَ الدفاع على "ضمان أن القيادة العسكرية تفهم تماماً التغيير الثقافي الذي تنشده". يجب أن تبقى فرق القنص البشري "صغيرة وسريعة"، "ويجب أن تكون قادرة على العمل بسرعة مستخدمةً مجموعة كاملة من ترتيبات التغطية الرسمية وغير الرسمية للسفر ودخول البلدان بطريقةٍ متخفيّة".

أشار مراسلٌ في مؤتمر صحفي في أيلول/سبتمبر عام 2002 إلى التدخل المتزايد للجيش في نشاطات الشرطة والاستخبارات في أفغانستان وسأل رامسفيلد عما إذا كان تعقب تنظيم القاعدة لا يزال المهمة الأساسية. أجاب رامسفيلد: "في الحقيقة ليس القنص البشري بالتأكيد ما تم تنظيم وتدريب وتجهيز القوات المسلحة في الولايات المتحدة لفعله. ربما سنضطر إلى تعلم القيام بهذا، ونحن في الحقيقة نتعلم القيام بذلك". أشار وولفوويتز بطريقةٍ غير مباشرة في نقاشٍ حول عملياتٍ عسكرية مستقبلية خلال مقابلةٍ مع بيلٍ كيلر في مجلة (نيويورك تايمز ماغزين) في الشهر ذاته إلى أنه "قد نضطر ربما في مرحلةٍ ما إلى امتلاك قوة متطوعة تتطوع على وجه الخصوص لمهمات غير مهمة الدفاع عن البلاد". وصف كيلر فكرة

وولفوويتز بالقول: "يمكنك أن تقول إنها عكس فيلق حفظ السلام".

أثنى الكثير من الأميركيين ووسائل الإعلام على الهجوم الناري في اليمن لكونه تقدماً في الحرب على الإرهاب. كانت هناك بضعة شكاوى علنية فقط. صرحت وزيرة خارجية السويد، آنّا ليند، أن الهجوم العسكري الأميركي "هو برغم كل شيء إعدامٌ معجّل ينتهك حقوق الإنسان" حتى مع الموافقة اليمنية. أضافت قائلة: "حتى الإرهابيون يجب أن يعامَلوا وفقاً للقانون الدولي، وإلا فإن كل دولة يمكنها البدء بإعدام من تعتبرهم إرهابيين". كما أثارت منظمة العفو الدولية تساؤلاتٍ عن "القتل المتعمد للمشتبه بهم بدلاً من اعتقالهم وذلك في أحوالٍ لم يكونوا فيها يشكلون خطراً مباشراً".

على كل حال، خلال مداولاتٍ في أواخر عام 2002، حتى الخبراء القانونيون الأميركيون الذين انتقدوا هجمات من هذا النوع سعياً وراء تنظيم القاعدة لم يعترضوا على شرعيتها. قال أستاذٌ في القانون الدولي في جامعة تافتس يونيفيرسيتي يدعى مايكل غلينن: "إنها ليست مسألة قانون، إنها قضية سياسة. هل هي حكيمة؟ هل تزيد مثل هذه الهجمات احتمال الانتقام في الوطن وخارجه من القيادة العسكرية والسياسية الأميركية؟" نقطةٌ مماثلة أشار إليها الأستاذ في مدرسة هارفرد للقانون فيليب هيمان: "لا أعتقد أن ريتشارد نيكسون قد وقع على اتفاقية حظر الحرب البيولوجية فقط لأنه كان يبغض المواد البيولوجية. لقد وقعها لأنه كان ضد المصالح القومية للولايات المتحدة أن نجد العديد من الأشخاص التافهين يتجولون وبحوزتهم عوامل بيولوجية لا يمكن أن يردعها مخزوننا النووي. الاغتيال يقع في نفس الملعب - لا يتطلبُ الكثيرَ اغتيال وزير دولة في الولايات المتحدة أو عضوٍ آخر في مجلس الوزراء". أضاف أن الهدف الأميركي يجب أن يكون حظر "أيّ سلاحٍ يمكن أن تستخدمه حتى دولة صغيرة ضد أشخاصٍ بارزين". قال جيفري هـ. سميث، خريج ويست بوينت الذي عمل كمستشارٍ قانوني عام لوكالة الاستخبارات المركزية خلال إدارة كلينتون: "أنا لست ضد قتل الأشخاص، ولكنه يجب أن يكون السبيل الوحيد والأخير. عندما يموتون لا يتحدثون معك وتحدث المزيد من الشهداء".

كان لدى مسؤولين عسكريين آخرين تحدثت معهم في ذلك الوقت المخاوف ذاتها. قال لي مستشارٌ للبنتاغون: "قد تكون قادراً على القيام بذلك لخمسة أو ستة أشهر. لقد أنتجنا حضارةً في القوات الخاصة، أفراد في العشرين والواحد والعشرين من العمر يحتاجون إلى قيادة ناضجة. إنهم يفترضون أن لديك سلطةً قانونية وسوف يقومون بذلك" – أي إصابةٍ أي هدف يعيّن لهم بلهفة. في النهاية ستكون الاستخبارات مخطئة وسيُقْتَل أشخاص أبرياء حسب قوله، "ومن ثم سوف يُشنَقُون". أما فيما يتعلق برامسفيلد ومعاونيه فقد قال: "هؤلاء الأشخاص يخاطرون بأنفسهم، وسوف يقومون بتدمير ذاتي".

حدث خطأٌ مأساوي يتعلق بالمدمِّرة كما هو معروف مرةً واحدة من قبل على الأقل في أفغانستان. في شباط/فبراير عام 2002 شاهد موظفون في وكالة الاستخبارات المركزية وموظفون مرتبطون بالقيادة المركزية في الولايات المتحدة صوراً التقطتها مدمرّة كانت على ارتفاع آلاف الأقدام لرجلٍ طويلٍ جداً تحييه بشدة أو كما بدا ذلك، مجموعة صغيرة من الزملاء. تم الوصول إلى قرار سريع بينهم على أن الرجل الطويل قد يكون أسامة بن لادن وتم تقديم طلب من خلال سلسلة القيادة لإطلاق قذيفة نارية. مرت دقائق قبل منح الإذن بذلك، وكان الرجال على الأرض قد تشتتوا، وبعد برهةٍ قصيرة التقطت المدمرة صورةً لما كان يبدو أنه الرجل الطويل مع اثنين آخرين يخرجون من منطقةٍ غابيّة. تم إطلاق القذيفة النارية التي دمرت المنطقة وقتلت ثلاثة أشخاص – مشهدٌ فظيع صورته بوضوح كاميرات المدمرة بالأشعة ما تحت الحمراء. أبلغ الصحفيون لاحقاً أن الضحايا كانوا ثلاثة رجالٍ محليين يبحثون في الغابة عن معادن خردة.

تشير تجربة الجيش السابقة في برامج الاغتيالات إلى بعض الصعوبات المرتبطة بالموضوع. في أواخر ستينيات القرن السابق وخلال حرب فيتنام عملت وحدات القوات الأميركية الخاصة مع وكالة الاستخبارات المركزية فيما أصبح معروفاً باسم (برنامج فينكس). بدأ البرنامج صغيراً: تم التخلص من أناسٍ كان يُعتقد أنهم يعملون لصالح الشماليين وذلك في القرى الفيتنامية الجنوبية الصغيرة. اعتمد الأميركيون في اختيارهم للأهداف، من أجل الأسر أو الاغتيال، على معلوماتٍ

قدمها موظفو جيش جنوب فيتنام ومخبرون وزعماء قرى. نما البرنامج بحلول عـام 7019: تم اغتيال أكثر من ثمانية آلاف مؤيد شيوعي مشتبه به في ذلك العام وحده. بدأت قيادة الجيش بوضع حدٍّ مرتفعٍ من عدد الأهداف التي سيتم القضاء عليها أو إفقادها فعاليتها. حسب الإحصاءات الرسمية لجنوب فيتنام فقد بلغ عدد ضـحايا برنامج فينكس تقريباً 41 ألف ضحية بين عامي 1968 و1970، بينمـا أحصـت الولايات المتحدة أكثر من 20 ألف ضحية في الفترة الزمنية ذاتها. بينت تحقيقـاتٌ لاحقة أنه قد تم وضع أسماء بعض الضحايا على قوائم الأهـداف لـيس بسـبب معتقداتهم السياسية بل لأسباب شخصية – مثل محو دَيْن مقامرة أو حـل نـزاعٍ عائلي.

قال عميلٌ لدى وكالة الاستخبارات المركزية كانَ مرتبطاً ببرنامج فيـنكس يدعى باتريك ماكغارفي: "انزلق الأمر برمّته إلى اتجاه واحد"، وشرح لي في مقابلـة في عام 1971: "أنا أعني أنه لا يمكنك إثبات أن أيٍّ شخص قد قال 'حسناً سوفَ نخرج ونبدأ بقتل الناس' لأن ذلك بدأ ببساطة وحده". في تلك السنة قال مسؤولٌ في وكالة الاستخبارات المركزية كان يدير البرنامج (وأصبح لاحقاً مـدير وكالـة الاستخبارات المركزية) يدعى ويليام إي. كولبي للكونغرس إن الأيام الأولى للعملية كانت "فترةً عاصفةً وغير مستقرة وتم القيام بالكثير من الأمور التي لم يكن يجـدر القيام بها". دافع مستشارٌ للبنتاغون عمل على مقربةٍ من فريق رامسفيلد بقوةٍ عـن موقفه أمامي في أواخر عام 2002 قائلاً: "لدينا قيادةٌ عسكرية سلميّة تمّ تحويلها إلى نمط كلينتون، والآن نحن في حربٍ لا تفهمها. ما يريد رامسفيلد منهم هو القتـال بطريقةٍ مختلفة، ولكن طريقته تجعلُ مفاهيم معظم قياداتنا العسكرية الرفيعة المستوى للمقاتلة في الحرب غير صحيحة. إنه يقول للقيادة العسـكرية 'ليسـت لـديكم الإجابات'، وهم لا يريدون أن يسمعوا ذلك. الخلاف بـأن رامسـفيلد دنيء في معاملته مع الرؤساء ويعاملهم بطريقةٍ رديئة هي على ما أعتقد عملية سياسية لجعله يبدو متسرعاً في اتخاذ القرارات".

قال المستشار إن غرض رامسفيلد من إقرار قائمة بالإرهابيين ذوي الأهميـة الكبيرة كان "بوضوح ملاحقة قادة القاعدة"، وتابع: "القبض عليهم؟ سـتفعل إن

أمكنك ذلك. لكن افترض أنك عزلت مجموعةً تابعةً لتنظيم القاعدة في سهل البقاع" – في لبنان. "سيكون من الصعب إلقاء القبض عليهم". سيتطلب سجنهم على الأرجح قوات برية ومعركةً كبيرة بالأسلحة النارية، بينما يتطلب التخلص منهم، من جهة أخرى، قذيفةً ناريةً فقط. قال المستشار مشيراً إلى النقد الذي وجّه إلى رامسفيلد لإصراره على استهداف أفراد من تنظيم القاعدة: "أعرف أنك حصلت على هذا من الفريق المشترك. بعض أكلة الأفاعي في القوات الخاصة هم ضد ذلك أيضاً. بالطبع – لقد سمعت عن هذا – 'هذا ليس من طبع الأميركيين' – من القيادة العسكرية. لكن السبب ليس شرعية ذلك. السبب هو عدم رغبتهم في القيام بذلك"، وأضاف: "إن فكرة عدم الرغبة في ملاحقة القيادة العليا لمجموعةٍ تستخدم تقنيات عسكرية أعلنت الحرب عليك هي انحرافٌ يربك الفكر. إن مشكلة جيشٍ سلمي هي أنهم لا يستطيعون تخيّل القيام بما دُفِع لهم ليقوموا به. 'ملاحقة قيادة تنظيم القاعدة – إنها قضية هامة'. يا إلهي!".

تابع المستشار قائلاً أن رامسفيلد قد اقترح قبل ذلك في عام 2002 أن تصبح قيادة العمليات الخاصة "قيادة عالمية" وبأن تصبح الوكالة التي تحكم كل النشاطات العسكرية المواجهة للإرهاب حول العالم. قال المستشار إن الجنرال هولاند بدلاً من أن يستغل الفرصة ليكون عدوانياً و"يطأطئ رأسه" وهو قائد العمليات الخاصة، "لم يكن يريد القيام بذلك". قال إن المدنيين في وزارة الدفاع أصبحوا مقتنعين بأن "هناك بضع شخصيات بأربعة نجوم قد طأطأت رأسها في قيادة العمليات الخاصة". أضاف المستشار: "يجب أن نتعرض لانطلاق هجومٍ نووي على الناس حتى ندرك أهمية هذا الأمر". قال إن المطلوب هو إعادة تقييمٍ لكل الجنرالات والأدميرالات الذين ارتقوا إلى مناصب عالية خلال رئاسة كلينتون. "نحتاج إلى إيجاد جنرالات أكثر استعداداً للقتال".

بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أصبح أحد أهداف رامسفيلد هو إعطاء البنتاغون القدرة على تنفيذ ذلك النوع من العمليات السرية التي كانت عادةً تُترَك لوكالة الاستخبارات المركزية. تضمنت مذكرات البنتاغون الداخلية انتقاداً قاسياً لمجموعة الاستخبارات. ألحت واحدةٌ منها على الوزير أن يبقي وحدة الثعلب

الرمادي "خارجةً عن سيطرة" مجموعة الاستخبارات. أشارت الورقة إلى أن "وحدة الثعلب الرمادي هي وحدها من بين كل المنظمات في وزارة الدفاع التي تتمتع بإمكانية خوض ذلك النوع من الحرب الذي يتصور الوزير أنها تخوضه إذا تم تعزيزها... دع جماعة الاستخبارات تفلت الثعلب الرمادي من قبضتها والاستخبارات سوف تحدد عندئذ ما يمكن وما لا يمكن القيام به من عمليات".

طالبت واحدة من التوصيات رامسفيلد بإعادة بناء العمليات الخاصة كوكالة خاصة تحت القيادة الشخصية لوزير الدفاع. الوكالة الجديدة التي يجب أن تحصل على المصادقة من الكونغرس سوف تتلقى الأوامر فقط من وزير الدفاع وبهذا سوف تتخطى جمود الروتين المغالى فيه "لكي تنفّذ التغييرات التي تريدها".

بحلول نهاية عام 2002 قام بعض معاوني رامسفيلد الموثوق بهم بعقد اجتماعات سرية على مراحل مع مسؤولين سابقين وحاليين في الاستخبارات والجيش من أجل مناقشة توسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب. قال مسؤول سابق في وكالة الاستخبارات المركزية: "هناك خمسمائة شخص عليك قتلهم - لا توجد طريقة لجعل ذلك سائغاً ظاهرياً - عليك أن تقتلهم، ولا تستطيع أن تكون دائماً واثقاً مائة بالمائة من المعلومات. أحياناً عليك أن تقرّ بـ 95 بالمائة".

تبقى حقيقة أن الفعل يولّد رد فعل وغارة المدمرة في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 لم تكن بلا نتائج. كانت الحكومة اليمنية قد خططت لإرجاء الإعلان عن الهجوم حتى تستطيع إصدار بيانٍ مشترك مع واشنطن. عندما نشر المسؤولون الأميركيون القصة من جانبٍ واحدٍ في الوقت المناسب للانتخابات الفصلية غضب اليمنيون وأفزعهم ذلك. نائبُ الأمين العام للحزب العام لهيئة الشعب التشريعية يحيى المتوكل تذمّر بشدة من أن الإدارة كانت متلهفةً جداً للتحدث عن نجاحها. قال المتوكل لجريدة (Christian Science Monitor): "هذا سبب صعوبة القيام بصفقات مع الولايات المتحدة. هذا سبب كرهنا للعمل على اتصالٍ وثيقٍ معهم. إنهم لا يأخذون بعين الاعتبار الظروف الداخلية في اليمن".

بعد بضعة أسابيع وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 هزّ انفجارٌ قويّ أبنية حكومية في مقاطعة مأرب. نقلت صحيفة (يمن تايمز) تَرْكَ رسالةٍ واضحة. قال

شيخٌ قبليّ للصحيفة: "هذا التفجير هو أكثر من مجرد انفجار. لا بد أنها رسالة من تنظيم القاعدة تقول: 'نحن هنا ونستطيع أن نضرب'. هذا أمرٌ جدّيّ".

3 - استهداف المقاومة

بحلول كانون الأول/ديسمبر 2003، أمرت إدارة بوش بتصعيد رئيسي في الحرب السرية التي تقوم بها القوات الخاصة في العراق. وقال مسؤولون أميركيون وآخرون سابقون في مقابلات جرت معهم في تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر أن الهدف الرئيسي هم البعثيون الذين يُعتَقد أنهم وراء الكثير من عمليات المقاومة ضد القوات الأميركية وحلفائها. وتم تشكيل جماعة جديدة من القوات الخاصة من بين أفراد قوة دلتا ومشاة البحرية و(C.I.A) مع قوات إضافية أخرى بهدف القضاء على المقاومة البعثية عن طريق عمليات الخطف والاغتيال. وكانت عملية إعادة إحياء مهام القوات الخاصة بمثابة نصر سياسي لرامسفيلد، الذي ناضل لسنتين لجعل قيادة الجيش تقبل سياسة تدعى بالقنص البشري. واضطر رامسفيلد إلى تبديل العديد من قيادات الجيش لتحقيق هدفه. وقال مستشار في البنتاغون: "إن الإطاحة بنظامين تسمح لنا بالقيام بأمور خارجة عن العادة"، وذلك في إشارة إلى أفغانستان والعراق.

اتفق المسؤولون على أن القضية الرئيسية كانت الاستخبارات. فقد كان هناك الكثير من الجدل حول ما إذا كان استهداف عدد كبير من الأفراد طريقة عملية - أو ذات أثر سياسي - لإحلال الاستقرار في العراق، وخصوصاً بعد الإخفاق المتكرر للقوات الأميركية في الحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها هناك. وخطط الأميركيون العاملون على مسألة العراق لحل هذه المشكلة عن طريق تطوير مصدر جديد للمعلومات: فقد أملوا بتشكيل فرق من العاملين الكبار في الاستخبارات العراقية وتدريبهم للانخراط في صفوف المقاومة. الفكرة كانت تهدف إلى التسلل للحصول على معلومات عن أشخاص معينين في المقاومة ليعتمد عليها الأميركيون في عملياتهم. ووصف رئيس أحد مقرات (C.I.A) السابقين، كنت قد تحدثت إليه في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2003، هذه الاستراتيجية بعبارات

بسيطة: "هي عبارة عن مزيج من القناصة الأميركيين ورجال مخابرات عـــراقيين". وأضاف: "هناك عراقيون في الاستخبارات لديهم فكرة أفضـــل، ونحـــن نحـــاول الوصول إليهم. علينا إعادة إحياء الاستخبارات العراقية وأن نُعمل أنوفنا ونســـمح لقوات دلتا وقوات المداهمة بتحطيم الأبواب وإخراج رجال المقاومة من ورائها".

قال مسؤول سابق في الاستخبارات إن عملية الوصول إلى داخـــل القيـــادة البعثية هي أشبه بعملية كسر جوزة هند، فأنت تقوم بإزالة قشرة صلبة إثر أخـــرى حتى تصل إلى المنطقة الطرية وبعدها تقوم بإخراجها. وقال مستشار أميركي آخـــر للسلطة المدنية في بغداد نفس الشيء، "الطريقة الوحيدة للحصول على مكاســـب تكمن في اتباع طرق تقليدية. علينا أن نلعب وفق قواعدهم. ميليشيا ضد ميليشيا. وإرهاب ضد إرهاب. علينا أن نبث الرعب في قلوب العراقيين حتى نجبرهم علـــى الإذعان".

كان هناك اتفاق واسع في واشنطن على نقطة واحدة: الحاجـــة إلى إتبـــاع أسلوب جديد في العراق. وكان هناك انتقاد موحد للاستجابة العسكرية القائمـــة تجاه قوائم الخسائر الأميركية المتزايدة. وقال مسؤول سابق في البنتاغون كان قـــد عمل بشكل حصري لصالح قيادة القوات الخاصة، وكان قد أيد المبادرة العسكرية الجديدة: "لدينا هذا العدد الكبير من القوات التقليدية هناك وهم يتعرضون لـــنيران المقاومة وما نفعله هو تفاعل مضاد. نحن نرسل إشارات متضاربة". المشكلة تكمن في الطريقة التي تقاتل فيها الولايات المتحدة القيادة البعثية، فقال: "نحن أولاً لـــيس لدينا استخبارات وثانياً نحن شديدو الحساسية تجاه العمل في هذه البقعة من العالم".

بالإشارة إلى الرد الأميركي على المواقع التي يُشتَبه بوجود مدافع مورتور فيها، قال المسؤول السابق: "بدلاً من تدمير هذه المواقع التي تكون قد فرغت، لم لا يـــتم إرسال فريق من القناصة لقتلهم أثناء إعدادهم لهذه المدافع؟ نحن نحتاج إلى رد غـــير تقليدي ولكنه سيكون رداً يتسم بالفوضى".

كان هناك تفهّم داخل البنتاغون أن إمساك أو قتل صدام حسين والمقربين منه لن يوقف المقاومة، وبالتالي تحول هدف القوات الخاصة إلى اســـتهداف مقـــرات البعثيين الخفية. ولكن العديد من المسؤولين الذين تحدثت إليهم كانوا شـــكوكين

تجاه مخططات إدارة بوش. خشي العديد منهم من أن عمليتهم المعروضة - والتي حملت اسم (القنص البشري الاستباقي) - قد تفضي إلى نفس نتائج برنامج فينكس (طائر الفينيق). وحذر مسؤول سابق في القوات الخاصة أن المشكلة في عمليات القنص البشري أنه يتوجب عليك أن تكون واثقاً "من أنك تستهدف الشخص المطلوب". وبالحديث عن رجال الاستخبارات العراقية السابقين والذين أظهروا تعاوناً مع القوات الأميركية قال: "إن لهؤلاء الرجال أجندهم الخاصة. وعندما تعتمد على عناصر من أمة الخصم - أي من وحدات عراقية وليست أميركية - يصبح من الصعب عليك منعهم مما يريدون أن يفعلوا. وعليك أن تبقيهم تحت السيطرة".

قال المسؤول السابق إن القيادة البعثية، على ما يبدو، تعتمد على "الاتصالات التي تجري وجهاً لوجه" في التخطيط لهجمات المقاومة. وهذا يجعل المقاومة أقل عرضة لعمليات التنصت وجمع المعلومات التقني الذي تقوم به القوات. "إن هؤلاء الرجال أذكى من أن يستخدموا الراديو أو الهواتف الجوالة. وإن نجاح وفشل أي عملية يعتمد على الاستخبارات البشرية".

لقد ذكر أحد مسؤولي (C.I.A)، والذي يمتاز بخبرة واسعة في شؤون الشرق الأوسط، اسم أحد اللاعبين الأساسيين في الفريق الاستخباراتي العراقي الأميركي الجديد في نهاية العام 2003، على أنه فاروق حجازي، الموالي لصدام حسين والذي خدم لعدة سنوات كمدير لفرع المخابرات الخارجي العراقي. لقد كان في الحجز منذ أواخر نيسان/أبريل. لقد قال رجل (C.I.A) إن حجازي وفي الأشهر الماضية قد عقد صفقة مع الأميركيين لإعادة تفعيل شبكة الاستخبارات العراقية. وأضاف: "يقول رفاقي العراقيون أنه سيلتزم بالصفقة - ولكن ذلك سيكون حرفيّاً وليس روحياً". وقال إنه على الرغم من أن جهاز المخابرات كان جيداً وقادراً على حماية صدام حسين من العزل أو الاغتيال، إلا أنه كان يمارس دوراً سلبياً مكروهاً.

ومضى المسؤول قائلاً: "هذه ليست عادتنا في اللعب. ولكن عندما ترى مجموعة من رفاقك تتعرض للهجوم فإن الأمور تتغير. لقد قمنا بالأمر على الطريقة الأميركية — وقد كنّا أناساً لطفاء. إننا الآن نأخذ دور الرجال الأشرار، ونقوم بأفعال شريرة".

وعندما سمع خبير البنتاغون هذه التعليقات، وقد كان خبيراً بالحرب غير التقليدية، عبّر عن خوفه قائلاً: "هناك أناس يقولون كل العبارات الطائشة عن عمليات القنص البشري، ولكنهم بعيدون عن السياسة في الوقت الذي ينبغي أن يكونوا كذلك. إني قوي كالآخرين ولكننا أيضاً مجتمع ديمقراطي ولا نواجه العنف بالإرهاب. سيكون هناك سيطرة على الموضوع". وأضاف المستشار: "المشكلة أننا لم نخترق الأشرار بعد. إن حزب البعث يمضي كنظام خلوي. الأمر أشبه باختراق المقاومة الشيوعية الفيتنامية، ولن يكون بإمكاننا فعل ذلك".

* * *

لقد كان ستيفن كامبون، الرجل الثاني في وزارة الدفاع لشؤون الاستخبارات، والذي بدأ نجمه بالسطوع في البنتاغون في عهد رامسفيلد في أواخر العام 2003، يعمل بشكل جدي على تطوير أسلوب جديد للقوات الخاصة. لقد شاطر كامبون رامسفيلد في وجهات نظره حول كيفية محاربة الإرهاب. لقد اعتقد كلاهما أن الولايات المتحدة بحاجة لأن تصبح أكثر فعالية في مواجهة الإرهاب عن طريق البحث عن قادة الإرهاب في العالم ومن ثم تصفيتهم. وكان كامبون، كما رامسفيلد، محبطاً بسبب معارضة قادة الجيش المضي في مهمة القنص البشري. منذ تثبيته وهو يبحث عن سلطة عملياتية للقوات الخاصة. وقد أخبرني مسؤول سابق عالي المستوى في البنتاغون: "إن رامسفيلد كان يبحث عن شخص يملك كل الأجوبة، وكان ستيف هو الرجل المطلوب. لقد كان قريباً من رامسفيلد أكثر من أي شخص آخر".

لقد كان الفريق بويكين (Boykin)، الذي يعتبر أحد المخططين البارزين لعمليات القنص البشري في القوات الخاصة، المساعد العسكري لكامبون. وبعد لقاء مع رامسفيلد في بداية الصيف الماضي – حيث بديا كالمحاربين القدماء – أجّل بويكين تقاعده الذي كان مقرراً في حزيران/يونيو وقبل وظيفة البنتاغون التي أضافت له نجمة ثالثة. ونتيجة لذلك بات بويكين "جزءاً هاماً" في التصعيد المدبر. وذكرت صحيفة "لوس أنجلوس تايمز" في تقرير لها أن بويكين، وأثناء إلقائه خطاباً

صبيحة الأحد في زيه الرسمي أمام جماعات من الكنائس، قد وصف العالم غير المؤمن وبشكل متكرر بالشيطان. وكان قد قال لجماعة المحتشدين في حزيران/يونيو السابق، ووفقاً للصحيفة، في أوريغون إن "الشيطان يريد تدميرنا كأمة، ويريد أن يدمرنا كجيش مؤمن". مدح بويكين الرئيس بوش "كرجل يصلي في المكتب البيضوي"، وبيّن أن بوش "لم يُنتَخَب" للرئاسة بل "قد اختاره الله". وقال إن العالم يكره أميركا "لأننا أمة من المؤمنين".

لقد تعالت أصوات من الصحافة والكونغرس لطرد بويكين، ولكن رامسفيلد أوضح أنه يرغب بالاحتفاظ بالرجل في عمله. في البداية كانت استجابته لتقرير مجلة التايمز عبارة عن مديح "للسجل البارز" للجنرال ومن ثم إخبار الصحفيين أنه لم يرَ أياً من نصوص خطابات بويكين و لم يشاهد الشريط المسجل الذي يظهر أياً من لقاءاته. وقال: "هناك الكثير من الأقوال التي صدرت عن أناس في الجيش والحياة المدنية والكونغرس والتي تعبّر عن وجهات نظرهم. نحن أناس أحرار. وهذا أمر رائع يتعلق ببلدنا". وقال فيما يتعلق بالشريط المصور: "إنني ببساطة لا أستطيع التعليق على ما قاله لأني لم أشاهده". وقال رامسفيلد بعد أربعة أيام أنه كان قد شاهد الشريط. "لقد كان يحتوي العديد من الكلمات العصية على الفهم وعناوين فرعية لم أستطع من أن أتثبت من صحتها"، هذا ما قاله في مؤتمر صحفي. وأضاف: "لذلك لا أفهم ما كان يعنيه" (وضحك ضحكة خافتة عند هذه النقطة). تم إحالة تعليقات بويكين إلى مكتب كبير المفتشين في البنتاغون من أجل الدراسة في آب/أغسطس 2004، وفقاً لتقرير نشرته الواشنطن بوست، و لم يظهر أي تعليق حوله حتى الساعة.

لقد كان بويكين متورطاً في أمور جدلية أخرى. لقد كان قائد عمليات عسكرية في مقاديشو في العام 1993 عندما قُتِل 18 أميركيّاً في المهمة الكارثية والتي باتت مشهورة على أثر كتاب مارك بودين "إسقاط بلاك هوك" (Black Hawk Down). باكراً في تلك السنة قاد بويكين، الذي كان برتبة عميد، ثمانية جنود من قوة دلتا كانت مهمتها مساعدة وحدة شرطة كولومبية كانت في إثر تاجر المخدرات الخطير بابلو إسكوبار (Pablo Escobar). لم يكن يسمح

لفريق بويكين تقديم أي مساعدة عملياتية من دون موافقة الرئيس، ولكن كان هناك شك من جانب البنتاغون من أنه كان سيشارك في عملية اغتيال إسكوبار بمساعدة مسؤولين من السفارة الأميركية في كولومبيا. وقد وصف كتاب "مقتل بابلو" (Killing Pablo) الذي كتبه مارك بودين أيضاً، كيف أن مسؤولين رفيعين في قيادة البنتاغون كانوا مقتنعين من أن بويكين، وبمعرفة رؤسائه في القوات الخاصة، كان قد تجاوز صلاحياته وتعمد مخالفة القانون. لقد رغبوا بانسحاب وحدة بويكين. ولكن ذلك لم يحدث. فقد قُتل إسكوبار على سطح مبنى في ميدلين. لقد تم تكريم الشرطة الكولومبية للقضاء على الرجل، ولكن بودين قد كتب، "في مجتمع العمليات الخاصة... يُنظر إلى موت بابلو على أنه مهمة ناجحة لقوة دلتا".

أخبرني جنرال متقاعد كان قد راقب عمليات بويكين في كولومبيا: "هذا ما فعله هؤلاء الشبان. لقد رأيتُ صوراً لجثة إسكوبار لا يمكنك التقاطها من خلال تلسكوب بعيد المدى. لقد التقطت على يد فريق القوة الضاربة". (لم يستجب مسؤولو إدارة بوش في البيت الأبيض ووزارة الخارجية والبنتاغون بمن فيهم الجنرال بويكين للإدلاء بتعليق). لقد دافع موريس باسباي (Morris Busby)، الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة إلى كولومبيا في العام 1993 (هو الآن متقاعد)، عن بويكين بقوة قائلاً: "أعتقد أن العالم يكن احتراماً لبويكين. لقد عرفته لمدة خمسة عشر عاماً وأمضيت ساعات وساعات مع الرجل، ولم أسمعه يذكر الدين أو الله". ومدح الجنرال المتقاعد بويكين أيضاً قائلاً: "إنه أحد أولئك الرجال الذين ترغب بوجودهم في الحرب لأنه لا يخشى الموت". وأضاف: "ولكن عندما تحصل على ثلاثة نجوم يتوجب عليك عندها التفكير بما تفعل". وبالإشارة إلى بويكين وآخرين مشتركين في التخطيط للقوات الخاصة، "سيتسبب الرجال بمقتل مجموعة من الرجال وبعدها يتم تقليدهم مجموعة من الميداليات".

قام البنتاغون باتخاذ خطوة في حربه على المقاومة العراقية وذلك بالسعي لطلب مساعدة سرية وفعالة من إسرائيل، أقرب حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفقاً لمسؤولين استخباراتيين أميركيين وإسرائيليين، فإن وحدات من

الكوماندوس والاستخبارات الإسرائيلية قد عملت إلى جانب مثيلاتها الأميركية في قاعدة تدريبية تابعة للقوات الخاصة في (Fort Bragg) وشمالي كارولينا وإسرائيل لمساعدتهم في التحضير لعمليات في العراق. كان من المفترض أن تعمل قوات الكوماندوس الإسرائيلية للاستشارة في أمور معينة وسرية عندما تبدأ العمليات العسكرية (لم يصدر أي تعليق عن البنتاغون أو الدبلوماسيين الإسرائيليين. "لا أحد يرغب في الكلام عن ذلك"، هذا ما أخبرني به مسؤول إسرائيلي في أواخر العام 2003، "فالأمر قد يثير القلاقل. لقد قررت كلتا الحكومتين أن تبقي تعاونهما سرياً" بشأن العراق).

التعاون بين أميركا وإسرائيل كان لهدف تدريبي بغرض تفكيك المقاومة العراقية، وقد لخص ضابط في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية مضمون الدرس بما يلي: "كيفية تحديد الهدف وإنهائه مما يسهم في نجاح الحرب، وماذا يتوجب على الولايات المتحدة فعله". لقد أخبرني أنه قد تم حث الأميركيين للتشبه بوحدات الكوماندوس الإسرائيلية والتي تعمل متخفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يمكنهم من الاقتراب من المترل الهدف ومن ثم الانقضاض عليه. وأضاف: "من وجهة نظر إسرائيل، يتوجب أن تتعلم وحدات القوات الخاصة كيفية الحصول على شبكة من المخبرين". فهكذا شبكة مكّنت إسرائيل من اختراق المنظمات الموجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تسيطر عليها جماعات مثل حماس، من ثم إلقاء القبض أو القضاء على منفذي العمليات التفجيرية الانتحارية إضافة إلى الأشخاص الذين يجندوهم ويدربوهم. من جهة أخرى، قال الضابط السابق: "إن إسرائيل قد نجحت في قتل وأسر العديد من الرجال العملياتيين في الضفة الغربية بحيث باتت حماس عبارة عن خلايا معزولة تنفذ هجماتها ضد إسرائيل من تلقاء ذاتها". وأضاف: "ليس هناك من قيادة مركزية تقود العديد من عمليات التفجير الانتحارية. نحن نحاول أن نخبر الأميركيين أنهم ليسوا بحاجة للقضاء على المركز. المفتاح لا يكمن في إيجاد مرتزقة هناك".

كان العديد من القادة الإقليميين والأميركيين وآخرين مقتنعين بأن البعثيين هم وراء المقاومة، مع أنهم لا يتصلون مباشرة مع صدام حسين. وأخبرني محلل

عسكري أميركي، يعمل في السلطة المؤقتة لقوات التحالف التي تقودها أميركا في بغداد، أنه بحلول كانون الأول/ديسمبر 2003، استلم البعثيون الذين ينتمون إلى الدرجة الثانية قيادة المقاومة مع اختفاء الأعضاء الذين ينتمون إلى الدرجة الأولى. وأضاف أنه بعد الهجمات الأميركية وبعد عدة أسابيع من الاضطراب، تم تنظيم البعثيين وبدأوا بتوجيه وقيادة عمليات ضد الأميركيين. وأخبرني دبلوماسي عربي رفيع في مقابلة أجريت في واشنطن أواخر العام 2003 – قبل عدة أسابيع من إلقاء القبض على صدام حسين – "نحن لا نعتقد أن المقاومة موالية لصدام حسين. نعم، لقد تم تنظيم البعثيين ولكن ليس لغرض سياسي وإنما بسبب القرارات الرهيبة التي أصدرها جيري بريمر. العراقيون يرغبون في رؤيتكم تدفعون الثمن. وقتل صدام لن ينهي ذلك".

وقد أخبرني رجل أعمال من الشرق الأوسط كان قد نصح مسؤولين في إدارة بوش بأمر مشابه أن حزب البعث الذي قد أعيد تنظيمه "فعالٌ للغاية، ويعمل في الخفاء باتصالات داخلية ومن دون صدام".

ولم يكن هناك اتفاق حول مدى سيطرة البعثيين على المقاومة. وقد قال ضابط الاستخبارات العسكرية الإسرائيلي السابق: "إن معظم القوة النارية تأتي من البعثيين، وهم يعرفون مكان الأسلحة. ولكن العديد من المقاتلين هم من الأقليات والعشائر. العراق منشق على نفسه الآن وتتعمق هذه الانشقاقات ضمن المجتمع السني. وما لم يتم تسوية هذا الوضع، فإن أي جهد لإعادة بناء المركز ستكون عقيمة".

أقر المحلل العسكري الأميركي بفكرة أن التركيز على سيطرة البعثيين قد أغفل "القوميين والتمويل العشائري". على سبيل المثال، كانت القوات التي تقاوم قوات التحالف في الفلوجة، مركز المقاومة الرئيسي، "مدفوعة على يد الشيوخ والمساجد، والإسلام، ورجال الدين، والروح الوطنية". وتابع قائلاً إن المنطقة تحوي "عشرات الألوف من الضباط المتقاعدين والمتطوعين الذين يرتادون مقاهي ومطاعم أقربائهم ويخططون ويعطون ويتلقون التعليمات وفي الليل يمضون لتنفيذ مهامهم".

لقد أثار هذا المحلل العسكري، مثل عدد من المسؤولين، أسئلة تتعلق بالمزيد

من التكتيكات العسكرية التقليدية - البرنامج العدواني الذي كان قائماً والذي أطلق عليه اسم "المطرقة الحديدية"، المتضمن القصف والغارات الليلية والاعتقالات الجماعية التي استهدفت المناطق المضطربة التي تسيطر عليها الطائفة السنية وسط العراق. ولقد أخبرني أن المقاومة سرعان ما طورت رداً على هذه العملية. "كانت الإجراءات العملياتية القياسية تمتد لتشمل مدناً أخرى. لذلك لم يكن الرد الأميركي يتركز على منطقة واحدة وإنما تعداه إلى المناطق التي تنطلق منها العمليات، وبهذه العملية نجحوا في كسب المزيد من الخصوم".

لقد قدّمت الهجمات العراقية الجريئة على قافلتين أميركيتين، في سامراء، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، دليلاً إضافياً على تعدد وتنوع المقاومة ضد الاحتلال. كانت سامراء مركز الشعور المفرط المعادي لصدام حسين، وفقاً لأحمد هاشم، الخبير بشؤون الإرهاب والبروفيسور المختص بالدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب البحرية الأميركية. كتب هاشم في مقالة نشرها معهد الشرق الأوسط آب/أغسطس الماضي: "إن العديد من السامرائيين - الذين كانوا في صفوف حزب البعث والقوات المسلحة - قد أعدموا خلال فترة حكم صدام التي دامت مدة ثلاثة عقود". وكتب هاشم أيضاً: "إن نمط القوة الأميركية العاملة في العراق - المدرعات الثقيلة والوحدات الميكانيكية - والنزعة النفسية لهذه القوات الموجودة في العراق لشهور لم تكن مهيئة لشن هجمات مضادة للمقاومة وناجحة".

أخبرني مستشار لقيادة القوات الخاصة أن الصراع الذي دار بين قادة عسكريين رفيعين قد صعّب الأمر على فرق القوات الخاصة لتحقيق تقدم فوري في الاستخبارات الحساسة. وكان الجنرال هولاند قد استقال في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 جراء تلقيه انتقادات متكررة من رامسفيلد لمعارضته السماح بتنفيذ غارات على يد الكوماندوس من دون القيام بعمليات حصول على معلومات استخباراتية. وقام رامسفيلد أيضاً بجهود تنظيمية لتعيين ضباط يعملون ضمن القوات الخاصة في وظائف عسكرية عالية. وقد تم استدعاء الجنرال العسكري بيتر شوميكر (Peter Schoomaker) بعد استقالته وهو قائد سابق للقوات الخاصة وعين رئيساً للأركان. وتم تعيين توماس أوكونيل (Thomas O'Connell) وهو محارب

عسكري محنك خدم في برنامج فينكس في فيتنام، وأدار في الثمانينيات من القرن الماضي (Gray Fox)، وأصبح الوزير المدني المساعد للعمليات الخاصة في البنتاغون. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز في بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2003 في تقرير لها وجود ما يسمى بقوة المهام الخاصة "Task Force 121" وقالت إنها كانت مكلفة بالقيام بعمليات في المنطقة إذا اضطر الأمر كمطاردة صدام حسين أو أسامة بن لادن أو إرهابيين آخرين. (تم قيادة Task Force من قبل عميد قوات سلاح الجو ليلي كونيغ (Lyle Koenig) وهي خبيرة في قيادة حوامات للقوات الخاصة والتي تم استبدالها في ربيع العام 2004 بالعميد البحري ويليام ماكرافين (William McRaven)، الذي يشغل الآن منصب رئيس أركان مجلس الأمن القومي). في هذه الأثناء، أخبرني المسؤول السابق في القوات الخاصة أن القوات ما زالت في إثر صدام حسين.

كانت قوات خاصة أخرى في أفغانستان مشغولة في السعي وراء أهداف كانت معروفة بقائمة القيادات الرفيقة في القاعدة. وكان سعي قوات (Task Force) وراء صدام مثبطاً للعزيمة منذ البداية. "لقد كان صدام محاطاً بالمرافقين، وهم الأشخاص الذين يقفون إلى جانبه حاملين السلاح"، هذا ما قاله في أواخر عام 2003 سكوت ريتر (Scott Ritter)، وهو مفتش سابق عن الأسلحة تابع للأمم المتحدة من العام 1994 إلى العام 1998، وقد قاد وحدة خاصة تابعة للأمم المتحدة للتنصت على اتصالات صدام حسين الخاصة، "ولكنه الآن محاط بعشيرته. لقد أعفى الرجال من وحداتهم الحساسة وجعلهم يعودون إلى عشائرهم، ونحن لا نعلم أين هم. لقد اختفت وثائق وحدات هؤلاء الرجال؛ لقد تم تدميرها". وأضاف ريتر: "إن رجالاً من أمثال فاروق حجازي قد يسلمون بعض خلايا حزب البعث، وفاروق حجازي يعلم أين هم بعض رجال الاستخبارات. ولكنه لا يستطيع تعريفنا بالتصنيفات العشائرية". وبعد ذلك توجه تركيز قوة (Task Force) من السعي وراء صدام حسين إلى حرب العصابات التي ازدادت انتشاراً.

كان هناك أيضاً جدل يجري داخل الإدارة حول الاستخبارات الأميركية الإسرائيلية التي ترى بأن الحكومة الشيعية المسيطرة في إيران قد تساعد المقاومة

السنية في العراق بشكل فعّال. ولكن العديدين في المجتمع الاستخباراتي كانوا شكوكين حيال هذا التحليل. وقد شبهها مستشار في البنتاغون بالمعلومات الاستخباراتية التي جاء بها الجلبي قبل الحرب وتلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية. ولكن العديد من المسؤولين الاستخباراتيين قد أخبروني ذلك الشتاء أنه تم النظر إلى المعلومات الاستخباراتية على أنه يمكن الاعتماد عليها من قبل المدنيين في وزارة الدفاع. وقال مسؤول سابق في الاستخبارات أن الحل المطروح للدراسة هو قيام الولايات المتحدة بتدريب وتجهيز قوة عراقية قادرة على القيام بغارات عبر الحدود بهدف جعل ثمن دعم البعثيين باهظاً جداً فيضطر الإيرانيون إزاء ذلك إلى التراجع عن هذا الدعم. و"إذا تطورت الأمور باتجاه حرب عراقية إيرانية أخرى، فتلك رواية أخرى".

إن الحاجة ماسة لأن تعمل وحدات القوة الخاصة الأميركية بسرية تؤمن باعثاً إضافياً لزيادة تواجدها في العراق. هذا ما قاله مستشار سابق رفيع في قوات التحالف في بغداد. ولا يدخل تعداد القوات الخاصة في البلاد في التعداد الكلي للقوات العسكرية. لقد أصر كل من بوش ورامسفيلد أنه لا حاجة لزيادة عدد القوات الأميركية، ولكن ذلك لم يلقَ استحساناً من قبل ضباط عسكريين رفيعين في الأحاديث الخاصة. وأخبرني أدميرال متقاعد ومستشار سابق بأن "هناك حاجة لمزيد من القوات. ولكن لا يوجد إمكانية لذلك لأن رامسفيلد قد اتخذ قراراً بذلك. لذلك تعمد إلى إيجاد قوات لا تدخل في عديد الجيش".

في البداية لم يكن هناك تشريع يتطلب إعلام الكونغرس من قبل الرئيس قبل إصدار أمر يتعلق بها. لقد تم زيادة عديد القوات الخاصة بشكل كبير في عهد إدارة بوش. وأمنت ميزانية البنتاغون للعام 2004 أكثر من 6.5 مليار دولار لتغطية نشاطاتهم - أي بزيادة مقدارها 34% في العام 2003. وقد وضعت دراسة الكونغرس في آب/أغسطس العام 2003 تقديراً لعدد القوات الخاصة بـ47 ألف، ورأت أن لجان البيت الأبيض ومجلس الشيوخ تحتاج إلى النظر في "الدور العام المناسب" للقوات الخاصة في الحرب العالمية على الإرهاب. لقد صور مسؤول في الاستخبارات في أواخر العام 2003 فريقي دلتا ومشاة البحرية بقوة متكاثرة -

وحدات صغيرة تستطيع القيام بعمل وحدات أكبر بكثير وبالتالي تزيد من قوة العمليات ككل. وقد رأى أن هكذا عمليات ستصبح شائعة شيئاً فشيئاً؛ عندما تستهدف القوات الخاصة البعثيين، قال: "إن أسلوبهم لا يعتمد على الاغتيالات وإنما على العمليات القتالية العادية".

لقد تميّز البنتاغون في عهد رامسفيلد بالسرية والتفكير الرَّغْبي، وذلك بحسب مسؤول في البنتاغون. "إنهم دائماً يؤخرون نشر الأخبار السيئة على أمل حدوث شيء جيد". لقد قادت سياسة المماطلة فيما يتعلق بالأخبار السيئة إلى الفصل بين رامسفيلد وضباط أركان الجيش المكلفين بالتخطيط لتغطية احتياجات القوات في العراق. وقد أخبرني مسؤول في البنتاغون منتصف العام 2003 عندما بات واضحاً أن الجيش سيدعو وحدات إضافية من الاحتياط للتعامل مع المقاومة، "تلقينا أوامر ظلت في مكتب وزارة الدفاع فترة 30 - 40 يوماً. يبدو أن أركان رامسفيلد ينتظرون دائماً حدوث شيء ما - فقد تحل المشكلة نفسها من دون الحاجة إلى طلب قوات إضافية". وأوضح المسؤول أنهم "كانوا يأملون أن لا يتخذوا أي قرار". لقد عنى التأخير أن الجنود في بعض الوحدات المطلوب تشكيلها يملكون أيام قليلة لتحضير الوصايا وللتعامل مع قضايا مالية وعائلية أخرى.

لقد كانت اللامبالاة ذاتها بالأخبار السيئة واضحة تلك السنة عندما تعامل الجيش مع جملة من العمليات العسكرية. ويعرض المخططون سيناريوهات عن أفضل حالة والحالة المعتدلة والحالة الأسوأ في محاولة للتكهن في مصير الحرب العراقية ولتقدير الاحتياجات المستقبلية للقوات. في كل حالة، إن عدد القوات المطلوبة فعلاً تجاوز التحليل الأسوأ للحالة. مع ذلك استمر كل من قادة الأركان والمسؤولين المدنيين في البنتاغون في الإصرار على أن يرتكز التخطيط المستقبلي على السيناريو الأكثر تفاؤلاً. وقد قال مسؤول في البنتاغون إن التقديرات المتفائلة أظهرت أن الجيش الأميركي سيحتاج فقط إلى مجموعة صغيرة من الفرق العسكرية القتالية في العراق. "هناك حوالى العشرين الآن مع انخفاض في عديد قوات التحالف الدولية. لقد كانوا خارج نطاق العد. ومنذ البداية، كان الجيش يقول إن الاحتجاجات والتقديرات لم تكن واقعية. الآن، نحن نناضل للحصول على

135000 مقاتل، مع السماح للجنود بوقت كافٍ للعودة إلى منازلهم".

لن يستطيع أحد في إدارة بوش من خلال العمليات والقوات السرية وقف الفوضى في العراق، مع ازدياد المقاومة في النصف الأول من العام 2004. مع نهاية حزيران/يونيو، وعندما كانت القوات الأميركية مع سلطة التحالف المؤقتة تعيد السيادة للعراق، كان الانطباع المسيطر في بغداد هو التشاؤم. فقد غادرت العائلات الثرية بغداد خوفاً من استمرار أو تصاعد الهجمات الانتحارية والتفجيرات. وقد ذكر وزير الإعلام اللبناني ميشيل سماحة في تقرير له ما يلي: "سنشهد خروج المسيحيين والشيعة والسنة. فما تفعله المقاومة هو استهداف الفقراء الذين يديرون البيروقراطية - أولئك الذين لا يستطيعون دفع أجور الحراس الشخصيين. منذ شهر مضى، ذهب أصدقاء لي وهم من المالكين إلى بغداد بغرض القيام ببعض الأعمال. فكانت كلفة الأمن ليوم واحد حوالى 12000 دولار".

أخبرني وايتلي برونر (Whitley Bruner)، وهو ضابط في استخبارات متقاعد والذي كان عضواً رفيعاً في فريق المهام الخاصة التابع لـ (C.I.A)، أن الحكومة المؤقتة الجديدة كانت تسعى وبشكل عاجل لتأمين الأمن للمسؤولين من الدرجة الثانية - الرجال والنساء الذين يقومون بأعمال الحكومة. وفي بداية ذلك الشهر تم اغتيال اثنين منهم - وهم كمال جراح، مسؤول في وزارة الثقافة، وبسام صالح قبة، معاون وزير الخارجية - على يد مسلحين مجهولين خارج منازلهم. وقال برونر: "سيكون هذا الصيف حاراً. العديد من الناس سيقررون الذهاب إلى لبنان أو الأردن أو دول الخليج وانتظار ما ستفضي إليه الأمور".

VII

أخطر صديق

1 - الرهان على مشرّف

يتوجب معرفة بعض الأمور الهامة عن باكستان. إنها قوة نووية تؤوي بعض الناشطين الإسلاميين الذين يناصبون العداء لأميركا. وتعتبر إدارة بوش الرئيس بيرفيز مشرّف حليفاً ضرورياً لا يستغنى عنه ومخلصاً في الحرب ضد الإرهاب - والشخص القادر على تحدي الأئمة. كان مشرّف، في الحقيقة، يسعى إلى بسط نفوذه على المجتمع والجيش ورجال الاستخبارات الذين لا يثقون به ولا يدعمونه كلياً بعد اعتلائه السلطة إثر انقلاب أبيض قاده ضد الحكومة المنتخبة في العام 1999. وقد نجا من عمليتي اغتيال استهدفتا حياته في كانون الأول/ديسمبر عام 2003. وبرز الخطر الأكبر الذي يواجهه والمشاكل السياسية التي اعترضته نتيجة كونه رجل جورج بوش. وبينما كان يطلق التصريحات الشديدة ضد الإرهاب للاستهلاك الأميركي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، لم يكن يفعل الكثير لبلاده.

لم تكن هناك أيّة مآخذ على نفاق مشرّف من قبل واشنطن: فقد كانت الإدارة تؤمن بأن لديها القليل من البدائل. النتيجة كانت الإبقاء على طاغية السلطة والذي لم يكن يفعل ما يذكر لتحسين حياة الباكستانيين، وبالتالي ترك الفرصة مهيئة لولادة إرهابيين جدد. لقد كتبتُ عن باكستان عدة مرات منذ أحداث 11

أيلول/سبتمبر، كان آخرها في آذار/مارس 2004، التي تتحدث عن التحول في نظام مشرَّف. بالنتيجة بقيت منطقة جنوب آسيا على حافة التغيير.

مع نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2001، تطورت عملية استهداف إدارة بوش لأسامة بن لادن ولتنظيم القاعدة إلى أزمة في المنطقة، عرضت ترسانة باكستان النووية للخطر، وهيجت حكومة الجنرال برفيز مشرَّف غير المستقرة أصلاً، وزادت من فرصة اندلاع صراع نووي بين باكستان والهند. وازدادت الضغوط السياسية على مشرَّف مع تزايد الإصابات في صفوف المدنيين في أفغانستان على يد الحملات الجوية الأميركية - وبرزت هذه الضغوط خارجياً من خلال المظاهرات التي قادها المتشددون الإسلاميون في إسلام آباد وبيشاور وكويتا وفي أماكن أخرى، وداخلياً من أفراد في الجيش والاستخبارات الداخلية. وأحدثت هذه التبعات غير المقصودة لقرار الرئيس بشنّ حرب على حكومة طالبان في أفغانستان صدعاً بين الاستخبارات التابعة للإدارة الأميركية والخبراء الدبلوماسيين في جنوب آسيا وصناع القرار في إدارة بوش.

أقرّ دبلوماسي باكستاني كنت قد تحدثتُ إليه أن الوضع يمكن وصفه "بالمتفجر". نشأ القلق منذ اتخاذ إدارة ريغان قراراً بتمويل العديد من قادة طالبان اليوم في الحرب الناجمة ضد الاتحاد السوفييتي آنذاك في أفغانستان. وكانت باكستان القناة الرئيسية للدعم الأميركي. وقال الدبلوماسي: "في وقت من الأوقات كانت هذه اللعبة تتم على ثلاثة محاور: الاستخبارات الأميركية والاستخبارات الباكستانية والمجاهدين في أفغانستان. وهؤلاء الثلاثة هم من أوجد هؤلاء المسوخ" - في إشارة إلى طالبان - "والآن قد انسحبت الاستخبارات الأميركية، ولكن لا تستطيع القضاء بشكل كامل على هؤلاء المسوخ".

رأى المسؤولون الكبار في الإدارة أن التهديد الذي يستهدف مشرَّف خطير ولكن يمكن التعامل معه. وقد أخبرني عسكري رفيع في أواخر العام 2001 بما يلي: "لقد كنت قلقاً بداية، ولكن مشرَّف قام بعمل جيد. لقد قام باحتواء المتشددين". وقد أشار الضابط هنا إلى قرار مشرَّف الذي اتخذ في نفس يوم شن الحرب والذي قضى بإجبار ضباط في الجيش والاستخبارات من الذين وجدهم غير جديرين بالثقة

على الاستقالة وتعيين ضباط آخرين مكانهم. وأخبرني دبلوماسي باكستاني آخر بما يلي: "لن يتحرك أحد ضد مشرّف ما لم يكن هناك ثورة في الشوارع. ولا يمكن إيقاف الثورة ما لم يتم إيقاف قصف المدنيين بالقنابل".

وبحسب دبلوماسي باكستاني سابق فإن إدارة بوش تعتقد بأن مشرّف كان قد حل مسألة الولاء باستبدال القادة الكبار بآخرين أقل حماس أيديولوجي. "إزالة شخصين أو ثلاثة لا تعني شيئاً. فالفلسفة ستبقى ذاتها. فالاستخبارات الداخلية هي حكومة بحد ذاتها. ولو قمت بجرد لأسماء ضباط الاستخبارات جميعاً وسألتهم عن حركة طالبان لسمعت نفس الإجابة: 'إنهم أولادي'".

وقال مسؤولون آخرون أن مشرّف حاول استرضاء المتشددين بتحويل أنظارهم إلى الأهداف الهندية في إقليم كشمير المتنازع عليه، الذي تسيطر عليه الهند ولكنه يتمتع بأغلبية مسلمة. وهي قضية تمسّ مشاعر المتشددين في الاستخبارات وطالبان. (فقد صرّح تنظيم القاعدة وكذلك طالبان بإزالة التواجد الهندي من إقليم كشمير وذلك كهدف رئيسي). وقال مسؤول حكومي سابق رفيع المستوى كان على اطلاع مباشر بالوضع: "لقد ركزت إدارة بوش بشكل كبير على هذا الهدف وعلى الموقف حتى إنها خسرت نظرتها الخارجية. وخوفاً من أن يتم الإطاحة بمشرّف عن طريق انقلاب أو كثمن لعدم الإطاحة به، تم إعطاء الاستخبارات الباكستانية الإذن بالتصعيد في كشمير، وهذا خطر جداً".

لقد تم توضيح معضلة البيت الأبيض في خطاب ألقاه السيناتور الديمقراطي جوزيف آر. بيدين جي. آر. (Joseph R. Biden JR)، رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، في 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 2001، حيث قال: "لم يكن الرئيس فظاً كما سأكون الآن. قد تنهار باكستان وكذلك مشرّف... وإذا حدث ذلك سنجد أنفسنا في مواجهة جحيم من القوى على الساحة أكثر مما لدينا الآن".

وتساءل بيدين في إشارة إلى الحرب الدائرة في أفغانستان، "كم من الوقت ستستمر عمليات القصف؟ لأننا سندفع ثمناً متزايداً في العالم الإسلامي، وفي المنطقة. وهذا سيزيد من صعوبة تبعات نصرنا... أرجو من الله أن ينتهي ذلك

سريعاً". ووجّه بيدين أيضاً هذه الكلمات إلى نظام مشرَّف: "يجب أن نوضح للباكستانيين أنه بغض النظر عن النتائج فنحن نحتاج إليكم بشدة الآن... وإذا استمريتم في تصعيد الإرهاب المتواجد أصلاً في كشمير، لن يكون ذلك في صالحكم وسترتد هذه الأفعى السامة عليكم".

كان بيدين أقرب الديمقراطيين في نقده لأهداف حرب الرئيس بوش منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر. ولم يبدُ البيت الأبيض أية ردة فعل، سوى أن الناطق باسم البيت الأبيض دينيس هاسترت (Dennis Hastert) وهو جمهوري من إيلينوي، قد صور شكوك بيدين العامة بأنها "غير مسؤولة على الإطلاق". وأضاف هاسترت في تصريح له: "يريد الأميركيون منا أن نجلب هؤلاء الإرهابيين إلى العدالة. وهم لا يريدون تعليقات قد تريح أعداءنا".

وفي نفس الوقت، تولّدت لدى أكثر الخبراء حنكة في شؤون جنوب آسيا في الحكومة الأميركية، شكوكٌ حول قدرة الرئيس مشرَّف في السيطرة على الجيش، وتجسدت أهم المخاوف في من سيسيطر على الترسانة النووية الباكستانية في حال حدوث انقلاب. فقد تصبح في متناول يد مجموعة من الضباط المتشددين.

امتلكت باكستان القنبلة منذ العام 1987، عندما نجحت المخابر النووية في تركيب رأس نووي. وكتقدير للدكتور عبد القدير خان الذي طوّر البرنامج النووي لتخصيب اليورانيوم في باكستان أطلق عليه الباكستانيون اسم أبي القنبلة النووية. أمضى خان فترة عقد من الزمن لإقامة شبكة غير شرعية في أوربا مكنته من الحصول على معدات الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم اللازم. كان برنامج خان سرياً للغاية ولكن ليس على وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، التي زودها عملاؤها بتقارير دقيقة عن ذلك في عهد إدارة ريغان في الثمانينيات من القرن الماضي. كانت باكستان في تلك الأثناء الحليف الأكثر أهمية للولايات المتحدة في الصراع لإخراج الاتحاد السوفييتي من أفغانستان، وبالتالي اختار البيت الأبيض عدم التحرك نتيجة هذه التقارير. في عام 1989، أكدت أول إدارة لبوش للكونغرس أن باكستان لم تمتلك هكذا أسلحة لاستمرار الحصول على الموافقة من أجل المساعدة العسكرية في تلك المنطقة. إن تكاثر الأسلحة النووية وحلقة السوق

السوداء النووية كانت قضايا أخرى. في العام 1998، قامت باكستان باختبار ناجح لأدوات نووية، والتي سميت القنبلة النووية الأولى في العالم الإسلامي. ويقدَّر الآن وجود العشرات من الرؤوس الحربية النووية لدى باكستان والتي يمكن نقلها بواسطة صواريخ متوسطة المدى أو بسرب من طائرات إف16.

بعد أسبوعين على أحداث 11 أيلول/سبتمبر، رفع بوش العقوبات التي كانت قد فرضت على باكستان بسبب برنامجها النووي. وفي نظر خبراء نزع الأسلحة الأميركيين فشلت العقوبات في التعامل مع قضية مقلقة: وهي العلاقات الحميمة بين بعض العلماء العاملين على برنامج الطاقة النووي الباكستاني وبين الجماعات الراديكالية الإسلامية. وأخبرني مسؤول في الاستخبارات أن "هناك تعاطف كبير من قبل القاعدة مع البرنامج النووي الباكستاني".

حذّر ضابط في الاستخبارات الأميركية من العلاقات بين عالمين نوويين باكستانيين متقاعدين وحركة طالبان بنتيجة تحقيق تم في باكستان في تشرين الأول/أكتوبر عام 2001. كان العالمان، سلطان بشير الدين محمود وقدري عبد المجيد، قد أمضيا حياهما المهنية على البرنامج النووي الباكستاني، وكانا يعملان على الأسلحة المتعلقة بالبرنامج. وصف ضابط الاستخبارات الذي كان متخصصاً بقضايا التسلح النووي في جنوب آسيا هذه المسألة بأنها "قمة كتلة جليدية خطيرة"، وأخبرني بأن المشاعر الموالية لطالبان قد تجاوزت الجيش الباكستاني ووصلت إلى القائمين على مخابر الأسلحة النووية. يعرف الباحثون النوويون الباكستانيون بقوميتهم ووطنيتهم. وإذا وجد أن اثنين من العلماء الرفيعي المستوى قد تورطا في تعاملات مع طالبان ولم تتم معاقبتهما، فإن ذلك سيعني أن الولاء للتشدد قد تجاوز، في بعض الحالات، الولاء للدولة.

أخبرني مسؤول سابق عالي المستوى في الخارجية الأميركية، والذي كان على علاقة قريبة بالأحداث في باكستان، في تشرين الأول/أكتوبر 2001، أنه قد فهم أن مشرَّف كان قد أكد لإدارة بوش أنه "فقط من يمكن الاعتماد عليهم من الجيش هم من يتحكم بالترسانة، وما أن تظهر أية إشارات تثير الريبة فإنه سيعمل على عزلهم فوراً. فهو لا يرغب في أن يشترك المجانين في حرب حقيقية". وهنا راجعت

الإدارة خطة طوارئ لتأمين أو حتى إخراج الرؤوس الحربية النووية الباكستانية في حال فقدت حكومة مشرّف السيطرة على الأمور.

كانت هناك وحدة من النخبة تعمل متخفية تحت سيطرة البنتاغون وبدعم من (C.I.A) مهمتها الدخول إلى البلدان الأجنبية للبحث عن الأسلحة النووية ونزعها إن كان ذلك ضرورياً. كانت هذه الوحدة تدرس خططاً للعمل داخل باكستان، بحسب مسؤولين سابقين وحاليين في الحكومة. وقال أحد الأميركيين: "إنهم جيدون. وإذا فشلوا لقوا حتفهم. لقد نجحوا في إثبات ما هو سلبي". - أي إثبات عدم صلة مواقع في بلدان العالم الثالث بالأنشطة النووية.

من الواضح أن الفريق الأميركي كان يتلقى مساعدة من وحدة العمليات الخاصة الإسرائيلية التي تسمى (Sayeret Matkal) أو الوحدة 262، المتخصصة بالاغتيالات وسرقة المعلومات الاستخباراتية وسرقة وتدمير الأسلحة النووية الأجنبية. وقد وصل بعض أعضاء هذه الوحدة إلى إسرائيل بعد عدة أيام من أحداث 11 أيلول/سبتمبر وفقاً لمصدر مطلع وتدربت مع وحدات في القوات الخاصة الأميركية في أماكن مغلقة.

تعتمد هكذا عمليات على الاستخبارات. ولم يكن هناك اتفاق ضمن الإدارة حول نوعية بيانات (C.I.A). لم تكن الاستخبارات الأميركية متأكدة، على سبيل المثال، من معرفة المكان الدقيق لكل رأس نووي في باكستان - أو حتى إذا كانت جميع الرؤوس الحربية التي تم إيجادها حقيقية. فقد أخبرني أحد المسؤولين بأنه "قد كان لديهم بعض المواقع الكاذبة. تتسنى لك فرصة واحدة فقط وبعدها تكون قد جربت وفشلت. وبعدها تفلت زمام الأمور".

قال بعض المسؤولين الكبار إنهم واثقون من أن الاستخبارات قادرة على القيام بعملها، على الرغم من قيام الجيش الباكستاني بتمويه ترسانته النووية. "أمامنا تحدي التعامل مع هذه المشكلة، ولكن هناك خطة طوارئ لهذا الاحتمال. إذ لا يمكننا استبعاد إمكانية عرقلة الباكستانيين لعملنا، ولكن ذلك يعدّ تفصيلاً عملياتياً. يتوجب علينا العمل بجد للحصول عليها بسرعة. وما زال لدينا الفرص للنجاح".

ولكن الشكوك الموجودة لدى مسؤولي الاستخبارات والجيش الذين تحدثت إليهم تحدّت هذه النظرة. فقد أمّنت (C.I.A) معلومات هامة عن الرؤوس الحربية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي عندما عملت إلى جانب الجيش الباكستاني في أفغانستان. وكانت حينها الولايات المتحدة مصدراً رئيساً لتزويد باكستان بالأسلحة والتقنية العسكرية. وقد جمعت الوكالة المعلومات من داخل لجنة الطاقة الذرية الباكستانية ووجدت وكالة الأمن القومي طريقة لاعتراض قنوات الاتصال الخلفية للدكتور عبد القدير خان. ولكن مع الوقت وأثناء استمرار الحرب الأفغانية لم تعد تلك الموجودات متوفرة. وقال ضابط سابق رفيع في C.I.A: "لقد فقدنا اهتمامنا بتلك المنطقة و لم يعد لدينا نفس المستوى من الاتصال أو المعرفة التي كانت لدينا فيما مضى. لم يعد باستطاعتنا معرفة عدد الرؤوس الحربية. فلم تعد لدينا القدرة على معرفة العدد. وحقيقة أنك تعرف مكان هذه الرؤوس في وقت معين ليست دقيقة. وما أن تدنو العملية ويطرح عليك السؤال التالي: "إلى أي حد أنت دقيق في معلوماتك؟" يصبح الأمر أكثر صعوبة. الحقيقة أننا نعرف ذلك بعد ساعات وليس في الوقت المحدد المعطى".

وقد عبر مسؤولون آخرون عن قلقهم حيال إمكانية إرسال أي فريق إلى باكستان للقيام بالعملية من دون المجازفة بالتعرض لخسائر هامة. "كيف يمكن أن تتصل بفريق من الكوماندوس في وسط البلد؟ فنحن لا نعرف مكان هذه المواد وقد يتطلب ذلك أكثر من عملية للوصول إليها". هذا ما قاله مسؤول سابق رفيع في الخارجية الأميركية.

لقد صور خبير حكومي في القدرة النووية الباكستانية المسألة بعبارات استراتيجية: "يتوجب على الولايات المتحدة البحث عن مبدأ جديد. ويجب أن يدخل في حسبان استراتيجيتنا النووية حقيقة أننا قد نصبح أمام حكومة متشددة مسلحة نووياً في باكستان. وحتى لو عرفنا مكان الأسلحة الآن، فإننا قد لا نعرف مكانها في حال سيطر عليها المتشددون. وبعد باكستان قد تكون هناك إيران والعراق. وهذه بلدان تدعم الإرهاب".

قال ضابط عسكري رفيع أنه على الرغم من وجود خطة لإمكانية الوصول

إلى الرؤوس الحربية فإن هناك قلقاً ليس من إمكانية حدوث انقلاب عسكري وإنما من تمرد محلي قد يقوم به ضباط الاستخبارات بحيث يسيطرون على مكان تخزين الأسلحة النووية. "فالباكستانيون مدركون أن هناك من يسعى وراء أسلحتهم الذرية وأنه إذا تم رمي أحد هذه الرؤوس على الهند - من قبل الاستخبارات الباكستانية المتمردة - فإن الجميع سيُقتَل"، في إشارة إلى حدوث رد مماثل من قبل الحكومة الهندية. وأخبرني مسؤولون في الاستخبارات أنهم يعتقدون أن وحدات الكومندوس الهندية مستعدة للتحرك ضد الرؤوس الحربية الباكستانية في حال تعرضها لتهديد باكستاني.

في مقابلة أجراها لاري كينغ على محطة (سي. إن. إن) التلفزيونية، بدد مشرَّف مخاوف الأميركيين حيال الترسانة النووية الباكستانية، بقوله إن هذه المخاوف هي مجرد أفكار لدى الغرب "الذي لا يفهم حقيقة باكستان... نحن نمتلك نظام قيادة وتحكم كنا قد طورناه، وليس لدينا أدنى شك من أن هذه الترسانة ستقع بأيدي المتشددين". على أي حال، كان مشرَّف قد وصف آلية القيادة والتحكم في مقابلة أجراها معه جيفري غولدبيرغ في العام 2000 بأنها ترتكز على "الفصل الجغرافي بين الرؤوس الحربية والصواريخ... فحتى يتم تزويد صاروخ برأس حربي عليه أن ينقل بالشاحنات لمسافة معينة. ولا أعتقد أنه يتم اختراق هذه الآلية". لم يوضح مشرَّف كم يبعد الرأس الحربي عن الصاروخ الذي يمكن أن يحمله ومن يتحكم بهذا النظام في القواعد.

لقد أخبرني خبير أميركي في الاستخبارات بما يلي: "لم يكن ذلك نظام قيادة وتحكم، فالصواريخ والرؤوس تبقى دائماً منفصلة. ويشبه وصف مشرَّف هذا الجدل الذي استخدمه الباكستانيون في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي في أنهم لا يملكون قنبلة لأنهم لم يقوموا بتركيب مكوناتها معاً". وقال خبير استخبارات آخر إن أقوال مشرَّف غير قابلة للتصديق. "فما الذي سيحدث أثناء وقوع الأزمات؟ هل سيتم نقل الرؤوس الحربية بالشاحنات وجعلها عرضة لضربات الأعداء؟ نظام القيادة والتحكم الحقيقي يقتضي جعلها جاهزة للإطلاق ولكن دائماً تحت تحكم القيادة".

لقد التقى مسؤولون في الجيش الباكستاني بمسؤولين في البنتاغون عدة مرات في العقد الماضي في محاولة غير ناجحة للحصول على دعم لتطوير آليات التحكم والقيادة النووية الباكستانية. وأخبرني مسؤول عسكري في إدارة كلينتون أنهم قرروا أن هكذا مساعدة تحظرها اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية الموقعة العام 1968 والتي تمنع قيام أي دولة نووية بدعم أو إعطاء أي معلومات بهذا الخصوص لأي قوة نووية آخذة بالتشكل. وقد صوَّر مسؤول سابق في البنتاغون الجدل القائم باستخدام نظام القيادة والتحكم مثال عن الجدل حول الواقيات الذكرية في المدارس وتعاطي المخدرات: "إذا سمحْتَ بنشر الواقيات الذكرية، فهل أنت تسمح بممارسة الجنس بين المراهقين؟ وإذا وفرْتَ الحقن فهل أنت تسمح بتعاطي المخدرات؟ بالمساعدة في نظام القيادة والتحكم، فهل تسمح بامتلاك الأسلحة النووية؟".

وقد ذكر أحد عملاء الـ (C.I.A) السريين الذين عملوا في جنوب آسيا أن مشرَّف كان ببساطة يخبر واشنطن ما أرادت سماعه. "لم عليه أن يخبرنا الحقيقة؟" قال العميل. "لقد كان يصارع من أجل بقائه ونحن جلسنا هناك نستمع إليه بغباء وهذا عمل خاطئ".

بعد الغزو الأميركي لأفغانستان كانت هناك تكهنات في الصحافة الهندية عن الموقف السياسي لمشرَّف: هل قام بشراء الدعم من معارضيه في الاستخبارات بالإذعان لميليشيا الإعدامات داخل كشمير؟ كانت لقاءاتي مع الدبلوماسيين الهنود هذه الفترة تتعلق بمسألة الأسلحة النووية.

لقد كانت الرؤوس الحربية النووية الهندية أكثر عدداً وتعقيداً وقوة من الباكستانية – كان عددها يتراوح بين 60 – 90 بينما كانت من 30 – 50 عند الباكستانيين. (وحتى تقليدياً لا يماشي الباكستانيون الهنود إذ إن تعداد الجيش الهندي ضعْف تعداد الجيش الباكستاني وسكان الهند أكبر بـ7 مرات من سكان باكستان). وأخبرني ضابط استخبارات متقاعد في (C.I.A) كان قد خدم كرئيس لقسم الاستخبارات في جنوب آسيا أن المربك في نزاع الدولتين كان "الاستخبارات غير الدقيقة، أضف إلى ذلك أن كلا الطرفين على استعداد لتصديق

أسوأ النوايا عند الطرف الآخر، وأنهما يمتلكان أسلحة نووية وتجد نفسك في النهاية تقول 'أرجوك يا ربّ أخرجني من هناك سالماً'".

وعندما سافرت إلى نيودلهي أواخر العام 2001، أدركت خطورة الموقف هناك. وفي حديث مع دبلوماسي هندي كان قد عمل في مستويات عليا في حكومة بلاده، أخبرني أن بلاده قد تبدأ حرباً مع باكستان من دون انتظار أن ترد هي على اعتداء باكستاني نووي محتمل، وأوضح أنه "عندما تدعي باكستان أنها ستضرب الهند نووياً فإننا ندعو ذلك مجرد كلام". وكان يشير هنا إلى أحداث العام 1990، عندما حركت الهند جيشها على طول الحدود الباكستانية. "وجدنا من خلال الاستخبارات أنه كان هناك الكثير من الصخب الفارغ". وأدرك هو وآخرون أن باكستان ليست في وارد بدء صراع نووي. "لقد وجدنا أن هناك بعداً استراتيجياً بين حرب صغيرة تبدأها باكستان وبين استخدام السلاح النووي. لذلك جهزنا الخيارات العسكرية من دون خوف من استخدام الأسلحة النووية". وإذا أخطأنا بهذه التكهنات وبدأت باكستان باستخدام الأسلحة النووية، عندها سترد الهند بقوة. "وعندها ستبحث باكستان عن مخرج".

لقد أخطأت الهند بتكهناتها بالفعل. فقد كانت وكالة الأمن القومي الأميركي تراقب الموقف في العام 1990، وعلموا أن القيادة الباكستانية كانت "مذعورة"، كما وصفها مسؤول رفيع في الاستخبارات، من ضربة استباقية هندية وقامت بتجهيز ترسانتها النووية الصغيرة. وحُلَّت الأزمة سلمياً بعد تدخُّل الدبلوماسية الأميركية. بعدها خلص المحللون الاستخباريون إلى أن قادة كلا البلدين كانا مستعدين لبدء حرب بما فيها استخدام الأسلحة النووية لتجنب هزيمة سياسية وعسكرية في إقليم كشمير. لم تستقر الأمور في السنوات التي تلت. وقد تم نشر تقرير يتضمن التهديد النووي في كانون الثاني/يناير 2001 من قبل وزارة الدفاع خلص إلى ما يلي: "نظراً إلى العداء الطويل الأمد بين البلدين، فإن معركة صغيرة بينهما تحمل مخاطر تطورها إلى حرب نووية..".

بقي إقليم كشمير الشرارة التي قد تشعل حرباً في منطقة جنوب آسيا. وقد كانت المنطقة الممتدة على الحدود الشمالية للهند حيث جبال الهيمالايا مثار نزاع

منذ العام 1947، عندما انسحبت القوات البريطانية من شبه القارة مما أدى إلى تقسيم إقليم راج بين الهند وباكستان. وخاضت الهند وباكستان حربين في عامي 1948 و 1965 على إقليم كشمير من دون الوصول إلى حل واضح. وأوقفت الأمم المتحدة القتال في العام 1949، ووضعت ثلثي إقليم كشمير ذا الأغلبية المسلمة تحت سيطرة الهند، وأعطت سيطرة وهمية للثلث الباقي لباكستان. ودعت الأمم المتحدة في قرار لها إلى إجراء استفتاء عام يسمح للكشميريين بالتصويت لتحديد مستقبلهم السياسي، ولكن الهند لم تسمح بإجراء الاستفتاء، وأصرت على سحب القوات الباكستانية لقواها أولاً. رفضت باكستان الانسحاب ما لم تنسحب القوات الهندية أيضاً.. استغلت الهند السنوات التي تلت في تعزيز سيطرتها السياسية والعسكرية على المنطقة الخاضعة لها من كشمير، وهيجت بذلك المسلمين هناك، وردت باكستان على هذه الخطوات بدعم الإرهاب في محاولة لإثارة ثورة هناك.

تمتعت كشمير بمكانة رفيعة عند الهنود كون رئيس الوزراء الأسبق جاوهارلال نيهرو ينحدر من هناك، واعتقد البعض أنه يجب الحفاظ على طابعها الدنيوي وذلك بالبقاء في المنطقة الإسلامية. واعتقد الباكستانيون أن كشمير يجب أن تكون جزءاً من أمتهم نظراً لتواجد أغلبية مسلمة فيها. وفي نظر الهنود والباكستانيين فإن قضية كشمير تتجاوز بُعدها السياسي. المنطقة الآن مقسمة وفق خط رسم بعناية من أجل إظهار السيطرة، ولكن الغارات على طول الحدود ما زالت مستمرة ودموية وتحدث يومياً.

في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2001، قام الإرهابيون الإسلاميون بتفجير سيارة مفخخة في سريناغار في كشمير أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 38 شخصاً، أكثر من نصفهم من المدنيين وجرح عدد آخر. بعد أسبوعين، قامت القوات الهندية بقصف مواقع عسكرية على طول خط وقف إطلاق النار. وحذر وزير الدفاع الهندي، جورج فيرناندز (George Fernandes) في مؤتمر صحفي قائلاً: "عندما يتعلق الأمر بمعاقبة العدو، فإننا لن نوفر أحداً".

وكان اتخاذ إدارة بوش لباكستان حليفاً في الحرب على أفغانستان قد أغضب

الهند. وقال مسؤول سابق في وزارة الخارجية أن مشرَّف يسعى لإيجاد مخرج يبرر من خلاله الحرب للرأي العام الباكستاني، وبالتالي سعى من خلال محادثاته مع المسؤولين الأميركيين إلى الحصول على دعم منهم لموقف باكستان في كشمير. وأكد محلل سابق في الاستخبارات أنه قد تم تحذير الهند بالاستجابة الصامتة والخاصة لإدارة بوش لحادث التفجير الذي حدث في الأول من تشرين الأول/أكتوبر في كشمير. "لقد سمعت رسائل أكثر شدة وجهت للباكستانيين - أبقوا هؤلاء الرجال تحت السيطرة - ولكن هذه المرة لم نسمع هذه الرسالة". وأضاف المحلل: "لقد سمح مشرَّف لجهاز الاستخبارات بتطوير سياسات تتعلق بأفغانستان وكشمير. وهنا يكمن الخطر، إذا ما استمرينا بالضغط على الهند". وقال المحلل في إشارة إلى المدراء الكبار في إدارة بوش: "نحن نستخف بغضب الهند".

وأخبرني دبلوماسي هندي كان قد تقاعد حديثاً في نيودلهي في أواخر العام 2001: "ما الذي جنيتموه من مشرَّف؟ هل أمسكتم بأسامة بن لادن؟" وقال، مع أن الهند لن تفعل ما يغضب أميركا في حملتها على أفغانستان "فإننا سنقلب الآية على مشرَّف. وهو سيعود إلى دعم الإرهاب ما دام بعيداً عن الخطر".

سخر ميلتون بيردن، رئيس قسم الاستخبارات السابق المتعلق بباكستان الذي ساعد في الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفييتي والذي عمل مع الاستخبارات الباكستانية، من ذلك التشخيص. "إن مشرَّف لا يملك الوقت لخداع أحد، فهو يستيقظ باكراً ممسكاً بجربته ليتحسس إذا ما كان هناك من ألغام قد زرعت تحته. ماذا بإمكانه أن يفعل؟ هل حقاً يتمتع بولاء الجيش؟ نعم، ولكن بنسبة بين 48 - 52% فقط".

صور دبلوماسي باكستاني رفيع، كنت قد تكلمت إليه بعد عدة شهور من أحداث 11 أيلول/سبتمبر، حالة الهند بأنها تعاني من "عارض الحبيب المخدوع" - في إشارة إلى الكم الكبير من الاهتمام والتمويل الأميركي الذي يصل إلى حكومة مشرَّف. وأضاف، يكمن السؤال الأساسي بالنسبة لباكستان والهند وباقي دول جنوب آسيا فيما يلي: "هل ستبقى الولايات المتحدة متورطة في ذلك لمدة طويلة، أم أنها ستنقل انتباهها إلى الصومال أو العراق؟ لا أعلم ذلك".

كان هناك هجوم إرهابي غير ناجح في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2001، هذه المرة على قاعدة جوية هندية في كشمير. وقد فشل الهجوم لأن الانتحاريين قُتلوا في تبادل إطلاق النار. وكانت هذه المرة الأولى التي تستهدف بها قاعدة جوية. دفع الحادث رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجباي إلى رفض عرض مشرَّف بالتحذير المبطن أن باكستان "ليس بلداً صغيراً".

في 13 كانون الأول/ديسمبر، قامت مجموعة من خمسة إسلاميين انتحاريين مسلحين بأسلحة ثقيلة بالهجوم على حاجز للبرلمان الهندي في نيودلهي. وكان الإرهابيون على بعد خطوات من مكتب نائب الرئيس الهندي كريشان كانت. قتل تسعة أشخاص في تبادل إطلاق النار إضافة إلى الإرهابيين وجرح عدة أشخاص آخرين. في الهند، اعتبر الهجوم على البرلمان شبيهاً بهجمات 11 أيلول/سبتمبر. وشعر السياسيون والصحافة في البلد أن هذا الحادث كان يمكن أن يسفر عن مأساة كبيرة. وسارعت الاستخبارات الهندية إلى استنتاج أن الهجوم من تخطيط منظمات إرهابية مقرها كشمير وتدعمها الاستخبارات الباكستانية بشكل كبير.

أخبرني براجيشا ميشرا، وهو مستشار للأمن القومي الهندي، أنه لو أسفر الهجوم على البرلمان الهندي عن خسائر أكبر "لكان هناك تشوهات دائمة". حشدت الهند مئات الألوف من القوات على طول الحدود الباكستانية وطلبت علانية من مشرَّف قطع الدعم الباكستاني للجماعات المتورطة في هذه العمليات. "لا أحد في الهند يرغب بالحرب، ولكن ليس هناك خيارات أخرى". قال ميشرا.

اعتقد بيردين أن الحكومة الهندية استخدمت بشكل ساخر عملية تفجير البرلمان لجمع التأييد العام من أجل الحرب على باكستان. "إن الهنود الآن على شفير الحرب - إنهم ينقلون القوات إلى الحدود. وحتى أحداث 11 أيلول/سبتمبر، اعتقدوا أنهم سيكسبون هذا الشيء - لقد قيدوا باكستان". وبسبب برنامجها النووي "تم عزل باكستان وفرض عقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة، ولم يبقَ لها حليف سوى الصين. لا بأس بكون الدولة الوحيدة في جنوب آسيا التي تفعل دائماً ما نريد هي باكستان". وأضاف بيردين: "لن يصبح مشرَّف كمال أتاتورك"

- الذي أوجد تركيا ذات النظام الدنيوي - "ولكن طالما أنه يرى ريتشارد أرميتاج" - نائب وزير الخارجية الأميركي - "ودونالد رامسفيلد معه فإنه قد يستطيع إيقاف التشدد".

قال مسؤول سابق عالي المستوى في حكومة الولايات المتحدة: "إن الهنود أكثر قوة من الباكستانيين". وإن غزو باكستان لا يصب في مصلحة الهند لأنها قد تجبر مشرَّف على توسيع رقعة الحرب إذا ما استجاب لهذه الحرب وقد تؤدي إلى حدوث انقلاب يطيح به إذا ما رفض الاستجابة. "وكلا الأمرين لا يصب في مصلحة الهند. وأضاف: إن الحكومة الهندية وجيشها ووكالات الاستخبارات فيها منقسمة على نفسها حيال التصرف في مسألة كشمير. وقد تجد الهند نفسها مضطرة للغزو عسكرياً".

قام مشرَّف، وتحت ضغط من قبل إدارة بوش، باتخاذ بعض الخطوات حيال المنظمات الإرهابية المتشددة في بلده في أواخر العام 2001، بما فيها تجميد بعض حسابات البنوك. وقال مسؤول في إدارة بوش على اطلاع بقضايا جنوب آسيا: "لم يقم مشرَّف بما يكفي لإرضاء الهند. ولكنه قام بأكثر مما توقعت. كان يجب أن يفعل شيئاً لأن الهند كانت غاضبة جداً. وأضاف المسؤول أن مشرَّف لم يكن ليبقى في كرسيه إذا ما تخلى عن كشمير للهند، وهو لم يكن راغباً بالقيام بذلك بشتى الأحوال. هو لم يكن متشدداً وإنما باكستانياً وطنياً - لقد كان يعتقد بصدق أن كشمير يجب أن تكون باكستانية. وقد يخرج مشرَّف من محنته إذا ما تخلى عن الباكستانيين وعن كشمير ولكنه لن ينجو بحياته جراء ذلك. لقد أنهوا ما كان حيوياً في باكستان".

لم يعتقد الجميع في الاستخبارات أن مشرَّف قادر على وقف النشاطات الإرهابية التي تعبر حدوده في حال رغب في ذلك. وقد قال مسؤول سابق: "أشك في أنه يشجع هذه الهجمات في كشمير. ولكن من الصعب عليه التحكم بها. هو لن يتخلَّ عن الاستخبارات - فهو يحتاج إليهم عندما يتعلق الأمر بوقف مظاهرة. ولكن كانت له سلطة أقل من سلطة عرفات على المتشددين في الضفة الغربية".

أخبرني مسؤول في الاستخبارات الأميركية أن نظام مشرَّف قد أضاف إلى القلقلة في الجيش البعيد عن الهند عن طريق تقليص الوقت الذي تحتاج إليه باكستان لتوجيه ضربة نووية. مع بداية العام 2002، أصبح وقت إطلاق رأس حربي في الجو ثلاث ساعات فقط - "وهذا زمن قصير جداً. فكلا الطرفين قد أعد أسلحته النووية للإطلاق". وأضاف مسؤول في إدارة الرئيس بوش كان على إطلاع بقضايا جنوب آسيا: "يتوجب على كلا الطرفين الجلوس والعمل على الالتزام بالخطوط الحمراء" - نقطة اللاعودة. "وهم لم يقوموا بذلك".

"لقد تم مزج النتروجين والغليسرين هنا. وباكستان هي البلد الأصغر والأكثر خوفاً. وقد يستخدمون الأسلحة النووية كحالة لإحداث مساواة. ويكمن الخطر في أن 50 سنة من الديناميكية بين الهند وباكستان قد سقطت أمام سيناريو يقوم فيه أحدهما بالضغط على الزر"، هذا ما قاله مسؤول سابق رفيع المستوى في الحكومة.

2 - السوق السوداء الكبيرة

في حزيران/يونيو 2002، قدمت (C.I.A) تحليلات شاملة عن الطموحات النووية لكوريا الشمالية إلى الرئيس بوش ولمستشاريه. كان التقرير الذي سمي التقدير الاستخباراتي القومي سرياً للغاية، وكان تداوله محدوداً للغاية بين أعضاء الحكومة. وأقام تقرير (C.I.A) قضية مفادها أن كوريا الشمالية تنتهك القانون الدولي - والاتفاقات بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة - من خلال الحصول وبشكل سري على الوسائل لإنتاج الأسلحة النووية.

المعلومات السياسية الأكثر حساسية والتي تضمنها التقرير كانت حول باكستان. فمنذ العام 1997، كانت باكستان تشاطر النظام في بيونغ يانغ التكنولوجيا المعقدة والمعلومات المتعلقة بتصميم الرؤوس الحربية وبيانات اختبار الأسلحة، وذلك حسب (C.I.A). إذن، كانت باكستان، أحد أهم حلفاء إدارة بوش في الحرب على الإرهاب، تساعد كوريا الشمالية على تصنيع القنبلة.

وقعت كوريا في العام 1985، اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي قاد إلى فتح كل مواقعها النووية أمام المفتشين الدوليين. وبات واضحاً في بداية التسعينيات من القرن الماضي، بالنسبة للاستخبارات الأميركية وللمفتشين الدوليين أن كوريا الشمالية كانت تقوم بمعالجة كميات من الوقود أكبر من تلك التي صرحت عنها وتكون فصلت ما يكفي من البلوتونيوم لتصنيع سلاح أو اثنين نوويين. وتم حل المشكلة الدبلوماسية الناتجة عندما وقع رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ إيل اتفاقاً مع الرئيس كلينتون في العام 1994، لوقف برنامج الأسلحة النووية مقابل مساعدات اقتصادية وبناء مفاعلين نوويين لتوليد الكهرباء.

وفي غضون ثلاث سنوات، بدأت كوريا الشمالية باستخدام طريقة ثانية للحصول على مواد أولية. ولكن هذه المرة عمل العلماء على استبدال الوقود المستنفد باليورانيوم المخصب الناتج عن اليورانيوم الطبيعي - بالاستفادة من التقنية الباكستانية. أشار أحد مسؤولي الاستخبارات الأميركية إلى مشروع البلوتونيوم في كوريا الشمالية في بداية التسعينيات من القرن الماضي قائلاً: "الآن قد تجاوزوا الحدود. إننا نعلم أنهم يستطيعون فعل الكثير بوقت أسرع". وأضاف التقرير: "تشير أصابع الاتهام إلى باكستان - فالمعدات التقنية واضحة للغاية - فهي ليست خفية وليست موضع شك".

لم يكن معروفاً إذا ما بدأت كوريا الشمالية فعلاً بتصنيع رؤوس حربية خلال أزمة 1994، وفقاً لتقرير (C.I.A). كان التقرير، ووفقاً لمن قرأه، يحمل تقديرات منفصلة ومتناقضة من وكالة الاستخبارات المركزية وتقديرات للبنتاغون وللخارجية ولقسم الطاقة فيما يتعلق بعدد الرؤوس الحربية التي تستطيع كوريا صناعتها. كما لا يظهر إجماعاً فيما إذا كان نظام بيونغيانغ يقوم بتصنيعها فعلياً.

تعتبر كوريا الشمالية معزولة اقتصادياً، وأحد أهم مواردها الاقتصادية يأتي من ناتج بيع الأسلحة، وأفضل المنتجات التي يسعى البعض لشرائها هي الصواريخ. كانت باكستان إحدى زبائنها، والتي احتاجت إلى الصواريخ من كوريا الشمالية مقابل مشاركتها أسرار الأسلحة النووية. وأرسلت باكستان، وفقاً للتقرير نماذج أصلية لمعدات طرد مركزي عالية السرعة إلى كوريا الشمالية. وبدأ علماء كوريا

الشمالية في العام 2001 بتخصيب اليورانيوم بكميات كبيرة. وقدمت باكستان أيضاً بيانات عن كيفية بناء واختبار أسلحة نووية تعتمد اليورانيوم كمفجر.

اعترف مسؤول باكستاني رفيع المستوى وسابق أن حكومته اتصلت مع كوريا الشمالية بشكل متزايد في العام 1997، فقد كان الاقتصاد الباكستاني يعاني من صعوبات، ولم يكن هناك من أموال تكفي لضمان دعم كوريا الشمالية بالصواريخ، لذلك بدأت الحكومة الباكستانية بالحصول على الصواريخ مقابل المساعدة بما تملك من معلومات عن الأسلحة النووية. لقد ساعدت باكستان كوريا الشمالية في إجراء سلسلة من "الاختبارات الباردة"، - تفجيرات نووية مستحثة باستخدام اليورانيوم الطبيعي - الضرورية لتحديد فيما إذا كانت الأداة النووية ستنفجر بشكل مناسب. وقدمت باكستان أيضاً للاستخبارات الكورية الشمالية نصيحة عن "كيفية الطيران دون مستوى الرادار"، كما وصفها المسؤول السابق - أي كيف تخفي الأبحاث النووية عن الأقمار الصناعية الأميركية وعن عملاء استخبارات كوريا الجنوبية.

لقد لزم باكستان عقد من الاختبارات وكميات كبيرة من الأموال قبل أن تصبح قادرة على صنع وسائل طرد مركزي يمكن الاعتماد عليها، وبمساعدة الباكستانيين اختصر الكوريون الشماليون فترة طويلة من الزمن. وليس معروفاً عدد وسائل الطرد المركزي العاملة الآن في كوريا الشمالية أو أين تتوضع هذه الوسائل. (هناك تكهنات تشير إلى أنها تجري في كهوف تحت أرضية). ووسائل الطرد الباكستانية هي عبارة عن سيليندرات صغيرة بارتفاع ستة أقدام بحيث يمكن أن تنقل بالمئات بواسطة طائرات الشحن. ولكن كل ما يتوجب على الباكستانيين فعله هو إعطاء كوريا الشمالية المخططات التوضيحية والرسوم التفصيلية لهذه الوسائل. إنها معقدة جداً هندستها. مع وجود عدة آلاف من وسائل الطرد المركزي يصبح باستطاعة كوريا الشمالية الحصول على وقود كافٍ لصناعة رأسين حربيين أو ثلاثة سنوياً، مع إبقاء كمية من أجل البيع.

ظهرت تقارير متفرقة خلال سنوات عن اتصالات باكستان بكوريا الشمالية معظمها تتعلق بصفقات بيع الصواريخ. ولم يعرف الكثير عن العلاقات النووية

بينهما. وسجلت الاستخبارات المركزية، في العقد الماضي، حوالى 13 زيارة قام بها عبد القدير خان، العالم النووي الباكستاني، إلى كوريا الشمالية. (كان في بعض الأحيان يذهب متخفياً إلى هناك). وجاءت معلومات استخباراتية أكثر إرباكاً في التسعينيات من القرن الماضي عندما علم من مصادر حساسة أن خان قام بأكثر من زيارة سرية إلى المفاعل النووي الإيراني. ويعتقد المسؤولون الأميركيون أنه لم يجلب معه أية مواد فعلية إلى إيران – فقط خبرته في صنع القنابل. وقال مسؤول في الاستخبارات الأميركية إن "هذا الرجل يتنقل كثيراً. إنه في المكان السيئ وفي الوقت السيئ".

في تشرين الأول/أكتوبر 2002، وبعد ورود أخبار عن برنامج اليورانيوم الكورية، نشرت مجلة نيويورك تايمز قصة تظهر باكستان على أنها الممول المزعوم لأجهزة الطرد المركزي لكوريا الشمالية. وهاجم الرئيس الباكستاني برفيز مشرَّف هذا الطرح ووصفه بأنه "لا أساس لـه مطلقاً"، وأضاف: "ليس هناك شيء من قبيل التعاون مع كوريا الشمالية في المجال النووي". وبدا أن البيت الأبيض قد صدّق أقوال مشرَّف. فقد أخبر وزير الخارجية كولن باول، في تشرين الثاني/نوفمبر، الصحفيين أن مشرَّف قد أكد أن باكستان ليست متورطة في التعامل النووي مع كوريا الشمالية. "ولقد وضحت له أن أي اتصال بين باكستان وكوريا الشمالية هو غير مقبول وستكون له عواقبه. وقد أدرك الرئيس مشرَّف جدية المسألة".

وصف المسؤول الأميركي في الاستخبارات، الذي كنت قد تحدثت إليه، السلوك الباكستاني "بأسوأ كابوس" للتحكم الدولي بانتشار الأسلحة: أصبحت دولة من العالم الثالث أداة نشر للأسلحة. "ارتكز التحكم المبدئي للحد من انتشار الأسلحة النووية في الغرب على الدبلوماسية وعدم تقديم التقنية. وارتكزت مخاوفنا بداية على أن بلداً من العالم الثالث يطور أسلحة نووية بشكل محلي، وفوق ذلك، إنها ستقوم بتقديم هذه التقنية إلى بلدان أخرى. هذا خطب جلل ويتحدى ويغيّر العالم. وإن النقل الباكستاني للتقنية العالية هو دليل فشل كبير للتعامل الأميركي مع البرنامج الباكستاني. لقد فقدنا التحكم". هذا ما قاله المسؤول.

بقي تقرير (C.I.A) سرياً خلال الصيف وبداية خريف العام 2002، حيث ركزت الإدارة على العمليات الأرضية من أجل الحرب على العراق. و لم يعرف الكثير من مسؤولي الإدارة شيئاً عن هذا التقرير. فلقد حفظ بشكل جيد. واستخدمت عمليات التقسيم إلى أجزاء مستقلة لحماية المصادر الحساسة لأنها قد تتعرض للقتل إذا ما عرفت، وكذلك استخدمت للتحكم بالمعلومات الحساسة لأسباب سياسية.

إن ازدراء الرئيس بوش لحكومة كوريا الشمالية معروف وكان وراء فشل البيت الأبيض في نشر تقرير (C.I.A) أو التصرف حياله. في خطابه الموجه للأمة في كانون الثاني/يناير 2002، صنف بوش كوريا الشمالية مع العراق وإيران فيما يسمى "محور الشر". واستذكر بوب وودوارد في كتابه "بوش في الحرب" (Bush at War)، فيما يتعلق باستجابة الإدارة لأحداث 11 أيلول/سبتمبر، مقابلة جرت في مزرعة الرئيس في تكساس في آب/أغسطس حيث "صرخ الرئيس 'أنا أشمئز من كيم جونغ إيل لأنه يجوّع شعبه'". وقد كتب وودوارد أن الرئيس بات انفعالياً جداً خلال حديثه عن كيم جونغ إيل حتى ظننت أنه سيقفز في الهواء.

كانت إدارة بوش قد بدأت بمراقبة كوريا حتى قبل أن تتلقى تقرير (C.I.A). وصرح جون بولتون، وهو موظف في الخارجية لشؤون التحكم بالسلاح، في كانون الثاني/يناير 2002، بأن لدى كوريا الشمالية برنامج أسلحة نووية سري وهي تخرق معاهدة الحد من انتشار هذه الأسلحة. وفي نفس الشهر قام ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ الأميركي بحث الرئيس على سحب تأييده لمنح المفاعلين اللذين وُعدت بهما كوريا الشمالية، على خلفية أن حكومة بيونغيانغ تدير موقعاً سرياً "لتخصيب اليورانيوم". اتهم بولتون مرة ثانية كوريا الشمالية في أيار/مايو بأنها لم تتعاون مع لجنة الطاقة الذرية الدولية. مع ذلك، تلقت كوندوليزا رايس كمستشارة للأمن القومي، في الخامس من تموز/يوليو تقرير (C.I.A) وقالت بشكل واضح للكونغرس إن إدارة بوش ستمضي بتزويد كوريا الشمالية بشحنات من الوقود الثقيل وبالتقنية النووية لإتمام المفاعلين النوويين اللذين وعدت بهما.

إن سياسة الإدارة المتقلبة تجاه كوريا الشمالية التي كانت عبارة عن مزيج من الغضب والسرور كانت نتيجة التركيز الكبير على العراق. وفي نهاية العام 2002، أطلق البيت الأبيض ورقة استراتيجية أمنية قومية تسمح للجيش "بتقفي أثر وتدمير أسلحة الدمار الشامل المعادية قبل أن يتم استخدامها". وحثت هذه الاستراتيجية القوات المسلحة "على امتلاك القدرة على الدفاع ضد القوات المعادية المسلحة بأسلحة الدمار الشامل". لأن الروع وحده قد لا يكفي. منطقياً يجب أن تطبق هذه الاستراتيجية بداية في كوريا الشمالية حيث يعتبر برنامجها النووي أكثر تطوراً من ذلك الموجود لدى العراق. كان هدف الإدارة حشد الرأي العام العالمي لغزو العراق. وأخبرني مسؤول استخبارات أميركي أن "مبدأ بوش المسمى التدمير المتبادل والمؤكد لن ينفع مع هذه الدول المخادعة، ولذلك يتوجب علينا أن نتحرك مسبقاً إذا لم تنجح المفاوضات. ويعرف رجال إدارة بوش أن كوريا الشمالية قد أعادت العمل ببرامجها وهي أخطر من العراق. ولكنهم لم يخبروا أحداً. لقد أفلسوا سياستهم الخاصة بعدم الالتزام بما يدعو إليه مبدأهم".

لقد تم إبطال القدرة العسكرية العراقية بهزيمتها بحرب الخليج وبسنوات من التفتيش. ولكن كوريا الشمالية هي إحدى الدول القوية عسكرياً في العالم. إذ إن أكثر من 40% من تعدادها السكاني هو في الجيش. وتعتبر مدفعيتها مخيفة: فهي تبلغ حوالى 10 آلاف مدفع مع 2500 قاعدة صواريخ قادرة على إطلاق 500000 قذيفة في الساعة يمكن أن تصل إلى سيؤول عاصمة كوريا الجنوبية. وقدر البنتاغون أن حرباً معها قد تسفر عن أكثر من مليون إصابة بين مدني وعسكري من الجانب الكوري وحوالى 100000 قتيل في الجانب الأميركي. واستذكر مسؤول في إدارة كلينتون حضوره لتصريح في الكونغرس في منتصف التسعينيات من القرن الماضي حيث قال الجنرال العسكري غري لاك (Gray Luck)، قائد القوات الأميركية في كوريا: "أيها السيناتور، سأفوز بهذه الحرب من أجلك – ولكن ليس فوراً".

في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2002، سافر جيمس إيه. كيلي، مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والهادي، إلى بيونغيانغ مع حاشية كبيرة لحسم الجدل حيال برنامج تخصيب اليورانيوم. مُنح كيلي الإذن بإخبار الكوريين أن الولايات

المتحدة تعرف عن برنامج اليورانيوم غير الشرعي، ولكن تعليماته لم تترك له فرصة للمفاوضات. كانت رسالته فظة: مفادها أنه يتوجب على كوريا الشمالية أن توقف برنامجها قبل إجراء أية مفاوضات. وتوقع تقرير (C.I.A) أن كوريا الشمالية لن تخاطر وتخرق معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إذا ما تم مواجهتها بالدليل. "كان هذا خطأً قاتلاً. أتمنى أن يكون هناك أشخاص آخرون في الوكالة يفهمون الكوريين الشماليين أكثر من الأشخاص الذين كتبوا هذا التقرير"، هذا ما قاله ضابط في الاستخبارات.

أخبرني دبلوماسي ياباني كان قد تكلم إلى بعض المشاركين: "لقد صعق الكوريون. لم يعلموا أن الولايات المتحدة تعلم ما تعلمه". وبعد ليلة طويلة من الاجتماعات في بيونغيانغ، بدا كانغ سوك جو (Kang Suk Ju)، النائب الأول لوزير الخارجية لكوريا الشمالية، أنه سيؤكد التهم عندما استجاب نتيجة للتأكيد على حق بلاده في تطوير أسلحة نووية. ولكن ما لم يتحدث عنه هو فيما إذا كانت بلاده تمتلك هذه الأسلحة أم لا. اتهم كانغ سوك جو الولايات المتحدة "بتهديد سلامة كوريا الشمالية". وبعدها قدم كانغ قائمة بعدم إيفاء الولايات المتحدة بالتزامها حيال اتفاق 1994، وعرض إغلاق برنامج التخصيب في حال وعدت أميركا بعدم مهاجمة كوريا الشمالية وتطبيع علاقاتها معها. إن كيلي، المكبل بتعليماته، لم يكن أمامه إلا أن يعيد أقواله: يجب على كوريا الشمالية أن تبادر أولاً.

ولكن رغم تقرير (C.I.A) الذي ظهر في حزيران/يونيو، بقيت الإدارة هادئة ولم تطلع العامة عليه حتى 16 تشرين الأول/أكتوبر بعد أن صوّت الكونغرس بالسماح بالعمليات العسكرية على العراق. وحتى في ذلك الوقت، ووفقاً لمصادر في الإدارة، كانت صحيفة الواشنطن بوست قد اقتبست عنهم، فإن الإدارة توجهت إلى العامة بعد أن علمت أن نشاطات كوريا الشمالية قد تسربت إلى الصحافة وكان هذا التوجه مرتبط بتضمينات من أجل الجدل حول العراق. وأنكرت كوندوليزا رايس في برنامج على محطة (سي. بي. إس) يسمى (Face the Nation) في 20 تشرين الأول/أكتوبر أن اجتماع كيلي قد تم إخفاؤه بشكل

متعمد حتى ما بعد التصويت. وحسب زعمها، لم توضع الخيارات أمام الرئيس حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر. "والذي أدهشنا لم يكن البرنامج بحد ذاته وإنما اعتراف كوريا الشمالية بوجوده".

وقد سألني خبير استخباراتي سابق في كوريا الشمالية بعد ذلك: "هل كنا نريد منهم أن ينكروا وجوده؟ أنا لا أفهم ما الذي كان يحدث مع سياسة كوريا الشمالية". وفي إشارة إلى العلاقة بين المخابرات وإدارة بوش قال: "لم نستطع لفت انتباه الناس، وحتى لو استطعنا، فلن يكون لهم وجهة نظر معقولة. فالإدارة كانت ذات توجه أيديولوجي". وكانت مسألة مناقشة مشكلة انتشار الأسلحة النووية مثيرة للاشمئزاز ليس فقط لحكومة بيونغ يانغ وإنما للبيت الأبيض في عهد كلينتون أيضاً – وهذه المشكلة قد تزداد سوءاً إذا ما تجاهلتها واشنطن. وأخبرني المسؤول السابق في الاستخبارات: "عندما جاء الوقت لمواجهة كوريا الشمالية لم تكن لدينا خطة ولا اتصال – لا شيء لنتفاوض بشأنه. يجب أن تكون على تواصل دبلوماسي ثابت، عندها ستكون بموضع قوي لحل المشكلة. ولكن كنا قد فصمنا عرى العلاقات معها".

النتيجة كانت أن الإدارة، في تشرين الأول/أكتوبر وفي حزيران/يونيو، لم تملك خياراً سوى إنكار وجود أزمة. وعندما ظهرت تقارير لقاء كيلي، أكدت رايس، وبشكل مستمر، أن كوريا الشمالية والعراق هما قضيتان منفصلتان. "صدام حسين كان قضية بحد ذاته"، هذا ما قالته رايس في برنامج (Night-line) على (إي. بي. سي). وأخبرني مسؤول في قضية التحكم بانتشار الأسلحة: "لم يكن البيت الأبيض ينوي التعامل مع قضية ثانية".

وتراوحت السياسة الأميركية، في الأشهر التالية بين الكلام القاسي علانية – مفاده أن الإدارة لن تتعرض للابتزاز أو حتى إنها ستقابل قادة كوريا الشمالية – وبين الجهود الخاصة من خلال أطراف ثالثة لفتح خط غير مباشر للاتصال مع بيونغ يانغ. وكانت كوريا الشمالية قد طردت المفتشين الدوليين في هذه الأثناء، وقد تبرأت من اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية، وهددت بالعودة إلى معالجة الوقود النووي المستنفد.

استذكر الدبلوماسي روبيرت غالوتشي، الذي ترأس المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقية 1994 مع بيونغ يانغ، وهو الآن مدير مدرسة الاستخبارات الخارجية في جامعة جورج واشنطن، في حزيران/يونيو 2002، أن أول تعامل لبوش مع كوريا الشمالية كان بهدف إظهارها بصورة الولد فيما يتعلق بنظام الدفاع الصاروخي الذي جادلت عليه الإدارة. "هذا كان حد التهديد الذي كنا نخطط ضده ونعزز دفاعاتنا ضده. وكان هناك اعتقاد شائع أنه لا مجال للتفاوض مع كوريا الشمالية".

وأضاف غالوتشي: "ولكن بعد حدوث أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بدا أن الدفاع الصاروخي الوطني لن يحمي أميركا، لأن التهديد لن يأتي من الصواريخ وإنما من مئة طريق آخر. وهنا باتت لدينا دائرة كاملة... كوريا الشمالية والبلدان المخادعة الأخرى التي تهددنا بأسلحة الدمار الشامل، ليس فقط لأنه لا يمكن إعاقتهم، وإنما لأنهم قد ينقلون هذه القدرة إلى أولئك الذين لا يمكن إعاقتهم أو الدفاع ضد تهديدهم".

في مقابلة معي في بداية العام 2004، أطلق غالوتشي على عبد القدير خان اسم "Johnny Appleseed" بطل السباق من أجل التسلح النووي. وأخبرني غالوتشي الذي كان مستشاراً لوكالة الاستخبارات المركزية في قضايا انتشار الأسلحة: "ولكن عندما يتعلق الأمر بامتلاك إيران وكوريا الشمالية وليبيا أسلحة الدمار الشامل، يكون الجزء الأسوأ من المشكلة أن هذه الدول قد تنقل هذه الأسلحة إلى جماعات غير دولية. وهذا يستقطب الاهتمام الأكبر، والأمر الأكثر رعباً حول هذا الأمر – أن باكستان قد تعمل مع الجماعات الإرهابية الأسوأ على الأرض لبناء الأسلحة النووية. ليس هناك أمر أهم من منع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة النووية. إن باكستان هي الدولة الأكثر خطورة بالنسبة للولايات المتحدة الآن وتليها إيران". وأضاف غالوتشي: "لم نكن عرضة للهجوم بهذا الشكل منذ إحراق البريطانيين لواشنطن العام 1814".

3 - صفقة واشنطن

في 4 شباط/فبراير 2004، ظهر الدكتور عبد القدير خان على شبكة التلفزيون الناطقة بلسان الحكومة فقي باكستان في إسلام أباد واعترف بأنه كان المسؤول الوحيد عن المتاجرة بمواد أسلحة نووية في السوق السوداء الدولية. جاء بث البرنامج بعد سلسلة من الانكشافات حول البرامج النووية في إيران وليبيا، والتي أظهرت دليلاً على أن كلا البلدين كان قد تلقى مواد نووية من باكستان. وتقبّل مشرّف اعتراف خان بوجه صارم و لم يكن يرتدي في المناسبة الثياب المدنية التي اعتاد على الظهور بها كرئيس، بل بزة مغاوير.

في اليوم التالي، وأيضاً على التلفزيون،فإن مشرّف الذي صرّح أنه كان قد فوجئ بأعمال خان السيئة، ورغم ذلك، فقد غفر له أفعاله، ذاكراً الخدمة التي كان يقدمها لباكستان (وقد قال عن خان أنه "بطلي"). وقال مشرّف لجريدة (نيويورك تايمز) أنه قد استلم قائمة بنشاطات خان في إيران، وكوريا الشمالية، وماليزيا، قدمتها له الولايات المتحدة الأميركية منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي وحسب. وقال: "لو أنهم علموا بذلك قبلاً لكانوا أخبروني. ولربما أمكن تجنب الكثير من الأمور التي حدثت".

لقد كان عرضاً زائفاً في عاصمة زائفة. في المقابلات التي تلت ذلك مباشرة في إسلام أباد، هذه المدينة التي بُنيت عن تخطيط وتصميم قبل أربعة عقود، علّق السياسيون والدبلوماسيون وخبراء الأسلحة النووية على اعتراف خان واعتذار مشرّف مستخدمين تعابير تدل على الازدراء وعدم التصديق. لقد ظلّت وكالات الاستخبارات الأميركية والأوروبية، وعلى مدى عقدين، تربط بين خان وال (I.S.I) وهو جهاز الاستخبارات الباكستاني، فيما يتعلق بنقل تكنولوجيا أسلحة نووية، وكان من الصعب أن يصدق المرء أن الحكومة التي كان يخدمها خان كانت غافلة عن الأمر.

"إنها دعاية الدولة"، قالت لي ثمينة احمد، مديرة مكتب إسلام أباد من (مجموعة الأزمات الدولية)، وهي هيئة غير حكومية تدرس مسائل حل النزاعات.

"الواقع أن خان لا يقول ما يعرفه. الجميع يكذبون. والمأساة في هذا الموضوع بأكمله هو أنه ما من أحد مستفيد من ذلك". قال مشاهد حسين سيد، الذي كان عضواً في مجلس الشيوخ الباكستاني، وهو يبتسم: "كانت أميركا في حاجة إلى تقدمة للآلهة - دم على الأرض". فقال مشرّف لعبد القدير خان: "انحنِ أمام الصفعة".

قال لي ضابط استخبارات في إدارة بوش، والذي كان على دراية على مدى سنين بقضايا الحد من التسلح النووي: "هناك أمر نعرفه بالتأكيد وهو أن هذه لم تكن عملية احتيال. لنفترض أن ادوارد تيلر كان قد قرر فجأة أن ينشر تكنولوجيا ومعدات أسلحة نووية في كل أرجاء العالم. هل تظن أنه لكان يستطيع ذلك دون معرفة الحكومة؟ كيف يستطيع نقل الصورايخ من كوريا الشمالية إلى باكستان؟ هل تعتقد أن عبد القدير خان شحن كل معدات الطرد المركزي بالشحن العادي (Federal Express)؟ لا بد أن يكون للجهاز العسكري دور في ذلك، وعلى مستوى رفيع". واستأنف ضابط الاستخبارات يقول: "لقد تسنّت لنا الفرصة للقضاء على شبكة عبد القدير خان منذ خمس عشرة سنة. أن بعضاً من هؤلاء الذين يعملون اليوم في تهريب البضائع هم أولاد أولئك الذين كنا نعرفهم في الثمانينيات من القرن الماضي. إنهم جيل ثانٍ الآن".

وعلناً قبلت إدارة بوش الاعتذار ظاهرياً. و لم تمضِ ساعات على ظهور مشرّف على التلفزيون، حتى قام معاون وزير الدولة ريتشارد ارميتاج بالإطراء عليه قائلاً إنه "الرجل المناسب في المكان المناسب". وأضاف آرميتاج قائلاً إن باكستان كانت "صريحة جداً معنا خلال بضعة السنوات الأخيرة فيما يتعلق بموضوع التسلح النووي". وقال متحدث باسم البيت الأبيض إن الإدارة الأميركية تثّمن تأكيدات مشرّف بأن "باكستان لم يكن لها أي دور في النشاط النووي". وقال متحدث باسم وزارة الخارجية إن "الأمر يعود لباكستان في أن تقرر" كيف تتعامل مع خان.

بالطبع كان مشرّف حليفاً لأميركا فيما يسمى "الحرب على الإرهاب". واستناداً إلى مسؤولين سابقين وحاليين في الجيش والاستخبارات، فإن تأييد واشنطن لمسامحة خان كان مبنياً على أساس أن مشرّف كان قد وافق على أن يقوم

بما يلي: مساعدة الولايات المتحدة في سعيها وراء أسامة بن لادن في المنطقة القبائلية في شمال غرب باكستان التي تنتشر فيها سلسلة جبل هندوكوش الوعرة، حيث كان يعتقد أن أسامة بن لادن كان يدير عملياته منها. لقد كان القادة الأميركيون تواقين للحصول على إذن منه لاكتساح كبير لجبل هندوكوش لبعض الوقت، وكان مشرّف يرفض السماح لهم بذلك. أمّا الآن، ومع موافقة مشرّف، فقد كان بإمكان الإدارة إصدار أوامرها بهجوم ساحق كبير في الربيع تشترك فيه آلاف من جنود القوات الأميركية. وقدّم مشرّف أيضاً مساعدة أخرى. فكما قال لي مسؤول استخباراتي رفيع سابق "قال لي مشرّف: 'وضعنا أناساً في الداخل. وهؤلاء هم الذين يؤمنون الثمار والخضراوات الطازجة ويسرّحون قطعان الماعز' لابن لادن وأتباعه من جماعة القاعدة. "إنها مقايضة لا مثيل لها: نحن سنضع جنودنا داخل باكستان مقابل ألا نضطر مشرّف على التعامل مع خان".

"سيشكل هذا ضغطاً على مستوى عالٍ"، قال لي أحد مخططي البنتاغون في بداية عام 2004. لقد كانت الخطط تتطلب اشتراك بعض وحدات القوات الخاصة العالية التدريب مثل (قوة التدخل الخاصة رقم 121)، التي سيتم نقلها من العراق إلى باكستان. لقد أُوكِلَتْ إلى عناصر القوات الخاصة حول العالم مهمات جديدة، بحسب ما قال لي مستشار عسكري، وفي بعض الحالات كانت تعطى لهم "أوامر تحذيرية" – وذلك كمرحلة استعداد لخوض المعركة.

كان يمكن للحضور الأميركي العسكري على نطاق واسع الانتشار في باكستان أن يؤدي إلى إحداث اضطراب في البلاد ويضعف مشرّف الذي كان أساساً ضعيف السيطرة على السلطة. هذه العملية تمثل رهاناً كبيراً له شخصياً، وبالتالي للإدارة. ففي حالة فشله، فإن خليفته لن يكون على تلك الدرجة من المودة مع الولايات المتحدة. هذا ما صرح به أحد أكثر المنتقدين لمشرّف داخل باكستان، وهو الفريق حميد غول، المتشدد الإسلامي الذي كان يترأس جهاز الاستخبارات الباكستاني منذ عام 1987 وحتى 1989، وذلك في ذروة حرب الأفغان ضد السوفييت. إذا بدأ الجنود الأميركيون بتنفيذ أعمال الهجوم من باكستان، فسيكون هناك "قطع علاقات"، على حد قول غول لي في بداية عام 2004. "فالأميركيون

يعتقدون أن الآخرين عبيد لهم". وفي إشارة منه إلى الغضب تجاه عبد القدير خان. استأنف يقول: "قد نكون في حالة انضغاط، ولكننا أمة شريفة للغاية، سوف لن نسمح للجنود الأميركيين بالمجيء إلى هنا. فهذه ستكون النقطة الفاصلة". وإذا كان مشرّف قد وافق على السماح للقوات الأميركية بالتحرك من داخل باكستان فإن ذلك، على حد قول غول، يعني "أنه يكذب عليكم".

إن المجازفة الكبيرة لا تقع على مشرف أو على استقرار منطقة جنوب آسيا، بل على قدرة الهيئات الدولية لمراقبة الأسلحة النووية على القيام بعملها. إن خبراء كثيرين يخشون أن يكون العالم، بمساعدة خان، يسير بسرعة أكبر نحو شفير هاوية نووية. قال لي المسؤول الاستخباراتي الرفيع السابق أنه بعد مسامحته صار المحللون في كل مجتمع الاستخبارات الأميركي يتساءلون: "كيف أمكن لباكستان أن تقوم بكل تلك الأمور – تطوير جيل ثانٍ من الأسلحة النووية المصغرة والقوية – ومع ذلك لم تؤدِّ التحريات إلى نتيجة؟". وقال لي أن تصميمه كان ضعيفاً. "لقد كان خان على استعداد لأن يبيع مخططات وبرامج عمل، وأجهزة طرد مركزي، وآخر المستجدات في صناعة الأسلحة. لقد كان هو من صنع أخطر سلاح نووي في العالم ومع ذلك فقد سامحوه – دون أن ينبس البيت الأبيض ببنت شفة".

* * *

في كانون الأول/ديسمبر 2003 أعلن الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء توني بلير في بيان مشترك أن الرئيس الليبي قد تخلى عن برنامجه في التسلح النووي وأنه سيسمح لمفتشي الـ (I.A.E.A) بدخول بلاده. هذا الإعلان المفاجئ، الذي جاء في أوج تسعة أشهر من المحادثات السرية، قد تبعه مباشرة معاينة جرت لمدة ستة أيام قام بها الـ (I.A.E.A)، وكانت هذه أول عدة معاينات جرت، وأدت إلى كشف دور دولة أخرى، وهي ماليزيا، في السوق السوداء للأسلحة النووية. لقد أمكن لليبيا أن تشتري بما تعادل قيمته مئات الملايين من الدولارات معدات نووية، بما في ذلك أجهزة طرد مركزية متطورة تم تصميمها في باكستان، من قبل شركة في ماليزيا، عن طريق منطقة التجارة الحرة في دبي التي كان يتم الشحن عن

طريقها. لقد كان هذا تطوراً جديداً في سباق التسلح القديم: فماليزيا، الدولة المتطورة تقنياً والتي ليس لديها طموحات نووية محلية، كانت قادرة على البيع بالتجزئة لمعدات نووية متطورة، اعتماداً على تصاميم أمّنها عبد القدير خان.

إن مواد الطرد المركزي التي وجدها المفتشون في ليبيا لم تكن قد تم تركيبها أو جمعها بعد. كانت في معظمها، في الواقع، مواد لا تزال موجودة في صناديق الشحن. "لم يلفت انتباهي ما رأيت"، قال لي مسؤول في هيئة الحد من التسلح النووي. "لم يكن برنامجاً متطوراً جداً - وليس مشروع بحث خطير يمكن تطويره اعتماداً على المواد التي اشتروها. لقد كان عديم النفع. ولكنني كنت مندهشاً للغاية لإدراكي لما يمكن لليبيين أن يشتروه. إن ما هو موجود في السوق رهيب جداً. إنها تجارة خارقة مرعبة تشبه إلى حد كبير عمل المافيا بفسادها وسريتها".

ولرَوع مفتشي الـ (I.A.E.A)، فإن مجرد وجود هكذا مخططات وتصاميم دقيقة في ليبيا لمشروع بناء سلاح نووي يزن نصف طن هو مؤشر خطر كبير جداً. "إنها قنبلة صغيرة خفيفة، ولكن مع وجود مهندسين يعرفون كيف يجمعون ويركبون سلاحاً، فإنه ما من ريب في إنها ستنجح وتكون فعالة جداً. يمكنك أن تحفر حفرة في الأرض وتختبرها إذا أحببت، إنها كبيرة الحجم وثقيلة الوزن لتركّب على صاروخ سكاد، ولكن سيارة عائلية متوسطة الحجم يمكن أن تتسع لها. إن لها مفعول رهيب وكثيرون سيحلمون بالحصول على مثلها". هذا ما قاله لي مسؤول في فيينا.

في خطابه في 5 شباط/فبراير عام 2004، في جامعة جورج تاون، قال جورج تينيت إن تطوير ليبيا لهكذا أسلحة هو ضربة غير متوقعة للأميركيين قال تينيت: "لقد تعلمنا من كل ذلك أنّ هذا كان حصيلة تزاوج بين الذكاء التقني، والعمل التحليلي الدؤوب الدقيق والجرأة العملياتية، وأيضاً ذلك الذكاء الإنساني الطبيعي الذي صار الناس يوحون على أنه ما عاد موجوداً. ولكن المقابلات التي جرت مع مسؤولي (C.I.A) سابقين ومع اثنين من المقربين للمخابرات الليبية تظهر جوانب أخرى مختلفة لهذه القصة.

لقد كان القذافي يسعى لمصالحة الغرب منذ سنوات، محققاً نجاحاً محدوداً في

ذلك. وأخبرني ضابط عمليات سابق في الـ (C.I.A) أن موسى كوسى، الذي كان رئيساً للاستخبارات الليبية لفترة طويلة، قد حث القذافي على أن يلتقي بوكالات الاستخبارات الغربية وأن يكشف عن مستودعات الأسلحة لديه للمفتشين الدوليين. ويقول رجل الـ (C.I.A) نقلاً عن كوسى، مع اقتراب الحرب على العراق، بأنه حذّر القذافي قائلاً له: "لا يمكنك هزيمة الولايات المتحدة. فكفّ عن ذلك. وتقبل منها هذا الأمر الآن لعلّك تستميلهم إليك".

قال لي أحد العاملين في حقل الاستخبارات العرب إن المخابرات الليبية، وبموافقة القذافي عندئذ، عرضوا إعطاء الاستخبارات الأميركية والبريطانية تفاصيل عن مشروع يتعلق بالأسلحة النووية كان قيد التنفيذ. كانت أجزاء السلاح على وشك أن تشحن على متن السفينة الألمانية (BBC China). في تشرين الأول/أكتوبر تم وضع اليد على السفينة الشاحنة، واعتبر هذا العمل نجاحاً استخبارياً عظيماً. ولكن هذا العامل قال لي إن "الليبيين قد كشفوا الباكستانيين" واظهروا دور خان في عمله في السوق السوداء. وقال إن الأميركيين "سألوا عن تلك الطلبيات، وقال الليبيون إنها تخصهم". لقد كانت هذه الحادثة لسعة واخزة لمشرّف كما أرادوا له أن يفهمها. وفي حديث له على التلفزيون الوطني في الشهر الماضي – والذي ألقاه بالأردو ولم تترجمه الحكومة الباكستانية بشكل رسمي – أبدى استياءه مما وصفه على أنه خيانة لباكستان من قبل "إخوته المسلمين". لم يكن هناك ولاء بين البائع والمشتري. "وأخذ الباكستانيون أموالاً ليبية طائلة وأعطوهم مخططات نخب ثانٍ"، على حد قول الناشط الاستخباراتي العربي لي. "لقد كان مشروعاً ناقصاً غيرَ متقن".

واستأنف هذا العامل يقول: "إن القذافي عملي جداً وقد درس مسألة التوقيت. لقد كان ذلك هو الوقت المناسب. كانت الولايات المتحدة تريد قصة تصور نجاحها، وقدم هو لهم هذه القصة".

* * *

قال لي محمد البرادعي، المدير العام لـ (I.A.E.A) في مقابلة في مركز قيادة

المنظمة في فيينا في أوائل العام 2004، إن مسألة نزع التسلح النـــووي الأساســـية تتمثل في التهديد الذي يشكله امتلاك هكذا أسلحة من قبل منظمات إرهابيـــة أو هيئات غير حكومية. "أخاف من انتشار اليورانيوم المخصب والمواد النووية الــذي يمكن أن ينشأ من عملية تخصيب صغيرة يمكن أن تـــتم في أمـــاكن مثـــل شمـــال أفغانستان". واستأنف يقول: "من يعلم؟ فليس من الصعب على جماعـــات غـــير حكومية أن تختبئ، خاصة في ظل سلطة دولة متواطئة معهـــا. إن بعـــض هـــذه المنظمات غير الحكومية على درجة كبيرة من الدقة والبراعة".

وعبر لي كثير من الدبلوماسيين الذين تحدثت إليهم في فيينا في ذلك الوقـــت عن شعورهم بالإحباط وذلك بسبب عجز هيئة الـــ (I.A.E.A). فلولا مشرّف لما أمكن التعرف على النشاطات التي يقوم بها خان. قال لي أحد الدبلوماسيين: "هذا لن يحدث. إننا نحصل على تعاون من باكستان، ولكننا بحاجة إلى معرفة أسماء. من الذي حصل على المواد؟ يهمنا أن نعرف فيما إذا كانت دول أخرى، من المفترض إننا نراقبها، قد حصلت على هذه المواد أيضاً". قال لي الدبلوماسي أنه اعتقـــد أن الولايات المتحدة ليست على استعداد للتصريح علناً بما هو واضح: وهو أن ما كان ليمكن لحكومة الباكستان ألا تعرف بعمليات النقل التي صارت. وقال: "بـــالطبع يبدو الأمر مريعاً، ولكن مشرّف سيكون مديناً لك".

إن سلطة الـــ (I.A.E.A) محدودة في فرض المراقبة. ويفترض في الدول الـــتي وقّعت على معاهدة نزع التسلح النووي أن تسمح بعمليات تفتيش ومعاينة دورية نظامية تقوم بها الـــ (I.A.E.A) على النشاطات النووية المعلـــن عنـــها في مجـــال البحوث أو إنتاج الطاقة. ولكن ليس هناك آلية لتفتيش مواقع الأســـلحة النوويـــة موضع الشك، ويعتقد كثيرون في الـــ (I.A.E.A) أن المعاهدة يجـــب تعديلـــها. "هناك شبكة سوق سوداء لمخططات أسلحة وأجهزة طرد مركزي يجب كشفها"، كما قال دبلوماسي في فيينا. ففي الماضي كانت الـــ (I.A.E.A) تعمل بناءً علـــى الافتراض بأن الدول سوف تحاول الغش والتحايل على معاهدة نزع التسلح النووي وذلك بغية "إنتاج وبيع موادها النووية التي تصنّعها بنفسها". وقال: "وبـــدلاً مـــن ذلك لدينا شبكة سوق سوداء قادرة على إنتاج مواد نووية ووسائل نووية يمكـــن

استخدامها وهي لا تقتصر على دولة واحدة. لدينا سماسرة وتجار - يتعاطون بالمواد النووية خارج إطار الدول وبشكل حر، وليس لدينا سيطرة عليهم - رغم حسن النوايا التي لدينا".

بمعنى آخر، سوف لن تكون هناك حاجة، بالنسبة لخان أو لأي شخص آخر في باكستان لأن يكون له دور مباشر في تامين تكنولوجيا نووية. فالمعدات النووية الأشد خطورة ستكون متوفرة في أي بلد - أو لدى أي شخص أو جماعة ممكنة - طالما أن لديهم النقود الكافية. "إنها مسألة بقاء" قال الدبلوماسي بابتسامة ساخرة. وأضاف: "إن العراق لا يعتبر شيئاً مقارنة بآخرين من ناحية هذا الموضوع. لقد كانت إدارة بوش تطارد الظلال بدلاً من الطريدة".

صوّر مسؤول آخر في نزع التسلح النووي التحدي الذي يواجهه نظام التفتيش في (I.A.E.A) بأنه "نقلة نوعية - عولمة العالم النووي". وقال المسؤول: "علينا أن ننتقل من معاينة المواقع المعلن عنها إلى "حيث منشأ هذه القذارة؟" فإن بقي تركيزنا على الأماكن المصرح عنها، يفوتنا بذلك المنشأ الأصلي الرئيسي للمواد النووية". وهنا سألني المسؤول الدولي بجدية: "لماذا لم تنل إسرائيل أو الولايات المتحدة من عبد القدير خان".

أبدى حسين هاني، الذي كان مساعداً خاصاً لثلاثة من رؤساء الوزارة قبل استلام مشرّف للسلطة وفي زيارة له إلى عالم مؤسسة (Carnegie Endowment) لحفظ السلام العالمي، أبدى ملاحظة لي عندما كنا نتحدث في مطلع عام 2004 قائلاً لي، ببعض الفخر، بأن شعبه قد تدبر أمر صنع قنبلة نووية رغم التحظيرات الأميركية. ولكنه قال لي إن خان وزملاءه قد عملوا في تجارة البيع بالجملة: "عندما كانوا يصنعون قنبلة كانت لديهم قائمة مشتريات بما عليهم شراؤه ومن أين. في مقدور عبد القدير خان أن يأتيني بورقة عليها مخطط واضح يبين لي كيف يستطيع تنفيذ ذلك - البلدان، والناس، وأرقام هواتف الأشخاص المساهمين في العملية. 'فهذا الشاب في روسيا هو الذي يستحصل لي على كميات صغيرة من اليورانيوم المخصب. وذاك الشخص في ماليزيا سيصنع المادة. وهنا شخص يستطيع أن ينمنم الرأس. ثم نذهب إلى كوريا الشمالية ونحصل

على الصاروخ اللعين'". وأضاف: "ليس هؤلاء علماء يكسبون نقوداً أو يغتنـــون. إنها سياسة دولة".

وصف هاني مشرّف على أنه حقاً "إلى جانب أميركا"، من حيث مقاومتـــه للتطرف الإسلامي، ولكنه، كما يقول، "لا يعرف كيف يكون إلى جانب أميركا. إن نفس الأشخاص في الــ (I.S.I) الذين قاموا بذلك في السنوات العشرين الماضية يتوقع منهم أن يكونوا شركاء لــه. إنهم أناس لم يقوموا بأي دور ســوى تغطيـة العمليات: أولاً، لوي ذراع الهند. ثانياً، خداع أميركا. ثالثاً، مد التأثير الباكستاني على المجتمع الإسلامي. ورابعاً، الاستمرار في نشر التكنولوجيا النووية". صــمت للحظة ثم تابع يقول: "إن مشرّف يحاول أن يطفئ النار بمســاعدة النــاس الــذين أضرموا النار".

وأضاف هاني قائلاً: "الاستخبارات الأميركية تعرف الكثير من ذلك وعلــى مدى عقود. إنك تعرف أحياناً أشياء ولا تريد أن تفعل شيئاً حيالها. الأميركيــون يريدون أن يعرفوا ليس فقط أن الحكومة تلعب هذه اللعبة في الخفاء بل أيضاً أنهــا تغطّي العملية بأكملها. ويجعلك الــ (I.S.I) تشعر بأنك مدين لهم. إنك تسمح لنا بالتدخل في كل شيء. فلماذا لا تكون أكثر صدقاً وصراحةً؟ ليس من ضير في أن تخبرنا الحقيقة – 'أنظر، أنت حليف، ولكنك حليف مــزعج جــداً'. عليــك أن تقرصهم قليلاً في بعض من هذه الأمور".

في كانون الثاني/يناير 2004 أصرّ مشرّف من جديد – وهذه المرة في مــؤتمر الاقتصاد العالمي في دافوس، سويسرا – أنه لن يسمح للقوات الأميركية بالبحــث عن أعضاء القاعدة داخل باكستان. وقال إن "هذا أمر غير ممكن على الإطــلاق. فالمسألة حساسة جداً. لا مجال لأي عناصر أجنبية لأن تأتي إلينا وتساعدنا. لسنا في حاجة إلى أي مساعدة".

ومع ذلك، فقد أخــبرني مستشــار رفيــع في البنتــاغون، في أواســط شباط/فبراير، بأن، الهجوم في الربيع كان وشيكاً. وقال المسؤولون الأميركيون إن العملية كانت مرتبة ومخطط لها بحيث تتم إعــادة انتشــار لآلاف الجنــود الموجودين في جنوب آسيا، بمن فيهم عناصر من وحدة القوات الخاصــة 121.

وبدأ التعزيز اللوجستي في أواسط شباط/فبراير، حيث بدأ عدد كبير من الطائرات حاملة البضائع C-17 بالقيام بتحليقات يومية، تنقل بها طائرات هيلوكبتر، وعربات، ومعدات أخرى لقواعد عسكرية في باكستان. وبدأت فرق صغيرة من وحدات القوات الأميركية الخاصة بالتمركز في شمال غربي باكستان مع بدء الحرب الأفغانية في خريف 2001.

في ذلك الوقت كان المستشار الرفيع المستوى في البنتاغون، ومثله مثل كل مسؤولي الجيش والاستخبارات الذين تحدثت إليهم، محترساً من إمكانية تحقيق ما يريده البيت الأبيض. - أسامة بن لادن. "لقد كان الأمر موضع تخمين وتقدير"، على حد قوله، كما وأن أمن العمليات - بالنسبة لخطط الهجوم - كان ضعيفاً واهياً. وعلى نفس النحو، أشار مسؤول الاستخبارات السابق إلى أنه كان هناك قلق ينتاب آمر وحدات العمليات الخاصة في فورت براغ، في شمال كارولينا، بخصوص موثوقية المكالمات الهاتفية التي تم التصنت عليها. "ماذا لو كان في الأمر خدعة؟"، على حد قوله. "فهؤلاء الرجال ليسوا أغبياء مغفلين، واعلم أنه ما أن تبدأ طائرات نقل الإمداد بالظهور، حتى يحدث شيء ما". قال ذلك وهو يقصد طائرات C-17 الأميركية التي كانت تحط في قاعدة جوية في باكستان.

"علينا أن نقبض على أسامة بن لادن، ونحن نعرف أين هو". قال مسؤول الاستخبارات الرفيع السابق في ذلك الوقت. كان أسامة بن لادن "يقوم بعمليات الاتصال عن طريق SIGINT" - فيجري مكالمات عن طريق هواتف تعمل على الأقمار الصناعية وما شابه ذلك - "وقد تم قص جناحيه. إنه في معقله في شمال باكستان. وها إنهم يحرزون تقدماً. إذ يضربون المواقع البديلة التي يمكن أن يفر إليها ثم يستهدفونه. وليس الكلام نظرياً، بسهولة القول: 'لنذهب على أمل'. لقد رأوا أنه ليس كما يظنون". ولكن المسؤول السابق أضاف بأنه لم تكن لديهم أسباب تبرر احتراسهم من هكذا تقارير، وخاصة بأن بن لادن كان منذ فترة طويلة مختفياً عن الأنظار.

وقال خبراء من الـ (C.I.A) على معرفة مباشرة بمناطق الحدود الباكستانية

- الأفغانية بأن الهجوم الأميركي، إذا ما حدث، فسوف يواجه مشاكل لوجستية هائلة. "إنها منطقة لا تخترق"، قال روبرت باير، الذي زار منطقة هندوكيش في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، قبل تعيينه قائداً لعمليات الـ (C.I.C) التي كانت تستهدف صدام في شمال العراق. "فليس هناك طرق، ولا يمكنك الاحتماء هناك. فهذا هو المكان الذي خسر فيه الإسكندر الكبير فرقة عسكرية بأكملها. و لم يكلّف الروس أنفسهم عناء الصعود إلى هناك. فالجميع مسلحون ببنادق. وتلك المنطقة أسوأ من العراق". قال ميلتون بيردن: "لقد كنت هناك من قبل. إن السكان الباسشتونيين في تلك المنطقة يحيون هناك حياة أطول من أي شخص آخر في أي مجموعة أثنية وجدت على سطح الأرض". وأضاف: "كان على استخباراتنا أن تكون أفضل مما كانت عليه. إننا نخفق في كل مرة نمضي وراء هدف معين تتحكم به بشكل كامل السياسات الانتخابية".

علّق أحد المستشارين الأميركيين في الاستخبارات بأن القوات الأميركية في أفغانستان قد اندفعت إلى باكستان في "سعي محموم" وراء المشتبه بهم من جماعة القاعدة في العمليات السابقة، دون تذمر من جهة القيادة الباكستانية. ولو أن القوات الأميركية قد ضربت بن لادن بسرعة وقوة وتصميم من داخل باكستان، على حد قوله، فإن "مشرّف كان ليقول أنه لم يعطِ إذناً مسبقاً. كان يجدر بنا أن نتحرك بسرعة وبقوة نارية ضاربة فعالة - بحيث نُحقق الصدمة والترويع الشديدين - بشكل سريع جداً بالنسبة له". وتساءل المستشار: "ولكن السؤال هو إلى أي حد يمكننا أن نطارده في باكستان؟"، ويضيف قائلاً: "إن مشرّف في وضع حساس صعب للغاية".

لقد كان مشرّف في بلاده لا يزال في خطر فقدان السيطرة على موضوع السلاح النووي. قال خضري نزار علي خان، الوزير السابق في الحكومة الذي يترأس حزب المعارضة الآن: "إن الرأي العام الباكستاني يشعر أن عبد القدير خان قد جُعِلَ كبش المحرقة، والرأي العالمي يعتقد أنه يشكل تهديداً. هذا الوضع لم يستفد منه مشرّف. يشعر الإنسان العادي أنه سيكون هناك رد فعل نووي، وأن العائق الباكستاني سيتم التخلص منه، فستؤول الأمور إلى وبال كارثي على

مشرّف. لقد فتح جرحاً متقرحاً، وسوف لن يستطيع تدارك الموقف".

لم تأتِ قوات المهام الخاصة الأميركية بعد إلى باكستان عام 2004 كما كتبتُ، ولكن بشكل سري غير علني. إلى أن قام مشرّف بهجوم محّير خاص به على جبل هندوكوش. ففي منتصف آذار/مارس، صرحت الحكومة الباكستانية أن مئات من جنودها كانوا قد شنوا معركة مريرة ضد قوات القاعدة وغيرهم. وقال مشرّف نفسه للصحفي الذي أجرى معه مقابلة للـ CNN بأنه كان متأكداً بأن تلك المنطقة فيها "هدف على درجة عالية من الأهمية" وأن المتعاونين مع الحكومة يخمنون بشكل قوي أن الدكتور أيمن الظواهري، المعاون الرئيسي الأول لـ بن لادن، كان على وشك أن يقبض عليه - هذا إن لم يتم القبض على بن لادن نفسه.

خلال الأسبوعين اللذين تليا هذا الحديث، خاض الجيش الباكستاني سلسلة من المعارك ضد مئات من المقاتلين، كما قيل مع سقوط إصابات بالغة في كلا الطرفين. وفي النهاية، لم يعتقل أي عنصر رفيع المستوى من جماعة القاعدة، ورغم التخمينات الكثيرة التي أطلقتها وسائل الإعلام الدولية، فلم يكن واضحاً من الذي يقاتل أو ما سبب القتال. وكما ورد في صحيفة نيويورك تايمز: "ما حدث في تلك البقعة المعزولة في باكستان حيث جرت المعركة كان لغزاً"، وان "السؤال البالغ الأهمية كان ينصب على الجيش الباكستاني: كم كان من الصعب حقاً القبض على إرهابيين أو قتلهم؟". كان أحد الاحتمالات، بالطبع، هو أنّ مشرّف الحريص دائماً، كان يضع غطاءً ليخفي دخول القوات الأميركية الخاصة التي كانت على وشك أن تأتي. وبقي هؤلاء الكوماندوس، عناصر قوة المهام الخاصة 121 التابعة للأدميرال ماكرافين، في مطاردة لابن لادن داخل الحدود لباكستانية طوال فترة ربيع وصيف عام 2004، في حين أمكن مشرّف أن ينجو من الضغط السياسي تحت وطأة الجيش والاستخبارات. ومع مرور الأشهر واقتراب الانتخابات الأميركية الرئاسية، بقي السؤال الحاسم المطروح: أين أسامة بن لادن؟

الخاتمة

في أيار/مايو من العام 2004، وفي ذروة فضيحة المعاملة السيئة في سجن أبو غريب، تلقى رجل سياسة من الحزب الجمهوري نبأً تأكيدياً بأن نائب الرئيس ديك تشيني قد استلم مسؤوليته بمباشرته المعتادة. وعلم هذا السياسي أن تشيني كان قد اتصل بدونالد رامسفيلد ونقل له رسالة صغيرة: لا استقالات. سوف نعمل بجد ونصمد.

لم يكن اهتمام تشيني بالأمن القومي. لقد كانت هذه الرسالة نداءً سياسياً - تذكيراً بأن البيت الأبيض سوف يسيطر على كل أزمة يمكن أن تؤثر في إعادة انتخاب جورج بوش. إن فضائح أبو غريب، إذا بقيت دون تحقيق، يمكن أن تثير ريبة عامة الشعب حول الحكمة من وراء الحرب في العراق، وحول العمليات الاستخبارية الوحشية التي كانت تستخدم خلال هذه الحرب أحياناً. وعلى البيت الأبيض والبنتاغون أيضاً أن ينسقا عملهما معاً لمنع الكونغرس والصحافة ووسائل الإعلام من كشف السر المثير للقلق والاهتياج - ذاك المتعلق بعناصر وحدة استخبارات سرية كانت تعمل في البيت الخفاء باسم كل أميركي في سجن أبو غريب. لقد كانت القيادة العليا في البيت الأبيض مدركة منذ كانون الثاني/يناير بالفوضى التي في أبو غريب، والأهم من ذلك، بحقيقة وجود صور فوتوغرافية وأشرطة فيديو، والتي قد تصل يوماً ما إلى الجماهير. كما رأينا، أن السلطة

العسكرية الهرمية كانت قد تجاهلت التسلسل في السلطة وسارعت لمحاكمة الشرطة العسكرية التي كانت قد ارتكبت تلك الأفعال - التي قام بها "فتية في نهاية التسلسل الهرمي للسلطة"، على حد قول مسئول استخبارات رفيع المستوى سابق، "إنهم بعض عناصر من الشرطة قد فقدوا السيطرة على أنفسهم".

كانت الفكرة الواضحة والسائدة هي أن تلك الحرب كانت حرب رامسفيلد وأن صرامته كانت تقود أحياناً إلى قصف الأهداف الخاطئة، وأحياناً إلى اعتقال الأبرياء. ولكن تورط تشيني في محاولة إخفاء الحقائق المتعلقة بسجن أبو غريب لم يكن أمراً غير عادي: لقد كانت بإيعاز من قمة فريق العمل. تحدث جورج بوش عن "إطلاق الدخان عليهم لإجبارهم على الخروج من مخابئهم" وعن السعي للقبض عليهم "أحياءً أو أموات"، وكان رامسفيلد هو من وضع آلية تنفيذ ذلك. كان دور وزير الدفاع هو عقد المؤتمرات الصحفية الصعبة وامتصاص النقمة الشعبية، كما فعل بما يتعلق بسجن أبو غريب، ولكن الرئيس ونائبه كانا في وسط المعمعة، معه، في كل المسألة. لقد تدبر رامسفيلد العمل القذر وأخفى الأسرار، ولكن ليس وحده، فقد كان هو وقائدا البيت الأبيض في فريق واحد.

هناك الكثير عن هذا الرئيس ورئاسته لا نعرفه، ولربما لن نعرفه أبداً. بعض أهم الأسئلة لم تطرح. كيف فعلوا ذلك؟ كيف استطاع ثمانية أو تسعة من المحافظين الجدد، الذين اعتقدوا بأن الحرب على العراق هو الرد على الإرهاب الدولي، كيف استطاع هؤلاء تنفيذ قناعاتهم؟ كيف أمكنهم إعادة توجيه الحكومة وإعادة ترتيب الأولويات الأميركية الراسخة وسياساتها بكل تلك السهولة؟ كيف استطاعوا التغلب على البيروقراطية، وروعوا الصحافة والإعلام وضللوا الكونغرس، وهيمنوا على الجيش؟ هل المشكلة هي أن الديمقراطية لدينا ضعيفة هشة؟ لقد حاولتُ في هذا الكتاب أن أصف بعضاً من تلك الآليات التي استخدمها البيت الأبيض - التجسس الاستخباراتي، والاتكال على أحمد الجلبي، ورفض الإصغاء إلى الآراء المعارضة، وصعوبة التطرق بشكل مباشر إلى العمليات العسكرية والممارسات السيئة، وعجز - أو عدم رغبة - الرئيس ومعاونيه الرفيعي المستوى في التمييز بين المسلمين الذين يؤيدون الإرهاب وأولئك الذين يمقتونه بشدة. إن فهماً

كاملاً لما جرى خلال بضعة السنوات الأخيرة هذه سوف يشكل تحدياً للصحفيين، وعلماء السياسة، والمؤرخين.

على كل حال، إخفاقات كثيرة كانت بادية للعيان بوضوح. وان تلاعب الإدارة وتشويه الاستخبارات للحقائق المتعلقة بارتباط العراق بالقاعدة وتهديده للأمن القومي للولايات المتحدة لم يكن خفياً في واشنطن، كما تظهر صفحات هذا الكتاب. ومع ذلك، فان لجنة الاستخبارات المنبثقة عن مجلس الشيوخ والتي يقودها الجمهوريون، وبعد سنة من التحقيق والتحري، نشرت تقريراً في تموز/يوليو 2004، يفيد بأن الأخطاء القاتلة لم يرتكبها البيت الأبيض، بل الـ (C.I.A) الذين ضّل محققوه حقيقة الأمور. وظهر مقال مدهش يشرح الكثير عن الغموض والتشويش المنشر في واشنطن. وقام ثلاثة من الديمقراطيين، وهم: جون دي روكفيلر نائب فيرجينيا الغربية، ونائب رئيس اللجنة وهو كارل ليفين نائب ميشيغان والذي هو أيضاً ديمقراطي ذو رتبة عالية في لجنة الخدمات العسكرية، وريتشارد دوربين نائب ايلينوي، قام هؤلاء بتوقيع تصريح مستقل ينكرون الحقائق التي تم اكتشافها في التقارير. وكتبوا يقولون "للأسف، يرسم التقرير صورة غير كاملة عما حدث خلال تلك الفترة من الزمن" وبذلك كانوا يشيرون إلى "القضية الأساسية" في أنّ الإدارة أساءت استخدام جهاز الاستخبارات، وذكروا أن توضيح دور احمد الجلبي قبل الحرب سوف يرد في تقرير آخر. وذاك لن يعلن على الملأ إلى أن تنتهي الانتخابات الرئاسية. وكتبوا يقولون: "وبالنتيجة، فإن اللجنة لا تستطيع تقديم شرح كامل عن بيئة الضغط الشديد التي طلب فيها من المسؤولين في لجنة الاستخبارات إصدار أحكام على أمور تتعلق بالعراق في حين كان المسؤولون عن السياسة قد أعلنوا للرأي العام عن استنتاجاهم أنفسهم".

ومع ذلك فقد وضع روكفيلر، وليفين، ودوربين أسماءهم على التقرير، وبذلك ساعدوا على جعل التقارير تظهر وكأنه قد تم التوصل إليها بإجماع الرأي وبمشاركة ممثلي الحزبين كليهما. وتبقى أسئلة لم نجد إجابة عنها: لماذا يتخذ الديمقراطيون موقفاً أشد صلابة؟ إلى أي حد كان التأثير الذي مارسه البيت الأبيض على الجمهوريين في اللجنة؟ ولماذا لم تذهب الصحافة إلى ما وراء الوقائع الظاهرة؟

إن ما حدث داخل اللجنة هو في الواقع قصة كبيرة تفوق في أهميتها النتائج التي تم التوصل إليها.

في الوقت الذي أكتب فيه هذا الكتاب، آب/أغسطس 2004، لا تزال إدارة بوش تستمر في شن الحرب في العراق بوسائل تضمن أنها لا يمكن أن تفوز في الحرب. لقد وظف الأميركيون مليارات الدولارات في أقمار صناعية عالية التقنية وأجهزة مراقبة إلكترونية، وملايين لا تحصى تم دفعها للمخبرين، وأخفق انتشار وحدة القوات الخاصة العالية التدريب منذ الأيام الأولى للحرب، في تحديد معلومات استخباراتية دقيقة عن المقاومين - تماماً كمثل الإخفاق في التأكيد على أن صدام حسين كان يمتلك أسلحة دمار شامل. وفي ربيع وصيف عام 2003 كانت المقاومة تقوم بعملياتها باستخدام خلايا صغيرة مؤلفة من عنصرين أو ثلاثة بحيث لا يمكن اختراقها. وبعد سنة، تطورت الخلايا إلى جماعات مؤلفة من عشرة إلى خمسة عشر رجلاً تضرب بقوة وبحرية في التحرك في كل بغداد وفي الشمال، في حين كانت لجنة الاستخبارات الأميركية عاجزة عن إيجاد أو القضاء على عناصر المقاومة. وكان احمد الجلبي متشائماً في واشنطن. إذ تم كشف مدى مناوراته وتلاعبه. واضطر البيت الأبيض لتنصيب إياد علاوي، الذي كان حليفاً لصدام حسين ويده الضاربة والذي تحول فيما بعد إلى متعاون مع الـ (C.I.A)، كرئيس جديد للوزراء في العراق. لم يكن لدى الإدارة الأميركية أي مخطط استراتيجي لمساندة حكومة علاوي التي لا يمكن مؤازرتها إلى ما بعد الانتخابات الرئيسية في تشرين الثاني/نوفمبر.

كان بعض المخططين العسكريين الأميركيين يأملون، مع العراقيين المتحكمين اسمياً بالأمور الآن، أن يستطيع الأميركيون المكشوفون والذين تحت الحماية في العراق الحد من عملياتهم الهجومية ضد مواقع المقاومين المشتبه بهم، وصولاً إلى ما أطلق عليه بعض المخططين في هيئة الأركان اسم "مبدأ المربع الفارغ" - ألا وهو سلسلة عمليات انسحاب تدريجية تنتهي بتراجع القوات الأميركية إلى المطار الدولي قرب بغداد الذي يسيطر عليه الأميركيون. وسوف تتقلص مهمة الأميركيين لتقتصر على حماية جنودهم، وسيعود الأمر لوحدات الجيش والشرطة العراقية

المدربة على أيد الأميركيين أن تسيطر على البلد وتضبطه. وسوف تتم تغطية الانسحاب الأميركي والاقتصار على عناصر دوريات أميركية ابتداء من ربيع 2004، وذلك بزيادة القصف والقوة النارية الضاربة. في أواخر الصيف، على كل حال، وفي حين كانت إدارة بوش في أزمات سابقة ترفض وضع جنودها تحت إمرة أجنبي، كانت هذه الإدارة ترسل جنودها للعمل تحت قيادة قائد شيعي بالوكالة وهو رئيس الوزراء علاوي، كما قال الضباط.

ولكن المستنقع الذي وقعت فيه أميركا في العراق والآخذ بالازدياد عمقاً لن ينتهي إلى أن يحدث تغيير في القيادة في واشنطن. قال لي ضابط استخبارات أوروبي رفيع في صيف عام 2004: "إذا أردتم تغيير الوضع، فيجب أن تكون لديكم رؤية. وعليكم أن تكونوا موضع احترام. ولكنكم لستم موضع احترام".

يعتقد الأوروبيون انه لا تزال هناك إمكانية لإيجاد حل إذا ما كانت إدارة بوش على استعداد للتفاوض مع جيران العراق الذين هم على تماس مباشر معه، بما فيها سورية وإيران. لقد كانت الإيديولوجيات في واشنطن ترفض حتى الآن التعامل مع العالم ككل، ولكن عليها أن توافق على لقاءات حتى على مستوى إقليمي. قال لي وزير خارجية أوروبي: "لكي تتحاشى الفوضى، فأنت في حاجة إلى الجوار. إن الخيارات الإيجابية محدودة جداً، ولكن علينا أن نصون سلام ووحدة أرض العراق. لعل مؤتمر دولي يكون مفيداً في استقرار الوضع". إن أحد الأهداف هو منع الأكراد أو أي جماعة أخرى ممكنة، من أن تحاول احتلال الأرض العراقية وتنسحب مثيرة بذلك حروباً أخرى. قال وزير الخارجية المذكور "إن الهالة الأميركية تغيرت. وهناك هالة مختلفة الآن. وهذه لا أفهمها".

في الحرب الأخرى، في أفغانستان، يحتضر الجنود الأميركيون ويتعرضون للإصابة بأعداد كبير، وهذه الأخبار لا تصل إلى الصحف ومحطات التلفزة. في صيف عام 2004، ورغم وجود 17000 جندي أميركي و6500 من جنود حلف الناتو، سيطر الطالبان على قطاعات أرضية كبيرة في الجنوب وفي الشرق، وكان حميد كرزاي، الرئيس الذي نصبته أميركا، لا يزال عاجزاً عن الظهور علناً في وسط كابول بدون كتيبة من قوات الحرس المرافقة، والتي كان الأميركيون

يشكلون معظمها. ولقد تم تأجيل الانتخابات النيابية المعلن عنها إلى اجل غير مسمى، في حين أن الانتخابات الرئاسية، التي خطت لها إدارة بوش بعناية، تأخرت شهراً وأعيدت جدولتها زمنياً إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2004، هذا حتى كتابة هذا الكتاب. سواء جرى الانتخاب أم لم يجرِ، فإن الديمقراطية لن تزهر في أفغانستان. ولا يزال الزعماء الأوروبيون خائفين من انهيار سياسي في ذلك البلد، ومن الدمار الذي سيلحقه هذا بحلف الناتو الذي ساءت سمعته بدوره هناك بسبب تحالفه مع واشنطن.

لقد كان جورج بوش يؤكد للناس مراراً وتكراراً، خلال حملته الانتخابية في صيف 2004، على أن سياساته قد جعلت أميركا أكثر أماناً. "لقد تجاوزنا الأزمة"، كان هذا الشعار الذي يردده في خطابه السياسي. "إننا نسير بأميركا قدماً إلى الإمام بنشر الحرية والسلام حول العالم". وقال إن العراق وأفغانستان "يحكمهما الآن قادة أقوياء. إنهما في الطريق لانتخابات حرة". وأضاف يقول إن أميركا سوف تجابه خصومها حول العالم "فلا نضطر لمقاتلتهم هنا على أرض الوطن". ولم يذكر الرئيس التضليل المتعلق بوجود أسلحة دمار شامل، ولم يذكر الإصابات بين المدنيين في العراق وأفغانستان، وتدمير كل مظاهر الحياة المدنية في العراق. ولم يذكر قرارات المحكمة العليا في حزيران/يونيو عام 2004 التي أدانت الأساس الشرعي الذي كان يعتمده في نظام السجن بعد الحرب، والتي أكدت له أن الأجانب، ومثلهم مثل المواطنين الأميركيين، لهم الحق في أن يعاملوا بعدالة حتى في زمن الحرب. ولم يناقش بوش العزلة والمرارة المتنامية لدى الأميركيين الممزقين أساساً بالنزاعات العرقية والدينية، والذين صاروا مقسمين سياسياً واقتصادياً بشكل متزايد خلال السنوات الأربع الأخيرة.

لدينا رئيس أمضى شهوراً يرعب الأمة بالتحذيرات الرهيبة من سحب دخانية تنشأ عن تفجيرات نووية تنطلق من أسلحة صدام حسين. أو أمكنه بعد ذلك أن يقول في خطاب حملته في آب/أغسطس عام 2004، إنها ليست بذات أهمية، وانه "لا يزال هناك احتمال أن نجد أسلحة". قال بوش: "لم نجدها بعد..... دعوني أكتفي بالقول: نظراً لما أعرفه الآن، فإننا لا نزال نؤيد فكرة

الحرب على العراق"، لدينا رئيس يقف متفرجاً مكتوف اليدين في حين أن كلاب الحرب تُطلق على السجناء، ثم يصرح، كما قال في حزيران/يونيو 2004، إن أميركا تقف ضد التعذيب وسوف لن تسمح به. سوف نتحرى ونقاضي كل أعمال التعذيب ونتعهد بمنع عقوبات وحشية وغير عادية في كل المناطق داخل نطاق سلطتنا وإن "التحرير من التعذيب هو حق إنساني لا يمكن الاستهانة به". هناك الكثير ممن يرون أن جورج بوش كاذبٌ، رئيساً يحرّف عن معرفة وعن عمد الحقائق لتحقيق مكاسب سياسية. ولكن الكذب يدل على أنه يفهم ما هو مطلوب، وما هو ممكن، وأفضل طريقة للحصول عليه. إن أكثر تفسير يمكن قبوله لتصرفات بوش هو أن الكلمات ليست لها معنى بالنسبة لهذا الرئيس فيما بعد اللحظة التي ينطق فيها بها، ولذلك فإنه يعتقد أن مجرد نطقه بالعبارات يجعلها حقيقية. إنه احتمال رهيب.

كلمة شكر

قد لا يستطيع من هم من خارج البلاد أن يـــدركوا إلى أي درجـــة تكـــون المشاركة والتعاون في عملية التحرير وكتابة المقالات في مجلة The New Yorker. كنتُ منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مغموراً بالتأييد، والانهماك في العمـــل، والتحرير الدقيق، والتأكد من الحقائق من قبل العاملين معي في التحرير وزملائـــي وأصدقائي في المجلة إذ كنا نعمل معاً خلال أو حتى ما بعد ساعات العمل. كـــان دافيد ريمنيك، رئيس تحرير المجلة، يضع نصب عينيه على الدوام الوضوح والاعتدال والدقة قبل السرعة: والأهم في القصة هو أن تكون على أكمل وجه وإلا فلا تنشر مهما كانت أهميتها. وكانت دوروثي ويكيندن، المحررة التنفيذية، وبام ماكـــارثي، مديرة التحرير، تمنحانني التأييد والأذن المصغية. وجعل جاكوب لـــويس، مـــدير الإدارة، وكيت جوليان الأمور تتم بيسر ودون تأخير. وشاركني جـــون بينيـــت، وفيما بعد، إيمي دافيدسون، المحرران الأوليان، إحساسي الزائد أحياناً بأهمية ما نقوم به وضرورة متابعته. وكانت لورين بوركارو، وهي من أسرة التحرير، تنجز الأمور في أوانها. وكان بيري دورسيت، مدير العلاقات العامة، يتمتع بحس رائع وقـــدرة كبيرة على تقدير الأمور والحكم عليها. وكان إد كلاريـــس، المستشـــار العـــام للمجلة، على الدوام منهمكاً معنا في العمل على عادته. واهتمـــت ناتاشـــا لـــين وكيليان شوك بصور أبو غريب البالغة الأهمية. وعملت آن غولدستين وزملاؤها في

قسم النسخ ساعات طويلة لإنجاز العمل دون تــوانٍ. وقــدمت ريــزا ليبــوويتز وفرانسين شور، في قسم العمل التحريري، الدعم المالي، وبطاقات السفر، والكثير من التشجيع. وكان موظفو المجلة بقيادة بيتر كانبي يتحققون من التفاصيل الدقيقــة والمعطيات الحساسة بتفانٍ وبتكتم شديد، على ما يرجى منهم. وأخص بالشكر آن سترينغفيلد، ودان كوفمان، ومارينا هارس، وإندي يونغ، وغيتا دانيشيو، وبوريس فيشمان، وأليسون هوفمان، ونانا عصفور، ورافي خاتشادوريان. لقد كان زملائي في المجلة سمحين متعاونين بشكل مشرف في مشاركتي المعلومات وفي تسهيل عملي.

إن المقالات المنشورة والتحقيقات الجديدة الواردة في هذا الكتــاب تم نســجها بعناية على يد إيمي دافيدسون من مجلة The New Yorker، وهو معروف بحس السرد والتدفق الإبداعي لديه الذي أثق به وأحترمه فيه. وكان دان هوفمان، كالعادة، متأنيــاً ومقداماً في تحققه من المعطيات الجديدة التي ضمنتها في هذا الكتــاب. وكــان غيــل شوكات، الباحث المخلص، يستحصل لي على خلاصة الأخبار والمعلومات التي أطلبها منه تكراراً. وانتظر دافيد هيرشي من هاربركوليتز بصبر وأناة لسنوات لكي يصدر هذا الكتاب، وقدم لي توجيهاً وإرشاداً في كل مراحل العمل عليه. الشكر أيضــاً لجــون جوسينو من هاربركوليتز. وأذكر أيضاً إستر نيوبرغ من ICM، معــاونتي وصــديقتي لفترة طويلة – الماهرة في عقد الصفقات بشكل لا مثيل له، وأيضاً محــاميّ، مايكــل نسبوم، الذي أبقاني دائماً خارج المشاكل.

أشكر أيضاً أولئك الذين كان لهم الفضل في ظهور هذا الكتاب – المــوظفين السابقين والحاليين في الاستخبارات الحكومية والجيش، الذين قد زودوني بتفاصيل مجريات الأحداث منذ 11 أيلول/سبتمبر – والذين لا أستطيع ذكر أسمائهم لأسباب معروفة. إني أدين لهم بالعرفان وأحييهم رغم إغفال أسمائهم.

هذا الكتاب، وكل عملي، ما كان ليرى النور لولا تأييد ودعــم إليزابيــث، زوجتي منذ أربعين سنة. إنها حب حياتي.

سيمور م. هيرش
واشنطن العاصمة

Harper Collins

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

القيادة الأميركية العمياء - أو الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب هو كتاب لافت للصحفي الأمريكي **سيمور هيرش**، الذي يعمل في صحيفة نيويورك تايمز.

منذ 11 أيلول أثار هذا الصحفي التفات القراء بشكل آسر، وبالمقابل أثار غضب إدارة بوش، وخاصةً في مقالاته وتقاريره التي كشفت فضيحة سجن أبو غريب. وفي هذا الكتاب يضع هيرش بين أيدينا كل ما كتبه وحقق فيه في محاولةٍ منه للإجابة على السؤال الحاسم الذي كان مطروحاً بقوة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهو: كيف انتقلت أمريكا من ذلك الصباح المشرق عندما هاجم مختطفوا الطائرات مركز التجارة العالمي والبنتاغون ووصلت إلى مستنقع تلك الحرب القذرة والمثيرة للجدل في العراق؟

يوضح الكاتب هنا، على حد قوله، عصارة خبرته «من خلال عمله لثلاث سنوات في إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية عن أحداث الحادي عشر من أيلول وتبعاتها. الفكرة التي تمحور حولها عمله هي نقص العمل الاستخباراتي الموثوق والذي يأتي في الوقت الملائم، وذلك فيما يتعلق بالطرف الآخر: إرهابيو تنظيم القاعدة الذين خططوا ونفذوا عمليات اختطاف الطائرات، وحركة طالبان في أفغانستان، وأعمال المقاومة التي أحالت أحلام المحافظين الجدد بخصوص العراق إلى واقع من العنف اليومي وسقوط الضحايا».

فيبدأ الكاتب الحديث عن معتقل غوانتانامو الأمريكي في كوبا ويشابه بين الممارسات الأمريكية القذرة التي يمارسها الأمريكيون فيه مع المعاملة المشينة وغير الانسانية التي يتبعونها وحلفائهم البريطانيين في سجن أبو غريب في العراق. ويُجري تحقيقات ومقابلات بخصوص هذا المعتقل لفضح ما يجري فيه من فظائع. وهكذا يصل إلى اعترافات المعنيين بالأغلاط والانتهاكات الفادحة التي ترتكب في أبو غريب، والسر وراء تكتم الإدارة الأمريكية والاستخبارات حول ما يجري هناك، ويلمّح إلى وجود أيدٍ خفية وراء كل ذلك.

ثم يسلط هيرش الضوء على الأحداث الأخيرة: فيكشف عن الخلاف العنيف داخل إدارة الرئيس بوش والمتعلق بفكرة الإطاحة بصدام حسين، والربط بين العراق والحرب على الإرهاب، إن وجد. ويسرد الكاتب تفاصيل الحرب على العراق بدءاً من الادعاء بامتلاك العراق مخزوناً من الأسلحة البيولوجية والكيميائية، مروراً بتوقيع الرئيس كلينتون قرار «تحرير العراق» تحت ضغط الكونغرس، وتوطيد أحمد الجلبي - أحد أطراف المعارضة - لعلاقاته مع أعضاء بارزين في الكونغرس والاستخبارات الأمريكية في عهد إدارة بوش الابن، وازدياد الشائعات عن خطر العراق الذي يدّعون أنه يمتلك أسلحة دمار شامل، وفرض برنامج «النفط مقابل الغذاء» على العراق، وإعداد خطط الهجوم على العراق، وتجييش الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي لتقبل فكرة الحرب، والتنسيق مع طوني بلير، رئيس الوزراء البريطاني لضمان دعمه لعملية العراق. ثم يوضح تواصل الإدارة الأمريكية مع أطراف المعارضة العراقية، وبخاصة إياد علاوي، وتطمين أمريكا لإسرائيل بعدم تعرضها للهجوم من قبل العراق. وبعدها يتحدث هيرش عن الهجوم العسكري على العراق اعتماداً على ذرائع مختلفة، والأحداث التي جرت خلال هذه الحرب، وتبعات هذه الحرب على جميع الأصعدة وتأثيرها على الوضع العالمي والإقليمي ودول الجوار.

الكتاب، بالحقيقة، شيق وممتع ويحتوي على تفاصيل و«حقائق» ليست معروفة للجميع، وضعها صحفي مثابر عنيد جريء يثق به الناس، ومن هنا تأتي قوة هذا الكتاب.

ISBN 9953-29-873-4
9799953298732

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
www.asp.com.lb
ص.ب 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان
هاتف 785107/8 (1-961+) فاكس 786230 (1-961+)
البريد الإلكتروني asp@asp.com.lb